التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه
أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت



كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

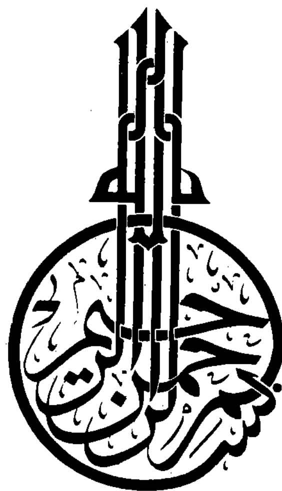
في شرح
كتاب التسهيل

ألّفه
أبو حيّان الأندلسي

حقّقه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الخامس

دار القلم
دمشق


بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطّبْعَة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

تُطلب جميع كتبنا من :
دَارُ القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدّار الشاميّة - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزّع جميع كتبنا في السّعوديّة عن طريق
دَارُ البشير - جدّة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: بابُ الأحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

وهي (إنَّ) للتوكيد، و(لكنَّ) للاستدراك، و(كأنَّ) للتشبيه، وللتحقيق أيضاً على رأيٍ، و(ليتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي، وللإشفاق، والتعليل، والاستفهام. ولهنَّ شَبَهٌ بِـ (كان) الناقصةِ في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناءِ بِهما، فعَمِلت عَمَلَها معكوساً لِيكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية، ولأنَّ معانيَها في الأخبار، فكانت كالعُمَدِ، والأسماءُ كالفَضَلات، فأُعطيا إعرابيهما.

ويجوز نصبهما بِـ (ليتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمارِ فِعْل، وهو رأي الكسائيّ.

ش: ذَكر المصنف (الأحرف) لأنه جمع قلة، وهو أولى من قولهم (الحروف) وإن كان جائزاً، واعتذر[١] عمن قال[٢] (الحروف) بأنَّها وإنْ كانت قليلة فإنه قد يُلحظ ما يَعرِض فيها مِن فتح (إنَّ)، ومِن لغاتِ (لعلَّ)، ومِن تخفيف ما آخرُه نونٌ مشددة منها.

وذكرها خمسة، ولم يذكر (أنَّ) اعتباراً بالأصل لأنَّ (أنَّ) فرعُ المكسورة، واقتداء بـ (س)[٣] والمبردِ في (المقتضب)[٤]/ وابنِ السراج في (الأصول)[٥]. [٢: ١١٨/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٢:٦.

(٢) كسيبويه. الكتاب ٢:١٣١.

(٣) الكتاب ٢:١٣١. وفي ك: لس.

(٤) المقتضب ٤:١٠٧.

(٥) الأصول: ١:٢٢٩.

ثم أورد على نفسه اعتراضاً، فقال[1]: «إذا كان تفريع أنَّ سبباً لعدم الاعتداد بِها فينبغي ألاّ يُعتدَّ بِكأنَّ؛ فإنَّ أصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كالأسد.

فالجواب: أنَّ أصل كأنَّ منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلَّق به، بخلاف أنَّ، فليس أصلها منسوخاً بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يُعطف عليه بعد المكسورة، فاعتُبرت فرعية أنَّ لذلك دون كأنَّ» انتهى.

وقال النحاس: «أنكر المبرد[2] على س قوله (هذا باب الحروف الخمسة)، وقال: (هي ستة، والسادس أنَّ؛ لأنَّها مع صلتها اسم)[3]. وهذا من أبي العباس تحامُل، فينبغي أنْ يُنكر على نفسه إذْ ذَكرها في (المقتضب) خمسة».

وقوله **الناصبةِ الاسمَ** هذا لا خلاف فيه، وأنَّها هي العاملة النصب في الاسم.

وقوله **الرافعةِ الخبرَ** هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين[4] أنَّها هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنَّها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها.

ومِن حُجتهم[5] ما حكاه س عن العرب حين قال[6]: «واعلم أنَّ

---

(١) شرح التسهيل ٢:٦.

(٢) فيما عدا س: أبو العباس.

(٣) زيد هنا في ك، ف: انتهى.

(٤) انظر مذهبهم ومذهب الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ص١٧٦ ـ ١٨٥ [المسألة ٢٢] والتبيين ص٣٣٣ ـ ٣٤٠ والكتاب ٢:١٣١ ومعاني القرآن للفراء ١:٣١٠ ـ ٣١٢ وللزجاج ٢:١٩٢ ـ ١٩٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ١:٣١٠ ـ ٣١٢ ومجالس ثعلب ص٢٦٢.

(٦) الكتاب ٢:١٥٥.

ناساً مِن العرب يَغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبان». جعل هذا غلطاً لأنَّ مِن مذهبه أنَّ خبر (إنَّ) مرتفع بِها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان. والكوفيون لا يُغلطون العرب في مثل هذا، بل هو شاهد لهم، والمعنى: أنت وزيدٌ منطلقان.

قال السهيلي[1]: «ومِمَّا يدلُّ على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعاً بِها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنَّما الممتنع ما عمل فيه غيره.

ومِن حجتهم أنَّ هذه الحروف أضعف مِن (كان) و(ظننتُ)؛ لأنَّ تلك أفعال، فرَفعت ونَصبت كما تعمل الأفعال، وهذه حروف، والحروفُ إنَّما تعمل في اسمٍ واحد أو في فعلٍ خاصَّة، إلا أنَّ حروف الشرط في عملها في الجواب نَظر واختلاف» انتهى.

وقال أبو إسحاق الزجاج: إنَّما لم يلِ (إنَّ) إلا المنصوب لأنَّهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤدياً عن معناه وبين ما ضُورع به الفعل مِن غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي[2] جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقاً، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقاً، وهو مؤدٍّ عن معناه. والذي ضُورع به الفعل وليس موضوعاً موضعه: إنَّ زيداً منطلقٌ.

وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل مِن العمل إلا موضعاً واحداً ليكون للفعل فضيلة، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، كما قيل: ضَرب زيدٌ عمراً، وقيل: إنَّ زيداً منطلقٌ، كما قيل: ضَرب زيداً عمرٌو، والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيداً ضَرب عمرٌو.

---

(١) بعضه في نتائج الفكر ص٢٣٢، ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) فالذي جعل في موضع الفعل: سقط من ك.

وقوله **وهي (إنَّ) للتوكيد** ولذلك أُجيب بِها القسم كما يجاب باللام في قولك: واللّهِ لَزيدٌ قائمٌ.

[٢: ١١٨/ب] وزعم ثعلب أنَّ الفراء/ قال: (إنَّ) مُقَرِّرة لقَسَمٍ متروكٍ، استُغني به عنه، والتقدير: واللّهِ إنّ زيداً لَقائمٌ.

وقال[١] في (البسيط): «مُطلقُ التأكيدِ لا يَخُصُّ جنساً من جنس؛ ألا ترى أنَّ اللام لا تَخُصُّ الاسمَ مِن الفعل، فتقول: لَزيدٌ قائمٌ، كما تقول: لَيَقُومُ زيدٌ، بخلاف (إنَّ)، فإنَّها خاصة بجمل الأسماء» انتهى.

ومِن مُلَح القول في (إنَّ) ما ذكره[٢] في (الغُرَّة) مِن أنَّ (إنَّ)[٣] لها عشرة أنحاء: للتحقيق[٤]. وبمعنى نَعَمْ. وأمراً مِنَ الأنين. وماضياً مبنيّاً للمفعول من الأنين على لغة رِدَّ، تقول: إنَّ في هذا الأنين. وأمراً من الأَيْن، تقول للنساء: إنَّ، أي: اتْعَبْنَ[٥]. وأمراً للأنثى مِن وَأَى، لحقه نون التوكيد. وأمراً للنساء مِن آنَ، أي: قَرُبَ، أي: اقْرُبْنَ. وإخباراً عن المؤنث المجموع، أي: قَرُبْنَ. وإنَّ قائمٌ، الأصل: إنْ أنا قائمٌ، فنقل، وحذف. وعلى مَن أعمل[٦] (إنْ) قال: إنَّ قائماً.

وذكروا[٧] أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ أيضاً معناها التوكيد. ولا يظهر لي هذا المعنى لأنَّها ينسبك منها مصدر، ولو صَرَّحتَ بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثَمَّ في النسبة توكيد، لو قلت في بَلَغني أنَّك منطلقٌ: بَلَغني انطلاقُك، لم يكن فيه توكيد البتة.

---

(١) س: «قال» بدون الواو.
(٢) ك، ف، ح: ذكر.
(٣) إنَّ: سقط من س، م.
(٤) ك، ف، م: التحقيق.
(٥) ك: تغير وأمراً للاهي من وأني.
(٦) ك، ف: وتميز الجمل. وصُوِّبَ في هامش ف.
(٧) الجمل ص٥١ وشرحه لابن أبي الربيع ص٧٦٦ والمتبع ص٢٧٦ والمقرب ١: ١٠٦ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٨/أ.

وفي (البسيط): «قال النحويون: (أنَّ) المفتوحةُ تكون للتوكيد، وتُفيد السَّبْك. قلتُ: وعلى هذا إشكال، وهو أنَّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيد النسبة، وإذا كانت سابكة كان في ذلك إبطال الخبرية لأنَّ سبكها يُبطل الخبرية؛ لأنَّ في السبك عدم قبول الصدق والكذب.

والجواب: أنَّ المفتوحة أصلها الكسر، والمؤكِّدة هي المكسورة ليس إلا، لكنَّ فتحها يكون لصيرورتِها في تأويلِ المفردِ المؤكَّدِ ثبوتُه، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقٌ، ثم قلت: عَلمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ، فمعناه: علمت أنه المؤكَّد الثابت، فعلى هذا لا تكون إلا علامة على السبك لا للتأكيد والسبك» انتهى.

وقوله و**(لكنَّ) للاستدراك** زاد غيره[(١)]: وللتوكيد. ومعنى الاستدراك الذي فيها هو أنك تَنسُب حكماً لِمحكومٍ عليه يُخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلَها، ولذلك لا بُدَّ أنْ يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر، ولا بُدَّ أنْ يكون الكلام الذي قبلَها نقيضاً لِما بعدَها أو ضدّاً، فإنْ كان خلافاً ففي وقوعها بين الخلافين خلاف، وإنْ كان وفاقاً فالإجْماع على أنه لا يَجوز. فمثال النقيض: ما هذا ساكنٌ لكنَّه متحركٌ. ومثال الضد: ما هذا أَسْودُ لكنَّه أبيضُ، ومثال الخلاف: ما هذا قائمٌ لكنَّه شاربٌ. ومثال الوفاق: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمراً قائمٌ.

وفي (البسيط): «معناها الاستدراك لخبرٍ تُوُهِّمَ أنه موافق لِما قبله في الحكم، فأُتي به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائمٌ[(٢)] زيدٌ لكنَّ عمراً[(٣)] قاعدٌ، لَمّا قيل (ما قائمٌ[(٤)] زيدٌ) فكأنه

---

(١) كابن خروف في شرح الجمل ص٢١١ وابن عصفور في المقرب ١٠٦:١ وابن العلج في البسيط. المغني ص٣٢٢.

(٢) ف، ح: ما قام.

(٣) فيما عدا ف: عمرو. وقوله «عمراً قاعد... توهم أنَّ»: سقط من ك.

(٤) ف، ح: ما قام.

تُوُهِّمَ أنَّ عمراً مثلُه لِشَبَهٍ[1] بينَهما أو ملابسة، فرفعتَ ذلك التوهم، واستدركتَ في كلامك ذلك، ونحو: لو قامَ فلانٌ لَفَعَلتُ لكنَّه لم يَقُمْ، فأكدتَ ما دَلَّت عليه (لو)، وكأنَّها في المعنى مُخرِجة لِما دخل في الأول توهماً، قال تعالى:/ ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[2]، ثم قال: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [٢: ١١٩/أ]
أي: ما أراكَهُم كثيراً. وكذلك: ما قامَ زيدٌ ولكنَّه قَعَدَ، فيها معنى التأكيد لمضمون الجملة الأولى. فإن لم تتضمن مخالفة في المعنى، واللفظ مخالف، والمعنى[3] يُمكن أن يوافق، نحو: ما قامَ زيدٌ لكن ما أتى يضحك، فقد يقال إنه لا يَجوز لأنه لا فائدة في الاستدراك، فيضيع معنى لكنَّ. وقد يقال هو جائز لأنه استدراكُ فائدةِ مخالفةِ الأول في الثبوت والنفي، فأشبهت الأول» انتهى، وفيه تلخيص وبعض زيادة.

واختلفوا أهي بسيطة أم مركبة: فذهب البصريون[4] إلى أنَّها بسيطة، وأنَّها منتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه[5] الحرف.

وذهب الفراء[6] إلى أنَّها مركبة، وأنَّ أصلها: لكنْ أنَّ، فطُرحت الهمزة مِن (أنَّ)، وسَقطت نون (لكنْ) حيث استَقبلت ساكناً، كما قال الشاعر[7]:

(١) ك، ف، ن، م: لنسبة. ح: نسبة. والصواب ما أثبت، وقد ضبطه ابن مكتوم خشية اللبس.
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٣ ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾.
(٣) والمعنى: سقط من ك، ف.
(٤) شرح الكافية ٢: ٣٦٠.
(٥) س: عليها.
(٦) كذا في إصلاح الخلل ص١٦٥ ـ ١٦٦ باختصار، وهمزة «إنَّ» فيه مكسورة. والذي في كتابه معاني القرآن ١: ٤٦٥ ـ ٤٦٦ موافق لما ذكره العكبري في اللباب منسوباً للكوفيين، وقد ذكره أبو حيان بعد بيت الشعر التالي. انظر الهامش الذي يلي هامش بيت النجاشي التالي.
(٧) هو النجاشي الحارثي يذكر ذئباً. والبيت في الكتاب ١: ٢٧ والخزانة ١٠: ٤١٨ ـ ٤٢٢ [الشاهد ٨٧٥]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص١٣٠.

فلَسْتُ بِآتِيهِ، ولا أَسْتَطيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ

فحذف نون (لكنْ) لالتقائها ساكنة مع سين (اسْقِنِي).

ونقل صاحب (اللُّباب)[1] عن الكوفيين أنَّها مركبة مِن (لا) و (إنَّ) والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال: «وهذا ضعيف جدّاً».

وفي (البسيط): «قيل: هي غير مؤلَّفة، وهو مذهب الأكثرين. وقيل[2]: هي مؤلَّفة مِن (لا) و (كأنَّ)، والكاف للتشبيه، و(أنَّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لِما فيه من نفي لشيء وإثباتٍ لغيره، وهو رأي أبي زيد ـ يعني السهيلي[3] ـ فإذا قلت (قامَ زيدٌ لكنَّ عمراً[4] قاعدٌ) فكأنك قلت: لا كأنَّ عمراً قاعدٌ، ويُتأول في المعنَى[5]: فِعلُ زيدٍ لا كفِعلِ عمرٍو، ثم رُكِّبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها[6]، فكُسرت الكاف، وحُذفت همزة (أنَّ)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط. وقال أبو زيد ـ يعني السهيلي ـ: (كُسرت الكاف للدلالة على المحذوف)[7]، يعني أنَّ الأصل (إنَّ) المكسورة، وهو رأي بعض الكوفيين، فلما دخلت الكاف فتحت، فلما حُذفت الهمزة غُيرت الكاف بالكسر لتدل على المحذوف لكثرة التغيير. وهذا المذهب لا دليل عليه» انتهى.

وقوله و**(كأنَّ) للتشبيه** ذهب الخليل[8] وس[9] والأخفش وجمهور

---

(١) اللباب للعكبري ١: ٢٠٦. وكذا في الإنصاف ص٢٠٩ والتبيين ص٣٥٥ وشرح المفصل ٨: ٧٩. وانظر المتبع ص٢٨١ وشرح الكافية ٢: ٣٦٠ وشرح ألفية ابن معط ص٩١٠.

(٢) نسبه العكبري في المتبع ص٢٨١ إلى الكوفيين.

(٣) نتائج الفكر ص٢٥٥.

(٤) س، م، ن: عمرو.

(٥) ك، ح، ف: ويتأول فالمعنى. وقوله «في المعنى» سقط من م.

(٦) ح: تغيرها. ك: فاقتضى تنكيرها. ن، ف، م: فاقتضى تغيرها.

(٧) نتائج الفكر ص٢٥٥. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٨) الكتاب ٣: ١٥١.

(٩) الكتاب ٢: ١٧١ و ٣: ١٥١، ٣٢٢.

البصريين[1] والفراء إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه ومن (إنَّ)، فأصلُ كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، و (إنَّ) مؤكِّدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها لأنَّ (إنَّ) المكسورةَ الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحاله فيها وهي/ متقدمة. [٢: ١١٩/ب]

وقال بعض البصريين: «هذا خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتي بخبر الكاف» انتهى.

وقول ابن هشام: «لا خلاف في أنَّها مركبة من إنَّ وكاف التشبيه» ليس بصحيح لوجود الخلاف فيها.

والأولى أن تكون (كأنَّ) حرفاً بسيطاً وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و (إنَّ)؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل.

واختلف القائلون بالتركيب: هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح[2]: «الكاف لمّا تقدمتْ بَطَلَ أن تكون متعلقة بفعلٍ ولا معنى فعلٍ لأنَّها فارقت الموضع الذي يُمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال في حال توسطها».

قال[3]: «وليست هنا زائدة لأنَّ معنى التشبيه موجود فيها، وإن كانت قد تقدمت فأزيلت عن مكانِها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أنَّ) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بِها أو غير مجرورة».

---

(١) الأصول ١: ٢٣٠ و٢: ٢٢٠ ـ ٢٢١ وسر الصناعة ص٣٠٤ والخصائص ١: ٣١٧ والمقتصد ص٤٤٥.

(٢) سر الصناعة ص٣٠٤.

(٣) سر الصناعة ص٣٠٤ ـ ٣٠٥.

قال[١]: «فأقوى الأمرين فيها[٢] عندي أن تكون مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إنَّ الكاف الآن ليست متعلقة بفعل.

فليس ذلك بمانع من الجر فيها؛ ألا ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣] غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارّة».

قال[٤]: «ويؤكد عندك أنَّ الكاف هنا جارّة فتحُهم الهمزة بعدَها كما يفتحونَها بعد العوامل الجارّة وغيرها، وذلك نحو: عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ، وأَظُنُّ أنَّكَ منطلقٌ، وبَلَغَنِي أنَّكَ كريمٌ».

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت «كأنِّي أخوك» ففي الكلام عنده حذف، وتقديره: كأُخُوَّتي إياك موجودٌ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عَمِلَتْ فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدَّمة مِن تأخير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر مِن جهة أنَّ العرب لم تُظهر قَطُّ ما ادَّعى أبو إسحاق[٥] إضمارَه؛ ألا ترى أنه لا يُحفَظ من كلامهم: كأنِّي أخوك موجودٌ.

وقوله **وللتحقيق أيضاً على رأي** هو رأي الكوفيين والزجاجي، زعموا أنَّها تأتي للتحقيق[٦] والوجوب، وجعلوا من ذلك قولَ الشاعر[٧]:

---

(١) سر الصناعة ص٣٠٥.
(٢) ن: منها. س: منهما. وقد سقط قوله (فيها) من م.
(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٤) سر الصناعة ص٣٠٥.
(٥) ك: أبو الحسن.
(٦) المذهب من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٤٧ وشرح التسهيل ٢:٦ وشرح الجزولية للأبذي ص١٨٢، ١٠٥١. وذهب إليه السيرافي في شرح الكتاب ٣:١٥/أ.
(٧) نسب البيت في الاشتقاق ص١٠١ للحارث، وهو للحارث بن أمية بن عبد شمس في =

فأصبحَ بَطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا ... كأنَّ الأرضَ ليس بِها هِشامُ

وقولَ الآخر، وهو عمر بن أبي ربيعة[1]:

كأنَّنِي حينَ أُمْسي لا تُكَلِّمُنِي ... مُتَيَّمٌ يَشتهي ما ليسَ مَوجودا

المعنى عندهم: لأنَّ الأرض ليس بِها هشام، وإنَّنِي حينَ أُمسي لا تُكلمنِي؛ إذ محال أن يقول الإنسان: كأنَّ الأرض ليس بِها هشام، على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض. وفي بيت عمر لا يصح التشبيه؛ ألا ترى أنه يشتهي كلامها، وهي لا تكلمه، وإذا/ كان كذلك فهو مُشْتَهٍ. [٢: ١٢٠/أ]

والصحيح أنَّها في البيتين للتشبيه: أمّا الأول فلأنه أراد أنَّ بطن مكة قد كان ينبغي له ألاَّ يَقشعرَّ لدفن هشام في أرضه وتضمنه أشلاءه، وهو قائم مقام الغيث، فكما أنه لا يَقشعرُّ مع وجود الغيث فكذلك[2] كان ينبغي ألاَّ يَقشعرَّ لتضمنه أشلاء هشام، فلما اقشعرَّ صارت أرضه كأنَّها ليس بِها هشام.

وأمّا البيت الثاني فيرجع إلى التشبيه مِن جهةِ أنه يئس مِن أن تُكلمه مع اشتهائه كلامَها وإن كانت موجودة، كما يوئس من الوصول إلى ما هو معدوم، فصار لذلك كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً.

= حذف من نسب قريش ص٦٧، ونسب في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٩ ـ ١٧٤ [الإنشاد ٣١١] للحارث بن أمية الصغري. وهو في شعر الحارث بن خالد المخزومي ص١٢٥. وهو من غير نسبة في الكامل ص٦٧١ والأغاني ١٦: ١٢٩ والاشتقاق ص١٤٧ والحجة ٥: ٢١٦ والنكت ص٥٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٨. هشام: هو هشام بن المغيرة.

(١) ديوانه ص٣٢٠. مع اختلاف في الرواية. وهو له في الخصائص ٣: ١٧٠. وليزيد بن الحكم الثقفي في الأغاني ١٢: ٢٩١ [نسب يزيد بن الحكم وأخباره] واللسان (عود) وشرح أبيات المغني ٦: ١٤٩ ـ ١٥٠ [الإنشاد ٥٩٧] عن الأغاني. وفي ك، ف، م، حاشية س: «ذو بغية» في موضع «متيم».

(٢) ن: كذلك.

وقال المصنف[1] في البيت الأول: «يُخَرَّج على أنَّ هشاماً وإن مات فهو باقٍ ببقاء مَن يَخلُفه سائراً بسيرته». قال[2]: «وأجودُ مِن هذا أن تجعل الكاف مِن (كأنَّ) للتعليل في هذا الموضع، وهي المرادفة للام، كأنه قال: لأنَّ الأرض ليس بِها هشام».[3]

وذهب الزجاجي[4] والكوفيون[5] إلى أنَّ (كأنَّ) إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإذا كان مشتقّاً كانت للشك بمنزلة ظَننتُ وتَوهمتُ. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة[6] وابن السِّيْد، قال ابن السِّيْد[7]: «إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان». قال[8]: «والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر مما يُمَثَّل به الأول إما أَحَطَّ أو أَرْفَعَ، نحو: كأنِّي بِكَ مَلِكٌ، فإذا قلت: كأنَّ زيداً قائمٌ، لم يستقم أن يكون تشبيهاً لأنَّ الشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه».

وجعل أبو بكر بن الأنباري مِن ذلك قولهَم: كأنَّك بالشتاءِ مُقْبِلٌ، أي: أَظُنُّ الشتاءَ مقبلاً. ومِن ذلك قولُ الشاعر[9]:

فكأنَّنِي بِكُما إذًا قد صِرْتُما   لا في فَرائِضِهِ ولا أَشْناقِهِ

أي: أَظُنُّ أنَّكما لا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ للغارة التي تُغار عليكما، والشَّنَق: ما دُونَ الفريضة.

---

(١) شرح التسهيل ٢:٧.
(٢) قال: سقط من ك، ف.
(٣) شرح التسهيل ٢:٧.
(٤) حروف المعاني والصفات للزجاجي ص٤١. وفي شرح الكافية ٢:٣٤٥ أنه الزجاج.
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢:٣١٢، وليس فيه تفصيل.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٤٩.
(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص٤٩.
(٨) الحلل في شرح أبيات الجمل ص٤٩.
(٩) لم أقف عليه.

والصحيح أنَّها للتشبيه، فإذا قلت «كأنَّ زيداً قائمٌ» كنتَ قد شَبَّهتَ زيداً وهو غير قائم به قائماً، والشيء يُشَبَّهُ في حالةٍ ما به في حالة أخرى، قاله ابن وَلاَّد.

وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كأنَّ هيئةَ زيد هيئةُ قائم، فحذف، فعلى هذا التقدير شَبَّهَ هيئته في غير حال القيام بِهيئته في حال القيام، قاله أبو علي[1]. والتوجيه الأول أظهر لأنه لا يُحتاج معه إلى حذف.

وذهب الكوفيون[2] إلى أنَّ (كأنَّ) تكون للتقريب، وذلك في نحو: كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنَّك بالفَرَجِ آتٍ، وفي قوله:

فكأنَّنِي بِكُما إذًا قد صِرْتُما. البيت.

وقول الحسن البصري[3]: «كأنَّك بالدنيا لم تَكُن، وبالآخرة لم تَزَل». والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفَرَج، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

[٢: ١٢٠/ب] والصحيح/ أنَّ (كأنَّ) للتشبيه في هذا كله: فأمّا قولهم «كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ» فخَرَّجه الفارسيُّ على أنَّ الكاف في (كأنَّك) للخطاب، والباء في (بالشتاء) زائدة، واسم (كأنَّ) الشتاء، والخبر (مُقبلٌ)، والتقدير: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ. وكذلك القول في «كأنَّك بالفَرَجِ آتٍ»، التقدير: كأنَّ الفَرَجَ آتٍ. وكذلك قول الحسن، التقدير: كأنَّ الدنيا لم تَكُن والآخرةَ لم تَزَل، فالضمير في (تكُن) و (تَزَل) عائد على اسم (كأنَّ).

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠. وهذا القول من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٨.

(٣) لم أقف على هذا القول.

وخَرَّجَه غيره[1] على حذف مضاف، والتقدير: كأنَّ زمانَك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنَّ زمانَك بالفَرَجِ آتٍ، والكاف هي الاسم، و (مقبلٌ) الخبر، ولَمّا كان الشتاء قريب الوقوع جُعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل. وكذلك يُتَأَوَّلُ قول الحسن على أنَّ الكاف اسم (كأنَّ)، و(لم تكن) خبر، و(بالدنيا) متعلق بالخبر، والتقدير: كأنَّك لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا، والضمير في (تكن) عائد على المخاطب، وكأنَّك لم تزل بالآخرة، أي: في الآخرة، والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، و(لم تكن) تامة. ويحتمل أن تكون ناقصة، وهذا أولى مِن تأويل أبي علي لأنَّ فيه دعوى حرفية الكاف للخطاب، ودعوى زيادة الباء في (بالشتاء) و(بالفَرَج) و(بالدنيا).

وفي شرح الصَّفّار البَطَلْيَوْسيّ ما نَصُّه: «وتوجيهه أنَّ المعنى: كأنَّ الشتاءَ مُقبلٌ، وجعل المنتظر قريباً، فشُبِّه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسِه مقبلاً، والعرب تجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود، كقوله[2] تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[3]، فمراده: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ، وكأنَّك راحلٌ، وأدخل الكاف للخطاب، كما تقول: أَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أَبْصِرْ زيداً، غير أنَّ الكاف في (أَبْصِرْكَ) حرف وفي (كأنَّك) اسم، إلا أنَّها لَمّا عملت فيها (كأنَّ) لم يُمكن أن تعمل فيما بعدها، فبقيت الجملة في موضع الخبر، وإنما جعلنا الكاف اسماً لقولهم: (كأنِّي بك راحلٌ)، ولا يُمكن أن تكون الياء حرفاً، فهو يناجي نفسه، وزادوا الباء كما زادوها في (بِحَسْبِكَ)، فهذا تَمام الانفصال عن مذهب الكوفيين» انتهى.

وفيه أنَّ إسناد الإقبال في قولك: كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ، والرحل في

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٠.

(٢) كقوله...... وأدخل الكاف للخطاب: سقط من ك.

(٣) سورة النحل، الآية: ١.

قولك: كأنِّي بك راحلٌ، إنَّما هو للكاف التي هي ضمير ولياء المتكلم، فلا يُجعلان لغواً زائداً، ويُجعل الإسناد للشتاء وللكاف في: بِكَ راحلٌ، ومثل هذا لَم يُعهَد في لسان العرب.

ولابن عصفور تَخريج مُلَفَّق من قول أبي علي، وهو أنه قال[1]: «الصحيح عندي أنَّ (كأنَّ) للتشبيه، وكأنك أردت أن تقول: كأنَّ الفَرَجَ آتٍ، وكأنَّ الشتاءَ مُقبلٌ، إلا أنك أردت أن تدخل الكاف، وألغيتَ (كأنَّ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لَمّا لحقها اسم الخطاب، كما ألغيت لَمّا لحقتها (ما) في نحو (كأنَّما) لزوال الاختصاص، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم، نحو: كأنِّي بك تفعل كذا؛ ألا ترى أنَّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي: تفعل كذا.[2] والباء في (بالشتاءِ
[٢: ١٢١/أ] مقبلٌ) زائدة، وكأنه قال: كأنَّك الشتاءُ/ مقبلٌ، أرادوا أن يقول: كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ، فألحق[3] الكاف للخطاب، وألغى (كأنَّ)، وزاد الباء في المبتدأ، كما زيدت في: بِحَسْبِكَ زيدٌ» انتهى.

وهذا تَخريج عجيب، فيه دعوى إلغاء (كأنَّ) لِلَحاق كاف الخطاب، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها، وفيه دعوى زيادة الباء، وفيه دعوى أنَّها تليها الجملة الاسْمية والفعلية لزوال الاختصاص، والعجب دعواه إلغاءها، وقد اتصل بِها ضمير المتكلم في نحو: كأنِّي بِكَ تَفعل كذا، وهَبْ أنه يَدَّعي في كاف (كأنَّك) أنَّها حرف للخطاب، أتراه يَدَّعي في ياء المتكلم في (كأنِّي) أنه حرف للمتكلم، وأنه لا عمل لِ (كأنَّ) فيها؟ وعلى قوله يكون قوله (بك) من قوله «كأنِّي بِكَ تَفعل كذا» متعلقاً بـ (تفعل)، وذلك لا يجوز لِما تقرر من امتناع: تَمُرُّ بِكَ وتَتَفَكَّرُ فيك. وأمّا إذا

(١) شرح الجمل ١: ٤٤٨ ـ ٤٤٩.
(٢) كذا: سقط من ك، ف، وشرح الجمل.
(٣) ن: وألحق.

دخلت[1] (كأنَّ) على ياء المتكلم في نحو قوله «فكأنَّنِي بِكُما إذاً قد صِرْتُما»، و«كأنِّي بكَ تَفعلُ كذا»، وقولِ الحريري[2]:

كـــأنِّـــي بِـــكَ تَـــنْـــحَـــطُّ ....

فلا يُمكن أن يكون الفعل خبراً لِ (كأنَّ) لاختلاف مدلول ياء المتكلم وضمير المخاطب في: قد صِرْتُما، وتَفعلُ، وتَنْحَطُّ. ويتخرج ذلك على حذف الخبر، وإبقاء معموله دليلاً على حذفه، والتقدير: كأنِّي عالِمٌ بِكُما إذاً، أو مُلْتَبِسٌ بِكُما، وكأنِّي عالِمٌ بِكَ تَفعلُ، أو مُلْتَبِسٌ، وكذلك التقدير في «كأنِّي بِكَ تَنْحَطُّ»، والجملة من قوله: قد صِرْتُما، وتَفعلُ كذا، وتَنْحَطُّ، في موضع الحال من ضمير الخطاب المجرور بالباء. والدليل على أنَّ هذه الجملة في موضع الحال صحة جواز دخول واو الحال عليها، فتقول: كأنِّي بكما وقد صِرْتُما كذا، وكأنِّي بك وقد طَلَعت الشمسُ.

وذهب الشيخ[3] أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في قول الحسن: «كأنَّك بالدنيا لم تَكُن، وبالآخرةِ لم تَزَل» إلى جواز أن يكون خبر (كأنَّ) هو المجرور، والجملة من قولك «لم تَكن» و«لم تَزل» في موضع الحال.

ثم اعترض، فقال:

---

(١) ك، ف: أدخلت.

(٢) تتمته: إلى اللَّحدِ وتَنْغَطُّ. والبيت من قصيدة مسمطة في المقامة الحادية عشرة. شرح المقامات للشريشي ٢: ٢٢ وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٤ ـ ١٧٧ [الإنشاد ٣١٢]. تنحط: تنحدر من علو إلى سفل، يريد انتقاله من ظهر الأرض إلى بطنها. وتنغط: مطاوع غطه في الماء غطّاً: إذا غمسه فيه، يريد مواراته وتغطيته بالتراب.

(٣) ذهب إلى ذلك في شرحه للمفصل، ومذهبه هذا والنص الذي يليه ذكرهما أبو حيان في تذكرة النحاة ص٥٣ ـ ٥٤ عن شرحه للمفصل. وعن التذكرة أثبته البغدادي في شرح أبيات المغني ٤: ١٧٥ ـ ١٧٦.

«فإنْ قيل: إنَّ (بالدنيا) لا يَتِمُّ به الكلام، والحال فضلة.

فالجواب: إنَّ مِنَ الفَضَلات ما لا يتم الكلام إلا به، كقوله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾[1] فـ ﴿مُعْرِضِينَ﴾ حال من الضمير المخفوض، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأنَّ الاستفهام في المعنى إنَّما هو عنها. ومِمّا يبين ذلك قولهم: ما زِلتُ بزيدٍ حتى فَعل، لا يتم الكلام بقولك: بزيد. ويدل على صحة الحال قولك: كأنَّك بالشمسِ وقد طَلَعَتْ، ونحوه ما حُكي عن بعضهم: كأنَّا بالدنيا لم نَكُن.

وعلى هذا يُحمل قول الحريري:

كـأنِّـي بِـكَ تَـنْـحَـطُّ ....

وخرجه المطرزي في (شرح المقامات): كأنِّي أُبصِر بك، وترك الفعل لدلالة الحال. وما ذكرتُه أولَى لأنه إضمارُ فعل وزيادةُ حرف جر لا يُحتاج إليه» انتهى كلامه، وهو تَخريج حسن.

وقد تدخل (كأنَّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، تقول: فعلتَ كذا وكذا كأنِّي لا أعلم، وفَعلتم كذا كأنَّ الله لا يعلم/ ما تفعلون، ومنه قوله [٢: ١٢١/ب]
تعالى ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]، (وَيْ) في قول الخليل[3] كلمة مفصولة، و(كأنَّ) هي هذه، و(وَيْ) كلمةُ تنبيه وتندُّم على أمر سبق، ووقع التشبيه بعده على أحد معنيين:

أحدهما: تأويل الخليل أنَّهم أوقعوا التشبيه على ما في علمهم وعرفهم، أو أُوقع لهم ذلك، فقيل: وقالوا: كأنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الزرقَ، أي:

---

(١) سورة المدثر، الآية: ٤٩.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢. وانظر الأقوال في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ في معاني القرآن للفراء ٢: ٣١٢ ـ ٣١٣ والبحر المحيط ٧: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٤.

كأنَّ اللَّهَ يُعطي الرزق مِن عندِه بقدر منه لا بعلم الشخص وقوةٍ منه لِما يَرى من تبدل حاله، وكذلك ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أي: كأنَّ الأمرَ لا يُفلح الكافرون، وكأنه قيل[1]: أمَا يُشبه هذا الأمر أن يكون هكذا؟

والمعنى الثانِي: أن يكون التشبيه ليس على أصله، بل المراد به التحقيق، أي: إنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرزقَ، وإنَّ الأمرَ لا يُفلح الكافرون، فكما يدخلها[2] معنى التعجب فكذلك يرجع إلى التحقيق عند هذه الكلمة، كقوله[3]:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

لا يريد إلا التحقيق. وقيل[4]: (وَيْكَ) كلمة واحدة. وقيل[5]: الكاف للخطاب، و(أنَّ) في القولين هي المفتوحة، وهي بإضمار، كأنه قال: هل تعلمون بِهذا أنَّ اللَّهَ يَبسُط الرزق؟ وفَسَّر المفسرون[6] (وَيْكَأَنَّ) على معنى: أَلَمْ تَرَ أنَّ اللَّهَ، فيُمكن أن يكون تفسير المعنى. مقتضب من (البسيط).

وقوله و**(ليتَ) للتمنِّي** ويقال (لَتَّ) بإبدال الياء تاء وإدغام التاء في

---

(١) وكأنه قيل: سقط من ك، ف.

(٢) ك، ف: يدخلهما.

(٣) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ٢:١٥٥ والأصول ١:٢٥١ ـ ٢٥٢ وفرحة الأديب ص١٣٢ ـ ١٣٣ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٥ ـ ٢٩٦ والحماسة البصرية ٢:١١ والمحرر الوجيز ٤:٣٠٢ والخزانة ٦:٤٠٤ ـ ٤٢١ [الشاهد ٤٧٨]. ولابنه سعيد في البيان والتبيين ١:٢٣٥. ولنبيه بن الحجاج السهمي في شرح أبيات سيبويه ٢:١١ ولزيد أو لنبيه في اللسان (ويا) ٢٠:٣٠٠ ـ ٣٠١. النشب: المال.

(٤) هذا مذهب الأخفش. وقد قرأ يعقوب (وَيْك) يقف عليها، ثم يبتدئ، فيقول (أنَّه). المحتسب ٢:١٥٥.

(٥) المحتسب ٢:١٥٥ ـ ١٥٦.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص٤٣٤ والبحر ٧:١٣٠ ـ ١٣١. وذكر ابن عطية في المحرر الوجيز ٤:٣٠٢ أنه قول فرقة من النحويين.

التاء. ويكون في المستحيل والممكن، تقول: ليتَ عمراً قادمٌ، وليتَ الشبابَ عائدٌ. و قال المصنف في الشرح[1]: «يكون في الممكن وغير الممكن» فقوله: «وغيرِ الممكن» ليس بجيد لأنَّ غير الممكن قسمان: واجب، ومستحيل، والتمنِّي لا يكون في الواجب، لا تقول: ليتَ غداً يَجيء.

وقوله و(**لَعَلَّ) للترجِّي وللإشفاق** يعني: للترجي في المحبوبات، وللإشفاق في المحذورات، نحو: لعلَّ العدوَّ يأتي. ويُعبر أصحابنا[2] عن هذا بالتوقُّع، ولا تستعمل (لعلَّ) إلا في الممكن، لا يقال: لعلَّ الشبابَ يعود. ومِنَ الإشفاق قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾[3] وقولُ الشاعر[4]:

أَتَوْني، فقالوا: يا جَميلُ تَبَدَّلَتْ ... بُثَينةُ إبْدالاً، فقلتُ: لَعَلَّها
وعَلَّ حِبالاً كُنتُ أَحْكَمتُ فَتْلَها ... أُتيحَ لها واشٍ رَفيقٌ، فَحَلَّها

والترجِّي والتمنِّي مِن باب الإنشاء، فيُشكل تعلقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لهما، قال تعالى ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[5]، وقال[6]:

فليتَ اليومَ كانَ غِرارَ حَوْلٍ ... .

والتمنِّي قد يقع لِما مضى نَدامة، وقال[7]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧.
(٢) كابن عصفور في المقرب ١: ١٠٦ وشرح الجمل ١: ٤٤٧ وابن أبي الربيع في البسيط ص٧٦٦ ـ ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٨٤، ٧٩١ واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٥٣٥.
(٣) سورة الشعراء، الآية: ٣. وفي ك (فلعلك) وهي من سورة الكهف، الآية: ٦.
(٤) هو جميل بثينة كما في شرح عمدة الحافظ ص٢٢٠. والبيتان من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ٧. وهما في ديوانه ص١٩٠ بتقديم الثاني على الأول، وبينهما بيت، مع اختلاف في الرواية، وفيه تخريجهما.
(٥) سورة مريم، الآية: ٢٣.
(٦) عجزه: وليتَ اليومَ أياماً طِوالا. وهو في مجالس ثعلب ص١٩٦. وسيأتي كاملاً في ص٢٩. غرار حول: مثل حول.
(٧) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص١١٤ والنقائض ص٨١٧، وآخره فيهما: على كُلِّ =

لعلَّكَ في حَذْراءَ لُمْتَ على الذي   تَخَيَّرتِ المِعْزَى على نَجْلِ غالِبِ

ومنع وقوع الماضي خبراً لِ (لعلَّ) مَبْرَمان.

وقال في (الغُرَّة): تقول: أُريد المُضِيَّ إلى/ فلانٍ لعلَّه خلا بنفسه، [٢: ١٢٢/أ] وأمضي إلى داره التي اشتراها لعلَّه سَكن فيها. قلنا: هذه حكايةُ حال، يدل عليه أنك تعطف عليه المضارع، فتقول: لعلَّه خلا بنفسه فأُحدثه أو فيُحدثني، رفعاً ونصباً، ولو قلت (فحَدَّثتُه) كان خطأ، ولا أرى الماضي يَمتنع من ذلك، وتقول: صَفَحتُ عن فلان، فيقال لك: لعلَّه خَدَمك، ولا يَحسُن: لعلَّه يَخدِمك. وكذلك تقول في الخبر يَرد عليك: لعلِّي سَمعتُ هذا. فالموضع لِ (كأنَّ)؛ ألا ترى أنَّ المعنى: كأنِّي سَمعتُ هذا[١].

وقد امتنعوا من الجمع بين (ليتَ) و (سوفَ)، فلا يقولون: ليتَ زيداً سوف يقوم؛ لأنَّ (ليتَ) لِما لَمْ يَثبُت، وسوف لِما ثَبَت. وقد جاءت مع (لعلَّ)، قال الشاعر[٢]:

فَقُولا لَها قَولاً رَفيقاً لَعَلَّها   سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرةٍ وعَويلِ

وحكى الأخفش: لعلَّ زيداً سوف يقوم.

وقوله[٣] **وللتعليل والاستفهام** لم يذكر أصحابنا لـ (لعلَّ) هذين المعنيين، فأمّا التعليل فذكره المصنف، وتبعَ فيه الكسائيَّ والأخفشَ، قال الأخفش في المعاني[٤]: «﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[٥] نحوُ قول الرجل لصاحبه:

= حالب. س، ك، ف، ن: جدراء. م، ح: حذراء. وحدراء: هي حدراء بنت زيق بن بِسطام. تزوجها الفرزدق على زوجته النَّوَار.

(١) أثبت هنا في ك، ف قوله الذي سيأتي بعد قليل: المعنيين، فأما التعليل فذكره المصنف وتبع فيه الكسائي والأخفش، قال.

(٢) هو عبد الله بن مسلم الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص٩٠٩ والتمام ص١٦٨. والبيت من غير نسبة في شرح أبيات المغني ٥: ١٧٧ [الإنشاد ٤٧٣].

(٣) وقوله... قال الأخفش: سقط من ك، ف.

(٤) معاني القرآن ص٤٠٧.

(٥) سورة طه، الآية: ٤٤.

افْرَغْ لعلَّنا نَتَغَدَّى، والمعنى: لِنَتَغَدَّى، وتقول للرجل: اعْمَلْ عَمَلَك لعلَّك تأخذُ أَجْرَك، أي: لِتَأْخُذَ». قال المصنف[١]: «وكقول الشاعر[٢]:

وقُلتُمْ لنا: كُفُّوا الحُروبَ لعلَّنا نَكُفُّ، وَوَثَّقْتُمْ لَنا كُلَّ مَوْثِقِ
فلَمّا كَفَفْنا الحربَ كانتْ عُهودُكُمْ كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلا مُتَأَلِّقِ»

وهذا عند أصحابنا (لعلَّ) فيه، وفي قوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾، وفي المثالين اللذين ذكرهما الأخفش، للتَّرَجِّي.

وأمّا الاستفهام فهو شيء قاله الكوفيون، ونَصَّ النحاسُ منهم على الفراء، وقال عنه وعن الطُّوَال: إنَّ لعلَّ شَكٌّ. وتَبِعَهم في الاستفهام هذا المصنفُ، قال: «وتكون لعلَّ أيضاً للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾[٣]، وقال النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً (لَعَلَّنا أَعْجَلْناك)[٤]»؟

وهي عندنا في ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ للتَّرَجِّي، وفي قوله «لَعَلَّنا أَعْجَلْناك» للإشفاق. وكونُ (لعلَّ) للتعليل وللاستفهام وللشكّ خطأٌ عند البصريين. و(لعلَّ) عندهم تَرَجٍّ. وقال أبو العباس[٥]: هو توقُّع.

وقوله **ولهنَّ شَبَهٌ بِـ (كانَ) الناقصة** إلى قوله **فأعطيا إعرابَيْهما** هذا كلام واضح، وهو على طريقة البصريين، وقد تقدم مذهب الكوفيين[٦] في أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً. وشَبَهُها بـ (كانَ) الناقصةِ هو قول الخليل[٧].

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧.
(٢) البيتان في تفسير الطبري ١: ٣٦٤ والحماسة البصرية ١: ٢٥ ـ ٢٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٧٧ والقرطبي ١: ١٥٨. الملا: الصحراء والمتسع من الأرض.
(٣) سورة عبس، الآية: ٣.
(٤) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في كتاب الوضوء ـ الباب ٣٤ ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ١: ٥٢ ـ ٥٣.
(٥) المقتضب ٣: ٧٣.
(٦) تقدم في ص٦ ـ ٧.
(٧) الكتاب ٢: ١٣١.

وقال أبو إسحاق: استدللنا على أنَّ (إنَّ)[1] مضارعة للفعل بأنَّا رأيناها تعمل في شيئين، وهذا للفعل، وفيها معنى التوكيد، والإضمار فيها كالإضمار في الفعل.

وقال ابن كيسان: أشبهت الفعل باللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فآخرها كآخر الفعل في فتحه، وأمّا/ المعنى فإنه بمعنى: ثبتَ عندي حديث زيد، [٢: ١٢٢/ب] ولَمّا كان معناها للخبر وجب أن ترفعه لأنَّها مُحَقِّقة له، وهو أولَى بِها، والاسم مُدْخَلٌ فيها، فكان كالمفعول به، فانتصب، وكان أولَى بالتقديم لأنه لا يغير بناءها، وكِنايتُه كظهوره.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور مما لخصناه من كلامه[2]: «أوجب لها العملَ عند المحققين شَبَهُها بالأفعال في الاختصاص. وقيل: أشبهت الأفعال في أنَّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنَّها مفتوحة الأواخر كالماضي، وأنَّ معانيَها معاني الأفعال من التأكيد والترجي والتشبيه والتمني، ولحاقِ نون الوقاية، واتصالِ ضمائر النصب بِها، وطلبِها اسْمين طَلَبَ الفعلِ المتعدي لهما.

وهذا باطل لأنَّ اتصال ضمائر النصب بِها ونونِ الوقاية إنَّما اتصلت بِها بعد العمل، وأمّا باقي وجوه الشبه فتُشاركها فيها (ثُمَّ) لأنَّها ثلاثيةٌ مفتوحةُ الآخر للعطف، كأنك قلت: عَطَفتُ، وهي مع ذلك لا تعمل. وأمّا طَلَبُها للاسْمين طَلَبَ الفعل المتعدي لهما فإنْ أريد أنَّها تطلبهما على الاختصاص فذلك وحده مُوجِب للعمل، ورَفعتْ أحدَهما ونَصبتِ الآخَرَ تشبيهاً بِـ (ضَرَبَ)، وأيضاً فلا يُمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنَّها لا تخلو مِن أن ترفعهما، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً مِن غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر. أو تنصبهما، أو

---

(١) إنَّ: سقط من ك، ف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

تَخفضهما، أو تنصب أحدهما وتَخفض الآخر، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل يعمل نصباً أو خفضاً[1] مِن غير أن يكون مع ذلك يعمل رفعاً. أو ترفع أحدهما وتَخفض الآخر، فهو باطل إذ لا خفض إلا بواسطة حرف».

قال أستاذنا أبو جعفر[2]: «وهذا خَلْفٌ[3]، فإنه في قوة أن لو أجاب مَن قال له: لِمَ لا تَخفض؟ فقال: لأنَّها لا تَخفض».

قال الأستاذ أبو الحسن: «فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر»، ثم ذكر نحواً من تعليل المصنف.

وقوله **ويَجوز نصبهما بِ (ليتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه** هذا نقلُ هذا المصنف، ونقلَ ابن أَصْبَغ[4] أنَّ مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: «وأجازه الفراءُ[5] في كأنَّ وليتَ ولعلَّ، وأجازه الكسائي[6] في ليتَ، وبعض المتأخرين في الستة».

وقال ابن عصفور[7]: «زعم بعض النحويين أنه يَجوز فيها أن تَنْصب الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابنُ سَلاَّم في (طبقات الشعراء)[8]، وزعم أنَّها لغة رؤبة وقومه».

---

(١) س: وخفضاً.

(٢) هو ابن الزبير، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) الخَلْف: الرديء من القول.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣.

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٢٥ أنَّ ذلك لا يَجوز عند الفراء إلا في ليت. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٤٦.

(٦) سيأتي قريباً أنَّ هذا عند الكسائي محمول على إضمار (كان). ورأيه هذا في الأصول ١: ٢٥٨.

(٧) شرح الجمل ١: ٤٢٤.

(٨) طبقات فحول الشعراء ص٧٨.

وقال أستاذنا أبو جعفر: «حَكى هذا المذهبَ أبو علي الشَّلَوْبِينُ[1] عن جماعة من المتأخرين، سَمَّى منهم ابنَ الطَّراوة» انتهى. وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيُّ[2].

فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها. والثاني اختصاصُ/ ذلك بِـ (ليتَ). الثالث جوازُ ذلك في كأنَّ وليتَ ولعلَّ. [٢: ١٢٣/أ]

ونحن نَسرد ما أتى عن العرب شاهداً على ذلك مما استدلُّوا به، فحُكي[3] عن بني تميم أنَّهم ينصبون بِـ (لعلَّ)، فيقولون: لعلَّ زيداً أخانا، وقال[4]:

إنَّ العَجوزَ خَبَّةً جَرُوزا أكُلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزا

وقال عمر بن أبي ربيعة[5]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافاً، إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وقال أبو نخيلة[6]:

---

(١) حكاه في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٨٠٤.

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الكامل. الخزانة ١٠:٢٣٩ وشرح أبيات المغني ٤:١٧٨. وممن ذهب إلى ذلك السُّهيليُّ في نتائج الفكر ص٣٤٣.

(٣) حكى ذلك أبو حنيفة الدِّيْنَوَريُّ في كتاب النبات. الخزانة ١٠:٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) البيتان في النوادر ص٤٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٥، ٤٢٦ وشرح التسهيل ٢:٩ وشرح الجزولية للشلوبين ص٨٠٠، ٨٠٢ ـ ٨٠٤ وللورقي ١:٥٤٣ وللأبذي ص٩٩٤ وشرح أبيات المغني ١:١٨٤. والأول في مقاييس اللغة ١:٤٤١، وأوله فيه: ترى العجوز. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخَبَّة: الخَدَّاعة. والجَروز: الأكول. والقفيز: مكيال.

(٥) تقدم في ٤:٢٧٨.

(٦) ضرائر الشعر ص١٠٨. ونسب في الكامل ص١٠٤٦ وشرح الجزولية للشلوبين ص٨٠١: للعماني. وهو محمد بن ذؤيب العماني كما في الخزانة ١٠:٢٣٧ ـ ٢٤٢ [الشاهد ٨٤٢] وشرح أبيات المغني ٤:١٧٧ ـ ١٨٠ [الإنشاد ٣١٣]، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٥، وشرح أبيات المغني ١:١٨٤ عن شرح الجمل للخفاف: =

كـأنَّ أُذْنَـيْـهِ إذا تَـشَـوَّفـا ... قـادِمـةً أو قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفـا

وقال آخر(١):

كـأنَّ مَـكـاكِـيَّـهُ بـالـجِـوا ... ءِ حولَ الدَّفاليسِ شَرْباً ثِمالا

وقال آخر(٢):

ليتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتَى ... والشَّيبَ كان هو البَدِيءُ الأَوَّلُ

وقال آخر(٣):

لـيـتَ هـذا الـلـيـلَ دهـراً ... لا نَـرَى فـيـه عَـريـبـا

وقال(٤):

يـا لـيـتَ أيـامَ الـصِّـبـا رَواجِـعـا

وقال آخر(٥):

= أبو نخيلة العماني. وقال البغدادي في الخزانة: «وعزا بعضهم هذا الشعر لأبي نخيلة... وزعم ابن الملا في شرح المغني أن العماني كنيته أبو نخيلة. وهو خلاف الواقع، بل هما راجزان». ونسب في العقد ٥: ٣٦٧ للعتابي. ولعله محرف عن «العماني». يصف فرساً. تشوف الفرس: تطلع، والمراد نصب الأذن للاستماع. والقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه. والمحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء.

(١) هو أبو دواد الإيادي. والبيت في شعره ص٣٣١ وكتاب الجيم ١: ٢٧١ وإيضاح الشعر ص٤٨٧ والمخصص١٠: ٣٣. وأوله فيهن: تخال. ولا شاهد فيه حينئذ. وفيهن «الدَّقاريّ» في موضع «الدفاليس». والدقاري: الرياض، والواحدة: دَقَرَى. والمكاكي: جمع مُكّاء، والمكاء: طائر. ولم أقف على «الدفاليس» في مراجعي. وفي م: الدقى ليس.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٢ وشرح التسهيل ٢: ٩.

(٣) تقدم في ٢: ٢٤٦.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦٧.

(٥) الثاني للعجاج في ديوانه ٢: ١٠٤ من أرجوزة طويلة، والذي قبله هو:

تَـخـالُ فـيـه الـكـوكـبَ الـزَّهّـارا

وكذا في اللسان (وجر).

يـا لـيتَـهُ إذْ لَـمْ يَـكُـنْ حِـمـارا ... لُـؤْلُـؤةً فـي الـدارِ أو مِـسْـمـارا

يريد: مِسْماراً لِمُصحف. وقال آخر[1]:

ألا يـا لـيـتَـنِـي حَـجَـراً بِـوادٍ ... قـامَ، ولـيـتَ أُمِّـي لَـمْ تَـلِـدْنِـي

وقال آخر[2]:

فيا ليتَنِي إذْ لَمْ تَجُودي بِنَظرةٍ ... لِما بِي، وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما

وقال آخر[3]:

فـليتَ الـيومَ كـانَ غِـرارَ حَـوْلٍ ... ولـيـتَ الـيـومَ أَيَّـامـاً طِـوالا

وقال آخر[4]:

سُئلتِ، وكانَ البُخْلُ مِنكِ سَجِيَّةً ... فليتَكِ ذا لَونَينِ، يُعطي ويَمنَعُ[5]

وقال آخر[6]:

---

(١) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص٣٩١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ص٢٢.

(٤) هو كثير يخاطب عزة. والبيت في ديوانه ص١١٧ [طبعة دار الكتاب العربي]. والرواية فيه: فليتك ذو لونين.

(٥) في حاشية س، ك ما نصه: «لم يأت بشاهد لأنَّ المفتوحة ولا للكنَّ، ومن مجيئه في أنَّ قراءة مَن قرأ (أنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإسلامَ) بنصب (الإسلام) وفتح (أنَّ). حكاها صاحب البحر».

قلت: هذا جزء من الآية ١٩ من سورة آل عمران. وقد قرأ بفتح همزة (أنَّ) الكسائيُّ وابن عباس ومحمد بن عيسى الأصبهاني. السبعة ص٢٠٢ والبحر ٢: ٤٢٤. ولم أقف على من قرأ بنصب (الإسلام). وقال في الارتشاف ص١٢٤٢: «ولم يحفظ في خبر أنَّ، ولا خبر لكنَّ».

(٦) سقط هذا الشاهد من م، ن. وأثبت في ك، ف، ح كاملاً، وهو:

ألا لـيتَنِي إنْ لَـمْ تَـجودي بِـنظرةٍ ... لِما بِي، وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما

فإما أن يكون هو الشاهد الذي أنشده قبل البيتين السابقين، فيكون قد ذكره مرة ثانية سهواً، وإما أن يكون بيتاً آخر، يخالف الشاهد السابق في مطلعه، وفي قوله (إنْ) بدلاً من (إذْ).

.... وليتَ الحُبَّ شيئاً مُحَرَّما

[٢: ١٢٣/ب] / وحكى الكسائي[١]: «ليتَ الدَّجاجَ مُذَبَّحاً».

وأمّا ما وُجد في كتب بعض المتأخرين من قول الشاعر[٢]:

أتيناكَ زُوّاراً وسَمْعاً وطاعةً ... فَلَيْتَكَ يا خيرَ البَرِيَّةِ داعيا

فتصحيفُ (فَلَبَّيْكَ) بـِ (فَلَيْتَكَ)[٣].

ورُوي في الحديث «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبعينَ خَريفاً»[٤]. وحكى الكسائي عنهم: ليتَ الدَّجاجَ مُذَبَّحاً[٥]. وقد عمل على ذلك بعض المولَّدين، قال ابن المعتز[٦]:

مَرَّتْ بِنا سَحَراً طَيرٌ، فقُلْتُ لَها: ... طُوباكِ، يا ليتَنِي إياك، طُوباكِ

ذكره أبو القاسم الزجاجي في (الأمالي)[٧] له فيما ذُكر لي.

وقوله وما استُشهد به محمولٌ على الحال أو على إضمارِ فعلٍ، وهو رأي الكسائي تأول المصنف[٨] «خَبَّةَ جَرُوزا» على أنه حال من الضمير في (تَأكُلُ)، و«إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا» على: يشبهون أسداً، و«ليتَ الشبابَ هو

---

(١) المباحث الكاملية ١: ٥٤٢.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص٨٨٨. وآخره في س: ذا عمل.

(٣) ك: فليتك بفليثك. وفي حاشيتها ما نصه: «في النسخة أيضاً تصحيف، ولعله بِفَلَبَّيك، فإنه المناسب للبيت». وفي م: ليك بليتك. وقد سقط البيت والتعليق عليه من ح.

(٤) هذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. وقد أخرجه مسلم في صحيحه ص١٨٧ ـ الباب ٨٤ (باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها). وانظر شرحه للنووي ٣: ٧٢ والخزانة ١٠: ٢٤٣.

(٥) كذا! وقد سبق ذكره قبل بيت الفرزدق.

(٦) ديوانه ٢: ٤٠٩ وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٥ [الإنشاد ٤٦٧]. وهو من شعر قاله عندما سُلِّمَ لمؤنس ليقتله.

(٧) لم أقف عليه في أمالي الزجاجي التي حققها عبد السلام هارون، ولا في أخباره التي حققها الدكتور عبد الحسين المبارك.

(٨) شرح التسهيل ٢: ٩ ـ ١٠.

الرَّجيعَ» على تقدير: كانَ الرَّجيعَ، فلما حذف (كان) انفصل الضمير الذي كان اسمها، قال[1]: «ويُقَوِّي ما ذَهب إليه إظهار (كان) كثيراً بعد ليتَ وإنَّ». و«لَسَبعينَ خَريفاً» على أنه ظرف، و(قَعْر) مصدر، وأخبر به عن المصدر. و(قادِمةً) على: تخلفان.

وتأوَّل غيرُه جميع ما أتى في (ليتَ) على أنَّ خبر (ليتَ) في ذلك محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنه خبر هو منصوب على الحال أو على خبر (كانَ) مضمرة، وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كانَ) مضمرةً، والتقدير: عادتْ رَواجِعَ، وعادَ دهراً، وعادَ لؤلؤةً، وعُدتُ حَجَراً، وكان هو الرجيعَ، وكان شيئاً مُحَرَّماً، وعادَ غِرارَ حَوْلٍ، وعادَ أيَّاماً طِوالاً، وعادَ مُذَبَّحاً، وتَحْكِيانِ قادِمةً، ويَحكينَ شَرْباً، وتُلْفيهم أُسْداً.

وروى ابن جِنِّيْ[2]:

قـادِمـتـا أو قَـلَـمَـا مُـحَـرَّفـا

على تقدير: قادِمَتانِ أو قَلَمانِ مُحَرَّفانِ، فحُذفت نون التثنية في الشعر.

وقال ابن عصفور[3]: «وأما قول أبي نخيلة فإنَّ الأصمعيَّ وأبا عمرو لَحَّناه بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح لَمَا جاز لهما ذلك».

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين: «هذه الحكاية لا تصح، وله محمل من التأويل من غير أن يحتاج إلى تلحين عربي» انتهى.

---

(١) أي: ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ١٠. والعبارة في النسخ المخطوطة كما يلي: «ويقوي ما ذهب إليه قال...». ولعل الصواب ما أثبتُّ. ويريد بقوله «ما ذهب إليه» الكسائي الذي ذكره ابن مالك قبل هذه العبارة. ومذهب الكسائي هذا ذكره ابن السراج في الأصول ١: ٢٤٨، ٢٥٨.

(٢) المبهج ص١٢٢ ـ ١٢٣ والخصائص ٢: ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٢٦.

ومما يدل على بطلان الحكاية أنَّ فيها «إنَّ أبا عمرو لَحَّنَه بحضرة الرشيد»، ولم يجتمع أبو عمرو مع الرشيد، وهو متقدم الوفاة[1].

وإنَّما سَوَّغوا تأويل هذه الأبيات على حذف الخبر لأنَّ أخبار هذه الحروف يجوز حذفها إذا دل عليها المعنى؛ لأنَّها أخبار للمبتدأ في الأصل، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

ص: وما لا تدخل عليه (دامَ) لا تدخل عليه هذه الأحرف[2]، ورُبَّما دخلتْ (إنَّ) على ما خبره نَهيٌ. وللجزأين بعدَ دُخولِهنَّ ما لَهُما مُجَرَّدَينِ، لكنْ يجب هنا تأخير الخبر/ ما لم يكن ظرفاً أو شِبْهَه، فيجوز توسيطه، ولا [٢: ١٢٤/أ] **يُخَصُّ حذفُ الاسمِ المفهومِ معناه بالشعر، وقَلَّما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يُحمَل «إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة المُصَوِّرُونَ»[3] لا على زيادة (مِنْ)، خلافاً للكسائي.**

ش: تقدم[4] ما تدخل عليه (كان) وأخواتُها من المبتدآت، وزادت (دامَ)[5] أنَّ خبرها لا يكون مفرداً طلبيّاً، وهذه الأحرف[6] كذلك، فلذلك أحالها على (دام).

وقوله **ورُبَّما دَخلت (إنَّ) على ما خبرُه نَهيٌ** وأنشد على ذلك في الشرح[7]:

---

(١) يعني أن أبا عمرو توفي قبل أن يتولى الرشيد الخلافة، فقد توفي أبو عمرو سنة ١٥٤هـ، وولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠هـ.

(٢) س، ن: الحروف.

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس ـ الباب ٨٩، ٧: ٦٥ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ص١٦٧٠ ـ الحديث ٩٨.

(٤) تقدم ذلك في ٤: ١٥، ١٢٧ ـ ١٣٠.

(٥) تقدم ذلك في ١٣٠، ١٣٢..

(٦) س، ن: الحروف.

(٧) شرح التسهيل ٢: ١١. والبيت لأبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه. شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٩ ـ ٢٣٠ [الإنشاد =

إنَّ الذينَ قَتَلتُم أمسِ سَيِّدَهُمْ　　لا تَحْسَبُوا لَيلَهم عن ليلِكم ناما

وأنشد غيرُه[(١)]:

ولو أصابتْ لَقالَتْ وَهْيَ صادقةٌ　　إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشِّيبِ

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الصغير لكتاب الجمل: «أمّا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنَّها تقع في موضع خبرها، ومن ذلك قوله:

إنَّ الذينَ قَتَلتُم. البيت.

فأوقع قوله (لا تَحسَبوا) موقع خبر (إنَّ)، وهي جملة نَهي» انتهى كلامه.

وينبغي أن يُخص الخلاف بـ (إنَّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع، ولا يمكن أن يكون الخلاف في (ليتَ)، ولا في (لعلَّ)، ولا في (كأنَّ)؛ لأنه يَمتنع أن تكون جملة النهي متعلَّقاً للترجي والتمنِّي والتشبيه، وإنْ أُلحق بـ (إنَّ) (لكنَّ) فيمكن ذلك.

والذي نَختاره أنَّ ذلك لا يجوز، وعليه نصوصُ شيوخنا[(٢)]، وتأوَّلوا البيتين على إضمار القول، أي: أقول لكم لا تَحسَبوا، وكذلك: أقول لا

= ٨١٩] والخزانة ١٠: ٢٤٧، ٢٤٩ - ٢٥٠. وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ٢: ٨٠.

(١) البيت للجميح الأسدي، واسمه منقذ بن الطَّمّاح. وهو من قصيدة له في المفضليات ص٣٤. وانظر إيضاح الشعر ص٣٦١ والخزانة ١٠: ٢٤٦ - ٢٥٠ [الشاهد ٨٤٤]. الرياضة: التذليل والمعالجة. وتنصبك: تتعبك.

(٢) الجزولية ص١١٠ والمقرب ١: ١٠٦ والتوطئة ص٢٣١ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٨٥ وللورقي ١: ٥١٧ - ٥١٨ وللأبذي ص٩٩٦ - ٩٩٧ والملخص ١: ٢٢٨ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٧٧٧.

تُنْصِبْكَ لِلشَّيب، وكثيراً ما يُضمَر القول، وكذلك تأوَّله الأستاذ أبو الحسن في شرحه الكبير للجُمَل[١].

وقوله **وللجزأين بعد دُخولِهنَّ ما لَهُما مُجَرَّدينِ** يعني أنَّ لَهُما مِن الأحوال والأقسام، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنًى، وانقسم الخبر إلى الأقسام المذكورة في باب الابتداء، واستُصحبت الأحوال والشروط، كذلك[٢] هنا. ومِن الشروط عَودُ ضميرٍ مِن الجملة المُخْبَر بِها. ومِن الأحوال جوازُ حذفه لدليل، قال الشاعر[٣]:

وإنَّ الذي بينِي وبينَكَ لا يَنِي ... بأرضٍ - أبا عمرٍو - لكَ الدهرَ شاكرُ

أراد: لايَنِي به أو مِن أجله، قاله المصنف، ولَخَّصتُه منه[٤].

وقوله **لكنْ يَجب هنا تأخيرُ الخبر** علَّةُ ذلك أنَّ عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في باب (كان) لأنَّ عملها بحق الأصالة لكونِها أفعالاً، فأبقَوا معموليها[٥] على ترتيبهما الأصلي، وبابُ المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر.

[٢: ١٢٤/ب] وعَلَّلَ أبو موسى[٦] ذلك بأنَّ عملَها هو بِحَقِّ الفرعية والحمل على/ الفعل[٧]، والأصلُ في الفعل أن يُقدم المرفوع على المنصوب، وقد يخرج عن هذا الأصل، فيُقدم المنصوب على المرفوع، فلما كان عمل هذه الحروف فرعيًّا، وتقديم منصوب الاسم على مرفوعه فرعيًّا، جعلوا منصوب هذه الحروف قبل مرفوعها لتكون صورتُها في العمل كصورة ما

---

(١) شرح الجمل ١:٤٢٨.
(٢) س: لكذلك.
(٣) البيت في شرح التسهيل ٢:١٢.
(٤) منه: انفردت به س.
(٥) س، ن: معموليهما.
(٦) الجزولية ص١١٠ وشرحها للورقي ١:٥١٦ - ٥١٧ وللأبذي ص٩٩٣.
(٧) ك، ف: على المرفوع.

هو فرع في الأفعال التي هذه الحروفُ محمولةٌ عليها. وقد أشار المصنف[1] إلى هذا بقوله «ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدم وفاعلٍ أُخر تنبيهاً على الفرعية».

وقوله **ما لَمْ يكن ظرفاً أو شبهَه، فيجوز توسيطه** مثال توسيطه ظرفاً: إنَّ أمامَك زيداً، ومثاله مجروراً: إنَّ في الدار زيداً. وينبغي أن يؤخذ قول المصنف «فيجوز توسيطه» على الجواز الذي هو يقابل الامتناع لا على الجواز الذي يقابله الامتناع والوجوب؛ لأنَّ مِن مسائل الظرف والمجرور ما يجب فيه تقديمهما[2] على الاسم، نحو: إنَّ في الدار ساكنَها، وإنَّ عندَ هند أخاها، فإن أخذت الجواز على ما يقابل الوجوب والمنع خَرجت هذه المسألة ونظائرها.

وفي (الغُرَّة): «ويجب أن يُقَدَّر العامل في الظرف بعد الاسم كيلا يُقَدَّم الخبر وهو غير ظرف».

قال المصنف في الشرح[3]: «جاز تقديمه لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أنَّ الظرف والجار والمجرور يُتَوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما، ولذلك فُصل بِهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين (كانَ) واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الذي يعمل عمل الظن، ولم يُبطل عملَ (ما) تقديمهما على اسمها، واغتُفر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أَكُلَّ يومٍ لك درهمٌ؟ وعلى المنفي بـ (ما)، نحو قول بعض الصحابة[4]:

---

(١) انظر ما سبق في ص٥.
(٢) فيما عدا س: تقديمها.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٢.
(٤) هو عامر بن الأكوع كما في صحيح البخاري ٥: ٧٢ ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ـ الباب ٤٥ (باب غزوة ذي قرد وغيرها) ص١٤٤٠ والسيرة النبوية ٢: ٣٢٨. والرجز الذي منه هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة =

ونحنُ عن فَضلِكَ ما استَغْنَيْنا

ومثلُه[1]:

لَـمْ يَـكُـنْ غـيـرُهـا خُـلَّـةً لـي   ولَـهـا مـا كـانَ غَـيـري خَـلـيـلا

ولو عُومل غيرُهما معاملتها في شيء من ذلك لم يجز» انتهى.

وقوله «ولو عُومل إلى آخره» لا يصح على الإطلاق لأنه قد أجاز هو[2] وغيره[3] أن يُفصَل بين المضاف إذا كان مصدراً وبين المضاف إليه إذا كان فاعلاً بالمفعول به. وكذلك في الإقحام في النداء على مذهب س[4] في: يا زيدَ زيدَ عمرٍو. وكذلك أجاز المصنف[5] في الاختيار الفصل بين المضاف إذا كان اسم فاعل والمضاف إليه الذي هو مفعول في المعنى بمفعول آخر.

قال المصنف في الشرح[6]: «والأصل في الظرف الذي يلي (إنَّ) أو إحدى أخواتِها أن يكون مُلغًى، أي: غير قائم مقام الخبر، نحو، إنَّ عندَك زيداً مقيمٌ، وكقول الشاعر[7]:

= أيضاً في ديوانه ص١٤٠. وبعضه لابن رواحة في صحيح البخاري ٥:٤٧ كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق، والكتاب ٣:٥١١ وشرح أبياته ٢:٣٢٢. ونسب أحد أشطاره في الكتاب ٢:١٥٠ (بولاق) لكعب بن مالك. ولعامر أو لابن رواحة في شرح أبيات المغني ٦:٣٧ ـ ٣٩.

(١) هذا البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو في تخليص الشواهد ص١٢٩.

(٢) التسهيل ص١٦١ وشرحه ٣:٢٧٢ وشرح الكافية الشافية ص٩٧٨ ـ ٩٨٧.

(٣) انظر الخصائص ٢:٤٠٦ والإنصاف ص٤٢٧ [المسألة ٦٠] والخزانة ٤:٤١٥ ـ ٤٢٥ [الشاهد ٣١٩] وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٨٩١ ـ ٨٩٢ والمصادر المذكورة في حاشيته.

(٤) الكتاب ١:٥٣، و٢:٢٠٥ ـ ٢٠٨.

(٥) التسهيل ص١٦١ وشرحه ٣:٢٧٢، ٢٧٨ وشرح الكافية الشافية ص٩٧٩، ٩٨٨.

(٦) شرح التسهيل ٢:١٢.

(٧) البيت في الكتاب ٢:١٣٣ والأصول ١:٢٠٥ وإيضاح الشعر ص٢٧٣، ٣٠١ والخزانة ٨:٤٥٢ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٦٤٨]. لحاه يلحاه: لامه. والبلابل: شدة الهم والوساوس، وهو جمع بَلْبَلة.

فلا تَلْحَنِي فيها، فإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

فأمّا القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لِقيامه مقام ما لا يليها، لكن اغتُفر إيلاؤُه/ إياها التفاتاً إلى الأصل» انتهى. [٢: ١٢٥/أ]

وكلامه يدل على جواز أن يتقدم معمولُ الخبر المُصَرَّحِ به على الاسم، نحوُ قوله: إنَّ عندَك زيداً مقيمٌ، ونحوُ البيت الذي أنشده.

ونَصَّ أصحابُنا[١] على أنه لا يلي (إنَّ) وأخواتِها إلا اسمُها إنْ تَقدم على الخبر، أو خبرُها إنْ تقدم على الاسم، وكان ظرفاً أو مجروراً، فلو تقدم معمول الخبر، وكان غيرَ ظرف أو مجرور[٢]، نحو: إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ، فلا خلافَ يُعرَف في بطلان ذلك، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً فقد جاء ما ظاهرُه يقتضي جواز ذلك، نحو البيت الذي أنشده المصنف، فإنَّ ظاهره يقتضي أنْ يكون قوله (بحبها) متعلقاً بالخبر الذي هو (مُصاب). وقد تأوَّلَه أصحابُنا[٣] بأن جعلوه متعلقاً بفعل محذوف، تقديره: أعني، كأنه قال: أَعني بِحُبِّها، وفُصل بِهذه الجملة الاعتراضية بين (إنَّ) واسمِها، فيكون نحوَ قول الآخر[٤]:

كأنَّ ـ وقد أتى حَولٌ كَميلٌ ـ أثافِيَها حَماماتٌ مُثولُ

فَصل بين (كأنَّ) واسمها بجملة الاعتراض التي هي: وقد أتى حولٌ كَميلٌ.

---

(١) الجزولية ص١١١ وشرحها للشلوبين ص٧٨٥ وللورقي ١: ٥١٨ ـ ٥١٩ وللأبذي ص٩٩٧ ـ ٩٩٨ والتوطئة ص٢٣١ والمقرب ١: ١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٩ ولابن أبي الربيع ص٧٧١ ـ ٧٧٣، ٧٧٥ والملخص ١: ٢٢٨.

(٢) ك: أو مجروراً.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٤٠.

(٤) هو أبو الغول الطُّهَوِيُّ. النوادر ص٤٩٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٢١٦ ـ ٢١٩ [الإنشاد ٦٣٠]. وتخريجه في الارتشاف ص١٢٤٤. كميل: كامل. والأثافي: جمع أُثفِيَّة، وهي الأحجار التي تُنصب عليها القدر فتسودّ من النار والدخان. والمثول: جمع ماثلة، وهي المنتصبة.

وفي (الغُرَّة): وقد مَنع الأخفش في (المسائل الكبير) أنْ يُفصل بينهما بِما لا يُسمع، فقال: لو قلت: «إنَّ بينَك[1] يومين زيداً مقيمٌ» كان في القياس جائزاً، ولم يُسمع، ولا نُجيزه إلا في المسموع. وكذلك لم يُجز: إنَّ حتى اليومِ زيداً مقيمٌ؛ لأنَّ (حتى) معناها الانتهاء، فلا بُدَّ أنْ يتقدمها كلام، وقد منع[2] تقدمها[3] بلا إنَّ، كما منع أنْ تتقدم على رُبَّ إنَّ.

وقال المصنف[4]: «وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأَوْلَوْها (كأنَّ)، ومنه قول الشاعر:

كأنَّ وقد أتى حَولٌ كَميلٌ. البيت» انتهى.

وقد ذكرنا قول أصحابنا إنَّ قوله «وقد أتى حَولٌ كَميلٌ» جملة اعتراضية لا حالية، فعلى قولهم لم يعاملوا الحال معاملة الظرف، ولا أَوْلَوْها (كأنَّ).

ومن غريب المنقول ما وقع في (النُّكَت التي على إيضاح الفارسي) تأليف أبي علي الحسن بن علي بن حَمْدُون الأسدي المعروفِ بالجَلُوليّ[5]، وهو ما نَصُّه: «يجوز أنْ يُفْرَقَ بين (إنَّ) واسمِها بالحال لأنَّهم قد أَجْرَوا الحالَ مُجرى الظرف، فإذا قلت (إنَّ زيداً قائمٌ ضاحكاً) جاز تقديم (ضاحكاً) على (زيد)، فتقول: إنَّ ضاحكاً زيداً قائمٌ.

---

(١) ك، ف، ح، م: منك.

(٢) س: يمنع.

(٣) ح، ف، م: تقديمها.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٢ ـ ١٣.

(٥) كذا ذكره أيضاً في تذكرة النحاة ص١٠٩. وذكر محققه أنه قرأ الأدب على الجواليقي وأبي الحسن بن العصار، وكان يتشيع، وتوفي سنة ٦٠٨هـ. ولم يذكر مصدراً لذلك. وفي غاية النهاية ١: ٢٢٦ ما نصه: الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ عليه ابن بليمة عن قراءته على محمد بن سليمان. ولا أدري أهو الجلولي المذكور أم هو رجل آخر. وذكر في الارتشاف ص١٢٤٤ اسمه مختصراً هكذا: أبو علي الجلولي.

فإنْ قيل: إذا قدمتَ (ضاحكاً) ـ وهو متعلق بقائم ـ صِرتَ كأنك قدمتَ بعض الخبر.

قلتُ: لو امتنع هذا لامتنع تقديم الظرف، والنيةُ به التأخير والتعلُّقُ بالخبر، نحو: إنَّ في الدار زيداً قائمٌ، و(في الدار) متعلق بقائم، وهذا عندهم جائز. ومَنع قومٌ التفرقة بين (إنَّ) واسمِها بالحال» انتهى كلامه.

وتضمن هذا الذي ذكره أنَّ النحويين اختلفوا في الفصل بين اسم (إنَّ) وبينها بالحال، وأنَّ الظرف إذا كان معمولاً للخبر المصرَّحِ به يجوز/ [٢: ١٢٥/ب] أنْ يُفصَل به بين (إنَّ) واسمِها، وقد تقدم منعُ أصحابنا لذلك[١].

ويُشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً أن يكونا تامَّين، وقد تقدم ذلك في باب الابتداء[٢].

وزعم الفراء[٣] ومَن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن يقع الظرف الناقص والمجرور الناقص خبراً في اللفظ، وهو معمول لمتعلَّقه في المعنى، ومتعلَّقُه حال في اللفظ، وهو[٤] خبر في المعنى، نحو: إنَّ زيداً بالجارية كفيلاً، وإنَّ زيداً اليومَ قائماً.

وفي كتاب (الواضح): إنَّ الكوفيين يحكون النصب مع الناقص عن العرب، إلا أنَّهم يقولون: النصب مع التامِّ أكثر في لسان العرب وأصحُّ علَّةً، أنشد أحمد بن يحيى:

فلا تَلْحَني فيها .... البيت

---

(١) تقدم ذلك في ص٣٧.

(٢) تقدم ذلك في ٤: ٤٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤١. وقال الفراء: «لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس» معاني القرآن ١: ٣٥٨. وانظر الأصول ١: ٢٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠١٧.

(٤) س، ن: وهي. ك: يعني.

رُوي بنصب (مُصاب) على الحال، وجعل الباء خبر (إنَّ)، وما يتمّ الكلام بِها دون (مُصاب)[1]، وهذا متفرع على باب[2] المبتدأ والخبر، ومبني على مسألة: عبدُ الله بالجاريةِ كفيلٌ، فالرفع في (كَفيل) واجب عند البصريين، وهو المختار عند الكوفيين، وزعموا أنَّ من العرب مَن يقول: عبدُ الله بالجاريةِ كَفيلاً، بالنصب.

وقال أبو جعفر النحاس: لا حُجة في البيت لأنه إن كان مسموعاً بالنصب فإنه على قولك: أنا بالله وبك، على معنى الانقطاع والملازمة.

وقوله **ولا يُخَصُّ حذفُ الاسمِ المفهومِ معناه بالشِّعر** قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3]: «يجوز حذفُ أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليه، نحوُ قوله[4]:

فلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفتَ قَرابَتي ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافِرِ

يريد: ولكنَّك زَنجيٌّ. ومن ذلك قولُه[5]:

فَلَيْتَ دَفَعتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعةً ... فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

يريد: فَلَيتَك».

وذكر أبو الحسن علي بن عبد الصمد السخاوي[6] في (شرح المفصل) أنَّ ذلك لا يجوز إلا ضرورة.

---

(١) س: مضاف.

(٢) ك، ف، ح، م: من باب.

(٣) شرح الجمل ١:٤٤٢.

(٤) هو الفرزدق. الكتاب ٢:١٣٦ وعنه في ديوانه ص٤٨١. والخزانة ١٠:٤٤٤ - ٤٤٩ [الشاهد ٨٧٩]. المشافر: جمع مِشْفَر، وهو شفة البعير.

(٥) هو عدي بن زيد كما في النوادر ص١٩٦ وشرح أبيات المغني ٥:١٨٤ - ١٨٩ [الإنشاد ٤٧٦]. وهو مع بيت بعده في ديوانه ص١٦٢ عن النوادر. وهو في الحلبيات ص٢٥٩. ما خَيَّلَت: أي على كَلِّ حال.

(٦) علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي [٥٥٨ - ٦٤٣هـ]. أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، له شرحان على المفصل، وسفر السعادة =

وقوله **وقَلَّما يكون إلا ضميرَ شأن** قال المصنف[1]: «ويجوز حذفُ الاسم إذا فُهِم معناه، ولا يُخَصُّ ذلك بالشِّعر، بل وقوعُه فيه أكثر، وحذفُه وهو ضميرُ الشأن أكثرُ من حذفه وهو غيرُه، ومِن وقوع ذلك في غير الشعر قولُ بعضهم: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ، حكاه س[2] عن الخليل، يريد: إنه بكَ[3] زيدٌ مأخوذٌ. وحكى الأخفش: إنَّ بك مأخوذٌ أخواك، بحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجَعْل (مأخوذ) خبراً مرتفعاً به (أخواك)، كما كان يرتفع بـ (يُؤخَذ)، وتقديره: إنَّك بكَ مأخوذٌ أخواك، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنَّه بكَ مأخوذٌ أخواك؛ لأنَّ الصفةَ المرتفِعَ بِها ظاهرٌ بمنزلة الصفة المرتفعِ بِها مضمرٌ في أنَّها لا تَسُدُّ مَسَدَّ جملة، ولا يكون مفسِّرُ ضمير الشأن إلَا جملةً محضةً مُصَرَّحاً بجزأيها.

ومِن حَذفِ الاسم في الشعر/ قولُ الشاعر: [٢: ١٢٦/أ]

فلو كنتَ ضَبِّيّاً.......... ....

وقولُه:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ.......... ....

البيتين، التقدير: ولكنَّك زَنْجِيٌّ، وفَلَيْتَكَ. ويحتمل أن يكون التقدير: فَلَيْتَهُ. وكذا قولُ الآخر[4]:

= وسفير الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية. توفي بدمشق. بغية الوعاة ٢: ١٩٢ ـ ١٩٤.

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣ ـ ١٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٤.

(٣) ك: إنه الاسم بك.

(٤) هو قُراد بن عَبَّاد كما في الحماسة ١: ٣٣٥ ـ ٣٣٦ وشرحها للمرزوقي ص٦٦٩ ـ ٦٧٠ ومعجم الشعراء ص٢٠٧. وفي شرح الحماسة للأعلم ص١٣٢: «قُراد بن عَتَّاب، ويقال: ابن عبَّاد». وفي التبريزي ٢: ٢١١ أنَّ أبا هلال العسكري قال: هكذا في الأصل، وهو خطأ، وإنما هو قراد بن العَيَّار، وأبوه العَيَّار أحد شياطين العرب. س: ولا تخذل. تُثأى: تفسد وتنقض. وترأب: تُتلافى وتُصلَح. والمولى: ابن العم.

فلا تَخْذُلِ المَولَى وإنْ كان ظالماً   فإنَّ به تُثْأَى الأُمورُ، وتُرْأَبُ

التقدير: فإنَّه، والهاء إما لِلمولَى وإما ضمير الشأن. ومِمّا لا يكون المحذوفُ إلا ضميرَ الشأن قولُه[1]:

ولكنَّ مَن لا يَلْقَ أمراً يَنُوبُهُ   بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

ومثلُه قولُ الآخر[2]:

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنكُم إقامةٌ   وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مَضى، فتَسَرَّعا

ومثلُه[3]:

إنَّ مَن لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسّا   نَ أَلُمْهُ، وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقال[4]:

كأنَّ على عِرْنينِهِ وجَبينِهِ   أقامَ شُعاعُ الشمسِ، أو طَلَعَ البَدْرُ

وقال[5]:

كأنَّ في أظلالِهِنَّ الشمسُ

وقال آخر[6]:

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت كما في الكتاب ٣:٧٣ ـ وعنه في ديوانه ص٤٣٣ ـ والحجة ٢:١٧٤ والحلبيات ص٢٦١ وشرح أبيات المغني ٥:٢٠١ [الإنشاد ٤٨٣].

(٢) هو الراعي كما في شعره ص١٨٦ والكتاب ٣:٧٣ والحلبيات ص٢٥٩. السرح: المال الراعي، وقيل: هو اسم. وحُقَّ: حُقِّقَ.

(٣) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص٣٨٥ والكتاب ٣:٧٢ والحلبيات ص٢٦١ وفيه تخريجه .بنت حسان: هي كبشة بنت حسان بن أبي الحارث.

(٤) البيت في ضرائر الشعر ص١٧٨ وتذكرة النحاة ص٦٠٢ والخزانة ١٠:٤٤٩ ـ ٤٥٢ [الشاهد ٨٨٠]. العرنين: الأنف، والعرنين من كل شيء: أوله، ومنه عرنين الأنف لأوله، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين، وهو موضع الشَّمَم. وهذا الشاهد والشاهدان اللذان بعده ليست في مطبوعة شرح المصنف.

(٥) هو عمارة بن عقيل يصف نخلاً. النوادر ص١٢٨ والانتصار ص١٢٨. في المخطوطات: في أطلالهن.

(٦) لم أقف عليه.

لَيتَ على رِجْلَيَّ تَسْعى سَوْدا   يـا سَـوْدَ إنَّ الـقـومَ قـومٌ أَعْـدا

وذكر س: إنَّ إياك رأيت، وإنَّ أفضلَهم لَقِيتُ، ثم قال[1]: (فأفضلَهم منتصب بِلَقيت، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف لأنه يريد: إنَّه إياك رأيت، فترك الهاء). وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة» انتهى.

ولم يُجزه الفراء لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين. قاله في البسيط.

وجَوَّزوا أن يكون المحذوف من قوله «فلو أنَّ حُقَّ اليومَ» ضميرَ خطاب، أي: فلو أنَّكم.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «لا يجوز حذف الاسم وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة شعر، نحو قوله:

إنَّ مَـــن لامَ. الـــبـــيـــت.

وإنما لم يجز حذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر وشأن لأنَّ الجملة الواقعة خبراً له هي مفسرة له، فأشبهت الجملةُ لذلك ـ وإن كانت في موضع الخبر ـ الجملةَ الواقعة صفة، فقبُح حذفه وإبقاء الجملة، كما يَقبُح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة، وأيضاً فإنه يُستعمل في مواضع التعظيم، والحذف مناقض لذلك».

وقال الأستاذ أبو الحسن أيضاً[3]: «ذهب جمهور البصريين إلى أنه يَحسُن حذفه في الشعر، ويَقبُح في الكلام، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن يلي (إنَّ) وأخواتِها فِعلٌ، فإنه إذ ذاك يَقبُح في الكلام والشعر لأنَّها حروف طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتَها للأفعال».

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٧ بتصرف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٤٢ بتصرف.

(٣) ضرائر الشعر ص١٧٩، ولم ينسب ذلك فيه لجمهور البصريين.

[٢: ١٢٦/ب] وذهب أبو الحسن إلى أنَّ حذفه/ يَحسُن في الكلام وفي الشعر إذا لم يُؤدِّ الحذف إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسمٌ يصح عملها فيه، نحو: إنَّ في الدار قائمٌ زيدٌ، ومِن ذلك قولُه:

كأنَّ على عِرْنينِهِ وجَبينِهِ   أقامَ شُعاعُ الشمسِ أو طَلَعَ البَدرُ[1]

وكذلك قولُه:

فلا تَشْتُمِ المَولَى..........   ....

وقولُه:

إنَّ مَن يَدخُلِ الكَنيسةَ........   ....

وقولُه:

ولكنَّ مَن لا يَلْقَ..........   ....

الأبيات؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَحسُن عمل(إنَّ) فيه.

فإن أدَّى حذفه إلى أن يكون بعدَها اسمٌ يَصِحُّ عملها فيه لم يَجُز الحذف، نحو قولك: إنَّ زيدٌ قائمٌ، لا يجوز عنده حذف هذا الضمير إلا أن يكون ذلك الاسمُ لفعلٍ بعده، أو مبتدأً قد رَفع ظاهراً سادّاً مَسَدَّ خبره، فإنه إذ ذاك يجوز حذفه، نحو قولك: إنَّ أفضلَهم كانَ زيدٌ، وإنَّ في الدار جالسٌ أخوك. وإنَّما ساغ ذلك مع إمكان أن تعمل (إنَّ) فيما بعدها، فيقال: إنَّ أفضلَهم كان زيداً، وإنَّ في الدار جالساً أخوك؛ لأنَّ المباشر في التقدير لِ (إنَّ) في المسألة الأولى إنَّما هو (كان)؛ لأنَّ النية بالخبر التأخير، وفي الثانية اسمٌ قد عُومِل معاملة الفعل.

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ حذف الضمير لا يجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسمٌ يصح عملها فيه، وسواء أكان الاسم

---

(١) ك، ح: الفجر. والروايتان في ف.

معمولاً لفعلٍ متأخر أم مبتدأً قد رَفع[1] ظاهراً سَدَّ مَسَدَّ خبره أو لَمْ يكن.

فإن وقع بعد (إنَّ) وأخواتِها فعلٌ قد تقدم عليه معموله، وهو ظرف أو مجرور، نحو قولك: إنَّ في الدار قامَ[2] زيدٌ، وإنَّ عندَك جَلَسَ عمرٌو، فذهب الكسائي[3] إلى أنَّ (إنَّ) مُبْطَلة في اللفظ عاملة في معنى الفعل، قال: لأنك إذا رددت الفعل إلى الدائم انتصب، فقلت: إنَّ في الدار قائماً زيدٌ، وإنَّ عندَك جالساً عمرٌو. وإنَّما لم يَجُز عنده أن يكون على إضمار الأمر لأنَّ الأمر[4] إذا أُتِي به في مثل هذا إنَّما هو وقاية لِـ (فَعَلَ) و(يَفعَلُ)، فلا يجوز إسقاطه لذلك، كما أنَّ (ما) مِن قولك «إنَّما قامَ زيدٌ» لا يجوز إسقاطها لأنَّها دخلت وقاية لِـ (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ).

وقال الفراء: اسم (إنَّ) في المعنى، وما ذكره مِن أنَّ الضمير في مثل «إنَّه قامَ زيدٌ» إنَّما أُتِي به وقاية ليس كذلك، بل أُتِي به لإرادة تعظيم الأمر، فأُبْهِم أولاً لأنَّ التعظيم من توابع الإبْهام، ثم بُيِّن بعد إبْهامه.

ومِمّا حُذف منه الضمير ـ والحرفُ بعدَه[5] اسمٌ يَصِحُّ عمله فيه ـ ما رواه الخليل مِن أنَّ ناساً يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ[6]، ومِن ذلك قولُ جَميل[7]:

ألا ليتَ أيامُ الصفاءِ جَديدُ ... ودَهرٌ تَوَلَّى ـ يا بُثَينُ ـ يَعودُ

---

(١) ك: رفعه.
(٢) س: قائم.
(٣) في شرح الجزولية للأبذي ص١٠٢٣ ما نصه: «وقال الفراء: اسم إنَّ المعنى. وقال الكسائي: هي ملغاة».
(٤) لأن الأمر: سقط من ك.
(٥) في النسخ كلها: بعد.
(٦) تقدم في ص٤١.
(٧) ديوانه ص٦١ وفيه تخريجه. وقد ذكر رواية الرفع فيه ابن عصفور في كتاب الضرائر ص١٧٩.

في رواية مَن رفع الأيام.

وفي (الإفصاح): مذهب أبي علي[1] أنَّ هذا ـ يعني حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لِ (إنَّ) ـ يَختص بالشعر. وأبو الحسن يَجعله جائزاً في الكلام، ويَقيسه، ويُمثل به، وهو مذهب[2]/ وهو عند س[3] ضعيف في [٢: ١٢٧/أ] الكلام جائز في الشعر كثير فيه. وأجازه الجرمي في الكلام، وأجاز: إنَّ فيها قائمٌ أخواك، قال: تُضمر لِـ (إنَّ) اسماً، وقائمٌ: مبتدأ، ويرتفع (أخواك) بفعلهما، وإنَّ فيها قائمانِ أخواك، على أن يكون (أخواك) مبتدأ، وقائمان: خبر مقدم، وأضمرت الاسم. وقال: لا قائمَ في الدار إلا زيدٌ، إنْ عَلَّقت (في الدار) بِ (قائم) لم يَجز إلا رفع (زيد)، وإذا قلت (لا قائمَ إلا زيدٌ) فإنَّما أردت: لا يقومُ إلا زيدٌ، ولا يَجوز فيه إلا الرفع. قلتُ: قد يقال في هذا: لا يَصِحُّ لأنَّ (لا) لا تعمل في الفعل، فكذلك فيما جرى مجراه.

ومذهب البصريين أنَّ جَميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قُرِّر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في (إنَّ)، ولم يُعَدُّوا ذلك إلى غيرها كـ (ليتَ) و(كأنَّ).

وقوله **وعليه يُحْمَلُ** إلى قوله **خلافاً للكسائي** قال المصنف في الشرح[4]: «المُصَوِّرون[5] هكذا رواه الثقات بالرفع»، وجَعله من قوله عليه السلام. وقال ابن عصفور: «وأمّا قول العرب: إنَّ مِن أَشَدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المُصَوِّرون»، فجَعل هذا الكلام من قول العرب. وتأوّله

(١) الإيضاح العضدي ص١٢٢ والحلبيات ص٢٦١.

(٢) ك: ويقيسه ويمثل هو هو يذهب.

(٣) الكتاب ٣: ٧٢ و٢: ١٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٣.

(٥) تقدم الحديث في ص٣٢..

الكسائي[1] على زيادة (مِنْ)، وعلى هذا ينبغي عنده أن يُحمل ما حكاه أبو عبيد في (الأموال)[2] له مِن أنه ﷺ كتب إلى خُزاعة: «أمّا بعدُ، فإنَّ مِنْ أَكْرَمِ أهلِ تِهامةَ علي وأقربِهم رَحِماً أنتم ومَنْ تَبِعَكم». وكذلك أيضاً تأوَّل ما حكاه مِن كلام العرب «إنَّ هكذا الدهرُ» على أن يكون (هكذا)[3] اسم (إنَّ)، والدهر: الخبر. واستَدلَّ على أنَّ (هكذا) تُستعمل اسماً بِما حكاه عن بعض العرب مِن أنه قيل له: «كان هكذا وهكذا»، فقال: «ليس بِهكذا»، فأدخل على (هكذا) حرف الجر.

وإنما ذهب الكسائي إلى زيادة (مِنْ) في «مِنْ أَشَدِّ»[4] و«مِنْ أَكْرَمِ» لأنَّ مذهبه أنَّ حذف هذا الضمير لا يَجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسم يَصِحُّ عملها فيه، و(المُصَوِّرون) و(أنتم) يجوز أن تعمل (إنَّ)[5] في ذلك، فتقول: (المُصَوِّرين) و(إياكم).

والصحيح أن يكون هذا مِمَّا حُذف فيه الضمير لا على زيادة (مِن)، ويؤيده اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فإنَّ العرب لم تَلحظ هذا الذي لحظه الكسائي، بل قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وكان يجوز لِـ (إنَّ) أن تنصب زيداً. وأمّا المعنى فإذا جعلتها زائدة كان المُصوِّرون أشدَّ الناس عذاباً يومَ القيامة، وليس كذلك إذْ غيرُهم أشدُّ عذاباً منهم، مِمَّن هو أعظم جرماً[6].

ص: وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم. وقد يَسُدُّ مَسَدَّه واوُ المصاحبة والحال، والتُزم الحذفُ في (ليتَ شِعْري) مُرْدَفاً باستفهام.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣ وشرح الكافية ٢: ٣٦٢.
(٢) كتاب الأموال ص٢٥٩.
(٣) الدهر على أن يكون هكذا: سقط من ك.
(٤) س: من أشد الناس.
(٥) إنَّ: سقط من ك، ف.
(٦) س: ممن هو أشد جرماً منهم.

وقد يُخبَر هنا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرةٍ بنكرة أو بِمعرفة. ولا يجوز نحو: إنَّ قائماً الزيدان، خلافاً/ للأخفش والفراء، ولا نحو: ظَنَنتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين. [٢: ١٢٧/ب]

ش: حذفُ خبر (إنَّ) وأخواتِها للعِلم به فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز، وهو مذهب س، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، قال س[(١)]: «ويقول الرجلِ: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ عليكم، فتقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا».

والثاني: مذهب الكوفيين[(٢)]، وهو أنه لا يَجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش.

والثالث: مذهب الفراء[(٣)]، زعم أنه لا يَجوز، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، إلا إنْ كان بالتكرير، نحوُ[(٤)]:

إنَّ مَـحَـلاًّ، وإنَّ مُـرْتَـحَـلاً ....

ولا يَجوز في غيره، نقله عنه أحمد بن يحيى. قيل[(٥)]: كُررت (إنَّ) ليُعرف أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنهما [غير][(٦)] مختلفين. وحكى الفراء[(٧)] أنه سمع أعرابياً قيل له: الزَّبابة[(٨)] الفَأْرة، فقال: إنَّ

---

(١) الكتاب ٢:١٤١.
(٢) الخصائص ٢:٣٧٤ والمحتسب ١:٣٤٩.
(٣) الأصول ١:٢٥٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:٨/أ.
(٤) هذا صدر بيت للأعشى، وعجزه:
وإنَّ فـي الـسَّـفْـرِ مـا مَـضـى مَـهَـلا
ديوانه ص٢٨٣ والكتاب ٢:١٤١. أي: إنَّ لنا محلاً في الدنيا، وإنَّ لنا مرتحلا عنها. والسفر: المسافرون.
(٥) هذا قول الفراء كما في شرح الكتاب للسيرافي ٣:٨/أ.
(٦) غير: تتمة يستقيم بِها المعنى. وفي شرح الكتاب للسيرافي: عند من يظنه غير مخالف.
(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٨/أ. وانظر الأصول ١:٢٥٨.
(٨) الزَّبابة: واحدة الزَّباب، والزَّباب: جنس من الفأر لا شعر عليه. وقيل: هو فأر عظيم =

الزَّبابة وإنَّ الفَأْرة، قال[1]: وتقديره: إنَّ الزَّبابة زَبابة، وإنَّ[2] الفَأْرة فَأْرة. قال ابن تَقِيّ: كأنه قال: إنَّ الزَّبابة شيء، وإنَّ الفَأْرة شيء آخر[3]. قال الأستاذ أبو علي: «قال - يعني الفراء[4] -: والخلاف الذي بين الاسمين يدل على أنَّ[5] الخلاف بين الخبرين، والخلاف في البيت أنَّ المحل خلاف المُرتَحَل، وكأنه رَدّ على مَن يزعم أنه ليس ثَمَّ إلا المحلّ الذي هو الدنيا، فقال: إنَّ لنا محلاً، وإنَّ لنا مُرْتَحَلاً مخالفاً للمحلّ»[6] انتهى.

والصحيح من هذه المذاهب مذهب س للقياس والسماع:

أمّا القياس فإجْماع النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب (إنَّ)، فينبغي أن يجوز ذلك في باب (إنَّ) إذا عُرف المعنى. وقال أبو العباس: حذف الخبر في المعرفة أولى لما يُتعارف مِن أخبارها، وإنَّ قولك «إنَّ زيداً» يُعلم أنه رجل، فينبغي أن يَجوز فيه ما جاز في (رَجُل).

وأمّا السماع فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[7]، تقديره: مُعذبون، لدلالة قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ

= أحمر حسن الشعر. وقيل: هو فأر أصم. والعرب تضرب بها المثل، فتقول: أَسْرَقُ مِنْ زَبابة. ويُشَبَّه بِها الجاهل. وقيل: الزَّباب: ضرب من الجِرْذان عظام. اللسان (زبب) ومجمع الأمثال ١:٣٥٣ والحيوان ٤:٤٠٩ - ٤١٠ و ٥:٢٥٤. وفي س: الربابة. وكذا في المواضع التالية منها.

(١) أي: الفراء، كما في السيرافي ٣:٨/أ.
(٢) إنَّ: سقط من س.
(٣) آخر: سقط من س، ن.
(٤) في السيرافي ٣:٨/أ عن الفراء ما نصه: «ومعناها: إنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر. قال: والفائدة أنَّ المحل خلاف المرتحل».
(٥) س، ن: أنه.
(٦) في النسخ كلها: للمرتحل. وما أثبتُّ هو الصواب، وهو من هامش س، ك.
(٧) سورة الحج، الآية: ٢٥.

أَلِيمٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾﴾[1]، وقول عمر بن عبد العزيز[2] لرجل ذَكَّره بقرابته منه: «إنَّ ذلك»، ثم ذَكَرَ له حاجة، فقال: «لعلَّ ذلك»، أراد: إنّ ذلك حَقٌّ، ولعلَّ حاجتَك مَقْضِيَّةٌ، وقولُ الشاعر[3]:

[٢: ١٢٨/أ] / أتَوْنِي، فقالوا: يا جَميلُ تَبَدَّلَتْ ... بُثينةُ أَبدالاً، فقُلتُ: لَعَلَّها

أي: تَبَدَّلَتْ. وقولُ الجعدي[4]:

فأصبحَ عَيشي قد سَلا غيرَ أَنَّهُ ... وكلُّ امرِئٍ يَلقَى مِنَ الدهرِ قِنْطِرا

أي: أنَّه هالك.

قال ابن خَروف[5]: النكرة في هذا الباب أكثر في الكلام مع حذف الخبر الذي هو الظرف والمجرور، وبابه الكثرة والافتخار، وتقديره مع النكرة مقدم[6] لأجل الابتداء بالنكرة.

وقال الأستاذ أبو علي: «لا يَجوز أن يقول القائل هذا مبتدئاً، وإنَّما يقوله حين يُسأل، فيقال: هل لك أو هل عندَك مالٌ أو ولدٌ؟ فيقول: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً[7]، ويُضمر (لنا) لأنه قد دل عليه ما تقدم» انتهى.

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤١.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢ والبيان والتبيين ٢: ٢٧٨ والمفصل ص٢٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٤ وشرح التسهيل ٢: ١٥.

(٣) تقدم في ص٢٢.

(٤) شعره ص٣٦ وكتاب الجيم ٣: ١٣٢. وأوله فيهما: فأصبح قلبي. القنطر: الداهية.

(٥) قال ابن خروف. . . ما تقدم. انتهى: موضعه في ك، ف، ن، م في أول شرح أبي حيان لهذه المسألة، أي: قبل قوله السابق: «حذفُ خبر إنَّ وأخواتِها للعلم به فيه ثلاثة مذاهب».

(٦) ح، م: مقدماً.

(٧) الكتاب ٢: ١٤١. وتقديره عند سيبويه: إنَّ لَهم مالاً.

وقولُ الشاعر[1]:

وما كنتُ ضَفَّاطاً، ولكنَّ طالِباً ... أناخَ قليلاً فوقَ ظَهرِ سَبيلِ

أراد: ولكنَّ طالِباً مُنيخاً أنا. وقولُ الآخر[2]:

ولو أنَّ مِنْ حَتْفِهِ ناجِياً ... لَكانَ هو الصَّدَعَ الأَعْصَما

أي: لو أنَّ على الأرض أو في الدنيا. وقولُ الآخر[3]:

إنَّ مَحَلاً، وإنَّ مُرْتَحَلاً ... وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

ذهب س[4] في هذا البيت إلى أنَّ المعنى: إنَّ لنا مَحَلاً في الدنيا ما كُنَّا أحياءً، ومُرْتَحَلاً إذا متنا. وقال أبو عمرو الشيباني: إنَّ في الدنيا مَحَلاً ومُرْتَحَلاً، أي: نَعيماً وبُؤساً. وقال[5]:

سِوى أنَّ حَيّاً مِن قُريشٍ تَفَضَّلُوا ... على الناسِ، أو أنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلا

أي: تَفَضَّلُوا. وحكايةُ س[6] عن العرب «إنَّ زيداً وإنَّ عَمراً».

---

(١) هو الأخضر بن هُبيرة الضبي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١:٥٩٩ واللسان (جنح) و (ضفط). ومورق بن قيس بن عوف بن القعقاع كما في فرحة الأديب ص١٣٠ ـ ١٣٢، واسم مورق: عتيبة، ومورق لقبه. والبيت من غير نسبة في الكتاب ٢:١٣٦ والحلبيات ص١٧ والإفصاح ص٢١٣. الضَّفَّاط: المُحْدِث. وهو أيضاً الذي يختلف على الإبل أو الحُمُر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع. والطالب هنا: طالب الإبل الضالة.

(٢) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص٣٨٠ والحلبيات ص٢٥٩ والخزانة ١١:١٠١ وشرح أبيات المغني ١:٣٨٥. الصدع: الوعل. والأعصم: الذي في ذراعه بياض.

(٣) تقدم في ص٤٨.

(٤) لم أقف على هذا التفسير في الكتاب. وهو قول السيرافي في شرح الكتاب ٣:٨/أ.

(٥) نُسب البيت إلى الأخطل في مجاز القرآن ٢:١٩٢ ـ وعنه في شرح القصائد السبع ص٥٦ ـ والمقتضب ٤:١٣١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:٨/أ والتبصرة ص٢١٢ وأمالي ابن الشجري ٢:٦٣ وشرح المفصل ١:١٠٤. وفي شعره ص٥٤٥ ـ ٥٤٦ قطعة من أربعة أبيات على هذا الوزن والروي، وليس فيها البيت الشاهد. وقد نص أبو عبيدة والمبرد على أنَّ هذا البيت هو آخر قصيدته. وانظر الخزانة ١٠:٤٦١ ـ ٤٦٣ [الشاهد ٨٨٢].

(٦) الكتاب ٢:١٤١.

وزعم أحمد بن يحيى في هذه الحكاية أنَّ (إنَّ) بمعنى: نَعَمْ. وقال أبو جعفر الصَّفّار: «إذا كانت إنَّ بمعنى نَعَمْ لم تعمل». يريد بذلك الرد على ما تأوله أحمد بن يحيى.

ويمكن تأويل أحمد بن يحيى في حكاية س، ولا تكون (إنَّ) بمعنى نَعَمْ عاملة، والنصب في «إنَّ زيداً وإنَّ عمراً» على إضمار فعل، لأنه لما قيل له: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ عليكم، كان معناه: هل تجدون أحداً ينصركم؟ فأجابه بأن قال: نَعَمْ زيداً، نَعَمْ عمراً، أي: نَجد زيداً، نَجد عمراً. ونظير هذا قولُ بعض العرب[1]: أمَا بِمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال المسؤول: بلى وِجاذاً، أي: نعرف به وِجاذاً؛ لأن قوله «أمَا بِمكان كذا وكذا[2] وَجْذٌ» معناه: أتعرف بِمكان كذا وكذا وَجْذاً؟ فقال: بلى وِجاذاً، أي: نعرف.

فرع: «إنَّ رجلاً وزيداً» لا يجيزه الكوفيون[3] لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يُجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: «إنَّ رجلاً أخاك» على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمر عنده. وأجاز هذا هشامٌ على الترجمة. والجواز مذهب البصريين.

مسألة: «إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً»: قال س[4]: «غيرَها: اسم إنَّ، وإبلاً وشاءً/ تمييز، والخبر محذوف، أي: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً». ولا [٢: ١٢٨/ب]
يجوز[5] أن يكون (إبلاً وشاءً) اسم إنَّ، و(غيرَها) حال، والخبر محذوف تقديره: إنَّ لنا إبلاً وشاءً في حال أنَّها غير هذه؛ لأنه لا عامل إلا (لنا)،

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٦. الوجذ: النقرة في الجبل تُمسك الماء ويستنقع فيها.
(٢) وكذا: سقط من س، ح.
(٣) الأصول ١: ٢٥٨.
(٤) الكتاب ٢: ١٤١. وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٥) ولا يجوز أن يكون إبلاً وشاءً: سقط من ك.

والمعاني لا تعمل مضمرة بإجماع إلا المبرد، فإنه أجاز[1] ذلك في[2]:

.... وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ولا يجوز أن يكون (غيرَها) اسم (إنَّ)، و(إبلاً وشاءً) بدل، والتقدير: إنَّ لنا غيرَها إنَّ[3] إبلاً، أي: إنَّ لنا إبلاً؛ لأنه متى اجتمع تابع ومتبوع فالباب أن يُقَدَّم الجامد منهما، وقد نَصَّ على ذلك س[4] في قوله «فيها قائماً رجلٌ» حين عدل إلى النصب، ولم يجعل رجلاً بدلاً من قائم، فلهذا عدل هنا إلى النصب على التمييز.

مسألة: قول الشاعر[5]:

صَوِّبَنْهُ، ولا تَميلَنَّ، واحْذَرْ إنَّهُ اليومَ إنَّما هُوَ نارُ

زعم بعض أصحابنا أنَّ (إنَّ) عاملة في الظرف، قال: «ولا يجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، فيكون التقدير: إنَّه نارٌ اليومَ؛ لأنَّ س[6] منع: أنتَ ظالمٌ فإنْ فَعلتَ، ويُحذف الجواب لدلالة (أنتَ ظالمٌ) عليه؛ لأنَّ الفاء تقطع، وكذلك (إنَّ) أيضاً مستأنفة بمنزلة الفاء، فلا يَجوز ذلك مع ما فيه من إعمال المعنى مضمراً؛ لأنه لا يعمل (نار) إلا بِما فيه من معنى الفعل، فلذلك لم يجد بُدّاً من إعمال (إنَّ) فيه، كأنه قال: أُوَكِّد هذا في اليوم» انتهى.

وما ذكره لا يَجوز لأنَّ (إنَّ) حرف كَـ (ما) النافية وهمزةِ الاستفهام، ويأتي الكلام في ذلك في (باب الحال) حيث ذكر عمل الحرف في

---

(١) المقتضب ٤:١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) تقدم في ٤:٢٦٦.
(٣) إنَّ: سقط من ك، ف. وضرب عليه بالقلم في ن. وفي ح، م: أي.
(٤) الكتاب ٢:١٢٢.
(٥) البيت في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٧٠ [رسالة] وصدره فيه على النحو التالي: ضوبنه ولا تقيلن واعلم.
(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

الحال. ويتخرج هذا البيت على أنَّ (اليومَ) منصوب بإضمار (أعني)، وتكون الجملة اعتراضية، وخبر (إنَّ) الجملة بعده، وهو: إنَّما هو نار، كما خَرَّجوا[1]:

فلا تَلْحَنِي فيها، فإنَّ بِحُبِّها ....

وأما تمثيله إياه بمسألة «أنتَ[2] ظالمٌ فإنْ فَعلتَ» فتمثيل فاسد، لم يتقدم في البيت شرط، ولا حذف جواب شرط، بل تركيب البيت مثل قولك: احْذَرْ زيداً إنه شِرِّيرٌ، وأَكْرِمْ زيداً إنه عالِمٌ، فإنَّما فيه من جهة المعنى تعليل.

وقوله **وقد يَسُدُّ مَسَدَّه واوُ المصاحبة** مثاله ما حكاه س[3] من قول العرب: «إنَّك ما وخَيراً»، يريد: إنَّك مَعَ خيرٍ، وما: زائدة، وقولُ الشاعر[4]:

فَدَعْ عنك ليلى، إنَّ ليلى وشأنَها وإنْ وَعَدَتْكَ الوَعْدَ لا يَتَيَسَّرُ

وأنشد س[5]:

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنِّي فإنِّي وجِرْوَةَ لا تَرودُ، ولا تُعارُ

على معنى: مَعَ، أي: مَعَ جِرْوَةَ، أي: فَمَنْ يَسأل عنِّي فإنِّي مُلازمٌ لِجِرْوَةَ، يعني فرسَه، ولا يريد أنه وجِروةَ يَفعلان شيئاً، ثم استأنف، فقال: هي لا تَرودُ ولا تُعارُ.

وزعم الفارسي[6] أنَّ هذا مِنْ قَبيل قوله[7]:

---

(١) تقدم في ص٣٧.
(٢) س: فأنت.
(٣) الكتاب ١: ٣٠٢ و ٢: ١٠٧.
(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٥) تقدم في ٣: ٢٨٤.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣.
(٧) تقدم في ٢: ٨٦.

/ إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الـ أَسْوَدَ ما لم يُعاصَ كان جنونا [٢: ١٢٩/أ]

لَمّا كان الشيئان متلازمين لا يفترقان أَخبر عنهما إخبار الواحد، قال: «وكذلك عنترة لَمّا كان لا ينفكُّ عن فرسه وأَنَّهما كالشيء الواحد أَخبر عن أحدهما، فكان ذلك إخباراً عنهما، فقوله (لا تَرودُ ولا تُعارُ) خبر عن جِرْوةَ، وهو خبر عنهما في المعنى لأنَّهما كالشيء الواحد».

قال بعض أصحابنا: «وهذا[١] حسن جدّاً» انتهى. وليس بِحسنٍ لأنَّ ذلك لا يَجوز إلا حيث تصلح نسبة الخبر لكل واحد من المخبر عنهما، ولو قال: فإنَّ عنترة لا يُعار لكان خَلْفاً مِنَ الكلام؛ لأنه لم تَجر العادة بإعارة عنترة ونحوه، بخلاف جِرْوةَ فَرَسِه، فإنَّ الخيل مِمّا جَرت العادة بإعارتِها، فمفهوم س في البيت هو الصحيح. وحكى الكسائي[٢]: «إنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوَثَمَنَه» بإدخال اللام على الواو لِسَدِّها مَسَدَّ (مَعَ).

وقوله **والحالُ** قال المصنف[٣]: «قد يُحذف أيضاً وجوباً لِسَدِّ الحال مَسَدَّه، كما كان ذلك في الابتداء، فيقال: إنَّ ضَرْبِي زيداً قائماً، وإنَّ أكثرَ شربِي السَّويقَ مَلْتوتاً. ومثله قول الشاعر[٤]:

إنَّ اخْتِيارَكَ ما تَبْغيهِ ذا ثِقةٍ باللَّهِ مُسْتَظْهِراً بالحَزْمِ والجَلَدِ»

وقوله **والتُزم الحذفُ في (ليتَ شِعْري) مُرْدَفاً باستفهام** قال المصنف في الشرح[٥]: «لأنه بمعنى[٦]: ليتَنِي أَشْعُر، ولا بدَّ بعدَه مِن استفهام يَسُدُّ مَسَدَّ المحذوف متصلاً بشِعْري أو منفصلاً باعتراض، فالمتصلُ كقوله[٧]:

(١) س، م: هذا.
(٢) شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١٦.
(٤) تقدم في ٣: ٢٨٧.
(٥) شرح التسهيل ٢: ١٦ ـ ١٧.
(٦) س: يعني.
(٧) هو بكر بن غالب الجُرْهُميّ كما في شرح أبيات المغني ٤: ١٩٤، ١٩٧. وكان بلال =

ألا ليتَ شِعْري هل أبيتَنَّ ليلةً   بـوادٍ، وحَـوْلِـي إذْخِـرٌ وجَـلـيـلُ

والمنفصلُ باعتراض قولُ أبي طالب[1]:

ليتَ شِعْري ـ مُسافِرَ بْنَ أبي عَمْـ   ـرٍو، وليتٌ يَقولُها المحزونُ ـ
أيُّ شـيءٍ دَهـاكَ أم غـالَ مَـرْ   آكَ، وهل أَقْدَمَتْ عليكَ المَنُونُ»

انتهى.

و (شِعْري) هنا مصدر حُذفت منه التاء، قالوا: شِعْرة ودِرْية بالتاء، وهي هنا مُعَلَّقة، والجملة الاستفهامية بعدها في موضع نصب بالمصدر، والخبر مُلْتَزَمُ الحذف، والتقدير: ليتَ شِعْري بِكذا ثابتٌ أو موجودٌ أو واقعٌ.

قال أبو علي الفارسي[2]: «لو لم يكن المصدر مِمّا يَجوز أن يُلغَى فعلُه لم يَجز أن تكون الجملة الاستفهامية في موضع نصب به» انتهى. ويعني بالإلغاء هنا التعليق، وسماه إلغاء لأنه فيه ترك العمل، ولا يمكن أن يريد الإلغاءَ المصطلَح عليه الذي يُراد به ترك العمل لغير موجب؛ لأنَّ الفعل الملغى بِهذا المصطلح لا يعمل لا[3] في اللفظ ولا في التقدير، [٢: ١٢٩/ب] بخلاف/ الإلغاء الذي أُريدَ به التعليق؛ ألا ترى إلى قوله «الجملة الاستفهامية في موضع نصب».

= رضي الله عنه ينشده مع بيت بعده كما في صحيح البخاري ـ كتاب المدينة ـ ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ومناقب الأنصار ٤: ٢٦٤ والسيرة النبوية ١: ٥٨٩ وجمهرة اللغة ص١٠٢. بواد: أي وادي مكة. الإذخر: حشيش طيب الريح. والجليل: الثمام، حجازية، وهو نبت ضعيف يحشى به خَصاصالبيوت.

(١) البيت الأول له في الكتاب ٣: ٢٦٠ ـ ٢٦١ والاشتقاق ص١٦٦ وتحصيل عين الذهب ص٤٦٨. والبيتان له في الخزانة ١٠: ٤٦٣ ـ ٤٧١ [الشاهد ٨٨٣]. والأول مع ثان في الروض الأنف ١: ١٧٥ منسوبين لأبي سفيان يرثي مسافر بن أبي عمرو ـ واسم أبي عمرو ذكوان ـ وكان مات من حب صَعْبَةَ بنت الحضرمي.

(٢) التعليقة ١: ١٥٣.

(٣) لا: سقط من س، ن.

وحكى أبو علي[1] عن الزجاج قولاً آخر في هذه المسألة، وهو أن خبر (ليتَ) في هذا النحو في المبتدأ والخبر، فموضع الجملة الاستفهامية رفع لأنَّها خبر (ليتَ)، كأنه قال: ليتَ عِلْمي واقعٌ بكيفيةِ حادثِ وَصْلِها[2]، ثم حَذف، وأضاف اتِّساعاً. انتهى. ويعني في قول الشاعر[3]:

ألا ليتَ شِعْري كيفَ حادِثُ وَصْلِها وكيفَ تُراعَى وُصْلةُ المُتَغَيِّبِ

وما ذهب إليه الزجاج هو مذهب المبرد. ولا يصح هذا المذهب لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لِ (ليتَ)، ولا يَجوز ذلك لا في (ليتَ) ولا في أخواتِها. وأيضاً فإنَّ الجملة الواقعة خبراً، وليست[4] المبتدأ في المعنى، لا بُدَّ فيها مِن رابط يربط المبتدأ بالخبر، ولا رابط[5]، فلا يَجوز أن تكون خبراً.

قال ابن يَسْعُون: و(شِعْري) على هذا ملغًى إذ هو أضعف حكماً في مراعاة عمله من الفعل الذي يُلغى، وقد فُصل بين (شِعْري) والاستفهام بِمصدرٍ، قال الشاعر[6]:

لـيـتَ شِـعْـري ضَـلَّـةً أيُّ شـيءٍ قَـتَـلَـكْ

وبالظرف، قال الشاعر[7]:

يا ليتَ شِعْريَ عن نَفْسي أَزاهِقةٌ نَفْسي، ولم أَقْضِ ما فيها مِنَ الحاجِ

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١:١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) ف، ن، ك: وصلنا.
(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص٤٢.
(٤) ك، ف، م: «ليست» بدون واو قبله.
(٥) ولا رابط... خبراً: سقط من ك، ف.
(٦) البيت لأُمِّ السُّلَيك بن السُّلَكة أو لأمِّ تأبَّطَ شرّاً. الحماسة ١:٤٤٨ [٣١٢] والتنبيه لابن جني ص٢٥٩ ـ ٢٦٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٩١٤. والسلكة هي أم السليك. وهو من أربعة أبيات في العقد الفريد ٣:٢٦١ لأعرابي يرثي ابناً له لدغته أفعى.
(٧) البيت للفُريعة بنت هَمّام، وتعرف بالذَّلْفاء، وهي أم الحَجّاج. شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٥٢٧ ـ ٥٢٩ ولابن يسعون ٢:٧٩/ب ـ ٨٠/ب. وانظر خبر القطعة التي منها هذا البيت في الخزانة ٤:٨٠ ـ ٨٩ [عند الشاهد ٢٦٥].

وفي (الإفصاح): «شِعْري: معرفتي، والأصل: شَعَرْتُ به، ولا يتعدى إلا بالباء، بخلاف (دَرَيْتُ)، فإنَّها تتعدى بنفسها وبالباء، ولا يستعمل (شِعْرة) إلا بالتاء، إلا مع (ليتَ)، فإنه يلزم معها حذف التاء. ونظير ذلك قولهم: أبو عُذْرها، والأصل: أبو عُذْرَتِها، ولا يُنطق بِها إلا بالتاء، إلا مع الأب فإنه بغير[1] تاء.

والجملة الاستفهامية بعد (شِعْري) في موضع الخبر، كذا قال س[2]. وتحقيقه أنَّ (شِعْري) بِمعنى: مَعْلُومي، فالجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى ضمير. ومِنَ الناس مَنْ[3] جَعل الجملة معمولة لِ (شِعْري)، وأضمر الخبر، أي: موجود وثابت. وقيل: الجملة معمولة لِ (شِعْري)، وسَدَّتْ مَسَدَّ الخبر. وتقول العرب: ليتَ شِعْري بزيدٍ أَقائمٌ، وليتَ شِعْري عن زيدٍ أقائمٌ[4]، قامت (عن) مقام الباء لِما في الشعور بالشيء من الكشف عنه، وليتَ شِعْري زيداً أَقامَ. قال الكسائي[5]: العرب تقول: ليتَ شِعْري زيداً ما صَنَعَ، وأنشد:

ليتَ شِعْري ـ مُسافِرَ بنَ أَبِي عَمْـ ـرٍو. البيت. انتهى.

ومَن نَصب فعلى إسقاط حرف الجر، والاسم مجروراً أو منصوباً معمولٌ لِ (شِعْري)، وما بعده خبرُ (ليتَ)، أو جملة في موضع البدل من المنصوب أو المجرور على القول بأنَّ (شِعْري) يعمل في الجملة، وأنَّ الجملة تكون بدلاً مِنَ المفرد[6] إذا[7] جاز أن يتسلط[8] عليها العامل الذي

---

(١) ك، ف: إلا مع الأب فبغير. ح: فبغيرها. ن: بغير. م: فتغير.
(٢) الكتاب ١ :٢٣٦ وشرحه للسيرافي ٢ :٤٦/ب. وقوله «س» سقط من ك، ف.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢ :٤٦/ب ـ ٤٧/أ.
(٤) وليت شعري عن زيد أقائم: سقط من ك، ف.
(٥) تهذيب اللغة ١ :٤٢١.
(٦) انظر ذلك في الارتشاف ص١٩٧٢.
(٧) س، ن، ح: فإذا.
(٨) س، ح: يسلط.

يعمل في المفرد، كما قيل ذلك في: عَرَفتُ زيداً أبو مَنْ هو[1]، وهو قول أبي العباس[2]»/ انتهى ملخصاً. [٢: ١٣٠/أ]

وقوله **وقد يُخبَرُ هنا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرةٍ بنكرةٍ أو بِمعرفةٍ** مثالُ الأول قولُ امرئ القيس في رواية س[3]:

وإنَّ شِفـاءَ عَـبْـرةٌ مُـهَـراقـةٌ ... فَهَلْ عندَ رَسْمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ

وحكى س[4]: إنَّ أَلْفاً في دَراهمِك بِيضٌ، وإنَّ بالطريقِ أَسداً رابِضٌ.

ومثالُ الإخبار عن نكرة بمعرفة قولُه[5]:

كـأنَّ دَرِيَّـةً لَـمّـا الـتَـقَـيـنـا ... بِنَصْلِ السَّيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ

وقال آخر[6]:

كـأنَّ طَـيـراً سُـودُهـا وحُـمْـرُهـا

وقولُه[7]:

وما كُنتُ ضَفّاطاً، ولكنَّ طالباً ... أَنـاخَ قـلـيـلاً فـوقَ ظَـهـرِ سَـبـيـلِ

قال س[8]: «أراد: ولكنَّ طالباً أنا». وقال الشاعر[9]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٣٧.
(٢) لا أعلم أنَّ المبرد يجيز وقوع الجملة بدلاً من المفرد. وذكر السيرافي أنَّ المبرد ذكر أنَّ جملة «أبو من هو» من قولك «عرفت زيداً أبو من هو» حال، وغَلَّطَه في ذلك. شرح الكتاب ٢: ٤٧/ ب.
(٣) الديوان ص٩، ٣٦٨ والكتاب ٢: ١٤٢ وشرح القصائد السبع ص٢٧.
(٤) الكتاب ٢: ١٤٣. ولم ينص على أنه محكي عن العرب.
(٥) هو مرداس بن حصين كما في النوادر ص١٥٠. والبيت من غير نسبة في الخصائص ٢: ٢٧٥. الدرية: حلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.
(٦) لم أقف عليه.
(٧) تقدم في ص٥١.
(٨) الكتاب ٢: ١٣٦.
(٩) عجز البيت:

ويَحسَبَ جهلاً أنه مِنكَ أَفْهَمُ =

وإنَّ عَنـاءً أنْ تُـفَـهِّـمَ جـاهـلاً ....

وقال آخر[1]:

وإنَّ حَراماً أنْ أَسُبَّ مُجاشِعاً بآبائيَ الشُّمِّ الكِرامِ الخَضارِمِ

وحكى س[2]: إنَّ قَريباً منك زيدٌ، وإنَّ بَعيداً منك زيدٌ. وقال الجرمي في (الفَرْخ): يُبتدأ بالنكرة ويُخبَر عنها في هذا الباب. وجاز لهم أن يجعلوا اسم (إنَّ) نكرة والخبر معرفة لأنَّهم لا يُقَدِّمون خبر (إنَّ) كما يَتوسعون[3] في (كان)، وأعطَوا (إنَّ) ما مَنعوا (كانَ)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطَوا كلَّ واحد منهما ما مُنع صاحبه. وأجازوا في قوله[4]:

فلَيتَ كِفافاً كان خيرُكَ كُلُّهُ ....[5]

أن يكون (كِفافاً) اسم (ليت). وقد مَنع هذا الوجهَ أبو علي في (التذكرة)، وقال: «يَقبُح الابتداء بالنكرة، ولأنه ليس في الجملة بعده ذِكْرٌ يعود عليه، ولا هو هي».

قال ابن هشام: «وهذه غفلة مِن حَبْر، والتقدير: كانَه خيرُك، ونظيره

= وهو لصالح بن عبد القدوس في البيان والتبيين ٤: ٢٢ والأمالي ٢: ٩٤.

(١) تقدم في ٤: ١٨٥.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٢، وقد سقط المثال الثاني منه، وهو في مطبوعة بولاق ١: ٢٨٤.

(٣) ك، ف، ن: يتسعون.

(٤) عجز البيت:

وشَرُّكَ عنِّي ما ارتَوى الماءَ مُرْتَوِي

وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص٢٨٤ ـ ٢٩٣. وانظر تخريجها في الحلبيات ص٢٦٠، وزد على ما فيه الخزانة ١٠: ٤٧٢ ـ ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

(٥) انظر الروايات في هذا البيت وتخريج النحويين لها في الخزانة ١٠: ٤٧٢ ـ ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

أحد قولي س[1] في: إنَّ أفضلَهم كانَ زيدٌ[2]، أي: كانَه زيدٌ[3]، وإضمار خبر (كان) لا يُحصى، وحذفه كحذف سائر الضمائر[4] إذا كان في حكم الموجود، ونصبُ هذه الحروف للنكرات[5] لا ينحصر، ويُخبر بالمعرفة، وهذا غريب لا يجوز في الابتداء ولا في (كانَ)، وقدر س[6]: ولكنَّ طالباً مُنِيخاً أنا.

وإنَّما جاز هذا عندي بأن تكون المعرفة خبراً عن النكرة أنَّ الأول لَمّا كان الثاني كان المعنى واحداً، وكان الاسم بِها منصوباً، فصار كأنه غير مسند إليه وفضلة، فجاز تنكيره، وكان الخبر معرفة لأنه لَمّا كان مرفوعاً صار كأنه مسند إليه لا مُسنَد، وكأنَّ هذا من تتميم شبهه بالفاعل» انتهى كلام ابن هشام.

وهذه المسألة تكررت للمصنف هنا، فإنه ذكر في (باب كان) ما نصه/ : «وقد يُخبر هنا وفي باب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً»[7]. قال [٢: ١٣٠/ب] السهيلي: «هذا يجوز في (إنَّ) إذا قَدَّمتَ خبرها أن يرجع اسماً لها، بخلاف (كان)، فإنك إذا قلت (كان حليمٌ زيداً) لم يَجز لأنَّ النكرة لا يُخبَر عنها، وذلك أنَّ (كان) فِعلٌ يَجوز الإخبار به، و(إنَّ) ليست كذلك. وأيضاً فإنَّ اسمها يعود منصوباً مؤخراً، وليس هذا حكم المُخبَر عنه، وأمّا (إنَّ) فاسمها إذا قلت (إنَّ قائماً زيدٌ) لم يخرج عن حكم الأسماء المحُدَّث عنها لأنه عاد مرفوعاً، وهو الأصل فيه، فكان القلب في (إنَّ) وأخواتِها أحسن منه في كان» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٣ ـ ١٥٤.
(٢) س: زيداً.
(٣) س: زيداً.
(٤) س: المضامير.
(٥) س: النكرات.
(٦) الكتاب ٢: ١٣٦. وقد تقدم البيت الذي قدر فيه سيبويه هذا التقدير قريباً.
(٧) التسهيل ص٥٤ والتذييل والتكميل ٤: ١٨٥.

ولو قلت «إنَّ قائماً ويَقعُدُ أخواك» لم يَجز عند الكوفيين لأنَّ (قائماً) لا يقع موقع (يَقوم). وقال ابن كيسان: «وهذا عندي جائز لأنَّ (إنَّ) إنَّما لم تقع على الفعل لشبهها به وأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، فإذا فُرق بينهما جاز أن يرد الثاني إلى الفعل. وأيضاً فقد يقع في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه، وليس يلزم أيضاً هذا - يعني جعله ملاصقاً لقوله (إنَّ قائماً) - إذا قَدَّرتَ أنَّ ذلك من وصف واحد؛ ألا ترى أنك لو قلت (إنَّ ذاهباً وجائياً أخوك) لم يَجز[1] لك أن تقول: إنَّ ذاهباً أخوك وجائياً؛ لأنك إنَّما تريد: إنَّ رجلاً ذاهباً وجائياً - أي جامعاً هذين - أخوك، فالثاني من تَمام الأول، فإن أردت أن يكونا من صفة اثنين جاز التأخير، كما تقول: إنَّ زيداً أخوك وعمراً، تريد: وإنَّ عمراً أخوك، ولا يَجوز (إنَّ قائماً أخوك ويقعدُ) لأنَّ (يَقعدُ) لا ينفصل من (قائم) لأنه لا[2] يقوم مقام ما وصفه»[3] انتهى كلام ابن كيسان.

والذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يَجوز: إنَّ قائماً ويَقعدُ أخواك، كما ذهب إليه الكوفيون.

ولو قلت: إنَّ قائمَينِ أخواك فيها، وإنَّ فيها قائمَينِ أخواك قياماً حسناً، لم يَجز عند الكوفيين لأنَّ (قائمَينِ) عندهم اسم لا ينصرف إلى فَعَل ويَفْعَل، فلا يفرق بينه وبين صلته. وكذلك لا يُجيزون[4]: إنَّ آكلاً زيدٌ طعامَك. قال الفراء: لا يخلو (آكِلٌ) مِن أن يكون اسْماً أو خَلَفاً، ولا يفرق بينه وبين صلته. قال أبو جعفر الصفار: وذا كله جائز عند البصريين[5]، إلا أن تجعل (آكلاً) نعتاً أو يكون بمنزلة (رَجُل)، فلا يعمل شيئا بحال من الأحوال.

---

(١) لم يجز..... ذاهباً وجائياً: سقط من ك.

(٢) لا: سقط من ك، ف.

(٣) ك، ف، م: وصف به. ن: وصفه به.

(٤) الأصول ١:٢٥٦.

(٥) الأصول ١:٢٥٦.

وقوله ولا يَجوز نحو (إنَّ قائماً الزيدانِ) خلافاً للأخفش والفراء[1] جواز هذا متفرع على جواز «قائمٌ الزيدانِ» دون استفهام ولا نفي، وقد تقدم ذكرُ الخلاف في ذلك في «باب المبتدأ»[2] وترجيحُ المصنف جوازَه وترجيحُنا نحن مَنْعَه.

وفي (البسيط): «وتقول[3]: إنَّ قائماً زيدٌ، ترفع زيداً[4] بقائم، وهو سادٌّ مَسَدَّ الخبر، كما كان في قولك: أقائم زيدٌ؟ وفي التثنية: إنَّ قائماً الزيدانِ، وهو قول البصريين، وأما الكوفيون[5] فلا يُجيزون إلا أن تقول: إنَّ قائمَينِ الزيدانِ، ولا يَجوز إفراد اسم الفاعل لأنَّ/ المفرد في قوة [٢: ١٣١/أ] الفعل، و(إنَّ) لا تلي الفعل» انتهى. وفي موضع آخر نقل بالعكس.

وقوله ولا نحو[6] **ظَننتُ قائماً الزيدانِ، خلافاً للكوفيين** قال المصنف[7]: «يلزم مَن أجاز (إنَّ خَبيراً بنو لِهْب) مِن البصريين أن يُجيز دخول(ظَنَنتُ)، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظَنَنتُ خَبيراً بنو لِهْب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يُستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز (قائمٌ الزيدانِ) جواز: إنَّ قائماً الزيدانِ، ولا: ظَنَنتُ قائماً الزيدانِ؛ لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد مِن (إنَّ) و(ظَنَنتُ) وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على (ظَنَنتُ قائماً الزيدانِ) بقول الشاعر[8]:

---

(١) الأصول ١:٢٥٦.
(٢) الجزء الثالث من التذييل ص٢٧٠ ـ ٢٧٨.
(٣) ك، ف: ولا تقول.
(٤) س: زيد.
(٥) الأصول ١:٢٥٥.
(٦) س: ولا يجوز.
(٧) شرح التسهيل ٢:١٧ ـ ١٨.
(٨) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص١٢٦٤ ومعاني القرآن للفراء ١:٤١٥ والأصول ١:١٨٦. العاديّة: بئر. والجعائل: جمع جَعالة، وهي هنا الرشوة. وكان ذو الرمة قد =

أَظَنَّ ابنُ طُرْثُوثٍ عُتَيبةُ ذاهباً   بِعادِيَّتِي تَكْذابُهُ وجَعائِلُهْ

ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد قائله: أَظَنَّ ابنُ طُرْثُوثٍ عُتيبةُ شخصَه ذاهباً، فحذف المفعول الأول للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1]، الأصل: بُخْلَهم هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول، وترك الثاني» انتهى. وذكرُه مسألة (ظَنَنتُ) هنا من باب الاستطراد.

وفي (الإفصاح): يَجوز على مذهب أبي الحسن والكوفيين في (كانَ) و(إنَّ) إذا أعملتهما أن يرفع اسم الفاعل، ويسدّ مسدّ الخبر، يعتمد اسم الفاعل عندهما على (كانَ) و(إنَّ)، فيقولون: إنَّ ضارباً عمرٌو وزيدٌ[2]، وكان ضاربٌ عمرٌو وزيدٌ[3]. ويجوز عندهم أن يضمر الأمر ويرفع لأنه في موضع الخبر، فاعتمد، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، وجعلوا المفرد هنا يفسر الضمير لأنه بمنزلة الجملة الفعلية، وكذلك يقولون: ظَنَنتُه ضاربٌ زيدٌ عمراً. ويجيزون[4] النصب بعد (ظَنَنتُه) لأنه مفعول ثان، وسدّ مسدّ الجملة المفسرة. وهذا كله باطل، ولم يُسمع منه شيء[5].

= اختصم هو وابن طرثوث في بئر، وأراد أن يقضى له بها. وصدره في الديوان:
لَعَلَّ ابنَ طُرْثُوثٍ عُتَيبةَ ذاهبٌ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٢) في النسخ كلها: «زيد» بدون واو قبله، صوابه في الارتشاف.

(٣) فيما عدا ك: «زيد» بدون واو قبله.

(٤) الأصول ١: ١٨٣.

(٥) هنا نهاية الجزء الثاني من نسخة الأسكوريال (س).

ص: فصل

يُستَدامُ كَسرُ (إنَّ) ما لم تُؤَوَّلْ هي ومعمولُها بمصدر، فإنْ لَزِمَ التأويلُ لَزِمَ الفتحُ، وإلا فوجهان.

فَلامتناعِ التأويل كُسرت: مُبْتَدأةً، وموصولاً بِها، وجوابَ قَسَم، ومَحْكِيَّةً بقولٍ، وواقعةً مَوْقِعَ الحالِ ومَوْقِعَ[1] خبرِ اسمِ عينٍ، أو قبلَ لامٍ مُعَلِّقةٍ.

ولِلُزوم التأويل فُتحت بعدَ (لو) و(لولا) و(ما) التوقيتية، وفي موضعِ مجرورٍ، أو مرفوعِ فعلٍ أو منصوبِهِ غيرَ خبر.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «(إنَّ) بالكسر أصل لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤولة بِمفرد، و(أنَّ) الفتحُ فيها فرع لأنَّ الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة مِن كلٍّ وجه أو مفرداً مِن كلٍّ وجه أصل لكونه جملة مِن وجه ومفرداً مِن وجه، ولأنَّ المكسورةَ مستغنية بمعموليها عن/ زيادة، والمفتوحةَ لا تستغني عن زيادة، والمجردُ من الزيادة أصل [٢: ١٣١/ب] للمزيد، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورةً بحذفِ ما تتعلق به، كقولك في عرفت أنَّك بَرٌّ: إنَّكَ بَرٌّ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في إنَّكَ بَرٌّ: عرفت أنَّكَ بَرٌّ، والمرجوعُ إليه بحذفٍ أصلٌ للمتوصَّل إليه بزيادة، ولكون المكسورة أصلاً قلت: يُستَدام كسرُ إنَّ» انتهى.

---

(١) في التسهيل وشرحه: أو موقع.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٩.

وقال غيره[1]: الأصلُ المكسورةُ لأنَّها تُفيد معنًى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحةُ تُفيده، وتُعَلِّقُ ما بعدَها بِما قبلَها، ولأنَّها أشبهُ بالفعل إذ كانت عاملة غيرَ معمولة كما هو أصل الفعل، والمفتوحةُ عاملةٌ ومعمولٌ فيها كالمركَّب، والمكسورةُ كالمفرد، والمفردُ أصلٌ للمركَّب، ولأنَّها مستقلة، والمفتوحةُ كبعضِ اسمٍ إذْ كانت وما عملت فيه بتقديره. وقال قوم: المفتوحةُ أصلٌ للمكسورة. وقال آخرون: كلٌّ واحدة أصلٌ بنفسها. والصحيح الأول.

وفي (البسيط): قيل: إنَّ المفتوحة مُغَيَّرةٌ مِن المكسورة، فتُفتَح دليلاً على اتصالِ العاملِ بِما دَخلت عليه، وهو قول الفراء. وتميم وقيس يبدلون[2] من همزتِها عيناً[3]، فيقولون: أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله.

وقوله **ما لم تُؤول هي ومعمولُها بمصدر** لَمّا كانت (إنَّ) و(أنَّ) متقاربتين في اللفظ ومتفقتين في بعض الأحكام - ألا ترى دخولهما على المبتدأ والخبر واتفاقهما في معنى التأكيد - احتيج إلى قانون تُمَيَّز به أماكنُ المكسورة مِن أماكن المفتوحة، فذكر أنَّها متى أُوِّلَت هي ومعمولاها بمصدر لم تُكسَر. وما ذهب إليه المصنف مِن أنَّها إذا فُتحت أُوِّلَت بِمصدر هو قولُ الأكثر من النحويين.

وإذا كان خبرها فعلاً أو اسماً ملاقياً للفعل في الاشتقاق من المصدر تقدرت بمصدر مِن لفظ الفعل أو ذلك الاسم، نحو: بَلَغَنِي أنَّك تَنطلقُ، أو أنَّك مُنطلقٌ، فتقدر: بلغني الانطلاقُ.

---

(١) المذاهب الثلاثة في اللباب للعكبري ١:٢٢٤.

(٢) ك، ف: يبدلونها.

(٣) مجالس ثعلب ص٨٠ - ٨١. وعنه في الخصائص ٢:١١ وسر الصناعة ص٢٢٩ - ٢٣٠. وتسمى هذه الظاهرة العنعنة، وقد نسبت في هذه المصادر إلى تميم فقط. ونسبها الزمخشري في المفصل ص٣١٨ - ٣١٩ إلى تميم وأسد. وانظر ابن يعيش ٨:١٤٩. ونسبها الفراء إلى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم. تهذيب اللغة ١:١١٢.

فإنْ كان الخبر ظرفاً أو مجروراً يُقَدَّر المصدر من لفظ الاستقرار العامل في الظرف أو المجرور، نحو: بَلَغني أنَّك عندَ زيد، أو في الدار، يقدر: بَلَغني استقرارُك في الدار، أو استقرارُك عندَ زيد.

وإنْ كان اسْماً جامداً، نحو: بَلَغني أنَّ هذا زيدٌ، فالتقدير: بَلَغَني كونُ هذا زيداً. وإنَّما ساغ ذلك لأنَّ كلَّ خبر جامد تصح نسبته إلى المُخبَر عنه[1] بلفظ الكون، تقول: هذا زيدٌ، وإنْ شئت: هذا كائنٌ زيداً، فيكون معناه كمعنى قولك: هذا زيدٌ.

وقال السهيلي[2]: «قول كثير من النحاة (أنَّ وما بعدها في تأويل مصدر) وتقديرهم: بَلغني أنَّك منطلقٌ، أي: انطلاقُك، ليس كما زعموا، إنَّما هي في تأويل الحديث، كذلك قال س[3]، وإنَّما التي في تأويل المصدر (أنِ) الخفيفةُ الناصبة للفعل؛ لأنَّها أبداً مع الفعل هي/ تدل على [٢: ١٣٢/أ] مصدره، وأمّا (أنَّ) المشددة فقد يكون خبرها اسْماً مَحضاً، نحو: علمتُ أنَّ الليثَ الأسدُ، فهذا لا يُشعر بالمصدر لأنه لا فعل له» انتهى كلام السهيلي. وتلخص منه أنَّ (أنَّ) وما بعدها لا تتقدر بالمصدر، خلافاً لأكثر النحويين.

وقوله **فإنْ لَزِمَ التأويلُ لَزِمَ الفتحُ، وإلا فوجهان** يعني: إنْ لَزِمَ أنْ تُؤَوَّل بالمصدر لَزِمَ فتحُ (أنَّ).

وقال أبو علي الفارسي[4] في ضبط المكسورة والمفتوحة: كلُّ موضعٍ يتعاقب عليه الاسم والفعل فَـ (إنَّ) فيه مكسورة، وكلُّ موضعٍ ينفرد بأحدهما فَـ (أنَّ) فيه مفتوحة. فالأولُ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، يجوز: زيدٌ

---

(١) عنه: سقط من ك، ف.

(٢) لم أقف على نصه هذا. وانظر نتائج الفكر ص٣٤٥ ـ ٣٤٨ فله فيه كلام في «أنَّ».

(٣) الكتاب ٣: ١٣٢، ١٣٩.

(٤) الإيضاح العضدي ص١٢٩.

قائمٌ، ويقومُ زيدٌ. والثاني نحو: بَلَغَنِي أنَّ زيداً قائمٌ. والثالثُ نحو: لو أنَّ زيداً قائمٌ.

قالوا[1]: وهذا القانون ليس بصحيح لأنه ينكسر بِـ (إذا) التي للمفاجأة، فإنه لا يليها إلا الاسم، وتُكسر (إنَّ) بعدها.

وقال س[2]: كُلُّ موضعٍ هو للجملة فَـ (إنَّ) فيه مكسورة، وكُلُّ موضعٍ هو للمفرد فَـ (أنَّ) فيه مفتوحة.

قالوا[3]: وهذا يَنكسر بقولهم «لو أنَّ زيداً قائمٌ»[4] لوقوعها موقع الجملة الفعلية، ومع هذا هي مفتوحة، هذا على مذهب س[5] على ما سيأتي بيانه. ومِن النحويين مَن ضبط ذلك بتعداد المواضع.

وقوله **فلامتناع التأويل كُسرت مُبتَدأةً** أخذ المصنف في تعداد أماكنِ المكسورة، فذكر أنَّها تُكسر إذا كان مبدوءاً بِها لفظاً ومعنىً، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أو معنًى لا لفظاً، نحو: ألا إنَّ زيداً قائمٌ.

وفي قوله (مُبتَدأةً) إبْهام لأنَّ المبتدأ في الاصطلاح معروف، ولا يراد هنا إذ يلزم على ذلك الكسر في نحو: عندي أنَّك فاضلٌ، ولا يَجوز ذلك، وإنَّما[6] أراد بقوله (مُبتَدأةً) أي: أولَ الكلام.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٩.

(2) لم أقف على هذا القول في الكتاب، ولعله مستنبط من كلام سيبويه. انظر الكتاب ٣:١٤٢ ـ ١٤٣. وهو قول الشلوبين في التوطئة ص٢٤٠. ونسبه إليه الأبذي في شرح الجزولية ص١٠٥٤. وذكره غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١:٤٥٩. وانظر تفصيل ذلك في شرح الجزولية للشلوبين ص٨١٠ ـ ٨١٤ والمباحث الكاملية ١:٥٤٧ ـ ٥٥٠.

(3) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٩.

(4) تتمته: «قام عمرو» كما في شرح الجمل.

(5) الكتاب ٣:١٣٩ ـ ١٤٠.

(6) ك، ف: وإذا.

وليس ما ذكر مِن أنَّها تُكسر في ابتداء الكلام مجمعاً عليه؛ إذ قد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بِ (أنَّ) المفتوحةِ أولَ الكلام كما سبق في (باب الابتداء)، فتقول: أنَّ زيداً قائمٌ عندي.

وقوله **وموصولاً بِها** مثاله ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[1]. فإنْ جاء ما ظاهرُه أنه فُتحت فيه (أنَّ) بعد موصول، نحو قولهم: «لا أَصْحَبُكَ ما أنَّ في السماءِ نَجْماً»[2]، فإنَّ صلة (ما) محذوفة، و(أنَّ) معمولة لذلك المحذوف، تقديره: ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نجماً، كذا قاله المصنف في الشرح[3].

وقال أبو علي الفارسي[4]: «إذا وقعت بعد الاسم الموصول، كقولك: أعطيتُه ما إنَّ شَرَّه خيرٌ مِن جَيِّدِ ما مَعَك» انتهى. وكذا يقول أصحابنا[5].

وعلى ما زعم س[6] ليست (إنَّ) صلة الاسم الموصول، بل (إنَّ) عنده على إضمارِ قَسَم، والقَسَمُ[7] وجوابه هو الصلة، و(إنَّ) هو جواب القسم المحذوف. ولا يُجيز س بعد القسم في (إنَّ) إلا كسر/ همزتِها. [٢: ١٣٢/ب]

وقوله **وجوابَ قسم** هذه المسألة ـ وهي: والله إنَّ زيداً قائمٌ ـ فيها أربعة مذاهب:

أحدها: إجازة الكسر والفتح واختيار الفتح، وهو مذهب الكسائي[8]

---

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.
(٢) مجمع الأمثال ٢: ٢٢٨، وأوله فيه: لا أفعله.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٤) الإيضاح العضدي ص١٣٠.
(٥) انظر الجزولية ص١٢١ وشرحها للشلوبين ص٨٠٩ وللورقي ص٥٤٥ وللأبذي ص١٠٥٥.
(٦) الكتاب ٣: ١٤٦.
(٧) ك، ف، م: فالقسم.
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤١٠.

والبغداديين[1].

والثاني: إجازتُهما واختيار الكسر[2].

والثالث: وجوب الفتح[3]، وهو مذهب الفراء، وقال أبو جعفر الصفار: «قال الكسائي والطُّوَال: تقول: واللَّهِ أنَّ زيداً منطلقٌ، بفتح أنَّ».

والرابع: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا[4]، وهو مذهب البصريين[5]، وهو القياس، وبه ورد السماع، قال تعالى ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[6]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ۝٢ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا﴾[7]. قال أبو الحسن بن خروف[8]: «ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس» انتهى.

وقد سُمع من لسان العرب «حَلَفتُ أنَّ زيداً قائمٌ» بالفتح والكسر، فغلط سَماع ذلك مَن أجاز الفتح والكسر في قولك: باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ؛ لأنَّ التقدير: حَلَفتُ باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ، فكما يَجوز الكسر والفتح مع

---

(١) الأصول ١:٢٧٩. وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص٢٣٠ عن ابن كيسان أنه قول الكوفيين.

(٢) الجمل ص٥٨ وشرحه لابن عصفور ١:٤٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٤.

(٣) في المباحث الكاملية ١:٥٤٦: «وقد روى الزجاج أنَّها تفتح في جواب القسم».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٦٠ ـ ٤٦١ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٤.

(٥) منهج السالك ص٧٥. وانظر الكتاب ٣:١٤٦ والمقتضب ٤:١٠٧. وقال ابن السراج: «قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله أنَّ زيداً منطلقٌ، فيفتحون أنَّ، وهو عندي القياس لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق». الأصول ١:٢٧٩.

(٦) سورة الدخان، الآيات: ١ ـ ٣.

(٧) سورة الزخرف، الآيات: ١ ـ ٣.

(٨) شرح الجمل له ص٢٣١.

التصريح بالفعل فكذلك يَجوز مع إضماره. وبيان الغلط فيه أنَّ مَن كسرها بعدَ (حلفت) لم يجعل (حلفت) إلا قَسَماً، و(إنَّ) وما بعدها جواباً لها، ومَن فتحها بعد (حلفت) جعل (حلفت) إخباراً عن قَسَم متقدم، ولم يجعلها قَسَماً، وتكون (أنَّ) وما بعدها في موضع معمول لها، ولا يُتَصَوَّر هذان التقديران إذا كانت (حلفت) مضمرة؛ لأنَّ العرب لا تُضمر (حلفت) وتريد بِها غير القَسَم، بل إذا أضمرَتْها كانت قَسَماً لا إخباراً عنه، فلذلك كُسرت (إنَّ) بعد (حلفت) المضمرة.

وقد خالفَ المصنفُ قولَه هنا في أرجوزته حيث قال:

بـعـد (إذا) فُـجـاءةٍ أو قَـسَـمِ ... لا لامَ بـعـدَه بِـوَجْـهَـيـنِ نُـمِـي

فيعني بقوله (نُمِي)[١] أنَّ ذلك مَرويّ. وليس كذلك، بل السماع إنَّما ورد بالكسر.

وإلى جواز الفتح والكسر ذهب أبو القاسم السهيلي مِن أصحابنا، كما ذهب إليه المصنف في الأرجوزة، قال السهيلي: «جواز فتحها وكسرها بعد القَسَم لأنَّ القَسَم جملة تؤكِّد أخرى، فإنْ كسرت (إنَّ) فلأنَّها في حكم الجملة المستأنفة، وإنْ فُتحت فلأنَّها تؤدي عن حديث محلوف عليه، يعمل فيه أَحلِفُ وأُقْسِمُ» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[٢] شيخنا: «إذا كانت جواباً للقَسَم في اللفظ كُسرت، وهي في قولهم (حَلَفتُ أنَّ زيداً منطلقٌ) جوابٌ في المعنى ومعمولةٌ لفعل الحلف في اللفظ، فلذلك تُفتَح».

وفي (البسيط): وأمّا القَسَم فذهب البصريون إلى أنه يَكسر ليس إلا، وذهب غيرهم إلى الفتح. وأصل هذا الخلاف أنَّ جُمْلَتَيِ القَسَم والمُقْسَم

---

(١) فيعني بقوله نمي: سقط من ك.

(٢) معناه في شرح الجمل ١: ١٦١.

عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكونَ المقسم عليه مفعولاً لفعل القَسَم أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه في موضع مفعول، ففَتح (أنَّ)/ بتقدير: [۲: ۱۳۳/أ]
أَحلِف على كذا. ومنهم مَن جعل القَسَم تأكيداً للمُقْسَم عليه لا عاملاً فيه، فانتفى ألا يكون به تعلُّق، فكَسر ليس إلا. ومَن جَوَّزَ الأمرين أجاز الوجهين.

وقوله **ومَحْكِيَّةً بقولٍ** نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[1]. ويأتي الكلام في فتحها بعد القول حيثُ تَعرض لذلك المصنف في (باب ظننت)، إن شاء الله.

وقوله **وواقعةً موقعَ الحال** مثاله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[2]، وقال[3]:

ما أعطَيانِي، ولا سَألْتُهُما إلا وإنِّي لَحاجِزِي كَرَمِي

وقوله **وموقعَ خبرِ اسمِ عينٍ** مثاله: زيدٌ إنه منطلقٌ. وهذه مسألة خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك، واستدلوا على صحة ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4]، وبقول الشاعر[5]:

أَرانِي ـ ولا كُفْرانَ باللَّهِ ـ إنَّما أُواخي مِنَ الأقوامِ كُلَّ بخيلِ

وقولِ الآخر[6]:

---

(۱) سورة المائدة، الآية: ١١٥.
(۲) سورة الأنفال، الآية: ٥.
(۳) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص٢١٩ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٣:١٤٥. يعني عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم.
(٤) سورة الحج، الآية: ١٧.
(٥) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص٥٠٨ والكتاب ٣:١٣١.
(٦) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٦٧٢ ومعاني القرآن للفراء ٢:١٤٠، ٢١٨ والخزانة ١٠:٣٦٤ ـ ٣٦٨ [الشاهد ٨٦٦]. خواتيم الأمور: استتمامها.

إنَّ الـخـلـيـفـةَ إنَّ الـلَّـهَ سَـرْبَـلَـهُ   سِرْبالَ مُلْكٍ، بِهِ تُرْجَى الخَواتيمُ

وقولِ الآخر[١]:

مِنَّا الأَناةُ، وبعضُ القومِ يَحسَبُنا   إنّـا بِـطـاءٌ، وفـي إبْـطـائـنـا سَـرَعُ

وقال الفراء[٢]: «لا تقول في الكلام: إنَّ أخاك إنَّه ذاهبٌ». قال[٣]: «وإنَّما جاز في الآية لأنَّ المعنى كالجزاء، أي: مَنْ كان مؤمناً أو على شيء مِن هذه الأديان فاللَّهُ يَفصِلُ بينَهم» انتهى.

وما استدلَّ به البصريون ليس هو في عين المسألة لأنَّ الحكم هو أنه تُكسر إذا وقعتْ خبرَ اسم عينٍ، والمستدَلُّ به هو أنَّها كُسرت إذا وقعت خبراً لِـ (إنَّ)، وإنْ كان الاستدلال بِما ذُكر يَستلزم جواز ذلك لأنَّ (إنَّ) و(أَرانِي) و(يَحسَبنا) نواسخ للابتداء، فيقال: كما جاز ذلك مع النواسخ يَجوز في الابتداء، نحو: زيدٌ إنه ذاهبٌ، ويُمكن أنْ يُقال إنه تَحدُث معَ النَّواسخ أحكامٌ لا تكون مع الابتداء، فيمكن أن يكون هذا منها.

وقوله **أو قبلَ لامٍ مُعَلِّقةٍ** مثاله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[٤] وقولُ الشاعر[٥]:

أَلَـمْ تَـرَ إنِّـي وابـنَ أَسْـوَدَ لـيـلـةً   لَنَسْري إلى نارَينِ يَعلو سَناهما

فلولا اللام لفُتحت. وقد انتهت المواضع التي يجب فيها الكسر، وهي سبعة.

---

(١) هو وضاح بن إسماعيل. الحماسة ١:٣٢٤ وشرحها للمرزوقي ص٦٤٧ وللأعلم ص٤٠٩. السرع: السرعة.

(٢) معاني القرآن ٢:١٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢:١٤٠.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥) هو الشمردل بن شريك اليربوعي كما في شرح أبيات سيبويه ٢:١٤٠ ـ ١٤١. والبيت من غير نسبة في الكتاب ٣:١٤٩ وتحصيل عين الذهب ص٤٣٩. نسري: نسير ليلاً. والسنا: الضوء.

ونَقَصَه موضعٌ آخر، وهو أنه يَجب كسرها بعد (حيثُ)، نحو[1]: اجْلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ. وقد أُولِعَ عَوامُّ الفقهاء في قراءاتِهم بفتحها، يقولون: مِن حيثُ أنه، بالفتح.

[٢: ١٣٣/ب] وقوله ولِلُزومِ التأويلِ فُتحت/ بعدَ (لو) أي: ولِلُزوم تأويلها بالمصدر. ومثال ذلك بعد (لو) قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

فلَوْ أنَّ قَومي أَنْطَقَتْنِي رِماحُهُمْ   نَطَقتُ، ولكنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ

والتقدير: ولو صَبْرُهم، ولو إنْطاقُ رِماحِ قَومي إياي، فموضعُ (أنَّ) وما دخلت عيه رَفعٌ.

واختلفوا على ماذا ارتفع:

فذهب الكوفيون وبعض البصريين، منهم المبرد[4] والزجاج، وتبعهما الزمخشري[5] وجماعة، إلى أنه مبني على فعل محذوف.

قال ابن هشام: وقول الكوفيين عديم النظير لأنَّ الفعل لم يُحذف بعدَ (لو) قطُّ إلا أنْ يكون مُفَسَّراً؛ نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[6] وقولِهم في المثل: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي»[7].

---

(١) نحو اجلس حيث: سقط من ك، ح.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٥.

(٣) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي. شعره ص٥٦ وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٦٢. أجرت: الإجرار: أن يُشَقَّ لسان الفصيل لئلا يرضع.

(٤) المقتضب ٣: ٧٧ ـ ٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢١/ب ولابن خروف ص٢١٣ ـ ٢١٤.

(٥) المفصل ص٣٢٣.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٧) أمثال أبي عبيد ص٢٦٨ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ وسر الصناعة ص٦٤٨. وذكر المبرد في المقتضب ٣: ٧٧ أنَّ الصحيح من روايتهم: لو غيرُ ذاتِ سِوارٍ لَطَمَتْنِي. وهو من قول حاتم. والمعنى: لو ظَلمني رجل لانتصفتُ منه. وعلى رواية أبي حيان يكون المعنى: لو لطمتني حرة، فجعل السوار علامة الحرية.

قال: «وزعم البصريون أنَّ الخبر لِ (أنَّ) بعد (لو) لم يجئ إلا فعلاً أو اسمَ فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية، ولا يجوز: لو أنَّ زيداً أخوك لأكرَمتُك» انتهى.

وليس مذهب البصريين بصحيح إنْ كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف. هكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين.

وقال ابن هشام: مذهب س[1] أنَّ (أنَّ) مع معموليها[2] مبتدأة، والخبر محذوف، لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وهو قول أكثر البصريين. وذهب بعضهم[3] أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر. قال ابن عصفور: وهذا الذي أحفظه عن البصريين. انتهى.

وقد جَوَّز المبرد هذا الوجه والوجه الأول، حكى عنه ابن السراج في كتاب (الأصول)[4] أنه قال: إنَّ (أنَّ) المفتوحةَ بعد (لو) مع صلتها بتقدير مصدر، ووقوعها[5] بعدَها على ضربين:

أحدهما: أنَّ المصدر يدل على فعله، فيَجزي منه. قال: فإنْ قال قائل: إذا قلت «لو أنك أَجَبْتَنِي لأكرَمتُك» فلم لا تقول: لو إجابتُك لأكرمتُك؟ قيل: لأنَّ الفعل قد لفظت به في صلة (أنَّ)، والمصدر ليس كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: ظَنَنتُ أنك منطلقٌ، فتعديه إلى (أنَّ)، وهي وصلتها اسمٌ واحد لأنَّها قد صار لها اسم وخبر، فدلت على المفعولين، وغيرها من الأسماء لا بُدَّ معه مِن مفعول ثانٍ.

---

(١) الكتاب ٣:١٢١، ١٣٩ ـ ١٤٠، ١٥٨، وشرحه للسيرافي ٤:٢١/أ ـ ٢١/ب.

(٢) في النسخ المخطوطة: مع معمولها.

(٣) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١:٤٥٩ إلى سيبويه.

(٤) الأصول ١:٢٦٨ ـ ٢٦٩ والتعليقة للفارسي ٢:٢٣٣.

(٥) فيما عدا م: وقوعها. بدون واو قبلها.

قال: والوجه الآخر أنَّ الأسماء تقع بعد (لو) على تقديرِ تقديمِ الفعل الذي بعدها[1]، فَـ (لو) وَلِيَتْها على كُلِّ حال، وإنْ كان ذلك مِن أجل ما بعدها، ولذلك وَلِيَتْها (أنَّ) لأنَّها اسم، وامتنعت المكسورة لأنَّها حرف جاء لمعنى التوكيد، فمِمّا وَلِيَها مِنَ الأسماء قولُ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾[2] وكذلك: لو أنَّك جِئْتَنِي، أي: لو وَقَعَ مَجيئُك.

والصحيح أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع رفع بالابتداء، وذلك أنَّ في كُلٍّ مِن المذهبين خروجاً لِـ (لو) عما استقرَّ فيها؛ لأنَّ العرب لا تقول: [٢: ١٣٤/أ] لو زيدٌ/ قائمٌ لأكرمتُك، ولا تقول: لو قيامُ زيدٍ لأكرمتُك، إنما تَحذف الفعل بعدها، وتَجعل ما بعده معمولاً له إذا كان ثَمَّ ما يفسره، وهو مع ذلك قليل، وأن يليها الفعل هو الكثير، فإذا جعلنا ذلك مبتدأ ـ ولا يحتاج إلى خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلتها وإغناء ذلك عنه ـ كان أولَى[3] لأنَّ هذا الوجه ليس فيه حذف، والوجه الآخر يَحتاج إلى تكلُّف حذف.

وما ذكره المبرد مِن أنَّ السبب في ذلك جريان ذكر الفعل في صلة (أنَّ) ليس بشيء لأنَّ (أنَّ) الواقعة بعد (لو) قد لا يكون خبرها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[4].

وما ذكره الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين أنه يقدر بِمبتدأ محذوف الخبر فهو مرجوح؛ لأنه إذا أمكن أن يُحمَل الكلام على أنْ لا حَذْفَ كان أَولَى مِن حَمْله على حذف. وقد ذكرنا أيضاً الكلام على (أنَّ)

(١) في النسخ المخطوطة: تقديم المفعول بعدها. والتصويب من الأصول والتعليقة.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.
(٣) ك، ف: أقل.
(٤) سورة لقمان، الآية: ٢٧.

بعد (لو) في كتاب (التكميل) في الفصل الثاني مِن (باب عوامل الجزم)، وأَمْعَنَّا الكلام في ذلك هناك، لكن فيما ذكرناه هنا مزيد فوائد.

وقوله و**(لولا)** مثاله قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

لكم أمانٌ، ولولا أننا حُرُمٌ ... لم تُلْفِ أنفُسكم مِنْ حَتْفِها وَزَرا

وقوله و**(ما) التوقيتية** مثالُه قولُ العرب فيما حكاه ابن السكيت: لا أُكَلِّمُكَ ما أنَّ في السماء نَجْماً[3]، وفيما حكاه اللحياني: لا أَفْعَلُ ما أنَّ حِراءً مكانَه[4]، التقدير: ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نَجْماً، وما ثَبَتَ أنَّ حِراءً مكانَه.

وقوله **وفي موضع مجرور، أو مرفوعِ فعلٍ أو منصوبِه غيرَ خبر** مثال ذلك: عَجِبتُ مِن أنك منطلقٌ، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[5]، و﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[6]، وأنشد س[7]:

تَظَلُّ الشمسُ كاسِفةً عليهِ ... كآبةَ أنَّها فَقَدَتْ عَقيلا

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[8]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾[9]، ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[10].

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٨.
(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٣) سبق في ٣: ١٧٢. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٤) سبق في ٣: ١٧٢. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢٢.
(٥) سورة الحج، الآية: ٦.
(٦) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.
(٧) الكتاب ٣: ١٥٧ وتحصيل عين الذهب ص٤٤١ وشرح الكتاب لابن خروف ص٢٤٦ وشرح التسهيل ٢: ٢١ وتخليص الشواهد ص٣٥٣ والعيني ٢: ٢٤١. المصدر المؤول مِن أنَّ ومعموليها في محل جر، مضاف إليه.
(٨) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.
(٩) سورة الجن، الآية: ١.
(١٠) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

واحترز بقوله «غيرَ خبر» مِن نحو قوله: حَسِبتُ زيداً إنه قائمٌ، فَ«إنه قائمٌ» في موضع نصب، لكنه خبر في المعنى لأنَّ (حَسِبَ) داخلة على المبتدأ والخبر.

ص: ولإمكانِ الحالينِ أُجيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَولِي)، و(إذا) المفاجأة، وفاءِ الجواب.

وتُفتَح بعد (أَمَا) بمعنى حَقّاً، وبعدَ[1] (حتى) غيرِ الابتدائية، وبعدَ (لا جَرَمَ) غالباً، وقد تُفتَح عند الكوفيين بعدَ قَسَمٍ ما لم توجد اللام.

ش: يعني بـ«إمكان الحالين» اعتبار التقدير بالمصدر واعتبار التقدير بالجملة، فباعتبار المصدر تُفتح، وباعتبار الجملة تُكسر.

وقوله **أُجيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَوْلِي)** هذه مسألة ذكرها س[2]، وهي قولهم: أَوَّلُ ما أَقولُ/ إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، وأحالَها[3] المصنف إلى: أَوَّل قَوْلِي، فسَبَكَ مِن (ما) والفعل مصدراً، وأضاف إليه (أَوَّل)، وسيأتي احتمال (ما) أن تكون اسماً موصولاً. وكما ذكرها س ذكرها أبو علي في (الإيضاح)[4]، ولم يَسبك مِن (ما) والفعلِ مصدراً، فمَن فتح (أَنَّ) قَدَّرها بالمصدر، كأنه قال: أَوَّلُ ما أَقولُ حَمْدُ اللَّهِ، فأَوَّلُ: مبتدأ، و«أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» في موضع الخبر، و(ما) مصدرية، كأنه قال: أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ، وهذا إخبارٌ بِمعنًى عن معنًى لأنَّ (قَوْلاً) مصدر، والمضاف إليه مصدر، و(حَمْد) مصدر أُخبر به عن مضاف لمصدر. [٢: ١٣٤/ب]

فإنْ قلت: أيَجوز مع فتح «أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، والفعل بعدها صلة، أو

(١) ك، ف: وبمعنى.
(٢) الكتاب ٣: ١٤٣.
(٣) فوقه في ك ما نصه: أي حوَّلها.
(٤) الإيضاح العضدي ص١٣٠.

صفة، والعائد محذوف، وهو مفعول القول، ويكون التقدير: أَوَّلُ الألفاظ التي أقولُها، وأَوَّلُ ألفاظِ أقولُها حَمْدُ اللَّهِ؟

قلت: مَنع ذلك بعضُهم، قال[1]: لأنَّ «حَمْد الله» ليس من الألفاظ المقولة، فكيف يقع خبراً لِما هو لفظ؟ والخبر إذا كان مفرداً فلا بُدَّ أن يكون المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، أو مُنَزَّلاً منزلتَه، نحو: زيدٌ زهيرٌ، و«حَمْد الله» ليس أول الألفاظ ولا مُنَزَّلاً منزلتَه.

وأجاز ابن خروف[2] مع فتح (أنِّي) أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ونكرة موصوفة. وهذا لا يُتصور إلا أن يجعل «حَمْد الله» من قبيل الألفاظ، فكأنه يقول: أَوَّلُ ألفاظي هذا اللفظُ، أي: حَمْدُ اللَّهِ.

ومَن كَسر، فقال: أَوَّلُ ما أقولُ إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فأَوَّلُ: مبتدأ، و(ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية أريد بها المفعول كما قالوا: درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ، أي: مَضروبه، وكذلك هذا، تقديره: أَوَّلُ قَوْلِي، أي: مَقُولِي. ومعمولُ (أقولُ) إذا كانت (ما) بِمعنى (الذي) أو موصوفةً محذوفٌ، كما قَدَّرناه إذا فُتحت (أنَّ)، والخبر عن المبتدأ الذي هو (أَوَّلُ): إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، كما تقول: أَوَّلُ ما أَقرأُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾[3]، ف ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ خبرٌ عن (أَوَّل)، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى. هكذا فَسَّر الناسُ كلامَ س في هذه المسألة، أعني أنَّ «أَوَّلُ ما أقولُ» مبتدأ، و«إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» خبرٌ عنه، فَسَّره كذلك المبرد والزجاج والسيرافي[4] وابن طاهر وأكثر مقرئي كتاب س بالأندلس.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٤ ـ ٤٦٥ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه له ص٢٣٣.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ١.

(٤) شرح الكتاب ٤: ٣٥/أ.

ولأبي علي الفارسي[1] فيه ارتباط وخبط، زعم أنَّ «إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» معمول لـ (أقول) في قوله «أَوَّلُ ما أقول إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، فكُسرت من أجل أنَّها معمولةٌ للقول محكيةٌ به، فاحتاج مِن أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو (أَوَّلُ)، فقدره (ثابت)، فصار المعنى: أولُ قولي إنِّي أحمدُ اللَّهَ ثابتٌ.

ورَدَّ الناس على أبي علي هذا التقدير، وقالوا[2]: يُغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير. ومِمَّن رَدَّ عليه في هذه المسألة أبو الوليد الوَقَّشِيُّ[3] وأبو الحسين بن الطراوة وأبو الحجاج بن مَعْزُوز، [٢: ١٣٥/أ] وقالوا:/ هذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إلى أن يكون أول قوله: إنِّي أحمدُ اللَّهَ، وهو مَثَلاً قولُه: إنِّي موجود، ويُفهم من دليل الخطاب أنَّ آخره غير موجود، وهذا بلا شك لا يُمكن أن يقصده عاقل.

وزعم بعض أصحابنا[4] أنَّ «إنِّي أحمدُ اللَّهَ» معمول لـ (أقول)، لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسَدَّ المفعول مَسَدَّ الخبر لأنه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقولُ قبلَ كُلِّ شيءٍ إنِّي أحمدُ اللَّهَ، ونظير ذلك: أقائمٌ الزيدان، فقد سَدَّ الفاعل مَسَدَّ الخبر، وأغنى عنه، فكذلك هذا، سَدَّ فيه المفعول مَسَدَّ الخبر، وأغنى عنه.

وانفصل هذا الزاعم بِهذا الذي قرره عما اعترض الناس به على أبي علي، وقال: لم يُرد أبو علي أنَّ هناك ثابتاً أو موجوداً، وإنَّما أراد أنَّ

---

(١) الإيضاح العضدي ص١٣٠ ـ ١٣١ وإيضاح الشعر ص٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٢) وقالوا... التقدير: سقط من ك، ف.

(٣) هشام بن أحمد [٤٠٨ ـ ٤٨٩هـ] من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة والزيوج. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو السَّفاقُسي. صنف نكت الكامل للمبرد. الصلة ص٦١٧ ـ ٦١٨ والبغية ٢: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٦.

«أول ما أقول إنِّي أحمدُ اللَّهَ» كله بمنزلته لو كان ثَمَّ (ثابت) أو (موجود)، قال: فذلك تَمثيل منه وإن لم يتكلم به ليتحقق وجه الانفراد.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنه إنَّما سَدَّ في «أقائمٌ الزيدان» لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متفق وإن اختلفت جهتا التركيب، وأمّا في تلك المسألة فإنَّ قوله «إنِّي أحمدُ اللَّهَ» جعله مفعولاً لـ (أقول) فضلةً في الكلام، فلم يجتمع فيه مسند ومسند إليه، ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به. ثم إنَّ هذا التأويل الذي تأوله على أبي عليّ لا يُنَزَّل عليه لفظ أبي علي لأنه صرح بأنَّ «أَوَّلُ ما أقول» مبتدأ محذوف الخبر، وزعم أنَّ تقدير ذلك الخبر المحذوف (ثابت) أو (موجود)، ولو أراد ما ذهب إليه هذا المنفصل لقال: و«أولُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللَّهَ» مفرد، بمنزلته لو كان هناك (ثابت) أو (مستقرّ) ملفوظاً به.

وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس «إنِّي أحمَدُ الله» معمولاً لـ (أقول)، ولا كَسْرُها لأجل كونِها معمولة له، وإنَّما كَسْرُها لأنَّها بعد (أوَّل)، وهو قولٌ من حيث أضيف إلى القول، وقَدَّرَ الخبر محذوفاً ـ أي ثابت ـ كما قَدَّرَه الفارسي، قال: ألا ترى أنَّ معنى أولُ ما أقول إنِّي أحمَدُ اللَّهَ ثابتٌ أو موجود: قولي إنِّي أحْمَدُ اللَّهَ المتقدمُ على كلِّ كلامٍ[1] ثابتٌ أو موجود.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي خطأ لأنَّ (إنَّ) لا تُكسر حكاية لفعل أو مصدر إلا وهي معمولة، و(أَوَّلُ) لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى لأنه ليس بمصدر في اللفظ وإن كان في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر إنَّما عمل لانحلاله إلى (أنْ) والفعل أو (ما) والفعل، و(أَوَّلُ) ليست كذلك لأنه لم يُستعمل من لفظها فِعْل.

---

(١) ك: على كلامي. ف: على كلام.

وذهب ابن عصفور إلى أنه يتخرج كلام أبي عليّ على أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، كأنك قلت: أَوَّلُ قولي إنِّي أَحْمَدُ الله، والمصدر قد يراد به/ المرة الواحدة، وقد يراد به أكثر، كما أُريدَ به في قوله تعالى ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾[1]، والحَميرُ ليس لها صوتٌ واحد، وإنَّما لها أصوات، فإذا أُريدَ بالمصدر في المسألة المرةُ الواحدة لَزِمَ الفسادُ المتقدم، فلم يبق إلا أن يُراد به التكثير، وكأنه قال: أَوَّلُ أقوالي إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثابتٌ قبلُ، أي: ليس هذا بأَوَّلِ[2] حَمْدٍ حَمِدتُ الله تعالى، بل لم أزل أَحْمَده فيما تقدم. [٢: ١٣٥/ب]

وحُكي عن الملك عَضُدِ الدولة[3] بنِ بُوَيْه ـ وهو أحدُ مَن أخذ عن أبي عليّ الفارسي ـ أنه أجاز أن تكون (ما) من قوله «أَوَّلُ ما أَقول» مصدرية، و(أَوَّلُ) المضاف إليها مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: أَوَّلُ ما أقولُ قَولي إنِّي أحمَدُ الله، و(إنِّي) في صلة (قولي) المحذوف الذي هو خبر لِ (أَوَّل).

وارتضاه بعض شيوخنا، ورَدَّه بعضهم[4] لأنَّ فيه حذف الموصول وإبقاء ما هو من صلته، وهو معموله، وهذا بابه الشعر. ويجوز ذلك في قول البغداديين. وينبغي ألاّ يَمتنع هنا لأنَّ القول قد كثر إضماره في كلام العرب حتى صار يجري مضمراً مَجراه مظهراً، لكنه بعد ذلك فيه مجاز الإضمار، وإذا جعلت «إنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» في موضع الخبر فلا إضمارَ، وكلام س في هذه المسألة واضح جدّاً.

وتَلخص من هذا كله أنَّ كسر (إنَّ) في هذه المسألة إمّا لكونِها خبراً

---

(١) سورة لقمان، الآية: ١٩.

(٢) ك، ف: تأويل.

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور ١ :٤٦٧ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٨ :سيف الدولة. وهو خطأ.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ :٤٦٧ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٥٨.

عن (أَوَّل)، وهو مذهب الجمهور والمتفهَّم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونِها معمولة لـ (أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الفارسي. أو لِـ (أَوَّلُ ما أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى خبر لسدِّ المعمول مسدَّه، وهو قول بعض أصحابنا.

وتحقيق الكلام في هذه المسألة أنَّ (القول) ينطلق على معنيين: أحدهما الحدث، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه. والثاني أشخاص الكلام أنفسها. ومثال ذلك: هذا ضَرْبي، تشير إلى تأخيذ الحركات، وهذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير، تريد: مضروبه. فإذا أردتَ الحدث فَتحت، وكان التقدير: أَوَّلُ تَكَلُّمي تحميدُ الله، فوقعتْ موقع المفرد. وإذا أردتَ المقولَ كَسرتَ، وكان التقدير: أَوَّلُ كلامي إنِّي أَحْمَد الله، وذلك أنَّ (أَوَّل) هي أَفْعَل التي للمفاضلة؛ بدليل أنَّ مؤنثها (الأُولَى) كالأَفْضَل والفُضْلَى، وأَفْعَلُ التي يُراد بِها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلاماً أَخبرتَ عنه بما هو كلام؛ لأنَّ الخبر هو المخبَر عنه في المعنَى، وإذا كان كذلك لَزِمَ كسرُ (إنَّ)؛ لأنَّها إذا كُسرتْ كانت مع معمولها كلاماً، وإذا فُتحتْ كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام.

وقوله **وبعدَ (إذا) الفُجائيَّة**[1] مثالُه قول الشاعر[2]:

/ وكنتُ أُرى زيداً كما قيل سيِّداً ... إذا إنَّـهُ عـبـدُ الـقَـفـا والـلَّـهـازِمِ [٢: ١٣٦/أ]

رُوي بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، وبالفتح على تأويل (أنَّ) ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء. قال المصنف في الشرح[3]: «والخبر محذوف، والأَولُ أَولَى لأنه لا يُحوج إلى تقدير محذوف» انتهى.

---

(١) كذا! وقد سبق في الفص: المفاجأة.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٥١ والخصائص ٢: ٣٩٩ والخزانة ١٠: ٢٦٥ ـ ٢٦٨ [الشاهد ٨٤٦]. اللهازم: جمع لِهْزِمة، وهي بُضيعة في أصل الحنك الأسفل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٢.

وقد تقدم لنا أنَّ مذهب أصحابنا أنَّ الخبر هو (إذا) الفجائية، فلا يكون الخبر محذوفاً، فلا أَوْلَوِيَّةَ، بل يكون الوجهان متساويين في الجودة، أعني الفتح والكسر في (إنَّ).

وقوله **وفاءِ الجواب** عَبَّر عنها المصنف في غير هذا بفاء الجزاء. فإذا وقعت بعد فاء الجواب جاز فيها الفتح والكسر، مثاله: مَن يَقصدْني فإنِّي أُكرمُه، بالفتح والكسر، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ﴾[1] قُرئ بالفتح، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2] قُرئ بالكسر، وقال تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3] قُرئ بالفتح والكسر، فالفتح على تقديرها بمصدر، وهو خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: مَن يُحادِدِ اللَّهَ ورسولَه فجزاؤه كينونةُ النارِ له، وكذلك: فجزاؤه الغفران. والكسر على أنَّها جملة باقية على أصلها، وهو أحسن في القياس؛ لأنَّ الفتح يؤدي إلى تكلف الإضمار، والكسر لا إضمار معه.

قال المصنف[4]: «ولذلك لم يجئ في القرآن فتحُ إلا مسبوق بـ (أنَّ) المفتوحة، فإن لم تسبق (أنَّ) المفتوحة فكسرُ (إنَّ) بعد الفاء مُجْمَعٌ عليه من القراء السبعة، نحو ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾[5]، و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[6]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[7]» انتهى.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٣.
(٢) سورة الجن، الآية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٤. قرأ بالفتح عاصم وابن عامر، وقرأ باقي السبعة بالكسر. السبعة ص٢٥٨.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٣.
(٥) سورة طه، الآية: ٧٤.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٩٠.
(٧) سورة الجن، الآية: ٢٣.

وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ﴾ الآية ما نصه: «ويجوز أن يكون ﴿فَأَنَّ﴾ معطوفاً على ﴿أَنَّهُۥ﴾ على أنَّ جواب ﴿مَن﴾ محذوف، تقديره: ألم يَعلموا أنه مَن يُحادِدِ اللَّهَ ورسولَه يَهْلِكْ فأنَّ له نارَ جَهَنَّمَ»(١). وقال: «وقيل: معناه: فَلَهُ، و(أنَّ) تكرير لِـ ﴿أَن﴾ في قوله: ﴿أَنَّهُۥ﴾ توكيداً»(٢).

وهذا الذي جَوَّزه الزمخشري والذي نقله عن غيره لا يجوزان:

أمّا الأول فلأنه قد تقرر في علم العربية أنه إذا حُذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه لَزِمَ مُضِيُّ فعل الشرط، نحو قولهم: أنتَ ظالِمٌ إنْ فَعلتَ(٣)، ولا يجوز أن يأتي مضارعاً إلا في ضرورة الشعر، وهنا في الآية قد جاء مضارعاً، وهو قوله: ﴿يُحَادِدِ ٱللَّهَ﴾، فلا يجوز إذ ذاك حذفُ الجواب، ويتعين أن يكون الجواب غير محذوف.

وأمّا الثانِي فلا يجوز أن يكون ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ تكريراً لِـ ﴿أَن﴾ على سبيل التوكيد لوجوه:

الأول: أنَّ الفاء تَمنع من التوكيد لِما فيها من التعقيب، والتوكيد هو المؤكَّد، فلا تعقيب بينهما/ ، ولا يمكن جعلُ الفاء زائدة لأنَّها لا تزاد إلا [٢: ١٣٦/ب] إن كان ذلك في شعر إن وُجد.

الثانِي: أنَّ الحرف إذا كُرر على سبيل التوكيد فلا يُكرر إلا بِما دَخل عليه، ومتعلَّق(٤) ﴿أَنَّهُۥ﴾ غير متعلَّق ﴿فَأَنَّ﴾؛ لأنَّ تلك اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة الشرطية، وهذه اسمها ﴿نَارِ جَهَنَّمَ﴾، فلا يُمكن أن تكون ﴿فَأَنَّ﴾ توكيداً لِـ ﴿أَنَّهُۥ﴾.

---

(١) الكشاف ٢: ١٩٩. وهذا قول الجرمي والمبرد كما في المقتضب ٢: ٣٥٦.

(٢) الكشاف ٢: ١٩٩.

(٣) الكتاب ٣: ٧٩.

(٤) ومتعلق أنه غير متعلق فأنَّ: سقط من ك، ف.

الثالث: أنه إذا جُعلت[1] ﴿أن﴾ كُررت توكيداً لم تكن داخلة في جواب الشرط، وهي بلا شك داخلة فيه إذ ينسبك منها مع معموليها مصدر، فإذا انسبك منها مصدر هو داخل في جواب الشرط لم تكن توكيداً، فتناقضا لأنها من حيث هي تكرير على سبيل التوكيد لا تكون داخلة في جواب الشرط، ومن حيث هي مصدرية هي داخلة فيه إذ هي جزء الجواب.

وقوله **وتُفتحُ بعد (أمَا) بمعنى حَقّاً** رَوى س[2] «أمَا إنَّك ذاهبٌ» بكسر (إنَّ) على أنَّ (أمَا) للاستفتاح كـ (ألا)، وبفتحها بمعنى حَقّاً، كذا قال المصنف في الشرح[3]: إنَّ (أمَا) بمعنى حَقّاً. والذي شَرح به أصحابنا[4] كلام س هو أنك إذا كَسرت فـ (أمَا) استفتاح كـ (ألا)، أو فَتحت فالهمزة للاستفهام، و(ما) بمنزلة حَقّ، وذلك أنَّ (ما) عامة، فتجعلها بمنزلة: شيء، وذلك الشيء حقّ، فكأنك قلت: أَحَقّاً أنَّك ذاهبٌ؟ وانتصابه على الظرف.

قال المصنف في الشرح[5]: «وإذا وَلِيَتْ (أنَّ) (حَقّاً) فُتحت لأنَّها حينئذ مؤولة هي وصلتها بِمصدر مبتدأ، و(حَقّاً) مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ومنه قولُ الشاعر[6]:

---

(١) ك: إنما جعل. ف: إنما جعلت. م: إذا جعل. ن: أنه إذا جعل.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٣.

(٤) يعني الأندلسيين. والذي في شرح الكتاب لابن خروف ص٢١٤ موافق لِما ذكره ابن مالك. وكذا في التعليقة للفارسي ٢: ٢٣٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢١/ب.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣.

(٦) البيت مطلع قصيدة في الأصمعيات ص٢٠٠ منسوبة للمفضل النكري. ونسبت في كتاب الاختيارين ص٢٤١ لعامر بن معشر. وأوله فيهما «ألَمْ تَرَ» بدلاً من «أحقّاً». والبيت في الكتاب ٣: ١٣٦ وشرح أبيات المغني ١: ٣٤٦ ـ ٣٥٦ [الإنشاد ٧٥]. الجيرة: جمع جار. واستقلوا: نهضوا مرتفعين مرتحلين. والنية: الجهة التي ينوونها. وفريق: متفرقة.

أَحَقّاً أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

تقديره عند س[1]: أفي حَقٍّ أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا، فـ (أمَا) المفتوح بعدها (أنَّ) كذلك».

قال المصنف في الشرح[2]: «ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا حَقّاً نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أنَّ) في موضع رفع على الفاعلية، كأنه قال: أَحُقُّ حَقّاً أنَّ جِيرتَنا استَقَلُّوا، وتكون (أمَا) مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ، خبره محذوف، كأنه قال: أمَا معلومٌ أنَّك ذاهبٌ.

وقد يقع بين (أمَا) و(أنَّ) يَمين، فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة (أمَا) (حَقّاً)، والكسر على مرادفتها (ألا)، ذكر ذلك س[3]» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه المصنف من جواز انتصاب (حَقّاً) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أنَّ) في موضع رفع على الفاعلية، لا يَجوز لأنه ليس من المصادر التي يَجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا[4]: آلحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ؟ فدلَّ على أنه منصوب على الظرف، وما بعده مبتدأ، وكأنه قال: أفيما يحقُّ هذا؟ وتكون ظرفاً مجازيّاً/ بمنزلة (كيف) لأنَّ معناها: في أيةِ حال. والدليل على أنَّ نصبه [٢: ١٣٧/أ]
نصب الظرف قولُ الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٥.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٣ ـ ٢٤.
(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.
(٤) الكتاب ٣: ١٣٤.
(٥) هو أبو زبيد الطائي. ديوانه ص٦٣٦ [منشور ضمن: شعراء إسلاميون] والغريب المصنف ص٢٤٧ والخزانة ١٠: ٢٨٠ ـ ٢٨١ [الشاهد ٨٤٩]. السريس: الذي لا يأتي النساء، وهو العنين.

أفـي حَـقٍّ مُـواسـاتِـي أخـاكُـمْ   مـالـي، ثـم يَظْلِمُنِي السَّـرِيسُ

فإن قلت: هل يَجوز أن ينتصب على أنه أُسقط منه حرف الجر، والعامل فيه (كائن)، فيكون أولَى مِن جعل ما ليس بظرف ظرفاً، فيكون المعنى: أكائنٌ أو مستقرٌّ فيما يحق هذا؟ ثم أُسقط الحرف، فصار: أحقّاً أنك ذاهب؟

قلت: المعنى لا يَعمل مضمراً؛ ألا ترى أنَّا أبطلنا أن يكون (مِثْلَهم) من قوله[1]:

....وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

حالاً، والعامل فيه الخبر المحذوف، كأنه قال: في الوجود، وإنَّما يعمل مضمراً ومظهراً الفعل.

ويجوز أن تقول: أَحَقٌّ أنَّكَ ذاهبٌ[2]، بالرفع، وهو جيد قوي، وهو الوجه لأنه ليس فيه جعلُ ما ليس بظرف ظرفاً، وارتفاعه على أنه الخبر لأنَّ (أنَّ) تتنزل منزلة أعرف المعارف.

وأما تَجويز المصنف في «أمَا أنَّك ذاهبٌ» بفتح (أنَّك) أن تكون (أمَا) للاستفتاح، وما بعدها بتقدير مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أمَا معلومٌ أنَّكَ ذاهبٌ، فشيءٌ خالَفَ فيه النحويين. ويُبطِله أنه لو كان على ما ذهب إليه لَصَرَّحَت العربُ بِهذا الخبر الذي قَدَّره في موضعٍ ما مع (أنَّ).

وتقول: أمَا واللَّهِ أنَّك ذاهبٌ[3]، بفتح (أنَّ) وكسرها. قال ابن هشام: «إذا كَسرتَ جَعلتَها جواب القسم، وإذا فَتحتَ فقَدَّره س[4]: أَعلم

---

(١) تقدم في ٤: ٢٦٦، ٢٧٢ و٥: ٥٣.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٢، وفيه: قد علمت.

واللَّهِ أنَّكَ ذاهبٌ، وقَدَّره الفراء وأبو العباس وجماعة: أَحلِف باللَّهِ على أنّك ذاهبٌ، أي: على ذهابك» انتهى.

وقالت العرب[1]: شَدَّ ما أنَّكَ ذاهبٌ، وعَزَّ ما أنَّكَ منطلقٌ، فقيل[2]: تَرَكَّبَ الفعل مع (ما)، وغُلِّبَ الحرف كما في (إذْما)، ووُضع موضع المصدر المنصوب على الظرف، كأنك قلت: حَقّاً أنَّكَ ذاهبٌ، فهي بمنزلة (أمَا)، لكنها مفتوحة أبداً.

ويَحتمل أمراً آخر[3]، وهو أن يُغَلَّبَ الفعل، فيصير بمنزلة (حَبَّذا) و(نِعْمَ)، كأنك قلت: نِعْمَ العملُ أنَّكَ ذاهبٌ، قاله في (البسيط). وفيه: «فإذا قلت (أمّا حَقّاً فإنَّكَ ذاهبٌ) صح الكسر لأنه من مواضع (إنَّ) لأنه جواب الشرط، والفتح هنا ضعيف لأنك لم تضطر إلى الظرف كالأول» انتهى. يعني بِ (الأول) أحَقّاً أنَّكَ منطلقٌ.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار ما ملخصه: الكسر هنا لا يَجوز؛ ألا ترى أنَّ (شَدَّ) و(عَزَّ) فعلان، فما بعدهما في موضع المعمول، و(ما) زائدة، فالمعنى: عَزَّ ذَهابُك، و(شَقَّ) و(شَدَّ) كذلك، أي: شَقَّ لأنَّ الشيء إذا شَدَّ فقد شَقَّ. ويجوز أن تكون (ما) تمييزاً، وضمن (شَدَّ) معنى المدح، و«أنَّك ذاهبٌ» خبر مبتدأ، ولا يَجوز أن يكون مبتدأ لأنَّ (أنَّ) لا يُبتدأ. ويَظهر من [قول][4] الخليل أنَّ «شَدَّ ما» بمنزلة «حَقّاً»، رُكِّب الفعل مع الحرف، وانتصب ظرفاً، والمعنى: عَزيزاً ذَهابُك وشَديداً، أي: فيما يَشُقُّ/ ؛ لأنه شبهها بـ (لو) حين جعلها بمنزلة (لولا) في أنه يُبتدأ بعدها [٢: ١٣٧/ب]
وإن لم تكن بمنزلتها، وذلك أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل، و(لولا)

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٣) الكتاب ٣: ١٤٠.

(٤) قول: تتمة يستقيم بها السياق. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٣٩ ـ ١٤٠.

الامتناعية لا يليها إلا الاسم المبتدأ، فأجروا (لو) مُجرى (لولا)، فيُبتدأ بعدها، أي: لشبهها بـ (لولا). انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله **وبعد (حتى) غيرِ الابتدائية** مثاله: عَرفتُ أمورَك حتى أنَّك فاضلٌ، فـ (حتى) يتقدر بعدها مصدر، فإن كانت عاطفة كان في موضع نصب، وإن كانت جارة كان في موضع جر. واحترز بقوله «غيرِ الابتدائية» من أن تكون ابتدائية، نحو قولك: مَرِضَ حتى إنه لا يُرجى.

وقوله **وبعدَ (لا جَرَمَ)** غالباً اختلف في «لا جَرَمَ»:

فذهب س إلى أنَّها فعلٌ بمعنى (حَقَّ)، قال س[1]: «قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2]، (جَرَمَ) عَملت لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أنَّ لَهُمُ النارَ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النارَ.

وزعم الخليل أنَّ (جَرَمَ) إنَّما تكون جواباً لِما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفَعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جَرَمَ أنَّهم سيندمون، أو سيكون كذا وكذا» انتهى كلام س.

فـ (أنَّ) بعدَ (جَرَمَ) في موضع الفاعل بِها، والوقف على (لا) عند س، ولا يَجوز أن توصل بـ (جَرَمَ) لأنَّها ليست نَفْيَ (جَرَمَ).

وذهب الفراء[3] إلى أنَّ (جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ، قال: ورُكِّبت (لا) مع (جَرَمَ)، وصارت بمنزلة «لا بُدَّ» و«لا مَحالةَ»، والتركيب يَحدث معه أمر لم يكن. ولا يقف على (لا) لأنَّها جزء مِمّا بعدها، و(جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ معروف في اللغة، ومنه قول الشاعر[4]:

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٨.

(٢) سورة النحل، الآية: ٦٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٨ ـ ٩.

(٤) هو أبو خراش الهذلي يصف عقاباً. شرح أشعار الهذليين ص١٢٠٥ والاقتضاب ٣: ٧٥ ـ ٧٦. جريمة ناهض: كاسبة ناهض، والناهض: الفرخ الذي استقل للنهوض. والنيق: الشمراخ من شماريخ الجبل. والصليب: الوَدَك.

جَريمةَ ناهِضٍ في رأسِ نِيقٍ   تَرَى لِعِظامِ ما جَمَعَتْ صَليبا

أي: إنَّها تكسِب لفرخها الذي هو ناهِض. وزَعم[١] أنَّ قوله[٢]:

....   جَرَمَتْ فَزارةَ بعدَها أنْ يَغْضَبُوا

على هذا المعنى، أي: كَسَبَت لهم الغضبَ، قال[٣]: وليس قولُ مَن قال «حُقَّ لِفَزارةَ الغضبُ» بشيء؛ لأنَّ (جَرَم) بمعنى (حُقَّ) لم يثبت من لسان العرب، ولو كان «أن يَغضبوا» فاعلاً بـ (جَرَم) لَمَا أَنَّثَ، فكان يكون (جَرَمَ). وتفسير المفسرين ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ بِمعنى: حَقّاً أنَّ لَهم النارَ، لا يُثبت أنَّ (جَرَمَ) بمعنى حُقَّ؛ لأنَّهم فسروا المعنى.

قال بعض أصحابنا[٤]: هذا الذي قاله الفراء حسن جدّاً.

وأقول: لا يلزم ما قاله الفراء في «جَرَمَتْ فَزارةَ بعدَها أن يَغضَبُوا» من أنه يلزم أن يقول (جَرَمَ)، ولا يُؤنِّث؛ لأنه يكون أَنَّث على معنى الغَضْبة، كما قال الشاعر[٥]:

....   وقد عَذَرَتْنِي في طِلابِكُمُ العُذْرُ

---

(١) أي: الفراء. معاني القرآن ٢: ٩.

(٢) صدر البيت: ولقد طَعَنتَ أبا عُيَينةَ طَعْنةً. وهو لأبي أسماء بن الضريبة أو لعطية بن عفيف. الكتاب ٣: ١٣٨ وشرحه لابن خروف ص٢٢٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٣٦ وللأعلم ص٤٣٧ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩ ومجاز القرآن ١: ١٤٧، ٣٥٨ والمقتضب ٢: ٣٥٢ والاقتضاب ٣: ٩٥ والخزانة ١٠: ٢٨٣ ـ ٢٩٢ [الشاهد ٨٥٠]. أبو عيينة: حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري.

(٣) يعني الفراء. معاني القرآن ٢: ٨ ـ ٩.

(٤) قال ابن خروف في شرح الكتاب ص٢٢٧: «وأن تصيِّر لا مع جرم شيئاً واحداً أمكن كما ذهب إليه المفسرون، كـ(لا بُدَّ)، وإليه ذهب يحيى» يعني الفراء، ونقل كلامه.

(٥) هو حاتم الطائي. وصدر البيت: أماوِيَّ، قد طالَ التَّجَنُّبُ والهَجْرُ. ديوانه ص١٩٨ وأمالي الزجاجي ص١٠٨ وأمالي ابن الشجري ١: ١٩٧. وآخره في النسخ المخطوطة «عذر» بدون أل. والتصويب من المصادر المذكورة، ويشهد له قول أبي حيان بعده: «أي: المعذرة».

أي: المَعْذِرة. و(فَزارة) في كلا القولين منصوب على إسقاط اللام.

وقال المصنف[1]: «إذا وقعتْ (أنَّ) بعد (لا جَرَمَ) فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: (لا جَرَمَ) كلمةٌ كَثُرَ استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حَقّاً)، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جَرَمْت أي: كَسَبْت/ وتقول العرب: لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لقد أحسنتَ، فتراها بمنزلة اليمين». قال المصنف في الشرح[2]: «ولإجرائهم إياها مُجرى اليمين حُكي عن بعض العرب كسر (إنَّ) بعدها» انتهى. [٢: ١٣٨/أ]

ولِقِلَّةِ تَصَفُّحِه كلام س جَهِلَ مذهبَ س في «لا جَرَمَ» وكلامَ الخليل فيها، ولم يُبين موضع (أنَّ) بعد «لا جَرَمَ»، وقد ذكرنا أنَّ مذهب س أنَّها في موضع رفع على الفاعل. وأما على مذهب الفراء فيظهر أنَّ التقدير عنده: لا جَرَمَ مِنْ كذا، كما تقول: لا بُدَّ أنَّكَ ذاهبٌ، أي: مِنْ أنك ذاهب.

وقوله **وقد تُفتَح عند الكوفيين بعدَ قَسَم ما لم تُوجَدِ اللامُ** قد تقدم لنا ذكر الخلاف[3] في (أنَّ) بعد القَسَم في أوائلِ هذا الفصل.

وقال المصنف في الشرح[4]: «ذكر ابن كيسان في نحو (واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ) بلا لام أنَّ الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر.

وقال الزجاجي في جُمَله: (وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً)[5]. وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٤.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٤.
(٣) تقدم في ص٦٩ ـ ٧٢.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٤ ـ ٢٥.
(٥) الجمل ص٥٨.

مستعملاً في كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر. ثم أشار إلى أنَّ الفتح جائز قياساً. وليس كما قال، فإنَّ الفتح يَتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك يوجِب لـ (إنَّ) الواقعةِ فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت[1] القراء على كسر ﴿إِنَّا جَعَلْنَهُ﴾[2] في أول الزخرف، و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَهُ﴾[3] في أول الدُّخان مع عدم اللام، فإن ورد (أنَّ) بالفتح في جواب قسم حُكم بشذوذه، وحُمل على إرادة (على)، وعلى ذلك يُحمل قول الراجز[4]:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّيَ ذي القاذورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ... أنِّي أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ

في رواية مَن رواه بالفتح، كأنه قال: أو تَحلفي على أنِّي أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيّ».

وأغفل المصنف وقوع (أنَّ) بعد (مُذْ) و(مُنْذُ)، فنقول: اتفق النحويون على فتح (أنَّ) بعدهما، فتقول: ما رأيتُه مُذْ أنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي[5]. واختلفوا في جواز الكسر بعدهما: فمنهم مَن صرح بإجازته، وهو مذهب الأخفش. ومنهم مَن صرح بامتناعه[6]. ومنهم مَن صرح بجواز الفتح،

---

(١) ك، ف: أجمعت.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣. وفي النسخ المخطوطة: «إن» فقط.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٣. وقد نقلت الواو التي قبلها إلى ما بعدها في النسخ المخطوطة.

(٤) ملحق ديوان رؤبة ص١٨٨ والعيني ٢: ٢٣٢. والرجز من غير نسبة في الحماسة البصرية ٢: ٤٠٣. وذكر العيني أن ابن بري نسبه لبعض العرب. قاله وقد ولد له ولد أبيض، وكان هو شديد السمرة، وزوجته بحيث تسمع.

(٥) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٦١.

وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه، كـ (س)[1] وابن السراج[2].

فحُجة مَن أجاز الكسر أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعدهما، نحو: ما رأيتُه مُذْ قامَ زيدٌ، ومنذُ زيدٌ قائمٌ، والموضع الصالح للجملتين تُكسَر فيه (إنَّ).

[٢: ١٣٨/ب] / وحُجة مانعِ الكسر أنَّ الجمل بعدهما تتقدر بِمصدر، والتقدير: منذُ قيام زيد، ووَضْعُ الجملة موضع المصدر إنَّما جاء بعد أسْماء الزمان[3]، أو (ذي) في قولهم: «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ»[4]، أو (آية) في قولك: ائْتِنِي بآيةِ يقومُ زيدٌ، ومِن ذلك قولُه[5]:

بآيةِ الخالُ منها عندَ مَفْرِقِها وقَوْلُ رُكْبَتِها قِضْ حينَ تَثْنيها

ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بَلَغَنِي يقومُ زيدٌ، ولا: عَجِبتُ مِن يقومُ زيدٌ، تريد: بلغني قيامُ زيد، ومِن قيامِ زيد. فلمّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس، إنَّما يُتبع فيه السماع، امتنع من جواز وضع (إنَّ) واسْمها وخبرها موضع المصدر لأنه لم يُسمع وقوعها موقع المصدر في موضع.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أنَّ ذلك جائز، لأنَّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً، فجاز لذلك أن يقاس في (إنَّ) وإن لم يُسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية.

---

(١) الكتاب ٣:١٢٢.

(٢) الأصول ١:٢٦٩.

(٣) زيد هنا في ح: أو ذا. وفي م: أو ذي.

(٤) تقدم تخريجه في ٣:٥١.

(٥) نسب البيت في الدرر ٥:٣٧ إلى مزاحم بن عمرو السلولي. وعجزه من غير نسبة في التكملة واللسان والتاج (قضض). وأنشده أبو حيان أيضاً في الارتشاف ص١٨٣٤. قض: حكاية صوت الركبة إذا صاتت.

وفي دخول (مُذْ) و(مُنْذُ) على الجمل الاسمية خلاف: ذهب س[١] إلى أنَّهما اسما زمان، فجازت إضافتهما إلى الجمل كسائر أسماء الزمان. وذهب الأخفش إلى أنه لا بُدَّ من تقديرِ اسم زمانٍ محذوفٍ، لأنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بِها أو مقدراً.

والصحيح مذهب س[٢] من أنَّهما يضافان إلى الجمل تارة، ويدخلان على أسماء الزمان أخرى. وسيأتي الاستدلال لذلك عند ذكر المصنف الكلام على (مذ) و(منذ) في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

والعجب للأخفش أنه يُجيز كسر (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ) مع اعتقاده أنَّ اسم الزمان مَحذوف قبلها، وإذا قدر اسم زمان قبل (إنَّ) انبغى أن تكون مفتوحة لأنَّ اسم الزمان مضاف إليها، فهي في تقدير مفرد، فتُفتَح.

وأغفل المصنف أيضاً وقوع (إنَّ) بعد (أمّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور، نحو: أمّا في الدار فإنَّ زيداً قائمٌ، الكسرُ على تقدير: فزيدٌ قائمٌ، ويتعلق المجرور بِما في (أمّا) من معنى الفعل، والفتحُ بتقدير: فقيامُك، والمجرور في موضع الخبر. ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله «وفاءِ الجواب» فلا يكون المصنف أغفلها لأنّ (أمّا) في معنى الشرط، لكن التنصيص عليها أولَى لأنَّ المصنف لم ينص عليها.

---

(١) الكتاب ٤:٢٢٨.

(٢) الكتاب ٤:٢٢٦، ٢٢٨.

ص: فصل

يَجوز دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورةِ، على اسمِها المفصول، وعلى خبرِها المؤخَّر عن الاسم، وعلى معمولِه مقدَّماً عليه بعد الاسم، وعلى الفصلِ المسمَّى عِماداً. وأَوَّلُ جُزْأَيِ الجملة الاسمية المُخْبَرِ بِها أَولَى مِن ثانيهما. ورُبَّما دَخلت على خبر (كان) الواقعةِ خبرَ (إنَّ).

ش: قوله **يجوز دخول لام الابتداء** هذه اللام عند البصريين هي لام
[٢: ١٣٩/أ] الابتداء في الأصل التي في قولك: لَزيدٌ/ أخوك، وهي تؤكد الجملة، وأُخرت لكونِها للتأكيد، و(إنَّ) للتأكيد، فلو جعلوها في أول الكلام لأدَّى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنًى واحد، والعرب لا تَجيء بشيء من ذلك في كلامها إلا في ضرورة، نحو قوله[1]:

فلا واللَّهِ لا يُلفَى لِما بِي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبداً دَواءُ

فجمع بين اللامين، وهما بمعنًى واحد، وقولِ الآخر[2]:

فأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَنِي عن بِما بهِ ... أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أم تَصَوَّبا

فجمع بين (عن) و(الباء)، وهما لمعنًى واحد، بل إذا أرادوا تأكيد الحرفين فصلوا بينهما بِما يدخل عليه الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ به،

(١) هو مسلم بن معبد الوالبي. الخزانة ٢: ٣٠٨ ـ ٣١٢ [الشاهد ١٣٤]. وانظر تَخريجه في سر الصناعة ص٢٨٢. لِما بِي: أي من الكدر. ولِما بِهم: أي لِما بأعدائي من داء الحسد.

(٢) تقدم في ٤: ٢٥٨.

ورُبَّما فصلوا بينهما بأكثر من ذلك، ومنه ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]. فلَمّا تَعَذَّر جَعلُها أولَ الكلام لهذه العلة أَخَّروها.

والدليل على أنَّها لام الابتداء في الأصل أنَّها تُعَلِّق العاملَ عن عمله كما تُعَلِّقُه لام الابتداء في نحو: عَلمتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ، وكان حقها أن تدخل أول الكلام، فأُخرت لَمّا تَعَذَّر ذلك فيها لِما ذكرناه. والدليل على ذلك أنك تقول: إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ، وإنَّ في الدار زيداً لَقائمٌ، فتُقدم معمول الاسم الذي دخلت عليه اللام على اللام لأنَّ اللام متقدمة في النية على ذلك المعمول؛ إذ لو كانت اللام واقعة في مَحَلِّها لم يتقدم معمول ما بعدها عليها؛ ألا ترى أنك تقول: لَمُعطِيك درهماً زيدٌ، ولا يجوز: درهماً لَمُعطيك زيدٌ؛ لأنَّ اللام من حروف الصدر[2]، وقد وقعت موقعها، فلو كانت لامُ (إنَّ) واقعة موقعها لم يَجز أن يتقدم عليها معمول ما بعدها عليها، كما لم يَجز ذلك في اللام الداخلة على المبتدأ.

وقال الأخفش: وإنَّما بدأوا بِـ (إنَّ) لقوتِها، وقوتُها أنَّها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ، وأَخَّروا اللام على معناها مبتدأة.

وقال ابن كيسان: التوكيد إنَّما هو لِما بعد (إنَّ)، فجُعلت اللام بعدُ، ولم تُجعل في الاسم ـ يعني المجاور لِ (إنَّ) ـ لأنَّها إذا دخلت على أول الكلام قَطَعته عما قبله، فكان يَبطُل عمل (إنَّ)، فتكون (إنَّ) غير عاملة في شيء.

وذهب الفراء[3] إلى أنَّ اللام للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يُستأنف على غير جواب، فتقول: إنَّ زيداً منطلقٌ، بغير

---

(١) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٢) ك، ف: لأنَّ اللام موقعها حروف الصدر.

(٣) اللامات للزجاجي ص٧٢ وإصلاح الخلل ص١٦٨.

لام، وتقول: إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ، ولا يكون إلا جواباً لكلام قد مضى، وهو جواب جحد(١).

وذهب مُعاذ بن مُسلم الهَرَّاء(٢) - وتبعه أحمد بن يحيى(٣) - إلى أنَّ قولك «إنَّ زيداً منطلقٌ» جواب: ما زيدٌ منطلقاً، و«إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ»
[٢: ١٣٩/ب] جواب: ما زيدٌ بِمنطلقٍ، فَ (إنَّ)/ بإزاء (ما)، واللام بإزاء الباء.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوَال إلى أنَّ اللام جواب للقسم، واليمين قبل (إنَّ) مضمرة. وحكي هذا أيضاً عن الفراء.

وقال المصنف في الشرح(٤): «لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيداً، نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، وهي غيرُ المصاحبةِ جوابَ القسم لدخولها على المُقْسَم به في لَعَمْرُكَ، ولَيْمُنُ اللَّهِ، والمُقْسَمُ به لا يكون جواب قَسَم، ولاستغنائها عن نون التوكيد في نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(٥)، والمصاحِبةُ جوابَ القسم لا تستغني في مثل (لَيَحْكُمُ) عن نون التوكيد إلا قليلاً في الشعر. ولَمّا كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقياً مع دخول (إنَّ)، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما في التوكيد حَسُنَ(٦) اجتماع توكيدين بِحرفين، كما حَسُنَ اجتماعهما باسمين في نحو ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾(٧). وموضعها في الأصل قبل (إنَّ) لأنها تُعَلِّق أفعال القلوب، وهي أقوى عملاً من (إنَّ)، فلو أُخرت، ولم يُنْوَ تقديمها، لَعَلَّقَتْ (إنَّ)، وإلا لَزِمَ ترجيحها على أفعال

---

(١) ك، ف: لجحد. ن: بجحد.
(٢) إصلاح الخلل ص١٦٨. ونسب في اللامات للزجاجي ص٧٢ إلى الفراء.
(٣) دلائل الإعجاز ص٣١٥ وإصلاح الخلل ص١٦٨.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٥ - ٢٦.
(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٤.
(٦) في شرح المصنف: وحسن. وهو أولَى.
(٧) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

القلوب، وأُزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي كراهية لتقديم مؤكِّدَين مع أنَّ حق المؤكِّد أن يؤخر عن المؤكَّد» انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة:

من ذلك في قوله «وهي غيرُ المُصاحِبة جوابَ القسم». وهذا غير مُسَلَّم، بل اللام المُتَلَقَّى[١] بِها القسم إمّا أن تكون داخلة على المبتدأ والخبر أو على الفعل، فإن كانت داخلة على المبتدأ والخبر فهي لام الابتداء، نحو: واللَّهِ لَزيدٌ قائمٌ، ولا يَمنع دخولُها على المقسم به في (لَعَمْرُكَ) و(لَيْمُنُ اللَّهِ) أن تدخل[٢] على جواب القسم. وإن دخلت على الفعل، نحو: واللَّهِ لَقامَ زيدٌ، وواللَّهِ لَيَقُومَنَّ بكرٌ، فليست لام الابتداء.

ومن ذلك قوله «وهي ـ أي اللام ـ أقوى عملاً من إنَّ». وليس للام عمل في شيء البتة، وإصلاحه: وهي أقوى تأكيداً من (إنَّ) لأنَّها تُعَلِّق أفعال القلوب، و(إنَّ) إذا لم تكن معها اللام تكون مفتوحة لأجلِ فعلِ القلبِ قبلها.

وقوله **على اسمها المفصول** (المفصول) يشمل الفصل بالخبر، نحو ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾[٣]، أو بِمعمول الخبر، نحو: إنَّ فيك لزيداً راغبٌ، أو بِمعمول الاسم، نحو: إنَّ في الدار لَساكناً زيدٌ. فأمّا الأُولَى فلا خلاف فيها، وأمّا الثانية ففيها خلاف، وأصحابنا لا يُجيزون ذلك بناء منهم على أنَّ المسألة قبل دخول اللام لا تَجوز، وأما الثالثة ففيها نظر، والذي يقتضيه القياس المنع لأنَّ فيه إعمال ما بعد اللام فيما قبلها، ويمكن القياس على: إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ، فكما جاز تقديم ما بعد اللام التي في الخبر على الخبر كذلك يَجوز تقديم ما بعد اللام في الاسم على معموله. ودخولها على الاسم مشروط بالفصل.

---

(١) ك، ح: الملتقي.
(٢) فيما عدا ن: أن لا تدخل.
(٣) سورة القلم، الآية: ٣.

[٢: ١٤٠/أ] / وحكى الكسائي عن العرب دخولها على الاسم غير مفصول بشيء، حكى عن العرب: خَرجتُ فإذا إنَّ لَغُراباً، وهذا شاذ، وينبغي أن يُتأول على أنَّ ثَمَّ فصلاً محذوفاً، وهو خبر (إنَّ) تقديره: خَرجتُ فإذا إنَّ بالمكان لَغُراباً.

وقوله **وعلى خبرها المؤخَّرِ عن الاسم** مثاله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾[١]. وفي بعض النسخ «وعلى خبرِها المُثْبَت»[٢]. وقال في الشرح: «بَيَّنتُ أنَّ اتصالَها بالخبر مشروط بكونه مُثْبَتاً». ولا يحتاج إلى هذه الزيادة - أعني المُثْبَت - لأنه سيذكر في هذا الفصل أنَّها لا تدخل على حرف نفي إلا في ندور، فيتقيد هذا بِ (المُثْبَت)، وسيأتي الكلام على الخبر إذا كان مُصَدَّراً بأداة نفي إن شاء الله. وشرط التأخير عن الاسم لأنه لو تقدم الخبر على الاسم لم يَجز دخول اللام عليه، لو قلت: إنَّ لَعِندَك زيداً، وإنَّ غداً لَعِندَنا زيداً، لم يَجز.

وأطلق المصنف في قوله «وعلى خبرها المؤخَّرِ عن الاسم»، فدخل فيه الاسم المفرد، والظرف، والمجرور، والمضارع، والجملة الاسمية. فدخلت على الاسم المفرد لأنه هو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى الظرف والمجرور لأنَّهما قائمان مقام (كائن) أو (مستقرّ)، وهو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى المضارع لأنه مُشابهٌ لاسم الفاعل الذي هو اسم (إنَّ) في المعنى، وعلى الجملة الاسمية غير المنفية لَأنَّ اللام إذ ذاك تكون داخلة في اللفظ على المبتدأ الذي حَقُّها أن تدخل عليه. هكذا عَلَّلوا هذه الأشياء.

ثم قَيَّدَ بعد ذلك أشياءَ من الخبر لا تدخل عليها، يأتي ذكرها إن شاء الله. قال المصنف[٣]: «ولم أُقَيِّد تأخير الخبر بِقُربٍ لِيُعلَمَ أنَّ بُعْدَه لا يَضُرُّ، كقول الشاعر[٤]:

---

(١) سورة النمل، الآية: ٧٣.

(٢) هذا ليس في التسهيل. والعبارة التالية ليست في مطبوعة الشرح.

(٣) شرح التسهيل ٢:٢٦.

(٤) لم أقف على البيت في مصادري.

وإنّي على أنْ قد تَجَشَّمْتُ هَجْرَها   لِما ضَمَّنَتْنِي أُمُّ سَكْنٍ لَضامِنُ

وكقول الآخر[1]:

وإنَّ امرأً أَمْسَى ودُونَ حَبيبِهِ   سَواسٌ فَوادي الرَّسِّ فالهَمَيانِ

لَمُعْتَرِفٌ بالنَّأْيِ بعدَ اقْتِرابِهِ   ومَعْذُورةٌ عَيْناهُ بالهَمَلانِ

ويعمل ما بعد اللام فيما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨﴾[2]، وقال طرفة[3]:

وإنَّ لِسانَ المرءِ ما لم يَكُنْ لَهُ   حَصاةٌ على عَوْراتِهِ لَدَليلُ»

انتهى.

فرع: إنَّ بك كَفيلَينِ لأخَواك. أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا يَحول بينهما باللام، وأجاز ذلك البصريون على أنَّ (أخويك) خبر (إنَّ).

فرع: أجاز الفراء[4] الجمع بين لامي توكيد وأن/ تقول: إنَّ زيداً لَلَقَدْ قامَ، وأنشد[5]: [٢: ١٤٠/ب]

---

(١) البيتان في مجالس ثعلب ص٥٣١ حيث ذكر أنَّ امرأة من بني سليم أنشدته إياهما، وبعدهما فيه بيتان آخران. وهما في اللسان (سوس) و(همي). سواس: جبل أو موضع. والهميان: موضع.

(٢) سورة الطارق، الآية: ٨.

(٣) ديوانه ص٨١ [طبعة دار صادر] والعين ٧:١٧٧ وتهذيب اللغة ٥:١٦٤ وأساس البلاغة (حصي) واللسان (حظرب). ونسب لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (حصي). والحصاة: العقل. والبيت الذي قبله هو:

وأعلمُ عِلماً ليس بالظنِّ أنَّهُ   إذا ذَلَّ مولَى المرءِ فهو ذَليلُ

وهذا يدل على فتح همزة «أنَّ» في البيت الشاهد.

(٤) معاني القرآن ١:٦٧ ـ ٦٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١:٦٧ والشعر والشعراء ص١٠٠ والصاحبي ص٣٩ وضرائر الشعر ص٧٠ والخزانة ٩:٥٢٨ و١١:٣٣٠. م: غرة. الرفق: القِلّة. والمعروف عند أبي عبيد: رقق.

ولـئـنْ قـومٌ أَصـابـوا عِـزَّةً وأَصَـبْـنـا مِـنْ زَمـانٍ رَفَـقـا
لَـلَـقَـدْ كـانـوا لَـدى أَزْمـانِـنـا بِـصَـنِـيـعَـيـنِ لِـبَـأْسٍ وتُـقَـى

وهذا خطأ عند البصريين، والرواية: فَلَقَدْ[1].

وقوله **وعلى معمولِه مُقَدَّماً عليه بعدَ الاسم** قال المصنف[2]: «قَيَّدتُ دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخراً عن الاسم مقدماً على الخبر لأنَّ المعمول كجزء من العامل، فإذا قُدِّم كان كالجزء الأول، فإذا أُخِّر كان كالجزء الآخِر، فلذلك جاز: إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ، وامتنع: إنَّ زيداً آكلٌ لَطعامَك. ومثال (إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ) ما أنشد الكسائي[3]:

ولقد عَلِمتُ فما أخاك سواءه إنَّ الـفَـتِـيَّ لَـحَـتْـفَـهُ مَـرْصُـودُ

وقولُ الآخر[4]:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ على التَّنائي لَعِندي غيرُ مَكْفُورِ»

انتهى.

قال الأستاذ أبو علي: أتى س بالبيت شاهداً على: إنَّ زيداً لَفِيها قائمٌ[5]، والعامل في (عندي) ما في «غيرُ مكفور» كلِّه من معنى الفعل، كأنه قال: مُعْتَمَدٌ عندي، ولا يكون العامل فيه (مَكفور) وحده لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ولا يصح تقديم العامل هنا لأنه مضاف إليه، وهو لا يتقدم على المضاف.

وحَمَله قوم على أنَّ ما بعد المضاف عمل فيما قبله لأنه في تقدير

---

(١) الشعر والشعراء ص١٠٠.
(٢) شرح التسهيل ١:٢٧. والبيت الأول ليس فيه.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) هو أبو زُبَيد الطائي كما في الكتاب ٢:١٣٤ وسر الصناعة ص٣٧٥ وشرح أبيات المغني ٨:٤٢ [٩٠٥]. مكفور: مجحود.
(٥) الكتاب ٢:١٣٣ ـ ١٣٤.

(لا)، كما تقول ـ في زعمهم ـ أنا زيداً غيرُ ضاربٍ؛ لأنه في تأويل: لا ضاربٌ. ولا يصح ذلك في (مِثْل) إذا قلت «مثل ضارب»[1] لأنَّها ليست في تقديره، فقالوا: هذا البيت على[2] ذلك.

وقال ابن عصفور: قيل: وهذا إنَّما يَجوز في الظرف والمجرور، كقوله[3]:

.... بِضَرْبِ الطُّلَى والهامِ حَقُّ عَليمِ

أي: عَليمٌ حَقّاً، فما كان من المضافات بتقدير المفرد جاز فيه ذلك إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، فإن كان مفعولاً صريحاً لم يَجز.

وقال الأستاذ أبو علي: «وهذا كَسْرٌ[4] للباب المطرد، وإذا أبقيناه على أصله كان أحسن، فنقول: العامل في الظرف معنى قوله (غيرُ مَكفور) أي: مُعْتَمَد، وهذا معنًى صحيح، وأمّا مثالهم فلا يصح على هذا لأنَّ المعنى لا يعمل في المفعول الصريح» انتهى.

وقال ابن الدهان: التقدير فيه: لَعِندي مَشكور؛ لأنَّ ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبلَه وإن كان قد أُجيز في (غير).

قال الزجاج: أنا أُجيز: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، ولا أُجيز: أنا زيداً مِثْلُ ضاربٍ/ لأنه يقدر غيراً بِ (لا)، ويقدر مِثلاً بالكاف. [٢: ١٤١/أ]

---

(١) حمل المرزوقي بيت عبد العزيز بن زرارة التالي على هذا. شرح الحماسة ص٢٧٩. وانظر التنبيه لابن جني ص١١١.

(٢) ك، ف: قبل.

(٣) صدر البيت:

وإلا أكُنْ كُلَّ الشُّجاعِ فإنَّني

وهو لبعض بني أسد أو لعبد العزيز بن زرارة. الحماسة ١:١٦٢ وشرحها للمرزوقي ص٢٧٩ وللأعلم ص٣١٧. الطلى: جمع طُلْية، وهي صفحة العنق. والهام: الرؤوس، واحدها: هامة.

(٤) ك، ف: أكسر.

وينبغي أن يُتوقف في دخولها على المفعول به المتقدم على عامله الخبر، ولا يقاس على تقدم الظرف والجار والمجرور لأنه يُتَسَمَّحُ فيهما ما لا يُتَسَمَّح في غيرهما، فلا يقال «إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ» حتى يُسمَع نظيره من لسان العرب. وظاهر كلام المصنف وكلام غيره[1] إطلاقُ معمولِ خبرِ ما يَجوز دخول اللام عليه. وهذا الإطلاق ليس بصحيح لأنَّ معمول الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللام عليه، نحو: إنَّ زيداً لَضاحكاً مُقْبِلٌ، فلا يَجوز هذا، ولم يُسمَع من لسانِهم، ونَصَّ الأئمة على منعه.

ويشمل معمول الخبر أن يكون مفعولاً به، وظرفاً، ومجروراً، وحالاً، ومصدراً، ومفعولاً من أجله، وفي بعض هذه الأشياء خلاف، ونحن نذكر ذلك:

أمّا الحال فقد ذكرنا حكمها، وأنَّها لا يَجوز دخول اللام عليها وإن كان القياس يقتضيه، قال أبو بكر: لا يُدخلون هذه اللام على الحال، ولا على صفة، ولا تأكيد، ولا بدل. وقال ابن وَلاّد: سألتُ أبا إسحاق: هل يَجوز: إنَّ زيداً في الدار لَحاضراً قائمٌ، فتَدخل هذه اللام في الحال، وتُقَدَّم كما قَدَّمت الظرف وهو ملغًى؟ فسكت، ولم يُجب. قال ابن وَلاّد: والجواب فيها أنَّ اللام لا تدخل في الحال تَقَدَّمَتْ أو تَأَخَّرَتْ لأنَّ الحال لا تكون خبراً وهي حال، كالظرف يكون خبراً وهو ظرف.

وهذا الذي قاله ابن وَلاّد لا يتوجه على قول مَن قال في «ضَرْبِي زيداً قائماً» إنَّها حال سَدَّت مَسَدَّ الخبر كالظرف، وهو أيضاً مُعْتَرَضٌ بالمفعول، وهو «إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ»، فقد دخلت على الفضلة لَمّا توسطت، ويُمكن أنَّ هذا هو الذي أَسْكَتَ أبا إسحاق؛ ألا ترى أنَّ المفعول به لا يكون خبراً، والقياس هنا على المفعول به مُمكن لأنَّها

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٩ ولابن أبي الربيع ص٧٨٠ والملخص ١:٢٣١ والجزولية ص١١٢ وشرحها للشلوبين ص٧٨٨.

بِمنزلته وبِمنزلة الظرف أيضاً، إلا أنه لم يُسمَع، والله أعلم، وقد مَنَعه الأئمة. انتهى من الإفصاح.

وفي (البسيط): «وأمّا دخول اللام على الحال من الخبر ففيه خلاف، فمَن راعى أنه فضلة كالظرف أجاز، ومَن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يُجز، وينبغي ألا يَجوز [في][1] المفعول» انتهى.

وقال ابن خروف: وأمّا إنَّ عندي لَفِي الدار زيداً، وإنَّ عندي لَقائماً صاحبَك، فقياسه أن يَجوز لتعلُّق الظرف والحال بِما قبل الاسم، وأمّا «إنَّ زيداً لَقائماً في الدار» فلا سبيل إليه لا باللام ولا بسقوطها لتقدُّم الحال على العامل، وهو معنًى. وأمّا إذا كان الحرف وما دخل عليه علة للفعل، نحو: إنَّ زيداً كي يقومَ مُعْتَرِضٌ، وإنَّ زيداً ألاَّ تَغضبَ يأتيك، فأجاز دخول اللام على (كي) وعلى (أنَّ) البصريون، ومَنع ذلك/ الفراء. [٢: ١٤١/ب]

وفي (الغُرَّة): «ذكروا أنَّ هذا اللام لا تدخل على النواصب ولا الجوازم، وإنَّما تدخل على الحروف الملغاة، فمنعوا من قولهم: إنَّ زيداً لَكي تَقومَ يُعطيك، وأجازوا: إنَّ زيداً كي تَقومَ لَيُعطيك، ولو تَعَرَّضَ لِهذا بصريٌّ لأَجاز هذه المسألة على قول مَن قال: كَيْمَهْ؟ كما تقول: إنَّ زيداً لَفي الدار قائمٌ، وتقول: إنَّ زيداً لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ[2]، الأُولى لِ (إنَّ)، والثانيةُ للقَسَم، وزيدت (ما) فيه فاصلة» انتهى.

وأمّا إذا كان الظرف (مُذْ) في نحو «إنَّ عبدَ الله مُذْ يومانِ غائبٌ» فمَنع ذلك الفراء، قال: لأنَّ الفعل ليس بواقع على (مُذْ). ولا يُجيز: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ غائبٌ.

وقال الكسائي: إذا كان الفعل آخذاً للوقت الذي بعد (مُذْ) كُلِّه

---

(١) في: تتمة يستقيم بِها السياق.

(٢) ك، ف، ن: لينطلق. وهذا المثال في الكتاب ٣: ١٥٠.

أدخلتُ اللام في (مُذْ) وفي الفعل الذي بعدها، فأقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ سائرٌ؛ لأنه يسير اليومين، ولا أقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَمُذْ يومانِ غائبٌ؛ لأنّي أقول: هو مُذْ يومانِ يَسير، ولا أقول: هو مُذْ يومانِ يَغيب.

قال الفراء: يلزمه أن يقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَحَتَّى القيامةِ أخوك، ولا يقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَحَتَّى القيامةِ مُسيءٌ؛ لأنَّ الأخوة تتصل به وهو ميت، ولا تتصل به الإساءة.

وقال الفراء أيضاً: قبيح أن تقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَلَيومَ خارجٌ، اليومُ وقتٌ، والفعلُ ليس بواقعٍ على المواقيت كوقوعه على الأسماء لأنَّها في تأويل الجزاء، فلذلك قَبُحَ، وهو جائز.

ولا يُجيز الفراء إدخال اللام على (حتى) ولا (مُذْ) ولا (إلَى)، لا يُجيز: إنَّ سَيرَكَ لَحَتَّى الليلِ، ولا: لإلَى[1] الليلِ. وأجاز ذلك هشام والبصريون.

وأجاز س[2] والبصريون: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. ومَنَعه الكوفيون، قالوا: لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكَّد. واحتج س[3] بقول العرب: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ.

وأمّا إذا كان المعمول مصدراً أو مفعولاً من أجله صُراحاً، نحو: إنَّ زيداً لَقِياماً قائمٌ، وإنَّ زيداً لإحساناً يَزورُك، فهو يندرج في عموم قولهم إنَّها تدخل على معمول الخبر.

وفي (البسيط): «وتدخل على الخبر وفضلته، نحو: إنَّ زيداً لَفي

---

(١) في النسخ المخطوطة: «إلى» بدون لام قبلها، والتصويب من الارتشاف ص١٢٦٣.
(٢) الكتاب ٢: ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٥/أ.
(٣) الكتاب ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.

الدار لَقائمٌ، ولا يجوز عند الكوفيين[1]، وأجازه الزجاج[2]، ولا تدخل على غيرهما» انتهى.

وينبغي أن يُتَوَقَّف في دخولها على المصدر والمفعول من أجله، ولا يُقدَم على جواز ذلك إلا بسماع.

وإذا تأخر معمول الخبر، وأدخلت اللام على الخبر، لم يَجز دخول اللام على المفعول، نحو: إنَّ زيداً لَقائمٌ في الدار. وأجاز ذلك الزجاج، وأجاز: إنَّ زيداً لَقائمٌ لَفي الدار. ومَنَعَ ذلك المبرد. وهو الصحيح لأنَّ ذلك لم يُسمَع، ولِمَنْعِه وجهٌ من القياس، وذلك أنك إذا كررت اللام فقد وكدتَها وإن كان المقصود بِهما توكيد الخبر، والعرب لا تؤكد الحرف إلا بما يدخل عليه، أو بضميره، نحو:/ مَررتُ بِزيدٍ بزيدٍ، أو به، وهنا ليس [٢: ١٤٢/أ] كذلك. وإذا أجاز الزجاج ذلك قياساً على قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] اعتقد أنَّ اللامين جواب القسم[4]، وليس كذلك لأنَّ الأُولَى هي لام (إنَّ)، والثانية لام جواب القسم المحذوف.

فرع: زعم الفراء أنه لا يَجوز: إنَّ زيداً لأَظُنُّ قائمٌ، ولا: إنَّ زيداً لَغَيرَ شَكٍّ قائمٌ، وإنَّ زيداً لئنْ شاءَ اللَّهُ قائمٌ.

---

(١) نسبه الهروي في كتاب اللامات ص٨٦ إلى أكثر النحويين. قلت: قال الفراء: «وإذا عَجَّلَت العربُ باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إنَّ زيداً لإليك لَمُحْسِنٌ...... ومثله قول أبي الجراح: إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصالِحٌ» معاني القرآن ٢: ٣٠.

(٢) اللامات للهروي ص٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٥/ب، وفيه أنَّ المبرد منعه. وعنه في شرح التسهيل ١: ٣١. وعكسه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٠١. والوجهان عنهما في الارتشاف ص١٢٦٥. وفي شرح الكافية ٢: ٣٥٦ أنَّ الزجاج أجازه قياساً، وأنَّ المبرد منعه.

(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وتشديد نون (إنَّ) وتخفيف ميم (لَمَا) قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص٣٣٩.

(٤) كذا. وقد قال في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٨١: «ولام (لَمَا) لام (إنَّ)، و(ما) زائدة مؤكدة».

وقال ابن كيسان: لأنه كلام يُعترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شَكّاً كان عندك أو يقيناً، والتوكيد إنَّما هو لخبرِ زيد لا لخبرك عن نفسك لأنَّ (إنَّ) لا تتعلق بخبرك عن نفسك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وقوله **وعلى الفصل المُسَمَّى عِماداً** مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[1]. قال المصنف[2]: «وجاز أن تدخل عليه لأنه مُقَوٍّ للخبر، فرَفْعُه[3] يوهم السامع كون الخبر تابعاً، فنُزِّلَ منزلة الجزء الأول من الخبر، فحَسُنَ دخولها عليه لذلك، ومع ذلك لا يتعين لإمكان جعله مبتدأ». وقال ابن عصفور: «تدخل على الفصل لأنه هو اسمها في المعنى».

وقوله **وأولُ جُزْأَيِ الجملةِ الاسميةِ المُخْبَرِ بها أَولَى مِنْ ثانيهما** مثال دخولها على أول تلك الجملة قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

إنَّ الكريمَ لَمَنْ تَرجوه ذو جِدَةٍ ... ولو تَعَذَّرَ إيسارٌ وتَنويلُ

ومثالُ دخولها على ثانيهما قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦٣.

(٢) شرح التسهيل ٢:٢٧، وليس فيه الجملة الأخيرة.

(٣) ك، ف: برفعه يتوهم. ن: برفعه توهم.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢٣.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢:٢٧ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٥٢ وتخليص الشواهد ص٣٥٥ والعيني ٢:٢٤٢.

(٦) هو أبو عزة عمرو بن عبد الله الجمحي كما في السيرة النبوية لابن هشام ١:٦٦٠ وطبقات فحول الشعراء ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ وتخليص الشواهد ص٣٥٨، ٣٦١ والعيني ٢:٢٤٥. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢:٢٨ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٥٢. يمدح رسول الله ﷺ. وقد ذكر ابن هشام في تخليص الشواهد أنَّ أول البيت «وإنك» بالواو لا بالفاء. وتبعه في ذلك العيني. وهو في ابن سلام بالواو، وفي بقية المصادر بالفاء.

فإنَّكَ مَنْ حارَبْتَهُ لَمُحارَبٌ شَقِيٌّ، ومَنْ سالَمْتَهُ لَسَعيدُ

ومثلُه[1]:

إنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَومي لَهُمْ فَأَصِخْ وعُذْ بِهِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْذُولا

قال المصنف في الشرح[2]: «وقد شذ دخولها على ثاني جزأيِ الجملة الاسمية». وهذا يخالف ظاهر قوله في الفَصِّ «أولَى مِن ثانيهما» لأنَّ الأولوية تُشعِر بالجواز إشعاراً حسناً دون شذوذ. وحكى أبو الحسن: إنَّ زيداً وجهُه لَحَسَنٌ[3]. قال في (البسيط): وهو شاذ. وإنَّما كان صدر الجملة الاسمية أولَى والقياسَ لأنَّها كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام من الفعلية صدرها، فكذلك من الجملة الاسمية.

وفي (البسيط): أمّا دخولها على فَضْلةِ خبرِ المبتدأ إذا تقدم، أو الخبرِ إذا تقدم، نحو: إنَّ زيداً لَآتِيهِ أبوه، أمّا الأول فجائز لأنه صار في مرتبة المبتدأ كما كان في حالة الابتداء، نحو: لَطعامَك زيدٌ آكلٌ، وأمّا الثاني فلكونه نفس الخبر، وهو ممنوع/ فيه. [٢: ١٤٢/ب]

وهل يصح أن تدخل على التأكيد، نحو: إنَّ زيداً لَنَفْسَه قائمٌ؟ لم يتعرض له، وفيه نظر.

وقوله **ورُبَّما دَخلت على خبر (كان) الواقعةِ خبرَ (إنَّ)** مثاله ما ثبت في بعض نسخ البخاري من قول أم حَبيبة رضي الله عنها: «إنِّي كنتُ عن هذا لَغَنِيَّةً»[4]، قاله المصنف[5]. وهذا من استدلال المصنف بِما نُقل في

(١) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣:٣٨٦ لرجل من طيئ. وهو من غير نسبة في ٢:٢٨ وشواهد التوضيح والتصحيح ص٢١١.
(٢) شرح التسهيل ٢:٢٧.
(٣) سر الصناعة ص٣٧٨.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب حد المرأة على غير زوجها ٢:٧٨ ـ ٧٩.
(٥) شرح التسهيل ٢:٢٨.

الآثار، وقد أطَلْنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا (التكميل)، فيوقف عليه هناك.

ص: ولا تدخل على أداة شرط، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ من (قد)، ولا على معموله المتقدم، خلافاً للأخفش، ولا على حرفِ نفيٍ إلا في ندور، ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري، ولا على واوِ المصاحَبة المُغْنِيةِ عن الخبر، خلافاً للكسائي. وقد يليها حرف التنفيس، خلافاً للكوفيين[1]، وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة، كما زيدت مع الخبر مجرداً أو معمولاً لأَمْسَى، أو زالَ، أو رَأَى، أو أنَّ، أو ما. ورُبَّما زيدت بعدَ (إنَّ) قبلَ الخبر المؤكَّد بِها، وقبلَ همزتِها مُبْدَلةً هاءً مع تأكيد الخبر أو تجريده. فإن صَحِبَتْ بعدَ (إنَّ) نونَ توكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) نُوِيَ قَسَمٌ، وامتنع الكسر.

ش: إذا كان الخبر جملة شرطية لم يَجز دخول اللام على الأداة، لا يَجوز أن تقول: إنَّ زيداً لئن يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه، ولا: إنَّ هنداً لَمَنْ يُكْرِمْها تُكْرِمْه، نَصَّ على منعه أصحابنا[2] والفراء والكسائي؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس هو المبتدأ ولا مُشْبِهاً لِما هو المبتدأ في المعنى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «المانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنَّها تَصحب أداة الشرط كثيراً، نحو ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[4]، فلو لَحِقت لامُ الابتداء أداةَ الشرط لذهب الوهم إلى أنَّها الموطئة، وحَقُّ المؤكِّد ألا يَلتبس بغير مؤكِّد» انتهى.

---

(١) ك، ف: للكسائي.

(٢) الملخص ١: ٢٣٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص٧٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩. وفي النسخ المخطوطة كلها (لئن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وهذه هي الآية ٢٣ من سورة الأعراف، وأولها (وإن) بدون لام.

وكذلك لو اعتَرض الشرط بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو: إنَّ زيداً ـ لئنْ أتاك أو لئنْ يَأْتِكَ ـ مُحْسِنٌ، لا يَجوز دخول اللام على الشرط، نَصَّ عليه الفراء.

وقوله **ولا على فعل ماضٍ متصرفٍ خالٍ من (قد)** احترز بقوله (متصرف) من الجامد، وبقوله: «خالٍ مِنْ قد» مِنَ المصحوب بِها، فإنه إن كان الفعل مصحوباً بِـ (قد)، أو غيرَ متصرف، دخلت عليه اللام، نحو: إنَّ زيداً لقد قام، وإنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ.

قال المصنف في الشرح[1]: «ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ ماضٍ إلا إن كان مقروناً بِـ (قد)، أو كان غير متصرف، وذلك لأنَّها في الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي لعدم الشبه، فإن قُرن بِـ (قد) قَرَّبَتْه من/ الحال، فأشبه المضارع، فجاز أن [٢: ١٤٣/أ] تدخل عليه، نحو: إنك لقد قُمتَ. وإن[2] كان الماضي غير متصرف كَـ (نِعْمَ) جاز أن تلحقه لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ» انتهى كلامه.

وقال ابن عصفور: «إذا كان ماضياً غير متصرف أَشْبَهَ الاسم في عدم تصرفه، فدخلت عليه، أو متصرفاً لم يَجز دخول اللام عليه إذا لم تدخل عليه (قد)، فإن دخلت عليه (قد) جاز دخولها عليه لأنَّها تُقَرِّبه من الحال، فأُجري في دخول اللام عليه مُجرى الحال» انتهى كلامه.

وهكذا أورد هذان الشيخان حكم الماضي في جواز دخولها عليه ومنعه، ولم يذكروا في ذلك خلافاً، وفي كلتا المسألتين خلاف:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) ك، ف، ن: أو.

أمّا إذا كان ماضياً متصرفاً غير مصحوب بِـ (قد) فذهب س[1] والفراء إلى أنه لا يَجوز أن تدخل اللام عليه، فلا يقال: إنَّ زيداً لَقامَ. وأجاز ذلك الكسائي وهشام[2] على إضمارِ (قد).

قالوا[3]: وحُجة س في منعه أنَّ حُكم اللام أن تكون في أول الكلام، فلَمّا أُخِّرت وجب ألا تقع إلا على الاسم كما أنَّ أول الكلام للأسماء، فوقعت على المضارع. وحُجة الفراء أنَّ (قامَ) فعل منقطع، ومعنى: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَيَصُومُ ويُصَلِّي: إنه لَيُديم الصلاةَ والصوم، وليس هذا في الماضي. وأجاز أبو إسحاق: إنَّ زيداً لَقامَ، على أنَّها لامُ قَسَمٍ.

وذهب خَطّاب بن يوسف المارِدِيُّ صاحب كتاب (الترشيح) إلى أنَّ هذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي سواء أكان مصحوباً بِـ (قد) أو غير مصحوب بِها، وأنه إذا وُجد في كلامهم: إنَّ زيداً لَقامَ، أو: إنَّ زيداً لقد قامَ، فإنَّ هذه اللام لام القسم لا لام الابتداء. وعَلَّلَ المنع بأنَّ الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل. قال: وهذا مِمّا يُضْرَب عنه لِدِقَّتِه.

والنحويون كالمُجْمِعِينَ على أنَّ قولك «إنَّ زيداً لقد قام» اللامُ فيه هي اللام التي تصحب الخبر لا لام القسم إلا ما ذهب إليه خَطّاب. وفي (الغُرَّة): مَنَعَ الكوفيُّ والبصري من قولهم: إنَّ زيداً لَقامَ، على أن تكون لامَ الابتداء لِبُعْدِ الماضي عن التَّعَرُّب[4].

وأمّا إذا كان الفعل جامداً، نحو نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى فذهب س[5] إلى أنه لا يَجوز دخول اللام عليه، فلا يَجوز: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولا: إنَّ زيداً لَعَسَى أنْ يَقوم.

---

(١) الكتاب ١: ١٤.

(٢) إصلاح الخلل ص١٦٧.

(٣) إصلاح الخلل ص١٦٧.

(٤) ح: القرب. ن: التقرب. م: المعرب.

(٥) لم أقف في الكتاب على نص في هذه المسألة.

وذهب الأخفش[1] والفراء[2] إلى إجازة: إنَّ زيدَ لَنِعْمَ الرجلُ. وحُجة الأخفش أنَّ (نِعْمَ) لا يتصرف، فأشْبَهَ الأسماءَ. وحُجة الفراء أنَّ (نِعْمَ) في مذهبه اسم[3]. قال الفراء: تقول: إنَّ نِعْمَ رجلاً زيدٌ. وهذا لا يَجوز عند البصريين ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتِي بالهاء.

قال الفراء:/ ويَجوز أن تقول: إنَّ عبدَ اللَّهِ لَعَسَى أنْ يَقومَ[4]. لأنَّ (عَسَى) بمنزلة يَعْسِي[5]؛ ألا ترى أنَّها تطلب المستقبل، فلذلك لم يَنطق العرب منها بـ (يَفْعَلُ) إذ كان فَعَلَ منها ويَفْعَلُ بمعنًى واحد[6]. وحكى أحمد بن يحيى أنَّ الكسائيَّ حكى: أَعْسِ بأنْ يَفْعَلَ[7]، وبالعَسَى أنْ يَفْعَلَ. [٢: ١٤٣/ب]

والمنقول عن الكوفيين جواز دخول هذه اللام على الفعل الجامد، وهو قول كثير من أصحابنا[8]. وممن نص على أنَّ مذهب س منع ذلك أبو جعفر الصَّفّار وأبو محمد بن السِّيْد[9].

وينبغي أن يُرجع عند الاختلاف إلى السماع، فإن وجد في كلامهم: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولَعَسَى أن يقوم، قلناه، وإلا فلا. وفي كتاب أبي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٥ وإصلاح الخلل ص١٦٨.
(٢) إصلاح الخلل ص١٦٨.
(٣) قال في نعم وبئس: «وإنَّما جاز توحيدها لأنَّهما ليستا بفعل يُلتمس معناه، إنَّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فَعَلَ، وليس معناهما كذلك...» معاني القرآن ٢: ١٤١ ـ ١٤٢. ونسب القول باسميتهما إلى الكوفيين. الإنصاف ص٩٧ [المسألة ١٤].
(٤) إصلاح الخلل ص١٦٨.
(٥) في إصلاح الخلل: بمنزلة نعم.
(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٤ و ٢: ١٤٢ و ٣: ٦٢.
(٧) في مجالس ثعلب ص٣٩٦: أعسِ به.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٠١ ورصف المباني ص٣٠٩ وتعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٤٩/ب.
(٩) إصلاح الخلل ص١٦٨.

الفضل الصَّفّار أنَّ الأخفش حكى: إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ، ولَبِئْسَ الرجلُ. قال: «لأنَّ هذا غير متصرف، فأشبه الاسم». وينبغي أن يُتثبت فيما حكاه عن الأخفش حتى يصح السماع من العرب.

وقوله **ولا على معموله المتقدم** أي: معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد)، مثال ذلك: إنَّ زيداً لَطعامَك أكَلَ، لا يَجوز ذلك، خلافاً للأخفش[1] والفراء، فإنَّهما يُجيزان ذلك.

والصحيح المنع لأنَّ دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنَّها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

وقوله **ولا على حرف نفي إلا في ندور** قال المصنف في الشرح[2]: «لو كان الخبر منفياً لم يَجز اتصالها به لأنَّ أكثر النفي بِما أَوَّلُه لام، فكُره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سَنَنٍ واحد، فلم يؤكَّد بلامِ خبرٌ منفيٌّ» انتهى.

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا (إنَّ) أيضاً، فإذا قلت: ما زيدٌ منطلقٌ، أو: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، فلا يَجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيّاً لا تدخل عليه هذه اللام.

وقوله **إلا في ندور** إشارة إلى ما أنشده أبو الفتح:[3]

---

(١) شرح التسهيل ٢:٢٩ وشرح الكافية الشافية ص٤٩١ وشرح الكافية للرضي ٢:٣٥٦.

(٢) شرح التسهيل ٢:٢٧.

(٣) البيت لأبي حزام العكلي في سر الصناعة ص٣٧٧ والعيني ٢:٢٤٤ والخزانة ١٠:٣٣٠ـ ٣٣١ [الشاهد ٨٥٨]. وهو من غير نسبة في المحتسب ١:٤٣ وضرائر الشعر ص٥٨ وتخليص الشواهد ص٣٥٦. وقد نص ابن عصفور في الضرائر على أنَّ «أنَّ» مفتوحة الهمزة.

وأعـلَـمُ إنَّ تَـسْـلِـيمـاً وتَـرْكـاً   لَـلامُـتَـشـابِـهـانِ ولا سَـواءُ

قيل[1]: شبّه (لا) بـ (غير).

وقوله **ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري** قال المصنف في الشرح[2]: «لَمّا كان الجواب غير صالح للتوطئة[3] أجاز ابن الأنباري أن تلحقه لام الابتداء، إلا أنَّ ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يُحكَم بِجوازه» انتهى.

فقوله (والأجود) عبارة غير جيدة، وإنَّما ينبغي أن يقول «فلا يُحكَم بِجوازه» لأنَّ العرب إذا لم تُدخِل عليه اللام فلا نُدخلها نحن.

ومثال دخولها على الجواب: إنَّ زيداً مَن يأتِه لَيُحْسِنْ إليه. ونَصَّ الكسائيُّ والفراء على منع ذلك.

وقوله **ولا على واو/ المصاحَبةِ المُغْنِيةِ عن الخبر، خلافاً للكسائي** [٢: ١٤٤/أ]
مثاله: إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَثَمَنُه[4]، وإنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَقِيمَتُه. وهذا خطأ عند البصريين.

وقوله **وقد يليها حرف التنفيس، خلافاً للكوفيين** أجاز البصريون[5]: إنَّ زيداً لَسَوفَ يَقوم، ولم يُجزه الكوفيون، وهو غلط قبيح عند البصريين لأنَّ هذه قد دخلت على (سوف) للتوكيد في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[6].

وقال بعض أصحابنا: وأمّا السين فامتنعت العرب من إدخال اللام

(١) سر الصناعة ص٣٧٧.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح المصنف: للموطئة.
(٤) حكاه ابن كيسان عن الكسائي. شرح التسهيل ٢: ٢٩.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٩.
(٦) سورة الضحى، الآية: ٥.

عليها وإن كانت كحرف من حروف الفعل، ولذلك لا يُفصَل بينها وبين الفعل كراهية توالي الحركات في لَسَيَتَدَحْرَجُ مضارع تَدَحْرَجَ، ثم حُمل على ذلك ما لا تتوالَى فيه الحركات.

وقوله **وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة** نقل المصنف وابن عصفور[1] أنَّ الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد (لكنَّ)، قال المصنف[2]: «اعتباراً ببقاء معنَى الابتداء معها كما بقي مع إنَّ، واحتجاجاً بقول العرب[3]:

.... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

ولا حُجة لهم في ذلك، أمّا الأول فلأنَّ اللام لم تدخل بعد (إنَّ) لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنَّها مثلها في التوكيد، و(لكنَّ) بخلاف ذلك. ولأنَّ معنى الابتداء مع (لكنَّ) لم يبق، فإنه مفتقر إلى كلام قبله، فأشبهت (أنَّ) المفتوحةَ المُجْمَعَ على امتناع دخول اللام بعدها، واللامُ تَقطع عن كل سابق، حتى إنَّها تُعَلِّق الأفعال القوية. وأمّا:

.... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

فلا حُجة فيه لشذوذه إذ لا يُعلَم له تتمةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقول: سمعتُه مِمَّن يوثق بعربيته، والاستدلال بِما هو هكذا في غاية الضعف، ولو صح إسناده إلَى من يوثَق بعربيته لَوُجِّهَ بِجَعل أصله: ولكنْ

(١) شرح جُمل الزجاجي ١:٤٣٠. وقد نسب ذلك إلى الكوفيين الأنباريُّ في الإنصاف ص٢٠٨ ـ ٢١٨ [المسألة ٢٥].

(٢) شرح التسهيل ٢:٢٩.

(٣) صدره:

يَلُومونَنِي في حُبِّ ليلى عَواذِلِي

وهو في معاني القرآن للفراء ١:٤٦٥ واللامات ص١٥٨ وسر الصناعة ص٣٨٠ والإنصاف ص٢٠٩ والخزانة ١٠:٣٦١ ـ ٣٦٤ [٨٦٥] وشرح أبيات المغني ٤:٣٥٦ ـ ٣٥٨ [الإنشاد ٣٨١]. العميد: الذي هَدَّه العشق. ويروى آخره: لكميد.

إنَّنِي، ثم حُذفت همزة (إنَّ) ونون (لكنْ)، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر (إنَّ)، أو حُمل على أنَّ لامه زائدة» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر النحاس: «واعلم أنَّ اللام لا تدخل على شيء من أخوات (إنَّ) إلا على قول الفراء، فإنه أجاز أن تدخل اللام في خبر (لكنَّ)، وأنشد:

. . . . ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

قال[1]: وإنَّما جاز دخولُها في (لكنَّ) لأنَّ معناه: لكنَّ إنَّ، فخُففت نون (لكنَّ)، وتُركت الهمزة من (إنَّ)، وسَقطت نون (لكنْ) حيث استقبلت ساكناً، كما قال[2]:

فلَستُ بِآتِيهِ، ولا أَسْتَطيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ»

انتهى نقل أبي جعفر.

فبينَ النقلين تَخالُف، وهو أنَّ المصنف وابن عصفور نقلا ذلك عن الكوفيين، والنحاس نقله عن الفراء وحده، وهما نقلا دخول اللام بعد (لكنَّ)/ ، فيظهر من ذلك أنه يجوز دخولها على اسم (لكنَّ) وعلى الخبر [٢: ١٤٤/ب]
والمعمول على التفصيل الذي تقدم، والنحاس نقل دخولها على الخبر.

وفي (البسيط): لا نقول اتفاقاً: لكنَّ عندي لَزيداً، وكذلك في الخبر.

وفي كلام المصنف مناقشات:

الأُولَى: أنه قال «إنَّ الكوفيين أجازوا ذلك احتجاجاً بقول بعض العرب». فقد أقرَّ أنه قول بعض العرب. ثم قال: «ولا حُجة فيه إذ لا

(١) نص الفراء في معاني القرآن ١: ٤٦٥ ـ ٤٦٦ على أنَّ أصل لكنَّ: إنَّ، فزيدت على «إنَّ» لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً. واستدل على ذلك بدخول اللام في خبرها في الشطر المذكور.

(٢) تقدم في ص١١.

يُعلَم له تتمة ولا قائل». وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى رُوي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنَّما وقع الاعتناء بِمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه. وأما قوله «ولا عَذْلٌ يقول: سمعتُه مِمَّن يوثَق بعربيته» فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب، وفي كتاب س أبيات استَشهد بِها لا يُعرف قائلها، ولا تُروَى إلا من (الكتاب)، واكتفينا بنقل س إياها واستشهاده بِها.

الثانية: قوله «فأشبهت أنَّ المفتوحةَ المُجْمَعَ على امتناع دخول اللام بعدها». وليس كما ذَكر، بل فيه خلاف شاذ عن المبرد[1]، وهو مسموع من كلام العرب، قرأ بعض القراء: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[2] بفتح الهمزة، وقال الشاعر[3]:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ باللَّهِ العَلِيْ ... أنَّ مَطاياكَ لَمِنْ خَيرِ المَطِيْ

وأنشده قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ باللَّهِ[4] العَلِيْ

وحكى قطرب أيضاً أنَّ بعضهم قال: «فإذا أنِّي لَبِهِ[5]». وأنشد ابن دريد عن أبي عثمان[6]:

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣: ١٥٥.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وهذه قراءة سعيد بن جبير كما في إيضاح الشعر ص٨٦، وفيه تَخريجها.

(٣) الرجز في القوافي للأخفش ص٧١ وسر الصناعة ص٣٧٩ والخصائص ١: ٣١٥ واللسان (قضي) و(مأي) و(مطا) والضرائر ص٥٧ ورصف المباني ص٣١٢.

(٤) ك، ف: أقسمته اللَّهَ.

(٥) سر الصناعة ص٣٧٩.

(٦) ك، ف: عن بهز مميمان. والبيت في ضرائر الشعر ص١٥٧، وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٨.

فَنافِسْ أبا الغَبْراءِ فيها ابنَ زارِعٍ   على أنَّهُ فيها لَغَيْرُ مُنافسِ

رُوي بفتح همزة (أنَّ). وينبغي أن يُحمل ذلك على زيادة اللام، ولا يقاس على ما ورد من ذلك.

الثالثة: قوله: «ولو صح إسناده إلى مَن يوثق بعربيته وُجِّهَ» إلى آخر كلامه. وهذا هو قول الفراء في توجيه دخول اللام في خبر (لكنَّ)، إلا أنَّ المصنف أخذه وتَبَّرَه، والفراء جَوَّدَه، ويظهر ذلك من كلاميهما.

وقد أغفل المصنف مما ذكره أصحابنا مواضع:

أحدها: أن يكون الخبر جملة قَسَمية، فلا يَجوز دخول اللام عليها، نحو: إنَّ زيداً لَوَاللَّهِ لَيَقومَنَّ؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس المبتدأ في المعنى ولا مُشَبَّهاً بِما هو المبتدأ في المعنى.

الثانِي: أنَّها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجاز ذلك الكسائي، فأجاز: إنَّ شَتْمي زيداً لَوَالناسُ يَنظرون، كما أجاز إدخالها على واو (مع)، نحو: إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَقِيمَتُه.

الثالث: أنَّها لا تدخل على الحال/ الصريحة التي تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، [٢: ١٤٥/أ]
نحو: إنَّ أَكْلي التفاحةَ نَضيجةً. وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: إنَّ أَكْلي التفاحةَ لَنَضيجةً.

وقوله **كما زيدت مع الخبر مجرداً** يعني مجرداً من (إنَّ) في نحو قوله[1]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقد تقدم[2] لنا أنَّ الكسائي قال: ورُبَّما جاؤوا بِها في الخبر وليس

---

(١) تقدم في ٣: ٣٤١.

(٢) كذا، ولا أذكر موضعه. ولم يتقدم هذا البيت في غير الموضع المذكور في الحاشية السابقة، وليس في ذلك الموضع ذكر لقول الكسائي المشار إليه.

في الكلام (إنَّ). وأنشد هذا البيت، وهي عنده لام توكيد للخبر.

قال المصنف[1]: «وأحسنُ ما زيدتْ في خبرِ المبتدأ المعطوفِ بعدَ (إنَّ) المؤكَّدِ خبرُها بِها، كقول الشاعر[2]:

إنَّ الخِلافةَ بعدَهم لَذَميمةٌ   وخَلائفٌ طُرَفٌ لَمِمّا أَحْقِرُ»

وقوله **أو معمولاً لأمْسَى، أو زالَ، أو رَأَى، أو أنَّ، أو ما** مثال ذلك قولُ الشاعر[3]:

مَرُّوا عَجالَى فقالوا: كيفَ سَيِّدُكُمْ   فقالَ مَنْ سَألوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا

وقولُ الآخر[4]:

وما زِلتُ مِن لَيلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها   لَكَالهائمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرادِ

وقولُ الآخر[5]:

رَأَوْكَ لَفِي ضَرّاءَ أعْيَتْ، فثَبَّتُوا   بِكَفَّيْكَ أَسبابَ المُنَى والمآرِبِ

وحكى قطرب: أراكَ لَشاتِمِي[6]، وقال تعالَى: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٢) البيت في الزاهر ٢: ٢٤٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٧٣ وتخليص الشواهد ص٣٥٨ والعيني ٢: ٢٥٢. وقوله: لذميمة، وطرف: كذا في المخطوطات. وفي بعض المراجع المذكورة: لدميمة، وظرف.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص١٢٩ وإيضاح الشعر ٨٦ ـ ٨٧، وفيه تخريجه. في ح، م: عِجالاً. قال البغدادي: جمع عَجُل. وعَجالَى: جمع عَجْلان. ورواية أبي حيان للبيت مطابقة لرواية ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٩٣.

(٤) البيت لكثير عزة من قصيدة لامية، وآخره: سَبيلِ. ديوانه ص١١٥، وانظر ص٤٤٣ منه، فقد ذكر في قطعة دالية. والأمالي ٢: ٦٥ وسر الصناعة ص٣٧٩ وشرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٨ ـ ٣٦١ [الإنشاد ٣٨٢]. المراد: الموضع الذي يُذهَب فيه ويُجاء منه.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣٠.

(٦) سر الصناعة ص٣٧٩.

﴿الطَّعَامَ﴾[1] في قراءة مَن فتح (أنَّ)، وقولُ الشاعر[2]:

أَمْسَى أَبانُ ذَليلاً بعدَ عِزَّتِهِ ... وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ

وقال الكوفيون: اللام بِمعنى إلا، التقدير: وما أَبانُ إلا مِن أَعْلاجِ سُودان. فعلى تقدير المصنف نفى أن يكون أَبانُ مِن أَعْلاجِ سُودان، وعلى تقدير الكوفيين أثبتَ أنه منهم على طريق الحصر.

ويَحتمل عندي أن يكون قوله «وما أَبانُ» استفهاماً على سبيل التحقير، ويكون قوله «لَمِنْ أَعْلاجِ سُودان» على إضمار (هو) أي: لَهُوَ[3] مِنْ أَعْلاجِ سُودان، واللام لام الابتداء، دخلت على مبتدأ محذوف، ويكون المعنى على تحقير شأن أَبان، كما أنه كذلك في تقدير الكوفيين جُملة، وفي تقديرنا جُملتان.

وقوله **وربَّما زيدتْ بعدَ (إنَّ) قبلَ الخبرِ المؤكَّدِ بِها** هذه مسألة خلاف: ذهب المبرد إلى أنه يَجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدَّم وعلى الخبر، فتقول: إنَّ زيداً لَطعامَك لآكلٌ، تعاد اللام توكيداً. وذهب الزجاج إلى منع ذلك.

[٢: ١٤٥/ب] نَقل/ هذا الخلافَ ابنُ عصفور[4]، وقال ابن عصفور: «المنع الصحيح لأنَّ الحرف إذا وُكِّدَ فإنَّما يُعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره، وأمّا أن يُعاد من غير إعادة ما دخل عليه فلا يَجوز إلا في الضرورة،

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص١١٨.

(٢) البيت في كتاب العين ٨: ٣٩٧ - وآخره فيه: سُوراء - وشرح التسهيل ٢: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص٤٩٤ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٥ - ٣٥٦ [الإنشاد ٣٨٠]. أبان: اسم رجل. وأعلاج: جمع عِلْج، وهو الكافر من غير العرب. وسودان: جمع أسود.

(٣) فيما سوى م: «هو» بدون لام. وما في م موافق لما في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٥ حيث أورد البغدادي قول أبي حيان في هذا البيت.

(٤) شرح الجمل ١: ٤٣٢.

فينبغي إذا أُعيدت اللام أن يقال: إنَّ زيداً لَفِي الدار قائمٌ [لَفِي الدارِ قائمٌ][(١)]» انتهى.

والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً:

أمّا النثر فما رواه الكسائي والفراء أنَّ من كلام العرب: إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصالِحٌ[(٢)]، وحكى قطرب عن يونس: إنَّ زيداً لَبِكَ لَواثِقٌ.[(٣)]

وأمّا النظم فقولُه:[(٤)]

إنِّي لَعِندَ أَذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ   يُخْشَى، وحِلْمي إذا أُوذيتُ مُعْتادُ

قال المصنف[(٥)]: «وذكر السيرافي[(٦)] أنَّ المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأنَّ الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بِمختار للشواهد المذكورة» انتهى.

فقد اختلف نقلُ ابن عصفور ونقلُ السيرافي على ما نَقل عنه المصنف عن المبرد والزجاج، ويُمكن أن يكون لكل واحد منهما قولان.

وقوله **وقبل همزتها مبدلةً هاءً مع تأكيدِ الخبرِ أو تَجريدِه** مثاله مع توكيد الخبر قولُ الشاعر[(٧)]:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ   على هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُها

---

(١) لفي الدار قائم: سقط من جميع النسخ، وأثبتُّه من شرح الجمل.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠.
(٣) سر الصناعة ص٣٧٥.
(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣١.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٣١.
(٦) شرح الكتاب ٣: ٥/ب.
(٧) البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ، والصحاح (لهن) وقبله فيه: «وقال أبو عبيد أنشدنا الكسائي». وهو أيضاً في اللسان (وسم) و(جنن) و(لهن)، وقبله في (لهن) بيت آخر، والإنصاف ص٢٠٩.

هكذا أنشده المصنف[1]، وأنشده أحمد بن يحيى[2]:

.... على هَنَواتٍ، شَأْنُها مُتَتابِعُ

وأنشد أبو زيد[3]:

لَهِنِّي لأَشْقَى الناسِ إنْ كُنتُ غارِماً لِدُومةَ بَكْراً ضَيَّعَتْهُ الأَراقِمُ

وقولُ الآخر[4]:

أَبائنةٌ حُبَّى، نَعَمْ وتُماضِرٌ لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التَّهاجُرُ

وقولُ الآخر[5]:

وأَمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِها لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لَمْ تَيْأَسِ

وقولُ الآخر[6]:

.... لَهِنَّكِ فِي الدنيا لَباقِيةُ العُمْرِ

ومثالُها مع تَجَرُّد الخبر قولُ الشاعر[7]:

---

(١) شرح التسهيل ٢:٣١.

(٢) تقدم في ٢:٤٣.

(٣) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨١ والخزانة ١٠:٣٣٩، ٣٤٧ [الشاهد ٨٦٢] حيث ذكر أنَّ أبا علي أنشده في كتابه (نقض الهاذور). غَرِمْتُ الدِّيَةَ: أَدَّيْتُها. ودُومة: اسم امرأة خَمّارة. والبَكْر: الفَتِيّ من الإبل. والأراقم: ستة أحياء من تغلب. وأول البيت في النسخ المخطوطة «لهنّا»، والتصويب من الحجة والخزانة. ك، ف: لأسقي.

(٤) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨٢ واللسان (أله) والخزانة ١٠:٣٣٥ ـ ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٥) هو المرار الفقعسي كما في النوادر ص٢٠١ والخزانة ١٠:٣٣٦. والبيت من غير نسبة في الحجة للقراء السبعة ٤:٣٨٢ والمسائل العسكرية ص٢٥٦.

(٦) صدر البيت:

ثَمانِينَ حَولاً لا أرَى مِنكِ راحةً

وهو لعُروة الرَّحّال في الأمالي ٢:٣٦. وهو من غير نسبة في الخصائص ١:٣١٥.

(٧) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ص٩٣، أو رجل من بني نُمير كما في الأمالي ١:٢٢٠. والبيت في المسائل العسكرية ص٢٥٧ وسر الصناعة ص٣٧١، ٥٥٢ =

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى   لَـهِـنَّـكَ مِـنْ بَـرْقٍ عـلـيَّ كَـريـمُ

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[1]:

أحدها: أنَّ اللام لام الابتداء، وجاز دخولها عليها لأنه قد أُبدل من همزتِها هاء، فتغير لفظها بالبدل، فجاز الجمع بينهما تنبيهاً بِها على موضعها الأصلي. وإلى هذا ذهب بعض النحويين[2] والمصنف[3].

[٢: ١٤٦/أ] ورُدَّ ذلك[4]/ بأنَّ إبدال همزة (إنَّ) هاء لا يُزيل عنها معنى التأكيد، وإذا لم يُزل عنها معنى التأكيد فلا يَجوز الجمع بينهما لِما في ذلك من الجمع بين حرفين لِمعنًى واحد. ونَحا نَحوَ هذا المذهب أبو الفتح[5]، فزعم أنَّ اللام في (لَهِنَّك) لام الابتداء، وزعم أنَّ الثانية زائدة كما زيدت في خبر (أنَّ) المفتوحة.

الثانِي: ما ذهب إليه س[6] وابن السراج[7] وجماعة، وقد نسب إلى

= والخزانة ١٠: ٣٥١ ـ ٣٥٥ [الشاهد ٨٦٣]. وفي اللسان (لهن) و(قذي) أنه لمحمد بن مسلمة. قلت: ذكر ابن جني في سر الصناعة والخصائص١: ٣١٥ أنَّ محمد بن سلمة حدثه بهذا عن المبرد. فاسمه محمد بن سلمة، وهو راوٍ للبيت لا قائل. السنا: الضوء. والقلل: جمع قُلَّة، وهي القمة.

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤٠/ب ـ ٤١/أ والخزانة ١٠: ٣٣٥ ـ ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٢) كأبي علي الفارسي في المسائل العسكرية ص٢٥٥ وابن جني في سر الصناعة ص٣٧١، ٥٥٢ والخصائص ١: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

(٥) الخصائص ١: ٣١٥. وفي الخزانة ١٠: ٣٣٧ ـ ٣٤٢ أنَّ هذا مذهب الزجاج، وأنَّ أبا علي اختاره في (التذكرة القصرية) وأيده وأوضحه، وأنَّ ابن جني تابعه. وأضاف أنَّ أبا علي رجع عنه وزَيَّفَه في (نقض الهاذور)، واختار مذهب الفراء وأيده، وأدرج فيه مذهب المفضل، وجعلهما قولاً واحداً، ونسبه إلى أبي زيد. قلت: هو في الحجة ٤: ٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٠ وشرحه للسيرافي ٤: ٤٠/ب ـ ٤١/أ والتعليقة للفارسي ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٧) الأصول ١: ٢٥٩.

الفارسي[١]، وهو أنَّ هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم لا لام (إنَّ). واستدلوا على ذلك بدخول اللام على الخبر، فدخولها على الخبر يدل على أنَّها ليست اللام الداخلة على الخبر، وإنَّما هي جوابٌ لقسم محذوف. قال س[٢]: «وهذه كلمة تَتَكلم بِها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تَتَكلم بِها، تقول: لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ، فهي (إنَّ)، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف، ولَحقت هذه اللام (إنَّ)، فاللام الأُولَى في (لَهِنَّك) لام اليمين، والثانية لام إنَّ».

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ لام القسم معناها التأكيد، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) لأنَّ في ذلك جَمعاً بين حرفين لمعنًى واحد.

الثالث: ما ذهب إليه قطرب والفراء[٣] والمفضل بن سلمة[٤] والفارسي[٥]، وهو أن يكون الأصل: لَهِ إنَّك، فهما كلمتان، ومعنى لَهِ: واللَّهِ، و(إنَّ) جواب القسم. ويدل على ذلك أنَّ أبا زيد حكى أنَّ أبا أدهم الكلابي قال[٦]: لَهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، يريد: واللَّهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، وحُذفت همزة (إنَّ) تخفيفاً، كما حُذفت في قوله[٧]:

---

(١) التعليقة ٢: ٢٦٣. ورَدَّه في الحجة ٤: ٣٨٣ ـ ٣٨٥. وفي الخزانة ١٠: ٣٣٦ ـ ٣٣٧ أنَّ أبا علي جوز هذا المذهب في (التذكرة القصرية).

(٢) الكتاب ٣: ١٥٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ وشرح الكافية ٢: ٣٥٧. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦. والأصل: واللهِ إنك.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٥٧. وقد ذكر أنَّ المفضل حكاه عن بعضهم. وذكر الرضي أنَّ الأصل في هذا المذهب: للهِ إنك، فعُمل به ما عمل في مذهب الفراء، وعده مذهباً آخر. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ.

(٥) الحجة ٤: ٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٦) الحجة ٤: ٣٨١.

(٧) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرة، رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ ... فَرَّجْتُهُ بالنُّكْرِ مِنِّي والدَّها

ملحقات ديوانه ص١٧٠ وإيضاح الشعر ص١٦١، ٣٣٥ والحجة ٣: ٣٠٧ و٦: ٣٤٠ والتمام ص١٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٩٩ والممتع ص٦٢٠. وهو من غير نسبة في =

يا با المُغِيرةِ.......... ....

وقراءةِ مَنْ قرأ: (إنَّها لَحْدَى الكُبَرِ)[1]. وحكى قطرب[2] أنَّهم يقولون (لَهْ) بالإسكان، فعلى هذا يَجوز أن يكون الأصل: لَهْ إنَّك، فأُلقيت على الهاء حركة الهمزة، وحُذفت الهمزة، على حد قولهم في مَنْ آمَنَ: مَنَ امَنَ. وهذا المذهب اختاره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3].

وفيه شذوذ من وجوه:

أحدها: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثاني: حذف (أل) من لفظ (الله).

الثالث: حذف الألف التي بعد اللام.

الرابع: حذف همزة (إنَّ).

ويُضَعِّفُه أيضاً أنه لم يَجِئ ذلك مع إقرار همزة (إنَّ)، ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع «لَهِ إنَّك» بإثبات الهمزة.

ويجوز دخول اللام على (كأنَّ)، قال الشاعر[4]:

قُمْتَ تَغْدُو لَكَأَنْ لَمْ تَشْعُرِ

وقوله **فإن صَحِبَتْ بعدَ (إنَّ) نونَ توكيدٍ، أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد)، نُوي قَسَمٌ، وامتنع الكسر** مثال ذلك: إنَّ زيداً لَيَقومَنَّ، وإنَّ زيداً

= الحجة ٣: ٢١١ ورصف المباني ص١٣٤ والخزانة ١٠: ٣٤١ ضمن نص لأبي علي من كتابه (نقض الهاذور).

(١) سورة المدثر، الآية: ٣٥. وقد رويت هذه القراءة عن ابن كثير. السبعة ص٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(٢) المسائل الحلبيات ص١٠٣، ١٠٤.

(٣) المقرب ١: ١٠٧.

(٤) الخصائص ١: ٣١٦ وضرائر الشعر ص٥٨ وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٩. م: عرفت تغدو لكأن لم تشر.

لَقامَ، فهذه اللام جوابٌ لقسمٍ محذوف، التقدير: واللَّهِ لَيَقومَنَّ، ووَاللَّهِ لَقامَ.

ويعني بقوله **وامتنع الكسر** أي: إذا تقدم على(إنَّ) ما يَطلب موضعها فإنَّها تُفتح إذ ذاك، ولا تُكسَر، نحو: عَلمتُ أنَّ زيداً لَيَقُومَنَّ، وعَلِمتُ أنَّ زيداً/ لَقامَ، ولا يعني أنه يَمتنع الكسر على الإطلاق. وإنَّما فُتحت (أنَّ) [٢: ١٤٦/ب] لأنَّها إذا كانت اللام جواب القسم وقعت موقعها، ولم يُنْوَ بِها التقديم قبل (إنَّ)، بخلاف اللام في نحو: عَلَمتُ إنَّ زيداً لَمُنطلقٌ، فإنَّ (إنَّ) تُكسر معها، ويُعَلَّق الفعل عن[1] فتح (أنَّ) لأنَّها مُقَدَّمة في النية على (أنَّ)، وإنَّما أُخِّرت للعلة التي تقدم ذكرها، وهذه اللام تُزيل شَبَهَ عَلِمتُ بأَعطيتُ، وإذا زال الشَّبَهُ حُكم لِما بعدها بحكم الجملة لا بحكم المفرد، و(إنَّ) إذا وقعت في موضع هو للجملة كانت مكسورة، ولا يُمكن أن تقدر هذه اللام بعد (إنَّ) لأنَّها لَو كانت في التقدير في ذلك الموضع لَلَزِمَ أن يَبطُل عمل (إنَّ) كما بَطَلَ بِها عملُ (عَلِمتُ)، فلَمّا أعملوها دَلَّ ذلك على أنَّ النية بِها أن تكون قبل (إنَّ) لا بعدها.

---

(١) ك: بمن.

ص: فصل

تُرادف (إنَّ) (نَعَمْ)، فلا إعمال، وتُخَفَّف فيَبطُل الاختصاص، ويَغلِبُ الإهمال، وتلزم[1] اللام بعدها فارقةً إنْ خيفَ لَبْسٌ بِـ (إنِ) النافية، ولم يكن بعدها نفيٍ. وليست غيرَ الابتدائية، خلافاً لأبي علي، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً) وِفاقاً للكوفيين والأخفش، ولا تَعمل عندهم ولا تؤكِّد، بل تُفيد النفي، واللام للإيجاب.

وموقع (لكنَّ) بين مُتنافيَينِ بوجهٍ ما، ويُمنَع إعمالُها مُخففةً، خلافاً ليونس والأخفش. وتَلي (ما) (ليتَ)، فتُعمَل وتُهمَل. وقَلَّ الإعمال في (إنَّما)، وعُدم سماعُه في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما)، والقياس سائغ.

ش: اختُلف في (إنَّ) هل تأتي بمعنى (نَعَمْ) حرفَ جواب، فلا يكون لها إذ ذاك عمل، أو لا تكون بمعنى (نَعَمْ) البتة؟ فذهب بعضهم إلى إثبات ذلك، وهو قول س[2] والأخفش[3] واختيار المصنف. وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك، وهو قول أبي عبيدة[4] واختيار ابن عصفور[5].

---

(١) ك، ف: فتلزم.

(٢) الكتاب ٣:١٥١ و ٤:١٦٢.

(٣) الصحاح (أنن).

(٤) في النسخ كلها: أبو عبيدة. صوابه في الخزانة ١١:٢١٤ وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢:٢٧١ ـ ٢٧٢ وأمالي ابن الشجري ٢:٦٣ ـ ٦٥. وقد قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾: «مخرجه: إنه أي: نَعَمْ» مجاز القرآن ٢:٢٢. وانظر شرح المفصل ٣:١٣٠.

(٥) شرح الجمل ١:٤٤٤، ٤٤٥.

وزعم المصنف[1] أنَّ الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب، فمِمّا أنشد قولُ حسان[2]:

يَقولونَ: أَعْمَى، قُلتُ: إنَّ، ورُبَّما أكونُ، وإنِّي مِنْ فَتًى لَبَصيرُ

وقولُ بعض طيئ[3]:

قالوا: أَخِفتَ، فقلتُ: إنَّ، وخِيفتِي ما إنْ تَزالُ مَنُوطَةً بِرَجاءِ

وما أنشده أحمد بن يحيى[4]:

ليتَ شِعْري هل لِلْمُحِبِّ شِفاءٌ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إنَّ، اللِّقاءُ

وقال ابن الزَّبِير الأسدي لعبدِ اللّهِ بن الزُّبَير: لَعَنَ اللّهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك. فقال ابن الزُّبَير: إنَّ وراكِبَها[5]. وأنشد غير المصنف[6]:

قالوا: غَدَرتَ، فقلتُ: إنَّ، ورُبَّما نالَ المُنَى وشَفَى الغَليلَ الغادرُ

/ وقوله[7]: [٢: ١٤٧/أ]

بَكَرَ العَواذلُ في الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ: شَيبٌ قد علا كَ، وقد كَبِرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٣.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البيان والتبيين ٢: ٢٢١ وشرح التسهيل ٢: ٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٣ وشرح أبيات المغني ٨: ٦ - ٧ والخزانة ١١: ٢١٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٣٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٣. وفي النهاية في غريب الحديث ١: ٧٨ أنَّ حديث ابن الزبير هذا كان مع فضالة بن شريك.

(٦) البيت في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٢، ٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٣٠ وتذكرة النحاة ص٧٣٢.

(٧) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص٦٦ والكتاب ٣: ١٥١ و٤: ١٦٢ والخزانة ١١: ٢١٣ - ٢١٧ [الشاهد ٩١٥] وشرح أبيات المغني ١: ١٨٨ - ١٩٢ [الإنشاد ٤٨]. الصبوح: الشرب بالغداة.

وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1]: إنَّ بِمعنى نَعَمْ[2].

وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إنَّ) لِـ (نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة.

فأمّا قوله «فقُلتُ إنَّهْ» فهو من حذف خبر (إنَّ)، وقد تقدم أنه يَجوز لفهم المعنى[3]، التقدير: إنَّه كما قُلْتُنَّ.

وأمّا قوله «إنَّ اللِّقاءُ» فهو من حذف الاسم لفهم المعنى، وقد تقدم أنه يَجوز[4]، كما قال[5]:

.... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافرِ

والتقدير: إنَّه اللقاء، أي: إنَّ الشِّفاءَ اللقاءُ.

وأمّا قوله:

يَقولونَ: أَعْمَى، قُلتُ: إنَّ.... ....

و:

قالوا: أَخِفْتَ؟ فقُلتُ: إنَّ... ....

وقولُ ابن الزُّبَير «إنَّ وصاحِبَها»، و:

قالوا: غَدَرْتَ، فقُلتُ: إنَّ... ....

---

(١) سورة طه، الآية: ٦٣.

(٢) نص أبو حيان في البحر ٦:٢٣٨ على أنَّ هذا قول الأخفش الصغير.

(٣) تقدم في ص٤٨ ـ ٥٢.

(٤) تقدم في ٤٠ ـ ٤٧.

(٥) تقدم في ص٤٠.

فهو مِمّا حُذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى، ولا يَجوز حذفهما معاً إلا في (إنَّ)، والتقدير: قلتُ إنَّ عَمايَ واقعٌ، وإنَّ خَوفي واقعٌ، وإنَّها مَلعونةٌ وصاحبَها، وإنَّ غَدْري نافعٌ. وهذا المذهب أَولَى لأنه قد تقرر فيها أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ).

فإن قلت: حَذْفُ الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرف واحد ـ وهو إنَّ ـ إخلالٌ بِها.

فالجواب: أنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك، نحوُ قوله[1]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

يريد: وكأنْ قد زالت، فحذف لفهم المعنى. ومن كلامهم: قارَبتُ المدينةَ ولَمّا[2]، ومثلُه قول الشاعر[3]:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وإنْ كانَ غَبِيّاً مُعْدِماً؟ قالتْ: وإنْ

حَذَفَ فعل الشرط وجوابه لفهم المعنى، وأبقى الأداة وحدها، والتقدير: وإنْ كان غَبِيّاً مُعْدِماً تَمَنَّيْتُه.

فأمّا قولُ الشاعر[4]:

إذا قالَ صَحْبِي: إنَّك اليومَ رائحٌ ولم تَقْضِ منها حاجةً، قلتُ: إنَّ لا

فقيل: إنَّ التقدير: إنه لا تَتِمُّ لي حاجة. وقيل: (إنَّ) بِمعنى (نَعَمْ). وكذلك ما أنشد الكسائي[5]:

---

(١) تقدم في ١:١٠٣.

(٢) أي: ولَمّا أدْخُلْها. شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٤٥.

(٣) نسب هذا الرجز إلى رؤبة وإلى امرأة من العرب. ملحقات ديوان رؤبة ص١٨٦ وضرائر الشعر ص١٨٤ ـ ١٨٥ والمقرب ١:٢٧٧ ورصف المباني ص١٨٩ والخزانة ٩:١٤ ـ ١٦ [الشاهد ٦٨٢] وشرح أبيات المغني ٨:٧ [الإنشاد ٨٨٥].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

إنَّ لا خَيرَ فيه أبْعَدَهُ اللـ ـهُ لَيُزْري بِنَفسِهِ ويَرِي

قال الكسائي: (إنَّ) فيه بِمعنى (نَعَمْ). وأُوِّلَ على حذف الاسم، ويدل على ذلك وجود اللام في (لَيُزْري).

وقوله **وتُخَفَّفُ فيَبْطُلُ الاختصاصُ، ويَغْلِبُ الإهمالُ** يعني بِبُطْلِ الاختصاص أنَّها لا تَختص بالجملة الابتدائية كما كانت وهي مشددة، بل تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية على ما سيُبَيَّن إن شاء الله.

[٢: ١٤٧/ب] / فإذا خُففت جاز إعمالها على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنَّها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة، تقول «إنَّك قائمٌ» بالتشديد، ولا يَجوز «إنْكَ قائمٌ» بالتخفيف. وأمّا في دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء، تقول: إنْ زيداً منطلقٌ، ولَمُنطلقٌ، وإنْ في الدار لَزيداً، إلى غير ذلك من الأحكام.

ومنع الكوفيون[١] إعمال (إنِ) المخففة، وهم محجوجون برواية س[٢] والأخفش[٣] ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٤]. ويدل على أنَّها بمعنى المشددة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الكسائي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا﴾[٥] بالتشديد. وقال س[٦]: «حدثنا مَن نثق أنه سمع من العرب مَن يقول: إنْ عمراً لَمُنطلقٌ». وقال الأخفش[٧]: «وزعموا أنَّ بعضهم يقول: إنْ زيداً لَمُنطلقٌ، وهي مثل ﴿إن

(١) الإنصاف ص١٩٥ [المسألة ٢٤].
(٢) الكتاب ٢: ١٤٠.
(٣) معاني القرآن له ص١١٢، ٣٤٢.
(٤) سورة هود، الآية: ١١١. يعني بتخفيف نون (إن) وميم (لما) وهي قراءة ابن كثير أيضاً. السبعة ص٣٣٩. وانظر الكتاب ٢: ١٤٠.
(٥) السبعة ص٣٣٩. وفيه أنَّ ابن كثير قرأ كقراءة نافع، وأنَّ الكسائي وأبا عمرو قرأ (وإنَّ كُلاًّ لَمَا).
(٦) الكتاب ٢: ١٤٠.
(٧) معاني القرآن ص١١٢.

كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾»[1] يُقرأ بالنصب والرفع».

وملخص مذهب الكوفيين[2] أنَّ (إنَّ) لا يَجوز تخفيفها وإعمالها، ولا يَجوز تخفيفها وإهمالها؛ لأنَّهم زعموا أنَّ (إنِ) المخففة هي (إنِ) النافية، أو بمعنى (قد) على ما نُبيِّنه[3]، إن شاء الله.

فالمخففة عند البصريين هي ثلاثية الوضع، وهي[4] عند الكوفيين ثنائية الوضع، فلم يرد الخلاف على مَحَزٍّ[5] واحد، فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إنَّ) إذا خففت هل يَجوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المخففة من الثقيلة، بل هي حرف ثنائي الوضع، وهي نافية.

ويعني بِغَلَبة الإهمال أنه يكثر فيها، وإذا غلب الإهمال دل على أنَّ الإعمال قليل.

وقوله **وتَلزَمُ اللامُ بعدَها فارقةً إنْ خِيفَ لَبْسٌ بِـ (إنِ) النافية، ولم يكن بعدها نفي** كان ينبغي أن يبين محل لزوم اللام فيقول «في ثاني الجزأين»، فتقول: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، وإنْ في الدار لَزيدٌ. وشَرَطَ في لزوم هذه اللام شرطين:

أحدهما: أن يُخاف اللبس بِـ (إنِ) النافية، قال المصنف في الشرح[6]: «فلا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم في

---

(١) سورة الطارق، الآية: ٤. وقد قرأ جمهور القراء (إنْ كُلُّ نفسٍ) بتخفيف نون (إنْ) ورفع (كُلّ). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لَمَّا) مشددة، وبقية السبعة (لَمَا) خفيفة. وحكى هارون أنه قرئ (إنَّ) بالتشديد (كُلَّ) بالنصب. السبعة ص٦٧٨ والبحر ٨:٤٤٨ ـ ٤٤٩. ولم أقف على ما ذكره الأخفش من أنه قرئ (إنْ) مخففة (كُلَّ) بالنصب.

(٢) الأصول ١:٢٦٠ والأزهية ص٣٨ ـ ٣٩ والإنصاف ص٦٤٠ ـ ٦٤٣ [المسألة ٩٠].

(٣) انظر ما يأتي في ص١٤٢ ـ ١٤٤.

(٤) هي: سقط من ف، م. وهي: سقط من ك.

(٥) ك: محن. ن: مجر. ف: نحف. م: محل. والصواب ما أثبت.

(٦) شرح التسهيل ٢:٣٤. وقد أسقط أبو حيان شواهد كثيرة قبل البيت.

الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول الطرماح[1]:

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعادنِ»

انتهى. فلم يدخلها على (كانت) لأنه يقتضي البيت المدح، فلا تلتبس (إنْ) فيه بـِ (إنِ) النافية لأنه إذ ذاك يكون هجواً، فيُضادُّ أولُ البيت آخرَه.

الشرط الثاني: ألا يكون بعدها نفي، نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم، وإنْ زيدٌ لم يقم، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، فهذا كله لا يَجوز دخول اللام عليه.

وهذا الشرط الثاني غير محتاج إليه البتة لأنه إذا كان الخبر منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفي، فلا تلتبس فيه (إنِ) التي للتوكيد المخففة/ [٢: ١٤٨/أ] من الثقيلة بـِ (إنِ) النافية، فينبغي أن يُكتفى بالشرط الأول، وهو: إن خيف لبس بـِ (إنِ) النافية.

ثم قول المصنف «وتلزم» إلى آخره يدل على أنه إذا خيف لبس أو كان بعدها نفي لا تلزم، وتحت هذا المفهوم شيئان: أحدهما الجواز، والآخر المنع، فكان ينبغي أن يبين محل الجواز، ومحل المنع، فمحلُّ المنع[2] إذا كان الخبر منفيّاً، فلا تدخل اللام عليه أصلاً، ومحل الجواز إذا كانت عاملة، أو كانت في مثل بيت الطرماح، أو فيما روي «إنْ كان رسولُ اللَّهِ يُحِبُّ الحَلْواءَ والعَسَلَ»[3]، المعنى على الإثبات، ولا يحتمل النفي لأنه قد عُلم من حاله ﷺ.

---

(١) ديوانه ص٢٨٠ وشواهد التوضيح والتصحيح ص٥١.

(٢) فمحل المنع: سقط من ك، ف.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة ـ الباب ١٥ ـ ٦:٢٤٨ وكتاب الطب الباب الرابع ـ ١٢:٤، واللفظ في الموضعين: «عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُعْجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ». وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق ـ الباب الثالث ـ ص١١٠١، ولفظه «كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحلواءَ والعسلَ». وكذا في سنن الدارمي: كتاب الأطعمة ـ باب في الحلواء والعسل ـ ٢:١٤٦ وسنن ابن ماجه: كتاب الأطعمة ـ باب الحلواء ـ =

وقوله **وليستْ غيرَ الابتدائية، خلافاً لأبي علي** اختلف النحويون في هذه اللام:

فذهب س[1] والأخفش[2] سعيد بن مَسْعَدة والأخفش عليٌّ بن سليمان وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر إلى أنَّها لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لَزِمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور[3] وهذا المصنف.

وذهب الفارسي[4] ومن أئمة بلادنا أبو عبد الله بن أبي العافية[5] والأستاذ أبو علي[6]، واختاره من شيوخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[7]، إلى أنَّها ليست لام (إنَّ) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتُلبت للفرق.

واستدل أبو علي[8] على أنَّها ليست لام (إنَّ) بأنَّ لام (إنَّ) حكمها أن تدخل على (إنَّ) حتى تكون متقدمة على اسم (إنَّ) الذي هو مبتدأ في الأصل، فأُخرت للخبر لئلا يجتمع تأكيدان؛ إذ[9] كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه أو راجع إليه، وقد بُيِّنَ ذلك، و(إنْ) هذه تدخل على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[10]، والفعل ليس مبتدأ في الأصل.

= ص١١٠٤ وسنن الترمذي: كتاب الأطعمة ـ الباب ٢٩ ـ ٤:٢٤١. وليس في هذه المواضع كلها ذكر لِ(إنْ) قبل (كان).

(١) الكتاب ٢:١٣٩.
(٢) معاني القرآن ص١١٢ ـ ١١٣ وشرح التسهيل ٢:٣٦.
(٣) شرح الجمل ١:٤٣٧ ـ ٤٣٨ والمقرب ١:١١١.
(٤) المسائل البغداديات ص١٧٦ ـ ١٨٥.
(٥) الملخص ١:٢٣٨.
(٦) الملخص ١:٢٣٨.
(٧) الملخص ١:٢٣٨.
(٨) انظر ذلك في المسائل البغداديات ص١٧٧ ـ ١٨٥.
(٩) م، ن: إذا.
(١٠) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

وأيضاً فإنَّها يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ ألا ترى أنَّ (وَجَدَ) نصب (فاسقين)، ولام (إنَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لو قلت «إنَّك قَتَلتَ لَمُسلِماً» لم يَجز.

وأيضاً فإنَّها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إلى الخبر؛ ألا ترى أنَّها قد دخلت على الفاعل في «إنْ يَشينُك لَنَفسُك»[1]، وعلى المفعول في قوله[2]:

.... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ....

ولام (إنَّ) لا تدخل على شيء من ذلك. فإذا لم تكن لامَ الابتداء، ولا هي لام القسم، لأنَّها لا تدخل على الاسم إلا إن كان مبتدأ، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، فلم يبق إلا أن تكون لاماً اجتُلبت للفرق، وإذا كانت مُجتلَبة للفرق، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (إنْ) إذا وقعت بعد (علمت)[3]. قال[4]: «وإذا فُتحت لم تَحتج إلى اللام لأنَّها إذ ذاك لا تلتبس بـ (إنِ) النافية فتحتاج إلى الفرق». قال[5]: «وإن شئت أثبتَّ اللام على طريق التأكيد».

[٢: ١٤٨/ب] واستدل ابن أبي/ العافية أيضاً بدخولها على الماضي، نحو: إنَّ

---

(١) الأصول ١: ٢٦٠.

(٢) هذه قطعة من بيت لعاتكة بنت زيد، وهو من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل. وعاتكة من الصحابيات المبايعات المهاجرات. والبيت هو:

شَلَّتْ يَمينُكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِماً ... وَجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

معاني القرآن للأخفش ص٤١٩ وسر الصناعة ص٥٤٨، ٥٥٠ والعيني ٢: ٢٧٨ والخزانة ١٠: ٣٧٣ ـ ٣٨١ [الشاهد ٨٦٨] وشرح أبيات المغني ١: ٨٩ ـ ٩٥ [الإنشاد ٢٢]. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص١٤١ بعد قليل.

(٣) مَثَّلَ ذلك بقولك: علمتُ أنْ وَجَدَكَ زيدٌ لَكاذباً. البغداديات ص١٨٣ ـ ١٨٥.

(٤) البغداديات ص١٨٤.

(٥) البغداديات ص١٨٥.

زيداً لَقامَ. وسيأتي في ذكر دليل القول الآخر إنكار: إنْ زيدٌ لَقامَ، وأنه غير مسموع من العرب.

وحكى ابن جني[1] أنَّ أبا علي قال: ظننت فلاناً أنه نحوي مُحسِن حتى سمعتُه يقول: اللام التي تصحب (إنِ) الخفيفة هي لام الابتداء. قال: فقلت له: أكثرُ نَحْوِيِّي بغداد على هذا.

وقد استُدل للمذهب الأول بأنَّها لا تدخل في فصيح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل؛ ألا ترى دخولها على خبر (كان) وثاني معمولي[2] (ظَنَّ)، ولا يوجد من كلامهم: إنْ نظن زيداً رجلاً لَعاقلاً؛ لأنَّ عاقلاً ليس بخبر مبتدأ في الأصل، ولذلك منع النحويون «إنْ ظننتُ زيداً لَفي الدار قائماً» إن جعلت «في الدار» من صلة (قائم)، فإن جعلته في موضع المفعول الثاني، وجعلت قائماً حالاً، جاز.

وكذلك أيضاً منع الأخفش: إنْ زيدٌ ذهبَ، أدخلتَ اللام على (ذَهَبَ) أو لم تدخلها؛ لأنك إن لم تدخلها التبس بـ (إنِ) النافية، وإن أدخلتها لزم أن تدخل لام (إنَّ) على الخبر، وهو فعل ماضٍ متصرف، وذلك لا يَجوز، ولو كانت فارقة ولم تكن لام (إنَّ) لم يَمتنع دخولها على (ذهب)، فعدم وجود مثل «إنْ زيدٌ لَذَهَبَ» في كلامهم دليل على ما ذكرناه من أنَّها لام (إنَّ) أُلزمت الكلام للفرق، ولزم تثقيل (إنَّ) في: إنَّ زيداً ذَهب، وإعمالها.

وعوملت معمولات النواسخ التي هي أخبار للمبتدأ في الأصل معاملة أخبار (إنَّ)، كما عوملت النواسخ في دخول (إنَّ) عليها معاملة المبتدأ والخبر. وإذا ثَبَتَ بِما ذكرناه أنَّها لام (إنَّ) لزم تعليقها الفعل عن (إنَّ)، فإذا عَلَّقَتْه بقيت على كسرها بعده.

---

(١) المحتسب ١: ٣٦٦ بلفظ مغاير.

(٢) معمولي: سقط من ك، م.

ومن دخول (علمت) على (إنِ) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله ﷺ «قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً»[1] بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لِما ذكرناه.

وقال س[2] في باب عِدّة ما يكون عليه الكلم: «و(إنَّ) توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به، وتثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها» انتهى كلامه. ولام التوكيد عنده عبارة عن لام الابتداء.

وقال الأخفش[3] في كتاب (المسائل الكبير) نصّاً: «إنَّ اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة».

واستدل ابن الأخضر بأنَّ لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلا على المبتدأ، فلما أن صَحِبَت (إنَّ) جاز فيها ما لم يَجز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر وعلى الفضلة المتوسطة وعلى الاسم مؤخراً، ولو قلت «في الدار لَزيدٌ» لم يَجز، فكذلك[4] لا ينكر هنا دخولها على الجملة الفعلية بحكم التبع لـ (إنَّ)، ولأنَّ ضرورة/ الفرق تفعل هنا أكثر مما تفعل مع (إنَّ) لذهاب الاسم. [٢: ١٤٩/أ]

وثمرة الخلاف دخولُ (علمت) وأخواتِها، فإن كانت للفرق لم

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم: الباب ٢٤ ـ ١:٣٠، وفي كتاب الوضوء: الباب ٣٧ ـ ١:٥٤، وفي كتاب الجمعة: الباب ٢٩ ـ ١:٢٢١، وفي كتاب الكسوف: الباب العاشر ـ ٢:٢٨، وفي كتاب الاعتصام: الباب الثاني ـ ٨:١٤١، ومسلم في كتاب الكسوف: الباب الثالث ـ ص٦٢٤. والرواية في معظم هذه المواضع «الموقناً» بدل «المؤمناً»، وفي بعضها «التؤمن». والحديث في عذاب القبر وما يقوله الملكان للميت.

(٢) الكتاب ٤:٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل ٢:٣٦.

(٤) ك، ف: وكذلك.

تُعلّق، وإن كانت للابتداء عَلَّقت، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور «قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً»، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يَجوز إلا الكسر. وقال الفارسي: لا يَجوز إلا الفتح، كما قال ابن أبي العافية. وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أنَّ) المفتوحة أصلاً كما لا تكون مع (إنْ) إذا عملت لأنه لا احتياج للفرق. وقال ابن أبي العافية: كسر (إنْ) هو الأصل، فلما فُتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها.

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا بعيد لأنَّ (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غَيَّرَت ذلك، ولم يُشعروا على الأصل بشيء، ونظير ما قال دخول اللام في: ظننت إنَّ زيداً لَقائمٌ، ولا قائل به.

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يلزمه لأنَّ (ظَننتُ) لا تدخل على اللام إلا مُعلّقة، ولا يقال أذهبت اللام بعد ما[1] دخلت. وقد نوقض بأنَّ كل مفتوحة من مشددة أو مخففة أصلها الكسر، وإنما يفتحها العامل، وكان ينبغي أن تكون اللام مع كلِّ مفتوحة، ولم توجد مع المفتوحة. وهذا لا أراه يلزمه، فقد يعتقد خلاف هذا المذهب، ولا حجة تقطع به.

واحتج بن أبي العافية أيضاً بأنَّها إذا خُففت فهي حرف ابتداء بلا خلاف، بمنزلة إنَّما وكأنَّما ولعلَّما وسائر حروف الابتداء الداخلة على الجملتين؛ ولا شيء هنا تدخل عليه لام الابتداء، فكذلك (إنْ) ههنا.

وهذا لا يلزم عندي لأنَّ اللام من حروف الصدر، وتكون جواب القسم، فلا يتقدمها شيء كحرف النفي والجزاء والاستفهام والشرط في الصدر.

(١) ك، ف: بعامل. م: مع ما.

والمذهبان متكافئان لأنَّا إذا قلنا هي لام الابتداء كان ثباتُها واجباً، وإذا قلنا ليست لام الابتداء كان ثباتُها نوعاً من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولَى. وإذا قلنا إنَّها لام الابتداء قلنا دخلت على الجمل الفعلية لوجهِ كذا، وهذا يَجوز، والقول إنَّها لم تدخل هو الحقيقة لأنَّ أصلها ألا تدخل هنا، وإنما قلنا بأنَّها خرجت عن أصلها في المشددة للسمع المقطوع به، فليس لنا أن نقول بخروج آخر لا دليل عليه.

وقال الأستاذ أبو علي وابن هشام: المذهبان متكافئان. ثم قال الأستاذ أبو علي: الوجه عندي ما قال ابن أبي العافية لِما ذكر من الحجج. ثم قال: إذا قلت: «إنْ كنت لَقائماً» أشبه النفي، ولم يمكن سوق لام الابتداء/ لأنَّ هذا ليس من مواضعها، فأتوا بلام فارقة. انتهى. [٢: ١٤٩/ب]

وهذا وجهه أنه قول ثالث يؤول إلى التفريق، فيقال: إذا دخلت على جملة ابتدائية لزمت اللام الابتدائية للفرق، وإذا دخلت على جملة فعلية أدخلوا لاماً أخرى للفرق؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية، فعلى هذا يكون في اللام ثلاثة مذاهب: لام ابتداء لزمت للفرق سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. ولام فارقة ليست لام ابتداء سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. والتفصيل بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء أُلزمت للفرق، أو على الفعل فتكون اللام الفارقة.

وقوله **ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء** احترز بقوله «غالباً» من نحو[1]:

...... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ....

واشتراط المضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضياً، وقد يكون مضارعاً، فالماضي كقوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[2] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

---

(١) تقدم في ص١٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

﴿لَفَٰسِقِينَ﴾[١]، والمضارع كقوله ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٢] ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾[٣] وفي قراءة أُبَيّ ﴿وإنْ إخالُكَ يا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُورًا﴾[٤].

وقال المصنف[٥]: «ولا يكون ذلك الفعل إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعاً حُفظ، ولم يقس عليه». ولا أعلم أحداً من أصحابنا وافقه، بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع.

وأطلق المصنف في قوله «ناسخٌ للابتداء»، وكان ينبغي أن يقيد ذلك بالمثبت غير الواقع صلة، فلا تدخل على (ليس)، ولا على ما زالَ، وما انفكَّ، وما فتئ، وما بَرِحَ، ولا على دامَ.

وقوله ويقاس على نحو (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً) وفاقاً للكوفيين والأخفش أشار بقوله «إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً» إلى قول الشاعر[٦]:

شلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

ونحوِ ما رَوى الكوفيون من قول العرب: إنْ قَنَّعْتَ كاتبَكَ لَسَوْطاً[٧]، وإنْ يَزينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ[٨]، وقرأ ابن مسعود: ﴿إنْ لَبِثْتُمْ لَقَليلًا﴾[٩]، أدخل اللام على مفعول (قَتَلتَ)، ومفعول (قَنَّعتَ)،

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.
(٣) سورة القلم، الآية: ٥١.
(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢. الكشاف ٢: ٤٦٩.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٧.
(٦) تقدم في ص١٣٦، ١٤٠.
(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٢ ورصف المباني ص١٩١.
(٨) الأصول ١: ٢٦٠.
(٩) سورة الإسراء، الآية: ٥٢ وسورة المؤمنون، الآية: ١١٤. وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٧ آية سورة المؤمنون، ونسب القراءة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. ولم أقف عليها في مصادري.

وفاعل (يَزِينُ) وفاعل (يَشِينُ)، وعلى ﴿لقليلا﴾ معمول ﴿لِبَثْتُمْ﴾ وليست من نواسخ الابتداء.

وقال المصنف[1]: «في (إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك) شذوذان: أحدهما أنَّ الفعل مضارع. والثاني أنه من غير النواسخ، وهذا عند البصريين غيرَ الأخفش من القلة بحيث لا يقاس عليه».

وجَمْعُه بين الكوفيين والأخفش في قوله: «وفاقاً للكوفيين والأخفش» ليس بجيد لأنَّ المذكورَينِ[2] مُختلفانِ، الأخفش يُجيز ذلك على أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، واللام لام (إنَّ)، والكوفيون[3] يجيزون ذلك على أنَّ (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلا). أجاز الأخفش[4] في (المسائل): [٢: ١٥٠/أ] إنْ/ قَعَدَ لأنا، وإنْ كان صالحاً لَزيدٌ، وإنْ ضَرب زيداً لَعمرٌو، وإنْ ظَننتُ عمراً لَصالحاً.

وقوله ولا تَعمل عندهم ولا تؤكِّد، بل تُفيد النفي، واللام للإيجاب ظاهرُ قوله (عندهم) أن يعود للمذكورين، وهم الكوفيون والأخفش، وليس كذلك، بل الأخفش يرى إعمالها وإن كان الأكثر إهمالها، ويرى أنَّها (إنِ) المخففة من الثقيلة، وأنَّ اللام لام التوكيد لام (إنَّ)، ويُجيز دخولها على الفعل الناسخ وغير الناسخ، والكوفيون على ما نقل هذا المصنف يرون (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلا).

وأما غير هذا المصنف من أصحابنا وغيرهم فنقلوا أنَّ الفراء[5] زعم

---

(١) لم أقف عليه في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية ولا في شرح عمدة الحافظ.

(٢) فيما عدا ن: المدركين.

(٣) اللامات للزجاجي ص١١٥ ـ ١١٦ والأزهية ص٣٨ واللامات للهروي ص٩١ وإصلاح الخلل ص٤٧٥ والإنصاف ص١٩٥ [المسألة ٢٤].

(٤) شرح التسهيل ٢: ٣٧.

(٥) الأصول ١: ٢٦٠ ونسب في الأزهية ص٣٩ إلى قطرب. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص١٠٣١.

أنَّ (إنْ) بمنزلة (قد)، إلا أنَّ (قد) تَختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

وهذا باطل بدليل نصبها الاسم ورفعها الخبر في إحدى اللغتين، ولو كانت بمنزلة (قد) لم تعمل شيئاً.

ونقلوا[١] أنَّ الكسائي زعم أنَّها إن دخلت على الأسماء كانت مخففة من الثقيلة، كما ذهب إليه البصريون، بسبب إعمالها في إحدى اللغتين، وإن دخلت على الفعل كانت (إنْ) عنده للنفي، واللام بمعنى (إلا).

وهذا باطل لأنَّ اللام لا تُعرَف في كلامهم بمعنى (إلا)، فأمّا ما أنشدناه قبلُ:[٢]

.... وما أبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ

ورُوي: لَمِنْ أَعْلاجِ سَوْداءِ، فلا يُعرَف قائله، وإنَّما ثبت في كتاب (العين)، وكثير مما وقع فيه غير صحيح، وبتقدير ثبوته فقد ذكرنا تأويل المصنف فيه على أنَّ اللام زائدة. وتأولناه نحن على أنَّ (ما) استفهامية على سبيل التحقير، و(لَمِنْ) على إضمار مبتدأ، أي: لَهُوَ مِنْ أَعْلاجِ سَوداء، على حد ما ذهب إليه الزجاج[٣] في قوله: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٤] أي: لَهُما ساحِرانِ. وليس ما ذكره الفارسي[٥] من أنَّ ذلك لا يَجوز بشيء؛ لأنه زعم أنَّ التأكيد بابه الإطالة والإسهاب، فهو من أجل ذلك مناقض للحذف فلا يَجوز الحذف معه لأنَّ هذا الذي ذكره إنَّما هو في التأكيد التابع، وأما الحروف التي وضعتها العرب للتأكيد فلا يُنكَر معها الحذف،

(١) الأصول ١: ٢٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٠.
(٢) تقدم في ص١٢١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦٣.
(٤) سورة طه، الآية: ٦٣ ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.
(٥) الإغفال ص١٠١٣ ـ ١٠٢٣ والحجة ٥: ٢٣٠ ـ ٢٣١.

دليل ذلك قول العرب: إنَّ مالاً وإنَّ وَلَداً[1]، أي: إنَّ لنا مالاً وإنَّ لنا وَلَداً، فحذفوا خبر (إنَّ) مع أنَّها للتأكيد، فثبت إذاً صحة مذهب أهل البصرة.

وقال المصنف في الشرح[2]: «ومذهب الكوفيين أنَّ (إنِ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إنَّ)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[3] بفعل يفسره (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) أو بِـ (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) بنفسه. وبه قال الفراء. وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه؛ لأنَّهم يوافقون البصريين في أنَّ ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب (المعاني)[4]:/ (وأمّا الذين خففوا (إنَّ) فإنَّهم نصبوا [٢: ١٥٠/ب] (كُلاًّ) بِـ (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، وهو وجه لا أشتهيه لأنَّ اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله[5]، فلو رفعت (كُلاًّ) لَصَلح ذلك كما يَصلُح: إنْ زيدٌ لَقائمٌ، ولا يَصلُح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ؛ لأنَّ تأويله كقولك: ما زيداً لا أضربُ، وهذا خطأ في اللام وإلا) هذا نصه. فقد أقر بأنَّ حَمْل القراءة على جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنَّها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين» انتهى. يعني من أنَّها عملت وهي مخففة من الثقيلة.

قال المصنف[6]: «وأمّا قولهم إنَّ اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف

(١) الكتاب ٢:١٤١. قال سيبويه: «أي: إنَّ لهم مالاً، فالذي أضمرتَ لهم».
(٢) شرح التسهيل ٢:٣٤ ـ ٣٥.
(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص١٣٢.
(٤) معاني القرآن ٢:٢٩ ـ ٣٠.
(٥) فيما عدا م: لا يقع الفعل الذي قبله على شيء بعده.
(٦) شرح التسهيل ٢:٣٥.

النفي أولَى؛ لأنَّها أَنَصُّ على النفي من (إنْ)، فكان يقال: لم يَقُمْ لَزيدٌ، ولن يَقعدَ لَعمرٌو، بمعنى: لم يَقُمْ إلا زيدٌ، ولن يقعدَ إلا عمرٌو، وفي عدم استعمال ذلك دليل على أنَّ اللام لم يُقصَد بِها إيجاب، وإنَّما قُصد بِها التوكيد كما قُصد مع التشديد» انتهى.

ومنع أبو علي[1] أن يُضمر في (إنِ) المخففة من الثقيلة ضميرُ الأمر والشأن؛ لأنه إذا ضَعُفَ في المشددة فأحرى في المخففة. وهو ظاهر قول س لَمَّا حكى أنَّهم قالوا في الدعاء: «أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً»[2] على معنى: ألا إنَّه جَزاك اللَّهُ خيراً. قال: إذا كان هذا جائزاً ههنا فالمفتوحة أَجْوَز لأنَّها التي تُحذف في الكلام، وتعوض، ولم يجئ ذلك في المكسورة إلا في هذا الموضع. وهو قول المبرد[3].

وقد قال بعضهم: إذا دخلت على الفعل فهي يضمر فيها. وهذا فاسد لأنَّ اللام لا تدخل على خبر (كان)، بل على خبر (إنَّ)، وقد صار خبرها (كان) وما بعدها، فتدخل عليه. وقد يقال في الجواب: كان الأصل هذا، لكن لَمَّا وَلِيَ (إنْ) فلو كان فيه اللام لاجتمع مع (إنْ)، ولا يجتمعان، فأُخِّر إلى معموله كما في الخبر. انتهى من البسيط.

وقوله **وموقعُ (لكنَّ) بين متنافيين بوجهٍ ما قد تقدم**[4] من قولنا أنَّ (لكنَّ) إن كان ما بعدها يوافق ما قبلها لم يكن ذلك من كلام العرب، نحو: قام زيد لكنْ عمرو، وإن كان نقيضاً أو ضدّاً جاز، وهو من كلام العرب، وإن كان خِلافاً نحو «ما قام زيدٌ لكنْ شَرِبَ عمرٌو» فهي مسألة خلاف: من النحويين مَن أجاز ذلك، ومنهم مَن منع، وقال تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) شرح الكافية ٢: ٣٥٩.
(٢) الكتاب ٣: ١٦٨ وشرحه للسيرافي ٤: ٥٤/أ.
(٣) المقتضب ٣: ٩.
(٤) تقدم ذلك في ص٩ ـ ١٠.

كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾(1)، وقال: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾(2).

وقوله **ويُمنعُ إعمالُها مُخفَّفةً، خلافاً ليونس والأخفش** لم يُسمع إعمالُها مخففةً عن العرب. قيل: وذلك لِمُباينة لفظِها لفظَ الفعل. عَلَّلَ بذلك المصنف(3). وقال أصحابنا(4): أُلغيت لأنه زال/ مُوجب عملها - وهو الاختصاص - فصارت تليها الجملة الاسمية والفعلية. وحكى أبو القاسم بن الرَّمَّاك(5) روايةً عن يونس أنه يُجيز إعمالها، وحكاه المصنف عن يونس والأخفش، وذلك قياس على (أنْ) و(إنْ). وهو ضعيف. وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل. وهذه الرواية لا تُعرف عن يونس. [2: 151/أ]

وقوله **وتلي (ما) (ليتَ)، فتُهمَل، وتُعمَل. وقَلَّ الإعمالُ في (إنَّما). وعُدم سَماعُه في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما)، والقياسُ سائغ.** إذا اتصلت (ما) غيرُ الموصولة بِهذه الحروف، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ففي ذلك أربعة مذاهب:

أحدها: أنَّها تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، إلا (ليت)، فيجوز أن تتصل بِها كافَّةً، فلا تعمل كأخواتِها، ويَجوز أن

---

(1) سورة البقرة، الآية: 102.

(2) سورة الأنفال، الآية: 43.

(3) شرح التسهيل 2: 38.

(4) رصف المباني ص347.

(5) انظر حكايته هذه في نتائج الفكر ص257. وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك. فقيه نحوي لغوي، كان أستاذاً في العربية، مدققاً قَيِّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، وأخذ عنه السهيلي، ومات كهلاً سنة 541هـ. بغية الملتمس ص359 والمطرب من أشعار المغرب ص232 والإحاطة 3: 478 وبغية الوعاة 2: 86.

تتصل بِها زائدةً، فتعمل، وهذا منقول عن س[1] والفراء، وهو مذهب الأخفش[2]، وصححه أصحابنا[3].

المذهب الثاني: أنه يَجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافَّةً، فلا تعمل، وزائدةً فتعمل، وهذا مذهب الزَّجَّاجيّ[4] والزمخشري[5]، ونُقل عن ابن السراج[6].

المذهب الثالث: أنَّ (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، نحو: ليتما زيداً قائمٌ، ولعلَّما عمراً منطلقٌ، وكأنَّما زيداً أسدٌ. ولا يَجوز في (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) إلا الإلغاء، وهو مذهب الزَّجّاج[7]، ونُقل عن ابن السَّرّاج[8]، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع[9]، ونُسب في (البسيط) إلى الأخفش.

والمذهب الرابع: أنه لا يَجوز كفُّ (ليتَ) و(لعلَّ) بـ (ما)، بل يجب الإعمال. وهو منسوب إلى الفراء.

والسماع بالوجهين الإهمال والإعمال إنَّما ورد في (ليتَ)، قال المصنف[10] ما معناه: «وهما جائزان فيها بالإجماع» انتهى. وليس كما

---

(١) الكتاب ٢:١٣٧ ـ ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣:٧/أ وأمالي ابن الشجري ٢:٥٦١ وشرح التسهيل ٢:٣٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨ وشرح الكافية ٢:٣٤٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٤ ـ ٤٣٥ والمقرب ١:١٠٩ ـ ١١٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٨٧ وللأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨، ١٠٠١.

(٤) الجمل ص٣٠٤ وشرحه لابن عصفور ١:٤٣٣، ٤٣٤.

(٥) المفصل ص٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٦) شرح التسهيل ٢:٣٨. وذكر محقق الارتشاف في هامش ص١٢٨٥ أنَّ ابن السراج ذهب إلى ذلك في كتابه (الموجز). وانظر الأصول ١:٢٣٢ ـ ٢٣٣ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٨.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبذي ص٤٩٨، ٩٩٨.

(٩) الملخص ١:٢٤٦.

(١٠) شرح التسهيل ٢:٣٨.

ذكر[1]؛ ألا ترى أنَّ المذهب الرابع مذهب الفراء أنه لا يَجوز في (ليتما) و(لعلَّما) إلا الإعمال، فليس جوازهما بالإجماع.

وزعم ابن درستويه[2] في قوله[3]:

. . . . لَعَلَّما أَضـاءَتْ. . . . .

أنَّ (ما) اسم بِمنزلة المضمر المجهول، والجملة تفسره. ويظهر إلحاق (إنَّما) وأخواتِها في ذلك بـ (لَعَلَّما)، فتكون[4] (ما) عنده بمنزلة المضمر المجهول.

قال ابن هشام: «ولم يتنزل من الأسماء شيء بِمنزلة هذا المضمر فيكون مثله، وقد عَدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيراً، فالقول به باطل، ولا حجة بِمحلِّ النزاع» انتهى.

وعادة أصحابنا المتأخرين[5] أن يجعلوا (ما) في هذه الحروف إذا دَخلت على الفعل مُهَيِّئَةً ومُوَطِّئَةً؛ لأنَّها هَيَّأَت هذه الحروف للدخول على الفعل، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلوها كافَّةً؛ لأنَّها منعتها من العمل. وأمّا جعل (ما) في: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وإنَّما قامَ زيدٌ، نافيةً، و(إنَّ) للإثبات/ دخلت على النفي، فقولُ مَنْ لم يَقرأ النحو، ولم يُطالِع قولَ أئمَّته. [٢: ١٥١/ب]

---

(١) ك، ف: كما يرى.

(٢) شرح الكافية ٢:٣٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٩ وللورقي ١:٥٢١. وقوله هذا ليس خاصّاً بهذا البيت.

(٣) هذا جزء من قول الفرزدق:

أعِدْ نَظَراً يا عبدَ قَيسٍ، لعلَّما أضاءتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

ديوانه ص٢١٣ وشرح أبيات المغني ٥:١٦٩ ـ ١٧٣ [الإنشاد ٤٧٠]. وانظر أمالي ابن الشجري ٢:٥٦٠ ـ ٥٦١ وحواشيه.

(٤) ك، ف: لتكون.

(٥) رصف المباني ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.

ورُويَ بيتُ النابغة[1]:

قالت: ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا ....

بنصب (الحَمام) على الإعمال، ورفعه على الإهمال. وأجاز س[2] في هذا البيت أن تكون (ما) موصولة اسم ليتَ، وهذا: خبر مبتدأ محذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام. وهو تأويل متكلَّف.

وروى الأخفش[3] والكسائي[4] عن العرب «إنَّما زيداً قائمٌ» بالإعمال على زيادة (ما).

وفي (الغُرَّة): «بعضهم ينصب بليتَ ولعلَّ و(ما) موجودة، وجَوَّزَ الأخفش ذلك في كأنَّ وإنَّ وأنَّ» انتهى. فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليتَ، والقول الثاني إلحاق كأنَّ وإنَّ وأنَّ بِهما.

وقال أبو القاسم الزَّجّاجيُّ في باب حروف الابتداء من (كتاب الجُمَل)[5]: «من العرب مَن يقول: إنَّما زيداً قائمٌ، ولعلَّما بكراً قائمٌ، فيُلغي (ما)، ويَنصب بـ (إنَّ)، وكذلك سائر أخواتِها» انتهى.

وينبغي[6] أن يُحمل قولُه ذلك على أنه لَمّا اقتضى القياس عنده ذلك نَسَبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: «العرب تَرفع كلَّ فاعل» وإنْ كنتَ إنَّما سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لَمّا اقتضى القياس عندك ذلك.

واستُدِلَّ للمذهب الأول بأنَّ (ليتَ) لَمّا لحقتها (ما) بقي اختصاصُها

---

(١) تقدم في ٢:٢٥٦.
(٢) الكتاب ٢:١٣٧ ـ ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣:٧/أ وأمالي ابن الشجري ٢:٥٦١.
(٣) شرح اللمع لابن برهان ص٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢:٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٤٨٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.
(٤) شرح اللمع لابن برهان ص٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢:٣٨ وشرح الكافية الشافية ص٤٨١. وقال اللورقي: «قال ابن السراج: وجدت في مختصر بخط الكسائي جواز إعمالها مع ما» المباحث الكاملية ١:٥٢٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.
(٥) كتاب الجمل ص٣٠٤.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٣٤.

بالجملة الاسمية، بخلاف أخواتِها، فإنَّها يجوز أنْ تَليَها الجملةُ الاسمية والجملة الفعلية، نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[1]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[2]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

ولكنَّما أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّ ....

في أحد الاحتمالات، وقول الشاعر[5]:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبدَ قَيسٍ، لعلَّما أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

قالوا: فلَمّا بقيت على الاختصاص بالجملة الاسمية لم يَقْوَ فيها أنْ تُلغى البتَّةَ، بل جَوَّزت[6] العربُ فيها الإعمال رعياً لقوة اختصاصها، والإلغاء اعتباراً لدخول (ما) وإلحاقاً لها بأخواتِها. هكذا عَلَّلَ أصحابُنا[7] والمصنف[8]، أعني باختصاص (ليتما) بالجملة الاسمية.

ووقفتُ على كتابٍ تأليف طاهر القزويني[9] في النحو، فذكر فيه أنَّ (ليتما) تليها الجملة الفعلية.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.
(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.
(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦.
(٤) هو امرؤ القيس. وعجز البيت:
وقد يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي
ديوانه ص٣٩ وشرح اللمع لابن برهان ص٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤. مجد مؤثل: قديم له أصل.
(٥) تقدم في ص١٤٨.
(٦) ك، ف، ن: تجوزت.
(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥ والمباحث الكاملية ١: ٥١٩ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٨ ـ ٩٩٩.
(٨) شرح الكافية الشافية ص٤٧٩ ـ ٤٨٠ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٩) طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار أبو محمد القزويني [٤٩٣ ـ ٥٧٥هـ] أخذ عن الزمخشري. صنف «لبّ الألباب في مراسم الإعراب». التدوين في أخبار قزوين ٣: ٩٦ ـ ١٠٤ وهدية العارفين ٥: ٤٣١.

وقال الفراء: لعلَّ وليتَ لم يُجعلا حرفاً واحداً بترك حَمْل معناهما إلى غيره، لا يجوز: ليتما ذهبت، ولعلَّما قمت. وتَأَوَّلَ قوله:

أَعِـــدْ نَـــظَـــراً. الـــبـــيـــت

على أنَّ المعنى: لعلَّ الذي أضاءت به لك النارُ الحِمارَ المقيدا، فجعل (ما) موصولة.

قال أبو جعفر الصَّفّار: «وهذا خطأ عند البصريين، لو كانت (ما) بمعنى (الذي) لوجب أن يقول: الحِمارُ المقيدُ»[1] انتهى.

وليس بخطأ؛ إذ يحتمل أن يكون/ خبر (لعلَّ) محذوفاً لفهم المعنى. ويحتمل أن يكون خبر (لعلَّ) منصوباً على لغة بعض بني تَميم، فيكون «الحمارَ المقيدا» خبر (لعلَّ)، والبيت للفرزدق، وهو تَميميّ، فيحتمل أن سلك به لغة بعض قومه. ومِمَّن ذكر أنَّ ذلك لغة بعض تَميم أبو البركات عبد الرحمن الأنباري في كتابه المسمى بـ (لُمَع الأدلّة)[2]. [٢: ١٥٢/أ]

قال أبو جعفر: «وقد أجاز البصريون الذي زعم الفراء أنه لا يَجوز، أجازوا: ليتما ذهبت، ولعلَّما قمت، على أن تكون (ما) كافَّةً كما كانت في إنَّما» انتهى كلامه. فهذا أبو جعفر ينقل عن البصريين أنَّ ليتما ولعلَّما تليهما الأفعال، وتكون (ما) معهما كافَّةً كـ (إنَّما). وأصحابنا والمصنف يزعمون أنَّ (ليتما) تَختص بالجملة الاسمية، ولا تليها الفعلية. وزعم الأخفش على سعة حفظه أنه لم يَسمع قَطُّ: ليتما يقوم زيدٌ.

وقال المصنف[3]: «وهذا النقل ـ يعني: إنَّما زيداً قائمٌ، بالنصب ـ عن العرب يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على

(١) ذُكر هذا الرد في الأزهية ص٨٧.
(٢) لمع الأدلة ص٨٢، ولم ينسبها لأحد.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

سَنَنٍ واحد قياساً وإنْ لم يَثْبُت سَماعٌ في إعمالِ جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلتُ: والقياسُ سائغٌ» انتهى.

ووجه المذهب الثالث هو أنه لَمّا جاز الوجهان في (ليتما)، وهي مغيِّرة معنى الجملة، جاز ذلك في (لعلَّما) و(كأنَّما) لاشتراكهما معها في تغيير معنى جملة الابتداء، بخلاف (إنَّما) و(أنَّما) و(لكنَّما)، فإنَّهن لا يُغيِّرن معنى الابتداء، فلم يُقَسْنَ على (ليتَ).

و(ما) اللاحقةُ لهذه الحروف حرفٌ، فإذا لم يَكُن عملٌ كان حرفاً كافّاً عن العمل، كما كفَّ (إنْ) (ما) عن العمل، فإنْ وَلِيَه فعلٌ كان حرفاً مُهَيِّئاً، وإذا كان ثَمَّ عملٌ كان حرفاً زائداً، لا يُعتدُّ به كما لا يُعتَدُّ به بين حرف الجرِّ والمجرور في نحو قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[1]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[2].

وزعم أبو محمد بن درستويه[3] وبعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لِما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسِّرة له، كما أنَّ الجملة التي في موضع الخبر للضمير المجهول مفسِّرة له، ولم يحتج إلى رابط يربط الجملة بـ (ما) لأنَّ الجملة هي (ما) في المعنى، كما لم يحتج في الجملة الواقعة خبراً للضمير المجهول إلى رابط يربطها بالضمير لَمَّا كانت هي الضمير في المعنى.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان الأمر على ما زعموا لَجازَ استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما يَجوز ذلك في ضمير الشأن.

وفي (البسيط): دخول (ما) على هذه الحروف لا يُغيِّر معناها عمّا كان إلا في (إنَّ) المكسورة والمفتوحة، فإنَّ الكلام ينتقل فيها إلى معنى

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.
(٣) شرح الكافية ٢:٣٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٩ وللورقي ١:٥٢١.

التأكيد والحصر، وقد قال أبو علي الفارسي[1]: إنَّها نفي. واستدلَّ بقوله[2]:

.... وإنَّما يُدافِعُ عن أَحسابِهِمْ أنا أو مِثْلي

ولذلك صحَّ أن يكون/ الفاعل ضميراً منفصلاً، وضمير المتكلم [٢: ١٥٢/ب] يكون مستتراً.

وكل واحدة جارية على ما كانت عليه، فالمكسورة المركبة تقع حيث يكون المفرد من الابتداء، كقولك: وجدتك إنَّما أنت صاحبُ كلِّ حيٍّ، والمفتوحة المركبة تكون داخلةً تحت فعلٍ سابكةً لِما بعدها، وإنَّما يمتنع فيها العمل خاصَّةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾[3]. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما ذَكره من انفصال الضمير في (إنَّما) ليس مذهب س، وقد أَمْعَنَّا الكلام على هذه المسألة في (باب المضمر)[4] حين تعرض المصنف لانفصال الضمير وكونِها تفيد الحصر.

(١) المسائل الشيرازيات ص٥٩ ـ ٦٠، ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ٤٦٤ وإيضاح الشعر ص٢٢٧.

(٢) تقدم في ٢: ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

(٤) ذكر ذلك في الجزء الثاني ص٢١٥ ـ ٢٢١.

ص: فصل

لِتَأَوُّلِ (أنَّ) ومعمولَيها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر، وقد تتصل بِـ (ليتَ) سادَّة مَسَدَّ معموليها، ويُمنَع ذلك في (لعلَّ)، خلافاً للأخفش.

وتُخفف (أنَّ)، فيُنوَى معها اسمٌ لا يَبرُز إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ اسميةٌ مجردة، أو مُصَدَّرة بِـ (لا)، أو بأداةِ شرط، أو بِـ (رُبَّ)، أو بفعلٍ يَقترن غالباً إن تَصرف ولم يكن دعاء بِـ (قد)، أو بِـ (لو)، أو بحرفِ تنفيس، أو نفي.

ش: مثال وقوعها اسماً لهذه العوامل قولك: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ، وكأنَّ في نفسِك أنَّك فاضلٌ. وذكر المصنف في الشرح[1] أنه يَلزم الفصل بالخبر بين أحد هذه العوامل و(أنَّ). وهذا مذهب س، قال س[2]: «ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عَرَفتُ أنَّ إنَّك منطلقٌ في الكتاب؛ وذلك أنَّ (أنَّ) لا يُبتدأ بِها».

وذهب الأخفش[3] إلى أنه يَجوز: لعلَّ أنَّك منطلقٌ، ولكنَّ أنَّك منطلقٌ، وكأنَّ أنَّك منطلقٌ. قال الجرمي: وهذا كله رديء في القياس لأنَّ هذه الحروف إنَّما تعمل في المبتدأ، و(أنَّ) لا يُبتدأ بِها.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٤.

(٣) المفصل ص٣٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢: ٢٠١ وشرح التسهيل ٢: ٤٠ وشرح الكافية ٢: ٣٤٧. وفيها كلها أنه جاز قياس لعلَّ على ليتَ في هذه المسألة، ولم يذكر فيها لكنَّ ولا كأنَّ.

وأجاز هشام[1]: إنَّ أنَّ زيداً منطلقٌ حقٌّ، بِمعنى: إنَّ انطلاقَ زيدٍ حقٌّ. وأجاز الكسائي والفراء[2] إدخال (أنْ)، وأنشد الكسائي[3]:

وخَبَّرْتُما أنْ إنَّما بينَ بِيشةٍ ونَجْرانَ أَحْوَى، والجَنابُ رَطيبُ

قال الفراء[4]: «أَدخَل أنْ على إنَّما».

وقال الفراء[5]: «لو قال قائل (أنَّك قائمٌ يُعجبنِي) جاز أن تقول: إنَّ أنَّك قائمٌ يُعجبنِي». وهذا بناء من الفراء على أنَّ (أنَّ) يَجوز الابتداء بِها، وقد تقدم ذلك من مذهبه ومذهب الأخفش وغيرهما في (باب الابتداء).

وقوله **وقد تتصل بِـ (ليتَ) سادَّةً مَسَدَّ معمولَيْها** مثاله قول الراجز[6]:

يا ليتَ أنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ حتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

وقولِ الآخر[7]:

/ فيا ليتَ أنَّ الظاعنينَ تَلَفَّتُوا فيُعْلَمَ ما بي مِنْ جَوًى وغَرامِ [٢: ١٥٣/أ]

وقولِ الآخر، أنشده أبو علي الهَجَريُّ[8]:

ألا ليتَ أنِّي قبلَ بَيْنِكِ خِيضَ لِي ببعضِ أَكُفِّ الشامتينَ سِمامُ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٩ _ ٤٠.
(٢) معاني القرآن ٢: ٤١، ٢١٣.
(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٤١، وموضع الشاهد منه في ص٢١٣ أيضاً. وأوله في النسخ كلها: وخبرت.
(٤) معاني القرآن ٢: ٤٢.
(٥) الفراء: سقط من ن. ك: قال الفراء.
(٦) الرجز في المنصف ٢: ١٥ والإنصاف ص٧٩٧ واللسان (كون) والممتع ص٥٠٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٩٢. ك، ف: حتى يعود البحر. ح: حتى يعود الفجر. ن: حتى يكون البحر.
(٧) البيت في شرح التسهيل ٢: ٣٩.
(٨) لم أقف عليه. سمام: جمع سمّ.

وقولِ الآخر[1]:

صَغيرَينِ، نَرْعَى البَهْمَ، يا ليتَ أنَّنا   إلى اليومِ لم نَكْبَرْ، ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

وجاء بزيادة الباء في (أنَّ)، قال[2]:

نَـدِمْـتُ عـلـى لِـسـانٍ كـانَ مِـنِّـي   فَـلَـيْـتَ بـأنَّـه فـي جَـوْفِ عِـكْـمِ

ودخول (ليتَ) على (أنَّ) شاذ في القياس، لكنه كثير في السماع، قال الفراء: جاز ذلك لأنَّ معناها: وَدِدْتُ. وسَدَّتْ (أنَّ) وصلتُها مَسَدَّ اسم (ليتَ) وخبرها، كما سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (ظَنَّ)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[3]، وكما سَدَّتْ مَسَدَّ المبتدأ والخبر في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾[4] على مذهب س[5].

وفي (البسيط): وفيه الخلاف الذي في: ظَننتُ أنَّ زيداً قائمٌ، فرأيُ الأخفش[6] أنَّ الخبر محذوف، كما أنَّ المفعول الثاني محذوف، ورأيُ س[7] أنَّها سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين في (ظَننتُ)، فكذلك هنا.

وفي (الغُرَّة): تكتفي (ليتَ) بِ (أنَّ) مع الاسم، ولا تكتفي بِ (أنَّ) مع الفعل عند المحققين، كذا نَصَّ ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ).

وقوله **ويُمْنَعُ ذلك في (لعلَّ)، خلافاً للأخفش** أجاز: لعلَّ أنَّ زيداً

---

(١) هو مجنون ليلى. والبيت في ديوانه ص١٨٦ ومجالس ثعلب ص٥٣٢ والأمالي ١: ٢١٦ والشعر والشعراء ص٥٦٤. البهم: جمع بَهْمة، وهي الصغير من أولاد الغنم وغيرها.

(٢) هو الحطيئة. ديوانه ص٣٤٧ والنوادر ص٢١١ وإيضاح الشعر ص٢٧٤ والخزانة ٤: ١٥٢ ـ ١٥٨ [الشاهد ٢٧٧]. اللسان: المنطق أو الرسالة. والعكم: العِدْل.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٣.

(٥) الكتاب ٣: ١٢١، ١٥٨، ١١.

(٦) نسب قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٥/أ إلى بعض البصريين.

(٧) الكتاب ١: ١٢٥ ـ ١٢٦ وشرحه للسيرافي ١: ٢٣٤/ب ـ ٢٣٥/أ.

قائمٌ، بغير فصل بين (لعلَّ) و(أنَّ)، وقد تقدم[1] أنه أجاز ذلك أيضاً في (لعلَّ) و(كأنَّ). وقال المصنف[2] وغيره[3]: عامل الأخفش لعلَّ معاملة ليتَ، ومباشرةُ ليتَ لِ (أنَّ) شاذة، والقياس يقتضي المنع، لكنه جاء به السماع، فقُبِلَ، فلا يقاس عليه.

وقد أدخل بعضهم (أنْ) على المضارع في خبر لعلَّ، فقال: لعلَّ زيداً أنْ يقومَ، قال الشاعر[4]:

لعلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عليكَ من اللائي تَرَكْنَكَ أَجْدَعا

فقيل[5]: شُبِّهَتْ لعلَّ بِ (عَسَى)، كما شُبِّهَ ليتَ بِ (وَدِدْتُ). وقيل: في الكلام محذوف، تقديره: لعلَّكَ صاحبُ الإلمام. وقيل: جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع، كما قال[6]:

....   فإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

وقيل: الخبر محذوف، تقديره: لعلَّكَ تَهْلِكُ لأنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ، فحذف، و(أنْ) مفعول له.

وهذه الأقوال ليست بشيء، ولو كان لم يَرد في ذلك إلا هذا البيت لَتُؤُوِّلَ، ولكن جاءت منه أبيات كثيرة جدّاً حتى يكاد ينقاس زيادة (أنْ) في المضارع الواقع خبراً لِ (لعلَّ)، قال الشاعر[7]:

---

(١) تقدم في ص١٥٤.
(٢) شرح التسهيل ٢: ٤٠.
(٣) شرح الكافية ٢: ٣٤٧.
(٤) تقدم في ٤: ٣٤٩.
(٥) الكامل ص٥٥٣ و المفصل ص٣٠٣. وانظر الكتاب ٣: ١٦٠.
(٦) تقدم في ٤: ٣٤٨.
(٧) هو حميد بن نوفل الحرقوصي كما في تذكرة النحاة ص٦٠ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان.

[٢: ١٥٣/ب] / فعلك أنْ تَنْجُو مِنَ النارِ إنْ نَجا مُصِرٌّ على صَهْباءَ طَيِّبةِ النَّشْرِ

وقال(١):

عَلَّكَ أنْ تُذْهِبَ بعضَ الذي بِقَلبِها مِنْ طُولِ هذا التَّحَيُّرِ

وقال الفرزدق(٢):

لعلَّكَ يوماً أنْ يُساعِفَكَ الهَوَى ويَجْمَعَ شَعْبَيْ طِيَّةٍ لَكَ جامِعُ

وقال آخر(٣):

لعلَّكَ يوماً أنْ تَوَدَّ لَوَ انَّنِي قَريبٌ، ودُوني مِنْ حَصَى الأرضِ مَخْفَقُ

وقال(٤):

لعلَّكَ أنْ تَلُومَ النَّفْسَ يوماً وتَذْكُرَنا وقد عَلَنَ الصِّخابُ

وقد تعرض المصنف في الفَصِّ وشرحه لهذه المسألة في أثناء هذا الباب.

وقوله **وتُخَفَّفُ أَنَّ** كان المناسب أن يذكر تخفيف أنَّ وكأنَّ عند ذكره تخفيف إنَّ ولكنَّ.

وقوله **فيُنوَى معها اسمٌ** قال المصنف في الشرح(٥): «وتُخفف (أنَّ) فلا تُلغَى كما تُلغَى (إنِ) المخففة» انتهى. ويوجد في بعض كتب النحو أنَّ (أنَّ) إذا خُففت أُلغيت، ولا يَعنون بذلك إلا أنَّها لا يَظهر لها عمل لا في

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) كذا! وهو لجرير. ديوانه ص٣٦٧ تحقيق محمد الصاوي. الطية: المذهب. ك، ن، ف، م: طيبة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو مرة بن عداء بن حبيب بن خالد بن نضلة كما في تذكرة النحاة ص٦٣٤ عن كتاب الحياة والموت لابن درستويه. علن: شاع وظهر.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٤٠.

مظهر ولا في مضمر مثبت، بل في مضمر محذوف على ما سيبين.

فإن قلت: ما الذي أحوج إلى تقديرِ اسمٍ لها محذوفٍ وجعلِ الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا ادعيتم أنَّها ملغاة، ولم تتكلفوا حذفاً[1]؟

فالجواب: أنَّ سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يُعتقد أنَّها عاملة، وكونُ العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها حتى تَفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها إلا أن تكون تلك الأفعال مُشَبَّهة بالأسماء لعدم تصرفها دليلٌ على أنَّها عندهم باقية على اختصاصها، ولذلك لَمّا حذفوا الضمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام لا يُلتفت إليه.

قال بعض أصحابنا: فإن قلت: لعلَّ سبب الفصل جعل تلك الحروف عوضاً من الضمير المحذوف.

فالجواب: أنه لو كان ذلك السبب لَزِمَ الفصل بينها وبين الجمل الاسمية، وهم لا يفعلون ذلك.

وقال ابن هشام: «فتراهم إذا ذكروا الجملة الابتدائية لم يُعَوِّضوا[2] من المحذوف، نحو: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ. قيل: قد تكلم على هذا س، وقال[3]: (لأنَّهم لم يُخِلُّوا[4] به ههنا؛ لأنَّهم ذكروا[5] بعده المبتدأ والخبر، كما كانوا يفعلون لو شَدَّدوا، فأمّا/ إذا حذفوا وأَوْلَوْها الفعل [٢: ١٥٤/أ] الذي لم يكن يليها فكرهوا أن يَجمعوا عليها الحذف ودخول ما لم يكن

(١) ك، ف: حذفها.

(٢) ك، ف: لم يعوضها. ن: لم يتعوضوا ها.

(٣) الكتاب ٣:١٦٨ ـ ١٦٩. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) ك، ف: لم يجعلوا.

(٥) ن: أقروا.

يدخل عليها مثقلة، فجعلوا هذه الحروف عوضاً). وبهذا استدل س[1] على أنَّها إذا خُففت لم تدخل في حروف الابتداء لأنَّ هذا التعويض إنَّما كان لحذف اسمها، فلو كانت ابتدائية لم يُحذف لها اسم، فلم يكن تعويض كما لم يكن في (إنِ) المكسورة ولا في (لكنْ) ولا في سائر حروف الابتداء» انتهى. ومِمَّا يُبين لك أنَّها عاملة ظهورُ عملها في ضرورة الشعر على ما سيأتي.

وأجاز س أن تُلغى لفظاً وتقديراً كما أُلغيت (إنَّ) إذا خُففت، وتكون حرفاً مصدرياً، ولا تعمل شيئاً كبعض الحروف المصدرية، قال س[2]: «ولو خَفَّفوا (أنَّ)، وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر، وجعلوها كَ (إنَّ) إذا خُففت، لكان وجهاً قويّاً» انتهى.

وقوله **لا يَبْرُزُ إلا اضطراراً** مثال ذلك قولُ الشاعر[3]:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي　　　طَلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) الكتاب ٣:١٦٥.

(٢) الكتاب ٣:١٦٥ وشرحه للسيرافي ٤:٥١/أ - ٥١/ب (هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ).

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢:٩٠ والمنصف ٣:١٢٨ والأزهية ص٥٤ والمفصل ص٢٩٧ والخزانة ٥:٤٢٥ - ٤٢٩ [الشاهد ٤٠٨] وشرح أبيات المغني ١:١٤٧ - ١٤٩ [الإنشاد ٣٧]. يوم الرخاء: قبل إحكام عقد النكاح.

(٤) البيتان لجنوب - أو لعمرة - بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب ترثيه. شرح أشعار الهذليين ص٥٨٥ وبينهما بيت، ورواية الثاني منهما كما يلي:

بأنَّكَ كُنتَ الرَّبيعَ المُغِيثَ　　　لِمَنْ يَعْتَريكَ، وكُنتَ الثِّمالا

وبها يفوت الاستشهاد. وهما أيضاً في الحماسة البصرية ١:٢٥٥ والخزانة ١٠:٣٨٢ - ٣٩١ [الشاهد ٨٦٩] وشرح أبيات المغني ١:١٤٩ - ١٥٢ [الإنشاد ٣٨]. ونُسبا لكعب بن زهير في الأزهية ص٥٥ وتخليص الشواهد ص٣٨٠. المرملون: الذين نَفِدَ زادُهم. والأفق: ناحية السماء، واغبراره من الجدب. والغيث: المطر، والكلأ ينبت بماء السماء، وهو المراد هنا لوصفه بالمربع، وهو الخصيب. والثمال: الغياث.

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ، وهَبَّتْ شَمالا
بأنْكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُناكَ تَكونُ الثِّمالا

وقال بعض شيوخنا[١]: يَجوز أن يظهر عملها إذا خُففت على ضعف، نحو: عَلمتُ أنْ زيداً قائمٌ. قال: وأكثر ما يكون هذا في الشعر. وأطلق بعض أصحابنا[٢] جواز إعمالها مُخففة في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف.

ونَقل صاحب (رؤوس المسائل) منع إعمالها عن الكوفيين، قال: وأجازه البصريون، وينبغي أن يُخصص هذا الجواز بما ذكروه من العمل في مضمر محذوف، ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا[٣]، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم كان أولَى، ولذلك قَدَّره س[٤] في قوله: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[٥] كأنه قال: أنَّكَ قد صَدَّقْتَ، وفي قولهم: أرسلَ إليه أنْ ما أنتَ وذا؟[٦] أيْ: بأنَّك ما أنت وذا؟ وفي قولك: كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذلك[٧]، بالرفع، أيْ: أنَّك لا تقولُ ذلك.

وفي (البسيط): «وأمّا عملها في غير المضمر فلم يُسمَع، وأظن أنه قد قُرئ في الشاذ: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنۡ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[٨] حملاً على كأنْ». وقال أيضاً: «وإذا كان اسمها غير ضمير الشأن فهل يكون الخبر معرفاً؟

(١) هو ابن أبي الربيع، ذكر ذلك في الملخص ١: ٢٤٠.
(٢) كابن السِّيْد في إصلاح الخلل ص٣٨٣ والجزولي في الجزولية ص١١٥ و ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٣٦ والشلوبين في التوطئة ص٢٣٤.
(٣) هو ابن عصفور في المقرب ١: ١١٠.
(٤) الكتاب ٣: ١٦٣.
(٥) سورة الصافات، الآيتان: ١٠٤، ١٠٥.
(٦) الكتاب ٣: ١٦٣. وهو قول الخليل.
(٧) الكتاب ٣: ١٦٦. وتقديره عنده: لأنَّك، أو بأنَّك، تخبره بأنَّ ذا قد وقع من أمره.
(٨) سورة النور، الآية: ٩. ولم أقف على هذه القراءة.

فيه نظر» انتهى. يعني إذا حذف وكان غير ضمير الشأن.

وقوله **والخبر جملة اسمية مجردة** مثاله: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ. وهذه الجملة الاسمية/ المجردة قد تصدر بالمبتدأ كما مَثَّلْنا به، قال المصنف[1]: «نحو ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[2]، أو بخبرٍ كقول الشاعر[3]: [٢: ١٥٤/ب]

في فِتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا ... أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ»

انتهى.

وقد نص س[4] على أنَّ قولك «قد عَلِمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ» لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، بخلاف: قد عَلِمتُ أنْ لا يقولُ؛ لأنَّ (لا) عوض من الهاء، فعلى هذا يكون تمثيل أصحابنا[5] «عَلِمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ» قليلاً جدّاً.

وقوله **أو مُصَدَّرةً بِـ (لا) أو بأداةِ شرطٍ، أو بِـ (رُبَّ)** أمثلة ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[6]، وقولُه تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٤١.
(٢) سورة يونس، الآية: ١٠.
(٣) هو الأعشى. ديوانه ص١٠٩ والكتاب ٢: ١٣٧ و٣: ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤ والخزانة ٨: ٣٩٠ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٦٣٩] وحواشيهما.
(٤) الكتاب ٣: ٧٤.
(٥) المقرب ١: ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٦ وشرح الجزولية للشلوبين ص٧٩٣ و للأبذي ص١٠٣٢.
(٦) سورة هود، الآية: ١٤.
(٧) سورة النساء، الآية: ١٤٠.
(٨) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤١ و٤: ٨. ثَقِفَه: ظفر به. والجَزَر: كل شيء مباح للذبح، والمراد هنا أنه يكون طعاماً للوحش والطير. والخامعة: الضَّبُع. وفي النسخ المخطوطة: لجامعة. صوابه في شرح المصنف والارتشاف.

فَعَلِمْتُ أنْ مَنْ تَثْقَفُوهُ فإنَّهُ جَزَرٌ لِخامِعَةٍ وفَرْخِ عُقابِ

وقولُه[1]:

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امرِئٍ خِيْلَ خائناً أَمِينٌ وخَوَّانٍ يُخالُ أَمِينا

وقوله **أو بِفعلٍ يَقترنُ غالباً إنْ تَصَرَّفَ ولم يكن دعاءً بِـ (قد)** مثالُه: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[2]، و﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[3] في أحد التأويلين، وقال زهير[4]:

دارٌ لِسَلْمَى إذْ هُمُ لَكَ جِيرةٌ وإخالُ أنْ قد أَخْلَفَتْنِي مَوْعِدِي

وقولُ الشاعر[5]:

أَلَمْ تَعْلَمي أنْ قد تَجَشَّمْتُ في الهَوَى مِنَ اجْلِكِ أَمْراً لم يَكُنْ يُتَجَشَّمُ

وقوله **أو بِـ (لو)** مثاله ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾[6]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[7]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[8]، ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[9].

وقوله **أو بحرفِ تنفيسٍ** مثاله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[10].

وقوله **أو نَفْيٍ** مثاله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[11]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤٢ و الخزانة ٩: ٥٦٧.
(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٣.
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٠٥.
(٤) ديوانه ص١٩٧ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب العربي].
(٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤٢.
(٦) سورة سبأ، الآية: ١٤.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٠٠.
(٨) سورة الجن، الآية: ١٦.
(٩) سورة الرعد، الآية: ٣١.
(١٠) سورة المزمل، الآية: ٢٠.
(١١) سورة طه، الآية: ٨٩.

عِظَامَهُ﴾[1]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[2].

وقد أطلق المصنف في قوله «أو بِحرفِ نفيٍ»، وقد مَثَّلْنا بورود ذلك في (لا) و(لن) و(لم)، ولا يُحفَظ ذلك جاء في (ما) ولا في (إنْ) ولا في (لَمّا)، فينبغي ألاّ يُقْدَمَ على جواز ذلك حتى يُسمع، على أنَّ بعض شيوخنا[3] مَثَّلَ جواز ذلك بِـ (ما)، نحو: عَلمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ. وفي (الغُرَّة): وقياس الماضي أن تنفيه بِـ (ما) كيلا يلتبس بالدعاء، فتقول: عَلمتُ أنْ ما قامَ.

واحترز بقوله **غالباً** مما ورد بغير فصل. وقد اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعضهم[4] إلى أنه لا يَرد بغير فصل إلا في ضرورة الشعر. وقال بعضهم[5]: الأحسن الفصل. وقال بعض شيوخنا: إنه يَجوز في ضعيف من الكلام حذف قد والسين وسوف/ في الإيجاب. وقال س[6]: [٢: ١٥٥/أ] «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: عَلمتُ أنْ تَفْعَلُ ذلك، أو: عَلمتُ أنْ فَعَلَ ذلك، حتى تقول: سَتَفْعَلُ[7]، وقد فَعَلَ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «تضعيف س إنّما هو ضعف قياس، ولم يجئ في كلامهم إلا ضرورة» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: لا يَجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٣.
(٢) سورة البلد، الآية: ٧.
(٣) ورد المثال المذكور في الملخص لابن أبي الربيع ١: ٢٣٩.
(٤) سر الصناعة ص ٥٤٩ والمنصف ١: ٢٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٧ وشرح المفصل ٧: ٩ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٩٥ والملخص ١: ٢٣٩.
(٥) الجزولية ص ١١٥ وشرحها للشلوبين ص ٧٩٥ وللورقي ١: ٥٣١ ـ ٥٣٤ وللأبذي ص ١٠٣٢.
(٦) الكتاب ٣: ١٦٧.
(٧) في النسخ المخطوطة والكتاب: سيفعل. والأولى ما أثبت.

قليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه. ومن شواهد «عَلمتُ أنْ فَعَلَ» قولُه[1]:

وحَدِّثْ بأنْ زالتْ بِلَيلٍ حُمولُهُمْ ... كنَخْلٍ مِنَ الأعْراضِ غيرِ مُنَبَّقِ

وحكى المبرد عن البغداديين: أردتُ أنْ يقومُ زيدٌ، بلا عوض. وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2] فهي مصدرية، وقاله المازني. وزعم أبو علي الفارسي أنَّها[3] مخففة من الثقيلة، استغنوا بِ (لا) قبلها عن العوض.

ومِمَّا جاء بغير فصل قولُه[4]:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادُوا ... قبلَ أنْ يُسأَلُوا بأَعْظَمِ سُولِ

وقولُ الآخر[5]:

يَحسَبُ حاديهم إذِ ابْتَرَعُوا ... أنْ لا يَجُوزون وهم قد أسرعُوا

وقولُ الآخر[6]:

إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْـ ... ـقةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزاحِ

---

(١) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص١٦٨ وشرح التسهيل ٢: ٤٣ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٩ واللسان (حمل) و(نبق). الحمول: الهوادج كان فيها النساء أو لم تكن، واحدها حِمْل. والأعراض: جمع عِرْض، وهو الوادي. والعِرْض أيضاً: الجماعة من الطَّرْفاء والأَثْل والنَّخل، ومُنَبَّق: مُصْطَفّ على سطر مُسْتَوٍ. وقيل: المُنَبَّق: المزهي، وإزهاؤه خروج ثمره وبسره إذا لوّن قبل أن يرطب. وقيل: المُنَبَّق: الفاسد التمر.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢.

(٣) ك، ف: إلى أنَّها.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢: ٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٢ وتخليص الشواهد ص٣٨٣ والعيني ٢: ٢٩٤. السؤل: المسؤول.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٦ وشرح التسهيل ٢: ٤٤. وانظر تخريجها في سر الصناعة ص٤٤٨. الرزاح: شدة الضعف في الإبل. والطلاح: شجر عظيم من شجر العضاه، ومفرده: طلحة. والعرض: ما يحدث من أحداث الدهر.

ونَجَوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو ... نِ مِنَ الغُدُوِّ إلَى الرَّواحِ
أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ ... مٍ، يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

وقولُ الآخر[1]:

يا صاحِبَيَّ، فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكما ... وحيثُما كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدَا
أنْ تَحْمِلا حاجةً لِي، خَفَّ مَحْمَلُها ... وتَصْنَعا نِعْمةً عِندي بِها ويَدَا
أنْ تَقْرآنِ على أسْماءَ، وَيْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا

وقولُ الآخر[2]:

أَبَيْنا، ويَأْبَى الناسُ أنْ يَشْتَرُونَها ... ومَنْ يَشْتَري ذا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

وقولُ الآخر[3]:

ونحنُ مَنَعْنا بينَ مُرٍّ ورابِغٍ ... مِنَ الناسِ أنْ يُغْزَى، وأنْ يُتَكَنَّفُ

وقولُ الآخر[4]:

وإنِّي لَأَخْتارُ القَوَا طاوِيَ الحَشا ... مُحاذَرةَ مِنْ أنْ يُقالُ: لَئيمُ

روي بنصب (يقال) ورفعه، حكى الروايتين فيه أبو بكر بن الأنباري

---

(١) مجالس ثعلب ص٣٢٢ ـ ٣٢٣ والأضداد لابن الأنباري ص١٢٣ والمنصف ١:٢٧٨ والحماسة البصرية ٢:١٤٠ و شرح التسهيل ٢:٤٤ والخزانة ٨:٤٢٠ ـ ٤٢٨ [الشاهد ٦٤٢] وشرح أبيات المغني ١:١٣٥ ـ ١٣٨ [الإنشاد ٣٤].

(٢) هو ابن الدمينة. ديوانه ص٢٧ والأمالي ٢:٢٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٢٥٣، ٢٧١. وانظر ضرائر الشعر ص١٦٤ وحاشيته.

(٣) البيت لكثير. ديوانه ص: ١٢٦ [طبعة دار الكتاب العربي]، ومعجم البلدان (رابغ) وهو مفتوح الروي فيه. والقصيدة التي منها هذا البيت مضمونة الروي. وأنشده مرفوع الروي ابن الدهان في الغرة (باب الحروف التي تنصب الأفعال) ٢:٦٦/أ، وفيه: بين مرو ورافع. مُرّ: وادٍ في بطن إضَم. ورابغ: واد يقطعه الحاج بين البَزْواء والجُحْفة دون عَزْوَر. ويُتكنف: يُحاط به.

(٤) هو حاتم الطائي. ديوانه ص١٧٥ والحماسة ٢:٣٤٤ واللسان (قوا). القَوا: الطَّوَى. وقيل: هو مقصور من القَواء، وهو الذي لا أنيس به.

في كتاب/ (الواضح) له[1]. وقولُ الآخر[2]: [٢: ١٥٥/ب]

إذا كانَ أَمْرُ الناسِ عندَ عُجوزِهم فلا بُدَّ أنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ بتُوتِ

ومِمّا جاء من ذلك في قليل من الكلام قراءةُ مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾[3] برفع ﴿يُتِمُّ﴾.

وهذا الذي أوردناه من رفع الفعل بعد (أنْ) بلا فصل ما كان قبل (أنْ) فيه فعل قلبي فهي (أنِ) المخففة من الثقيلة، وما كان قبلها فعل غير قلبي فهي عند الكوفيين المخففة من الثقيلة، وعند البصريين هي الناصبة للمضارع، أُهملت حملاً على (ما) أختها[4]، وقد أطلنا الكلام على ذلك في كتاب (التكميل) في (باب إعراب الفعل وعوامله).

واحتَرز بقوله **إنْ تَصَرَّفَ** من الفعل الجامد، فإنه لا يُفصَل بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[5]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْۖ﴾[6]، وقال[7]:

أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِياعِ إذا خَبَّ السَّفيرُ وسابئُ الخَمْرِ

---

(١) انظر كتاب الأضداد له ص١٢٣.

(٢) لم أقف عليه. وآخره في م: بثوث.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣. شرح الجزولية للأبذي ص٢٧٧. وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٢٢٣ أنَّ النحويين نسبوا هذه القراءة إلى مجاهد. وفي شرح الكتاب للسيرافي ١: ٨٠: «ابن مجاهد». وفي الإنصاف ص٥٦٣ أنَّ ابن مجاهد روى أنه قرئ بالرفع.

(٤) انظر سر الصناعة ص٤٤٨، ٥٤٩، وتعليقنا عليه في الموضع الأول. وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة عكس ما ذكره ابن جني. ويبدو أنه تبع في ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٤٤.

(٥) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٧) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص٩٢ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب العربي]. المعترك: المزدحم. وخب: أسرع. والسفير: ما سقط من ورق الشجر. وسابئ الخمر: مشتريها.

واحترَز بقوله **ولم يكن دعاءً** منه إذا كان دعاء، فإنه لا يفصل بينهما، مثاله ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[1].

وقد تكرر للمصنف الكلام على (أنِ) المخففة، فذكره هنا، وذكره في «باب إعراب الفعل وعوامله»، قال في هذا الباب[2]: «وينصب بأنْ ما لم تَلِ عِلْماً أو ظَنّاً في أحد الوجهين، فتكون مُخففة من أنَّ، ناصبةً لاسمٍ لا يَبرُز إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ ابتدائية، أو شرطية، أو مصدرة بِرُبَّ، أو فعلٌ يَقترن غالباً - إن تصرف ولم يكن دعاء - بِ (قد) وحدها، أو بعد نداء، أو بِ (لو)، أو بحرفِ تنفيس، أو نفي». وزاد هنا «أو بعد نداء». ونقص هنا عن ذلك «أن تكون مصدرة بلا»، نحو ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3]. وعذر المصنف في تكراره أنه لم يصل في الشرح إلى (باب إعراب الفعل)، ولو وصل إليه لأسقط هذا الذي تكرر، والله أعلم.

ولابن هشام تفصيل في دخول (أنِ) الخفيفة من الثقيلة على الجملة، قال: «إذا حُذف اسمها كان خبرها جملة اسمية أو فعلية لا مفرداً، إن كان اسمية ففي الإثبات على حاله: عَلمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، وفي النفي: عَلمتُ أنْ ما زيدٌ قائمٌ. وإن كان فعلية مصدرة بِماضٍ مثبت لزمه (قد): عَلمتُ أنْ قد قامَ زيدٌ، أو منفي لزمته (ما): عَلمتُ أنْ ما قامَ زيدٌ. أو حال مثبت لم يتغير حكمه: عَلمتُ أنْ يقومُ زيدٌ، أو منفي فَ (ما): عَلمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ. أو مستقبل موجب لزمته السين أو سوف، أو منفي لزمته (لا). وهذا اللزوم عوض ظهور الاسم. وقد رأى بعض النحويين أنَّ هذا على الأكثر والأصح، ويظهر من كلام س[4]» انتهى ملخصاً.

---

(١) سورة النور، الآية: ٩. وهذه قراءة نافع. السبعة ص٤٥٣.

(٢) التسهيل ص٦٤.

(٣) سورة هود، الآية: ١٤.

(٤) انظر الكتاب ٣: ١٦٥، ١٧٦.

ص: وتُخَفَّفُ (كأنَّ) فتعمل في اسم كاسم/ (أنَّ) المقدر، والخبرُ [٢: ١٥٦/أ] جُملةٌ اسْميةٌ، أو فعليةٌ مبدوءة بِـ (لم) أو (قد)، أو مفردٌ. وقد يَبرز اسْمُها في الشعر. ويقال: (أَمَا إنْ جَزاكَ اللّهُ خيراً)، ورُبَّما قيل: أنْ جَزاكَ، والأصل: أنَّه.

وقد يقال في لعلَّ: عَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولأَنَّ، وأنَّ، ورَعَنَّ، ورَغَنَّ، ولَغَنَّ، ولَعَلَّتْ.

وقد يَقع خبرُها (أنْ يَفْعَلَ) بعدَ اسم عينٍ حَملاً على (عَسَى). والجرُّ بِـ (لعلَّ) ثابتةَ الأول أو مَحذوفتَه، مفتوحةَ الآخرِ أو مكسورتَه، لغةٌ عُقَيْلِيَّةٌ.

ش: قوله كاسمِ أنَّ المقدرِ يعني أنه لا يلزم أن يكون اسمها المحذوف ضمير الشأن.

وقوله والخبرُ جُملة اسْمية نحو قوله(١):

ووجــهٌ مُــشْــرِقُ الــنَّــحْــرِ كــأنْ ثَــدْيــاهُ حُــقَّــانِ

وقولِ الآخر(٢):

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

وقوله أو فعليةٌ مبدوءةٌ بِـ (لم) مثاله قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾(٣)، وقولُ الشاعر(٤):

(١) الكتاب ٢: ١٣٥، ١٤٠ ومعاني القرآن للأخفش ص٣٤١ والخزانة ١٠: ٣٩٨ ـ ٤٠١ [الشاهد ٨٧١]. مشرق: مضيء. والنحر: موضع القلادة من الصدر. والهاء من ثدييه للوجه بتقدير مضاف، أي: ثديي صاحبه. والحق: وعاء منحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه.

(٢) تقدم في ص٢١.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٤.

(٤) هو عمرو بن الحارث بن مضاض أو الحارث الجرهمي كما في اللسان (حجن). وفي معجم البلدان (الحجون) أنه مضاض بن عمرو الجرهمي. الحجون: جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها.

كأنْ لم يَكُنْ بينَ الحَجُونِ إلى الصَّفا أَنيسٌ، ولـم يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامِرُ

ووقع في شعر عمّار الكلبي ابتداؤها بـ (لَمّا) الجازمة في قوله مِن قصيدته الطويلة التي أولها[1]:

مَرْحَباً بالشَّيبِ مِن جُندٍ هَجَمْ في سَوادِ الرَّأسِ مِنِّي، فانْهَزَمْ
بَدَّدَتْ مِنها الليالي شَمْلَهُمْ فكأنْ لَمَّا يكونوا قَبْلُ ثَمّ

فابتدأ بالجملة بعد (كأنْ) بقوله (لَمَّا) إجراءً لها مُجرى (لم). وينبغي أنْ يُتوقف في جواز ذلك حتى يُسمَع من العرب الذين كلامُهم حُجّة.

وقوله **أو قَدْ** مثاله[2]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت. وقولُه[3]:

لا يَهُولَنَّكَ اصطلاءُ لَظَى الحَرْ بِ، فمَحْذورُها كأنْ قد أَلَمَّا

وقوله **أو مفردٌ** هو معطوف على قوله (جملةٌ) مِن قوله «والخبرُ جملةٌ»، ومثالُ ذلك قولُه[4]:

ويوماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

أيْ: كأنْها ظبيةٌ، في رواية مَن رفع الظبية.

---

(١) البيت الثاني له في البحر المحيط ٣:٣٠٣ والدر المصون ٤:٣١. وعجزه في الارتشاف ص١٢٨٠.

(٢) تقدم في ١:١٠٣ و٥:١٣١.

(٣) شرح التسهيل ٢:٤٥ والعيني ٢:٣٠٦.

(٤) هو باغت بن صريم اليشكري أو علباء بن أرقم اليشكري أو غيرهما. الكتاب ٢:١٣٤ والأصمعيات ص١٥٧ [الأصمعية ٥٥]. وقد أشبعتُ القول في تخريجه في إيضاح الشعر ص٩٦ ـ ٩٧. المُقَسَّم: المحسَّن الجميل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها لتتناول أوراق الشجر. والسلم: ضرب من شجر البادية.

وقال المصنف:[1] «وتُخفَّف كأنَّ، فلا تُلغى، بل تُعمَل إعمالَ (أنِ) المخفَّفةِ، إلا أنَّ خبرها إذا قُدِّر اسمُها لا يَلزم كونه جملة، بل قد يكون مفرداً، بخلاف خبر (أنْ) إذا قُدِّر اسمُها». فظاهر كلامه في الفَصِّ وفي الشرح أنه يَجوز أن يُحذف اسمُ كأنَّ إذا خُفِّفت، ويكون خبرها مفرداً في فصيح الكلام، وكذلك إذا حُذف وكان الخبرُ جملةً ابتدائية كما سبق. والذي ذَكر س أنَّ ذلك يَجوز في الشعر، قال س[2]: «وروى الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنَّ ناساً يقولون: إنَّ/ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: [٢: ١٥٦/ب] إنه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشَبَّهه بما يَجوز في الشعر، نحو قوله:

ويـومـاً تُـوافـيـنـا. الـبـيـت

وقال: أي: كأنْها ظبيةٌ، وقال الآخر:

ووجهٌ مُشرِقُ النَّحْرِ. البيت».

ثم قال[3]: «إنه لا يَحسُن ههنا إلا الإضمار»، يعني من حيث رفعُ (الظبية) ورفعُ (حُقَّانِ)، فظاهر كلام س أنَّ إضمار اسم (كأنْ) وحذفَه بعد التخفيف، وإخباره عنه بالمفرد أو بالجملة الابتدائية، يَجوز في الشعر لا في الكلام، وهذا إذا كان الاسمُ غيرَ ضمير الأمر.

وقوله **وقد يَبْرُزُ اسْمُها في الشعر** مثاله[4]:

. . . . كـأنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

وقولُه[5]:

(١) شرح التسهيل ٢: ٤٥.
(٢) الكتاب ٢: ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٣) الكتاب ٢: ١٣٥.
(٤) تقدم في ص١٦٩.
(٥) نُسب إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٦٩ والكتاب ٣: ١٦٤، ١٦٥ والخزانة ١٠: ٣٩١ ـ ٣٩٨ [الشاهد ٨٧٠]. الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشاء: الحبل. والخلب: الليف.

كـأنْ وَريـدَيـهِ رِشـاءُ خُـلْـبِ

وقولُه:

.... كأنْ ظبيةً تَعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وظاهر كلام المصنف أنَّ بروز اسمها يكون في الشعر لا في الكلام، وهو خلاف ظاهر كلام س، قال س[1]: «وحدثنا مَن يُوثق به أنه سمع من العرب مَن يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرأون: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا﴾[2] يُخففون ويَنصبون، كما قالوا:

.... كـأنْ ثَـدْيَـيـهِ حُـقَّـانِ

وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلَمّا حُذف من نفسه شيء لم يُغير عمله كما لَمْ يُغير عمل (لم يَكُ) و(لم أُبَلْ) حين حذف» انتهى. فظاهر تشبيه س «إنْ عمراً لمنطلقٌ» بقوله «كأنْ ثَدْيَيه حُقَّانِ» جواز ذلك في الكلام، وأنه لا يَختص بالشعر.

ونَقل صاحب (رؤوس المسائل) أنَّ (كأنَّ) إذا خُففت لا يَجوز إعمالُها عند الكوفيين، وأنَّ البصريين أجازوا ذلك.

وفي (البسيط): كأنَّ إذا خففت لا تُلغى لقوّتِها في معنى الفعلية، إذ يُدل على معنى الفعل من التشبيه، ولقوّة معنى الفعل فيها نُصب بِها الظاهر، واعتُبر فيها ما ليس قصة ولا شأناً، فمن الظاهر:

.... كـأنْ وَرَيـدَيـهِ رِشـاءُ خُـلْـبِ

و:

.... كـأنْ ظـبـيـةً............

(١) الكتاب ٢: ١٤٠.

(٢) سورة هود، الآية: ١١١.

وقد رُفع (ظبية) على الخبر، قال س[1]: «على مثل الإضمار في: إنه مَن يأتِنا نأتِه، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذُكر، كأنك قلت: كأنْها ظَبيةٌ، كما كان في المشددة» انتهى لفظ س.

وقال صاحب (البسيط): «وأمّا ما هو الأفصح فكقوله:

.... كــأنْ ثَــدْيــاه حُــقَّــانِ

ويَجوز النصب. وقيل: إنَّ غير الرفع لا يَجوز إلا في الضرورة. وفيه نظر لأنَّها أقوى مِن (إنْ)، وهو جائز في الكلام».

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «وأمّا (كأنْ) فإنَّما لَزِمَ عملُها لأنه لم يُحفظ وِلايتُها للفعل في موضع، وهي تعمل في الظاهر والمضمر مضمر الشأن وغيره؛ لأنَّها أقوى مِن (إنْ) في العمل لتغييرها[2] معنى الابتداء، وإحداثها معنًى لم يكن، وأشبهت الأفعال، فلهذا أعملوها. وأيضاً فإنَّها وإن اختلَّت بالحذف فالكاف زائدة فيها، كأنَّها عوض، فلم تختلّ بالجملة» انتهى.

وقال ابن خروف: «أنشد أبو زيد في حذف اسم كأنْ/ وخبرها[3]: [٢: ١٥٧/أ]

حــتَّــى تَــراهــا وكــأنَّ وكــأنْ أعـنـاقَـهـا مُـشَـدَّداتٌ فـي قَـرَنْ»

انتهى. ولا دليل في ذلك إذ يَجوز أن يكون من باب تأكيد الحرف.

وقوله ويقال: أمَا إنْ جَزاكَ اللّهُ خيراً، ورُبَّما قيل: أنْ جَزاك، والأصل: أنَّه قال س[4]: «وأمّا قولهم (أمَا أنْ جَزاكَ اللّهُ خيراً) فإنَّهم إنَّما

---

(١) الكتاب ٣:١٦٥.
(٢) ك، ف: في الفعل فتغيرها.
(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي. النوادر ص٣٤٤ وشرح التسهيل ٣:٣٠٣ والعيني ٤:١٠٠ والتصريح ٢:٤٢٦ و٣:٥٣٣. القرن: حبل يُقرَن به البعيران.
(٤) الكتاب ٣:١٦٧ ـ ١٦٨.

أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون ههنا إلى قد وإلى السين، ولو قلت (أَمَا أَنْ يَغفِرُ اللَّهُ له) جاز لأنه دعاء». قال[1]: «وسمعناهم يقولون: أَمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً، شبهوه بأنَّه».

قال المصنف في الشرح[2]: «و(أَمَا) قبلَ (أنِ) المخففة المفتوحة بمعنى: حَقّاً، كما هي قبل المشددة، وهي بمعنى (ألا) قبلَ (إنِ) المخففة المكسورة، هذا هو مذهب س. ويجوز عندي أن تكون (أَمَا) في الوجهين بمعنى (ألا)، وتكون (إنِ) المكسورة زائدة، كما في قوله[3]:

ألا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئيبا ....

وفي المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقرر في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) على مذهب س[4]، ويكون التقدير: أَمَا مِن دعائي أنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً، ثم حذف الخبر للعلم به.

والثاني: أن تكون زائدة كما زيدت بعد (لَمّا)، وقبلَ (لو)، وبعدَ كاف الجر في قوله:

.... كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو..........

على رواية الجر، وفي قوله[5]:

---

(١) الكتاب ٣:١٦٨.

(٢) شرح التسهيل ٢:٤٣ ـ ٤٤.

(٣) تقدم في ٤:٢٦٢.

(٤) الكتاب ٣:١١.

(٥) هو المفضل النكري، وقيل: عامر بن أسحم. الأصمعيات ص: ٢٠٣ [الأصمعية ٦٩] واللسان (فيح) و(هدي) و(سحق). وآخره: كأنْ جذعٌ سحوقُ. والقصيدة مضمومة الروي. وانظر بعضها في شرح أبيات المغني ١:٣٤٩ ـ ٣٥٠. وهذا البيت ليس في شرح =

جَمُومُ الشَّدِّ شائلةُ الذُّنابَى وهاديها كأنْ جِذْعٍ سَحيقِ

ويَجوز أن تكون (إنْ) في قول الشاعر (ألا إنْ سَرَى) مخففة من (إنَّ)، ويكون الأصل: ألا إنَّه، ثم فُعل به ما فُعل بِـ (أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً) في قول س».

وقال ابن الطراوة في قولهم: أمَا إنْ جَزاكَ اللَّهُ خيراً: وتخريج س على أنه (إنِ) المخففة من الثقيلة، والجملة[1] غير المحتملة للصدق والكذب لا تقع خبراً لـ (إنْ).

قال في شرح أبي الفضل الصَّفَّار: «والذي سهَّل عندنا وقوعه دون فصلٍ أنَّ السين لا يُمكن دخولها على هذه الصيغة، ولا (لا) لأنَّها نقيض المعنى؛ ألا ترى أنَّ (لا) دعاء عليه، ولا (قد) لأنَّها لقوم ينتظرون الخبر، فمعنى (قد قام) أنَّ الفعل الذي توقعته قد كان، والدعاء طلب، فهي تناقضه.

وقال ابن الطراوة: أَمَا: استفتاح، وأنْ: زائدة، وكأنه قال: ألا جَزاكَ اللَّهُ خيراً.

ورَدُّوا عليه بأنَّ (أنْ) لا تزاد بقياس إلا بعد (لَمَّا)، وهي هنا زائدة بغير قياس. ونقول بحذف القول الذي تجعله خبراً، والقول كثيراً ما يُضمر، نعم رَدَّه[2] في: أرسلَ إليه أنْ قُمْ، وأنْ ما أنتَ وذا حقّ؛ لأنه وإن ثبت كما قال س من كلامهم فـ (أنْ) بمنزلة (أيْ)، فما الداعيه إلى جعلها أنِ المخففةَ من الثقيلة» انتهى.

= المصنف. فرس جموم: إذا ذهب منه إحضار جاءه إحضار. وشائلة: مرتفعة، يعني أنَّها ترفع ذنبها في العدو. والهادي: العنق. والجذع: ساق النخلة. والسحوق: الطويلة. والسحيق: البعيد.

(١) في النسخ المخطوطة: الجملة، بدون واو قبلها. وبِهذه الواو يلتئم السياق.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ٣: ١٦٢، ١٦٣.

[٢: ١٥٧/ب] وما خَرَّجوا/ عليه ضعيف جدّاً لأنَّهم قد حذفوا اسم (أنْ)، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحاف كثير إذ فيه حذف الاسم والخبر معاً، وليس في مذهب ابن الطراوة غير دعوى زيادة (أنْ)، وهذا قريب، زادوها كما زادوا أختها (إنْ) بعد (ألا) للاستفتاح، قال[١]:

ألا إنْ بِلَيْلٍ بانَ مِنِّي حَبائبي ....

وقوله **وقد يقال في لَعَلَّ: عَلَّ** إلى آخرها. ذَكر فيها عشر لغات، فأمَّا (عَلَّ) فحكاها س[٢] وغيره[٣]، وقال الكسائي: هي لغة بني تيم الله من ربيعة. وقال الشاعر[٤]:

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أنْ تَركَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

واختُلف في لام (لَعَلَّ) الأولى: فقيل: اللام للتوكيد. وقيل: حذفت لأنَّ كل ما زاد على ثلاثة في الحروف ليس بأصل، كما أنَّ ما زاد على أربعة في الأفعال وعلى خمسة في الأسماء ليس بأصل.

وقال السهيلي: «اللام الأولى أصل في (لعلَّ) في أقوى القولين[٥] لأنَّ الزيادة تَصَرُّف، والحرف وُضع اختصاراً، والزيادة عليه تنافيه، ومجيئها بغير لام لغة، أو حُذف الحرف الأصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة» انتهى.

---

(١) عجز البيت:
وفيهنَّ مَلْهًى لو أرَدْنَ لِلاعِبِ
وهو في الأضداد لابن الأنباري ص١٩٠ وشرح أبيات المغني ١:١١٦.

(٢) الكتاب ٣:٣٣٢.

(٣) كعيسى بن عمر والأصمعي. الأمالي ١:١٠٨.

(٤) هو الأضبط بن قُريع السعدي كما في الشعر والشعراء ص٣٨٣ والأمالي ١:١٠٨ والخزانة ١١:٤٥٠ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٩٥٤].

(٥) الإنصاف ص٢١٨ [المسألة ٢٦]. وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّها أصلية، وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة. وانظر اللامات للزجاجي ص١٣٥ وللهروي ص١١٦.

وفي (البسيط): «وأما لام (لعلَّ) فهي أصلية عند الكوفيين وأكثر النحويين، وذهب قوم إلى زيادتِها، وبعضهم إلى أنَّها لام الابتداء[1]».

وفي شرح الخَفَّاف: «(لعلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يَخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، ، أو يُدَّعَى أنَّ اللام زائدة، ضُمَّت إلى (عَلَّ). فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنًى إلا لمجرد التكثير، ضُمَّت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّا لم نَضُمّها إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عَبْدَلٍ، بل رَكَّبناها معها كما ركبنا (بَعْلَ) مع (بَكّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة» انتهى.

والذي أختاره أنَّها بسيطة، وقد تصرف فيها أنواعاً من التصرف إذ ذكروا فيها عشر لغات.

وأما قوله «إنَّها زيدت للتكثير» فهو ينافي قوله «إنه ضم كلمة إلى كلمة» لأنَّ الكلمة إذا كانت حرفاً فلا بُدَّ أن تدل على معنًى في غيرها.

وأما (لَعَنَّ) فحكاها الفراء، وقال الفرزدق[2]:

أَلَسْتُمْ عائِجِينَ بِنا لَعَنَّا نَرَى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

وأنشد الباهليُّ[3]:

ولا تَحرِمِ المولَى الكريمَ فإنَّهُ أخوك، ولا تَدري لَعَنَّكَ سائلُهْ

وقوله «لَعَنَّا[4] نَرَى العَرَصاتِ» أصله: لَعَنَّنا، فحذف كما حذف في إنَّا، وأصله: إنَّنا.

---

(١) قال الزمخشري: «وعن أبي العباس أنَّ أصلها علَّ، زيدت عليها لام الابتداء» المفصل ص٣٠٣.

(٢) تقدم في ٤ : ٢٢١.

(٣) البيت في المعاني الكبير ص٤٩٥. ك، ف: قال الباهلي.

(٤) لعنا . . . وأصله: سقط من ك، ف.

وأمَّا (عَنَّ) فحكاها الكسائي. وأمّا (لَأَنَّ) فقال امرؤ القيس[1]:

[٢: ١٥٨/أ] / عُوجا على الطَّلَلِ المُحيلِ لَأَنّنا ... نبكي الدِّيارَ كما بَكى ابنُ حَذامِ

وأمّا (أنَّ) فحكاها الخليل وهشام، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] أي: لَعَلَّها، وحكى الخليل[3] من قول بعض العرب: «ائتِ السُّوقَ أنَّك تَشتَري لنا شيئاً».

واستشهد الأخفش[4] على ذلك بقول الشاعر[5]:

قلتُ لِشَيبانَ: ادْنُ مِن لِقائهْ ... أَنَّا نُغَدِّي القومَ مِن شِوائهْ

وقال الكسائي[6]: «سمعتُ رجلاً يقول: ما أدري[7] أنَّه صاحبُها، يريد: لعلَّه صاحبُها».

وأمّا (رَعَنَّ) فيمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وَجِلٍ وأَوْجَلَ: وَجِرٌ وأَوْجَرُ، والنون بدل من اللام، كما أُبدلت اللام منها في أُصَيْلال، وأصله أُصَيْلان.

وأمّا (رَغَنَّ) و(لَغَنَّ) فاختلفوا في الغين: فقيل: هي بدل من العين،

---

(١) ديوانه ص١١٤. المحيل: الذي أتى عليه الحَول. وابن حذام: رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس، وبكى عليها.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩. قرأها ابن كثير وأبو عمرو (إنَّها) بكسر الهمزة، وقرأها نافع وحمزة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص (أنَّها) بالفتح، وفي رواية أبي بكر عن عاصم خلاف. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٢٣.
(٣) الكتاب ٣: ١٢٣.
(٤) معاني القرآن ص٢٨٦.
(٥) هو أبو النجم العجلي كما في الكتاب ٣: ١١٦ وتحصيل عين الذهب ص٤٢٩ والإنصاف ص٥٩١. والرجز من غير نسبة في الحجة ٣: ٣٧٩ وشرح التسهيل ٢: ٤٦. وليس في ديوانه. شيبان: اسم ابنه. والهاء في (لقائه) و(شوائه) تعود إلى ظليم.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ. والقول من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٠.
(٧) في النسخ المخطوطة: ما أرى. والتصويب من معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ والأبذي ص١٠٣٨.

كما قالوا في ارْمَعَلَّ[1]: ارْمَغَلَّ؛ لأنَّها قريبة منها، إذ هما من حروف الحلق، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله[2]:

قُبِّحْتِ مِنْ سالِفةٍ ومِنْ صُدُغْ ... كأنَّها كُشْيةُ ضَبٍّ في صُقُعْ

وقيل: إنَّهما لغتان، وليست الغين بدلاً من العين، وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين.

وقال المصنف[3]: «والأربعة ـ يعني المتأخرة ـ قليلة الاستعمال، وأقلُّها استعمالاً لَعَلَّتْ، ذكرها أبو علي في التذكرة» انتهى.

وزاد بعض أصحابنا[4] (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون. وفي الغُرَّة (رَعَلَّ) بالراء بدلاً من اللام.

وقوله **وقد يقع خَبرُها (أنْ يَفْعَلَ) بعدَ اسم عينٍ حَمْلاً على عَسَى** قال المصنف[5]: «إذا كان الاسم في هذا الباب وغيرِه اسمَ معنًى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بـ (أنْ)، كقولك: إنَّ الصلاح أنْ يُعصَى الهوى. فلو كان الاسمُ اسمَ عينٍ امتنع ذلك كما يَمتنع في الابتداء، وقد يُستباح في لعلَّ حملاً على عَسى، ومنه قول النبي ﷺ[6] (لعلَّكَ أنْ تُخَلَّفَ حتى يَنتفعَ

---

(١) ارمعلَّ الثوب: ابْتَلَّ. وارمعلَّ الدمع: سال، أو: قطر وتتابع. الإبدال لابن السكيت ص١١٢ واللسان (رمغل).

(٢) نسب الرجز في قوافي الأخفش ص٤٩ إلى رؤبة، وليس في ديوانه. ونسب في الاقتضاب ٣:٣٠٨ إلى جواس بن هريم. وانظر تخريجه في سر الصناعة ص٢٤٤ ـ ٢٤٥. السالفة: صفحة العنق. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين. وكشية الضب: أصل ذنبه. والصقع: الناحية.

(٣) شرح التسهيل ٢:٤٦.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص١٠٣٦. وقد ذكرها قبله الأنباري في الإنصاف ص٢٢٥.

(٥) شرح التسهيل ٢:٤٧.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة ٢:٨٢ ـ ٨٣، وأخرجه في كتاب المغازي ـ باب حجة الوداع ٥:١٢٨ برواية «لعلك تخلف» بدون (أنْ). وأخرجه أيضاً في مواضع أخرى من صحيحه. وأخرجه مسلم وغيره.

بك أقوامٌ ويُضَرَّ بك آخرونَ») انتهى. وقد تقدم كلامنا[1] على هذه المسألة، وذكرنا أبياتاً شواهد على ذلك.

وقال آخر[2]:

لعلَّ الذي قادَ النَّوى أنْ يَرُدَّها إلينا، وقد يُدْنَى البعيدُ مِن البُعْدِ

وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب، حَملوا (لعلَّ) على (عَسى) كما حَملوا (عَسى) على (لعلَّ) في نصب اسمها ورفع الخبر في قوله[3]:

فقلتُ: عَساها نارُ كأسٍ، وعَلَّها ....

وقولِه[4]:

يـا أبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

وذلك للمشاركة بينهما في التَّرَجِّي، إلا أنَّ الترجي في (عَسى) مشروط بِمعنى المقاربة،/ والمقاربةُ إخبار، فمن ثَمَّ كانت مِن الله ـ [٢: ١٥٨/ب]
سبحانه ـ واجبة لأنَّ الخبر منه واجب، والترجي لا يَجوز على الله تعالى، إنَّما هو مصروف إلى المخاطب.

وقوله **والجَرُّ** بـ **(لَعَلَّ)** إلى آخره. حكى الأخفش[5] أنَّ مِن العرب مَن يَجُرُّ بِ (لعلَّ)، وروى أبو زيد[6] أنَّ بني عُقيل يَجُرُّون بـ (لعلّ) مفتوحة

---

(١) تقدم ذلك في ٤: ٣٤٧ ـ ٣٥٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ٤: ٣٦٢.

(٤) تقدم في ٤: ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٣.

(٥) معاني القرآن ص١٢٣.

(٦) سر الصناعة ص٤٠٧، وفيه أنَّ لعلّ في لغتهم مكسورة الآخر. واللغتان في معاني القرآن للأخفش ص١٢٣ ـ ١٢٤ وشرح التسهيل ٢: ٤٧. وانظر النوادر ص٢١٨.

الآخر ومكسورته، ومن ذلك قوله(١):

لعلّ اللّهِ يُمْكِنُني عليها　　جهاراً مِنْ زُهيرٍ أو أَسيدِ

وقال آخر(٢):

لعلِّ اللّهِ فَضَّلَكُم علينا　　بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

أنشده يعقوب بكسر اللام والجرّ بعدها. وقال آخر(٣):

فقلتُ ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصَّوتَ دَعوةً　　لعلّ أبي المغوار منك قَريبُ

وروى الفراء(٤) الجرَّ بِ (عَلَّ)، وأنشد(٥):

عَلَّ صروفِ الدهر أو دُولاتِها　　يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

وفي (الإفصاح): «وزعم أبو زيد أنَّ مِن العرب مَن يجرُّ بِ (لعلَّ)، وهي لغة عُقيل، ويبنونَها على الكسر ليكون بناؤها على لفظ عملها. وقال أبو الحسن(٦): ذكر أبو عبيدة أنه سَمع لام لعلّ مفتوحة في لغة مَن يَجُرُّ

---

(١) هو خالد بن جعفر كما في الأغاني ١١:٧٩ [طبعة دار الثقافة] وأمالي المرتضى ١:٢١٢ والخزانة ١٠:٤٣٨ ـ ٤٤٤ [الشاهد ٨٧٨]. والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص١٢٤ وسر الصناعة ص٤٠٧. زهير: هو زهير بن جذيمة العبسي. وأسيد: أخو زهير.

(٢) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٧ والمقرب ١:١٩٣ ورصف المباني ص٤٣٦ والخزانة ١٠:٤٢٢ ـ ٤٢٦ [الشاهد ٨٧٦]. الشريم: المرأة المُفْضاة، وهي التي اتَّحد مسلكاها.

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي كما في النوادر ص٢١٨ والأصمعيات ص٩٦ [الأصمعية ٢٥] والخزانة ١٠:٤٣٠ ـ ٤٣١ [الشاهد ٨٧٧] وسر الصناعة ص٤٠٧. والبيت من غير نسبة في إيضاح الشعر ص٨٧. وبعضهم يقول: البيت لسهم الغنوي.

(٤) شرح التسهيل ٢:٤٧.

(٥) الرجز في معاني القرآن للفراء ٣:٢٣٥ والخصائص ١:٣١٦. وتخريجه في سر الصناعة ص٤٠٦ ـ ٤٠٧. صروف الدهر: حوادثه ونوائبه. والدُّولة: الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطة والسرور. ويُدِلْنَنا: مضارع أدالَه، والإدالة: الغلبة. واللَّمَّة: الشدة، وهو منصوب على نزع الخافض، أي: على اللمة.

(٦) معاني القرآن ص١٢٣.

بِها. وظاهر كلام أبي زيد أنَّها لغة، فهي على هذا حرف جرّ زائد، كالباء في: بِحَسْبِك زيدٌ، وكـ (لولا) في لغة مَن يقول: لولاي ولولاك في مذهب س[1]» انتهى.

وفي (البسيط): ويكون موضعها رفعاً، ولها محلّ، فتقول: لعلّ زيدٍ قائمٌ، كما تقول: بِحَسْبِك زيدٌ، كأنك قلت: زيدٌ قائمٌ، كما لم تغيِّر (إنَّ) إلا اللفظ، بدليل الحمل عليها في العطف، وبقي الخبر مرفوعاً كما كان؛ إذ حرف الجر لا يعمل في اسمين، كما يقول الكوفي[2] في أخواتِها، فتكون على هذا زائدة، وأمّا إنْ لم تكن زائدةً فتشكل.

ومِن الناس مَن تأوَّل ذلك على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: لعلَّ قضاءَ اللَّهِ فَضَّلَكم، ولعلّ جوابَ أبي المغوار، ولعلّ قضاءَ اللَّهِ يُمْكِنُنِي عليها، حَذف المضاف، وأقامَ ما أُضيف إليه على إعرابه، على حدّ قراءة مَن قرأ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ﴾[3].

وزعم الفارسي[4] أنَّ (لعلَّ) خُففت، وأُعملت في ضمير الشأن محذوفاً، ووليها في اللفظ لامُ الجرّ مفتوحاً تارة ومكسوراً تارة، والجرّ به.

وتأوَّلَ بعضُ أصحابنا[5] قوله «لعلّ أبِي المِغْوار» على أنَّ في (لعلَّ) ضمير الشأن، و«أبِي المغوار» مجرور بلام محذوفة، أُبقي عملُها، و(قَريب) صفة لِـ (جواب) محذوف، والتقدير: لعلّه ـ أي: الشأن ـ لأبي المغوار منك جواب قريب.

---

(١) الكتاب ٢:٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٣٧٦.
(٢) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].
(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٧. وهذه قراءة سليمان بن جَمّاز. المحتسب ١:٢٨١ والبحر ٤:٥١٤.
(٤) إيضاح الشعر ص٨٧ ـ ٨٨.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٢٧ وشرح الجزولية للأبذي ص٩٩٥ ـ ٩٩٦.

ولا يَخفى ما في هذه التَّخاريج مِن التكلف، وحكاية الأخفش/ [٢: ١٥٩/أ] وأبي زيد وغيرهم[١] أنَّها لغة لبعض العرب مانعٌ مِن هذه التأويلات، ومرجحٌ جواز الجرّ بِها على مذهب مَن منع ذلك، وهم الجمهور. وما أحسنَ قولَ الجزوليّ[٢] في ذلك: «وقد جَرُّوا بـ (لعلَّ) مَنْبَهَةً على الأصل»، يعني أنَّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أنْ تَجرّ الأسماء بِها لأنَّها مختصّة بِها، وقياس ما اختصَّ بالاسم ولم يتنزل منزلة الجزء منه أنْ يعمل ما اختصَّ بالاسم مِن الإعراب، وهو الجرّ.

ومِن غرائب المنقول أنَّ الفراء ذهب إلى جواز الخفض بِـ (لعلّ)، وإجازة نصب الخبر ورفعه، قال: والأصل: لَعاً لِعبدِ الله. قال: فمَن نَصب قال: لا يكون الاسم مخفوضاً، وفعلُه مرفوع. ونصبُه عنده على التفسير، كقولك: ما أَظْرَفَكَ رجُلاً! ومَن رَفَعه رَفَعَه باللام. قال الفراء: فمَن قال: لَعاً لِعبدِ الله قائماً، أو قائمٌ، ثُمَّ كَنى عن عبد الله، قال: لعلَّه، فنَصب لامه.

وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنه إنْ أراد أنْ يَخفض بِـ (لعلّ) جاء بِخلاف ما جاء به القرآن وما نقله أهل اللغة، وإنْ أراد (لَعاً) التي تقال لمن عَثر، بمعنى: نَعَشَك اللَّهُ[٣]، ضدّ تَعْساً، فلا معنى لها هنا، ولا لِذكرها مع (إنَّ) وأخواتِها، وقال الأعشى[٤]:

.... فالتَّعْسُ أَدْنَى لَها مِنْ أنْ أَقُولَ لَعَا

وقد قيل: لَعَا مقلوب مِن عَلا، وهو دعاء في موضع: أَعْلاه اللَّهُ.

---

(١) كذا! وينبغي أن يقول: وغيرهما.
(٢) الجزولية ص١٢٠.
(٣) نعشه اللَّهُ: أقامه.
(٤) ديوانه ص١٥٣ وسر الصناعة ص٦٩٢ واللسان (لعا). وصدر البيت:
بِـذاتِ لَـوثٍ عَـفَـرْنـاةٍ إذا عَـثَـرَتْ
اللوث: القوة. وناقة عَفَرْناة: قوية.

فلا يُنوّن على هذا لأنه فِعل، ولا يُدغَم لأنه لا تنوينَ فيه.

ص: يجوز رفعُ المعطوفِ على اسمِ (إنَّ) و (لكنَّ) بعد الخبر بإجْماع، لا قبلَه مطلقاً، خِلافاً للكسائي، ولا بِشرطِ[1] خَفاءِ إعرابِ الاسم، خِلافاً للفراء. وإنْ تُوُهِّمَ ما رَأَياه قُدِّرَ تأخيرُ المعطوف أو حَذْفُ قبلَه. و(أنَّ) في ذلك كـ (إنَّ) على الأصحّ. وكذا البواقي عند الفراء.

ش: ذكر أنه يَجوز في قولك «إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو» رفعُ (عمرو) بالعطف على اسم (إنَّ) بالإجْماع. وفي قوله مناقشة مِن وجهين:

أحدهما: قوله «رفعُ المعطوف على اسم إنَّ»، واسم إنَّ منصوب، فكيف يجوز عطفُ المرفوع على المنصوب، وقد صَرَّحَ في ألفيّته بأنَّ المعطوف المرفوع هو بالعطف على منصوب اسم (إنَّ)، قال فيها[2]:

وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفاً على ... منصوبِ إنَّ بعدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

وإصلاحه أن يقول: «على اسم إنَّ ولكنَّ باعتبار الموضع»، أو يقول: «على موضع اسم إنَّ ولكنَّ» لأنَّ موضعه[3] كان رفعاً قبل دخول إنَّ ولكنَّ.

والثاني: قوله «بالإجْماع». وليس بصحيح، بل العطف بالرفع على موضع اسمِ (إنَّ) فيه خلاف، والصحيح أنَّ ذلك لا يَجوز، والرفع إنَّما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو/ المُتَفَهَّمُ [٢: ١٥٩/ب]
مِن كلام س[4]، ونَصَّ عليه الجرميُّ في (الفَرْخ)، وإليه ذهب أصحابنا[5].

---

(١) ن، م: ولا يشترط.
(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٧٤.
(٣) في النسخ كلها: لأنَّ موضعها.
(٤) الكتاب ٢: ١٤٤.
(٥) شرح الجزولية للشلوبين ص٧٩٠ وللأبذي ص١٠١٢ وللورقي ١: ٥٢٧ وشرح الجمل لابن خروف ص٢٢٠ ولابن أبي الربيع ص٧٩٣.

وأيضاً فقد نَقل النَّحّاسُ عن الفراء والطُّوَال أنه إنَّما يُرفع الثاني بالعطف على الاسم المستتر في فعل الأول. فعلى هذا يكون الإجْماع إنما هو على جواز رفع الاسم، أمّا على ماذا ففيه خلاف.

ونقول: الاسم الذي له موضع يخالف لفظَه على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون ذلك الموضع لا يظهر في فصيح الكلام، نحو: مررتُ بزيدٍ، فـ (زيد) وإن كان مخفوضاً بالباء هو في موضع نصب لأنه مفعول في المعنى، يدل على ذلك نصبه في الاضطرار. فهذا النوع لا يَجوز فيه العطف على هذا الموضع، فإن جاء ما ظاهرُه ذلك حُمل على أنه منصوب على إضمار فِعْل.

والثاني: أن يظهر في فصيح الكلام، نحو: ليس زيدٌ بقائم، فيجوز (قائماً)، وسواء أكان حرف الجر زائداً كهذا، أو غير زائد، نحوُ قوله[1]:

فإن لم تَجِدْ مِن دُونِ عدنانَ والِداً ... ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

فإنه يَجوز فصيحاً: فإن لم تَجد دُونَ عدنانَ.

والثالث: أن يظهر في فصيح الكلام، لكنه ليس له مُحْرِز، نحو: هذا ضارِبُ زيدٍ غداً، فيجوز نصب (زيد)، لكنه يحتاج إلى تنوين (ضارب). فهذا النوع مُختَلَف فيه: فمنهم مَن أجاز النصب في العطف على الموضع، ومنهم مَن نَصب بإضمار فِعْل.

ومِن هذا النوع عند أصحابنا هو المعطوف بالرفع في باب (إنَّ)، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، لأنَّ موضع (زيد) رفع؛ إذ يَجوز أن تقول في إنَّ زيداً منطلقٌ: زيد منطلقٌ، لكن هذا الموضع لا مُحْرِزَ له؛ ألا ترى أنَّ الرافع لـ (زيد) قد زال بدخول (إنَّ)، فعندهم أنَّ رفع المعطوف إنَّما هو بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

(١) هو لبيد. ديوانه ص٢٥٥ والكتاب ١: ٦٨ وسر الصناعة ص١٣١ والخزانة ٢: ٢٥٢ ـ ٢٥٩ [الشاهد ١٢٣]. تزعك: تكفك. والعواذل هنا: حوادث الدهر وزواجره.

وتلخص أنَّ في العطف حالة الرفع مذاهب:

أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف متعين ذلك فيه.

والثانِي: أنه معطوف[1] على موضع اسم إنَّ؛ لأنه قبل دخول إنَّ كان في موضع رفع. قال ابن خروف: وممن قال بالموضع أبو الحسن[2] والمبرد[3] وأبو بكر[4] وأبو علي[5].

والثالث: أنه معطوف على (إنَّ) وما عَمِلَت فيه.

والرابع: أنه معطوف[6] على الضمير المستكنّ في الخبر إن كان مما يتحمل الضمير.

وكل مَن قال بشيء مِن هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول، ومَن قال بالإسناد أو بالعطف على الموضع قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول؛ لأنَّ حكمه كحكمه.

وعلى هذه المذاهب تفرع اختلافهم هل هذا العطف مِن قَبيل عطف [٢: ١٦٠/أ] الجمل أم مِن قَبيل عطف/ المفردات، فمَن زَعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه مِن عطف الجمل، ومَن زَعم أنه معطوف على موضع اسمِ (إنَّ) أو على (إنَّ) وما عملت فيه اعتقد أنه مِن باب عطف المفردات. قال مَن نحا إلى هذا المذهب: الأصل في هذه المسألة مِن قَبيل عطف الجمل، إلا أنَّهم لَمَّا حَذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف منابه، ولم يُقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا

(١) فيما عدا ن: مرفوع.
(٢) معاني القرآن ص٢٦٢.
(٣) المقتضب ٤: ١١١.
(٤) الأصول ١: ٢٤٠، ٢٥٠.
(٥) الإيضاح العضدي ص١١٦.
(٦) في النسخ كلها: مرفوع.

يكون جَمعاً بين العوض والمعوض منه، فأشبه عطف المفردات مِن جهة أنَّ حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد. ويدل على أنه مِن قَبيل عطف المفردات قولُ العرب: زيد منطلقٌ لا عمرٌو، وإنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو، ولا يتصور أن يكون مِن قَبيل عطف الجمل لأنَّ (لا) لا يُعطف بِها إلا المفردات[1]، ولو كان ما بعد (لا) مرفوعاً بالابتداء، وكانت (لا) حرفَ نفيٍ مستأنفاً ما بعدها، لَزم تكرارُها.

وقال ابن خروف في قولهم إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمراً: يجوز فيه الوجهان المتقدمان في الرفع وإن لم يَجز الابتداء بـ (لا). ومِن هنا وقع الخلاف؛ إذ لا يقال في الابتداء: لا عمرٌو قائمٌ، فذكرُ (لا) هنا أوْقَعَ الخلاف بين النحويين في هذا المرفوع، وإنَّما دخلت (لا) هنا مِن حيث كان هذا الاسم بعدها بصورة المعطوف، فجاز فيه ما لا يَجوز في الابتداء.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا دليل قاطع على أنَّ س[2] يحمل على الموضع، لم يقل إنَّ تفسير (لا) كتفسير الواو؛ لأنَّ (لا) لا يَجوز فيها الحمل على الابتداء المستأنف، فيكون التقدير: إنَّ زيداً فيها لا عمرٌو فيها، فهذا محال لأنَّ (لا) لا تدخل على الجملة إلا مكررة، فهي ههنا على مذهب ابن أبي العافية غير مُعمَلة ولا مكررة، وهذا فاسد لأنك لا تقول مبتدئاً «لا زيد قائمٌ» إلا بأن تكرر. فبهذا علمنا أنَّ س يريد الحمل على الموضع مع الواو ومع (لا)، فهذا دليل قاطع يدحض حجة ابن أبي العافية.

وقال[3] الأستاذ أبو علي أيضاً: فَهم ابنُ أبي العافية منه أنه معطوف

---

(١) فيما عدا م: المفرد.

(٢) قال: «وإذا قلت إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو فتفسيره كتفسيره مع الواو. وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو، وذلك قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمراً» الكتاب ٢:١٤٦.

(٣) وقال... ابن أبي العافية منه: سقط من ك، ف.

على (إنَّ) لا على الموضع، فأُلزم أنَّ (لا) دَخلت على الجملة، ولم تُكرر، فزعم أنَّها للعطف. فقيل له: (لا) العاطفةُ لا تَعطف الجمل. فقال: لَمّا كَثُرَ حذفُ الخبر هنا أَشْبَهَ المفرد. وهذا أيضاً لازمٌ لهم لأنَّ العطف على الموضع بمنزلة عطف الجملة؛ لأنَّ العطف على مُخْبَرٍ عنه مُخْبَرٌ عنه أيضاً، ولا انفصال إلا بما انفصل به ابنُ أبي العافية.

وقال مَن نحا إلى أنه مِن قَبيل عطف الجمل - منهم ابن خروف - قال: مِن أقوى الأدلة على أنَّ الحمل على الجملة لا على المفرد أنه لا يوصف على الموضع، ولا يُؤَكَّد عليه، ولا يُبدَل منه،/ ولا يُحمَل عليه [٢: ١٦٠/ب] عطفُ البيان، ولو كان لاسمها موضع لم يَمتنع شيء من ذلك، كما لم يَمتنع فيما له موضع. ومِن الدليل أيضاً تغليط س[(١)] العرب في قولهم: إنَّهم أجْمعونَ ذاهِبونَ، ولو كان المُراعى الموضع لم يُغَلِّطْهم. انتهى.

وقال غيره: الدليل على ذلك أنه لم يُستعمل إلا بعد تَمام الجملة أو تقدير تَمامها، فتمامها: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، وتقدير تَمامها ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[(٢)]، حَمله س[(٣)] على التقديم والتأخير، التقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ منهم إلى آخر الآية والصابئون والنصارى كذلك.

وحَمله غير س[(٤)] على حذف الخبر، أعني خبر إنَّ قبل قوله ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، التقدير: إنَّ الذين آمنوا آمِنون فَرِحون والذين هادوا والصابئون مَنْ آمَنَ إلى آخره. ورُجِّح هذا التقدير بأنَّ حذف ما قبل

---

(١) الكتاب ٢:١٥٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٣) الكتاب ٢:١٥٥.

(٤) كالأخفش والمبرد. أمالي ابن الشجري ٣:١٧٧ - ١٧٨. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٣:١٦/أ - ١٦/ب والتبيين ص٣٤٥. ونسبه الواحدي إلى هشام بن معاوية. الدر المصون ٤:٣٥٩ - ٣٦٠.

العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إنَّ)، نحو قوله[1]:

نحنُ بِما عندَنا، وأنتَ بِما عِندَكَ راضٍ، والرأيُ مُختلِفُ

وبعد دخول (إنَّ)، نحو قول الآخر[2]:

خَليليَّ هل طبٌّ، فإنِّي وأنتما وإن لم تَبوحا بالهوى دَنِفانِ

التقدير: نحن بِما عندنا راضُون، وفإنِّي دَنِفٌ. وقد قال س في قول الفرزدق[3]:

إنِّي ضَمِنتُ لِمَن أتاني ما جَنَى وأبِي، فكنتُ وكان غيرَ غَدُورِ

«ترك أن يكون للأول خبر[4] حين استغنَى بالآخر»[5] انتهى.

ولو كان العطف مِن قَبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل التمام أولَى؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولَى مِن فصله، ولو كان مِن عطف المفردات لجاز رفع غيره مِن التوابع، ولم يحتج س إلى تأويلٍ في قوله ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾[6] بأن جعل[7] ﴿عَلَّامُ﴾ مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو بدلاً مِن الضمير في ﴿يَقْذِفُ﴾.

وأيضاً فعمل الابتداء منسوخ بعد (إنَّ) لفظاً ومحلاً كانتساخه بـ (كان)، و(ظَنَّ)، إلا أنَّها و(لكنَّ) لَمّا لم يتغير بدخولهما[8] معنى

---

(١) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢: ٥٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٤٢ [الإنشاد ٧٢٠]. الطب: علاج الجسم والنفس. والدنف: المريض الدائم المرض.

(٣) تقدم في ٤: ٢٠٦. وفي النسخ كلها: ما حبا.

(٤) في النسخ المخطوطة: خبراً. والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ١: ٧٦.

(٦) سورة سبأ، الآية: ٤٨.

(٧) الكتاب ٢: ١٤٧.

(٨) فيما عدا ن: بدخولها.

الجملة، وتغير بدخول باقي أخواتِها[1]، جاز أن يُعطف بعد اسمهما وخبرهما مبتدأٌ مُصَرَّحٌ بخبره، لازمَ الإثبات إن تباينَ الخبران، نحو ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]، أو محذوفاً إن لم يَتبايَنا، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، كما كان ذلك في الابتداء، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالسٌ، وزيدٌ قائمٌ وعمرٌو، وذلك بخلاف خبر كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فإنَّه مخالفٌ لخبر المبتدأ المجرد بِما حدث فيه مِن التشبيه والتمنِّي والتَّرَجِّي، فلا/ يُغني أحدُهما عن الآخر. [٢: ١٦١/أ]

وفي قول المصنف «يجوز رفع المعطوف» دلالة على أنَّ ذلك ليس على سبيل الوجوب، بل يَجوز عطفه على لفظ الاسم، فتنصبه قبل ذكر الخبر، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[3]، وبعد الخبر، نحو قوله[4]:

إنَّ الرَّبيعَ الجَودَ والخَريفا ... يَدا أبِي العَبّاسِ والصُّيُوفا

أراد: إنَّ الربيعَ الجَودَ والخَريفَ والصُّيوفَ يَدا أبِي العَبّاس.

وجَوَّزوا أيضاً الرفع مِن وجه آخر، وهو أن يكون معطوفاً على الضمير المستكنّ في الخبر إنْ كان الخبر مما يتحمل الضمير، لكن إذا

---

(١) كذا! يريد: أخوات إنَّ. والأولى أن يقول: أخواتهما؛ لأنَّ الضمير يعود على إنَّ ولكنَّ.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ١٠.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥. ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾.

(٤) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص١٧٩ والكتاب ٢: ١٤٥ والمقتضب ٤: ١١١ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٠ وشرح التسهيل ٢: ٤٨. الربيع هنا: المطر الذي يكون في الربيع. والجَود: الواسع الغزير. والخريف: المطر يكون في الخريف. والصيوف: أمطار الصيف. وأبو العباس: هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي الخليفة العباسي.

أُريد هذا المعنى أُكِّدَ ذلك الضمير، أو فُصل بينه وبين المعطوف على الخلاف[1] الذي بين البصريين والكوفيين. فإذا جُردت مِن التأكيد والفصل كان ارتفاعه على غير العطف على الضمير أحسن، ويَضْعُفُ رفعُه عطفاً على الضمير. كان العطف على الضمير أظهر مِن جهةِ أنه يلزم في الوجه الأول الحمل على المعنى، ولا يلزم في هذا، ومِن جهةٍ تأكيدُ الضمير المستكنّ في الخبر من غير عطفٍ عليه قليل في كلامهم جدًّا.

ومثال العطف بالرفع على غير الضمير المستكنّ في الخبر قولُ الشاعر[2]:

فَمَن يَكُ لم يُنْجِبْ أبوهُ وأُمُّهُ ... فإنَّ لنا الأُمَّ النَّجيبةَ والأَبُ

وقولُ الآخر[3]:

إنَّ النُّبُوَّةَ والخِلافةَ فيهمُ ... والمَكْرُماتُ وسادةٌ أَطْهارُ

ومثالُ ذلك في (لكنَّ) قول الشاعر[4]:

وما زِلتُ سَبّاقاً إلى كلِّ غايةٍ ... بِها يُقتَضى في الناس مَجدٌ وإجلالُ
وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ... ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ

وفي كتاب (التَّجريد لأحكام كتاب س)[5] ما نَصُّه - وهو لفظ س -: «وما يكون محمولاً على (إنَّ)، فيشارك فيها الاسمُ الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، فيرتفع على وجهين،

---

(١) الإنصاف ص٤٧٤ - ٤٧٨ [المسألة ٦٦].

(٢) شرح التسهيل ٢: ٤٨ وشرح الكافية الشافية ص٥١١ وتخليص الشواهد ص٣٧٠ والعيني ٢: ٢٦٥. أنجَبَ الرجلُ: وَلَدَ نَجيباً، ونَبُهَ وبانَ فضله على مَن كان مثله.

(٣) هو جرير كما في الكتاب ٢: ١٤٥ وتحصيل عين الذهب ص٢٩٠ وشرح المفصل ٨: ٦٦ وتخليص الشواهد ص٣٦٩ - ٣٧٠. وليس في ديوانه.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٤٨ وشرح الكافية الشافية ص٥١١ والعيني ٢: ٣١٦. فيما عدا م: «ما زلت» بدون واو قبلها.

(٥) هذا الكتاب مِن مصنفات أبي حيان. أبو حيان النحوي ص١٧٣.

فأحدهما حسن، وهو أن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) توكيد. والآخر ضعيف، وهو[1] أن يكون محمولاً على المضمر، وأحسنه أن تقول: هو وعمرٌو، فإن شئت جعلت الكلام على الأول، فقلت: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً[2]. و(لكنَّ) المثقَّلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ).

وإذا قلت (إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو) فتفسيره كتفسيره مع الواو، وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو.

[٢: ١٦١/ب] و(لعلَّ) و(كأنَّ) و(ليتَ) يَجوز فيهن جميعُ ما جاز في (إنَّ)، إلا/ أنه لا يرتفع بعدهن شيء على الابتداء، ومِن ثَمَّ اختار الناس: ليت زيداً منطلقٌ وعمراً، وضَعُفَ عندهم أن يَحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا (هو).

وتقول: إنَّ زيداً فيها لا بل عمرٌو، وإنْ شئتَ نَصبتَ، و(لا بل) تَجري مَجرى الواو»[3] انتهى.

وفي (الإفصاح) ما ملخصه: «اختلفت عبارة النحويين وأغراضهم: فمنهم مَن يقول: هو معطوف على (زيد) المنصوب؛ لأنه في الأصل مرفوع، وبقي على معناه وحكمه، وإنَّما نصبته[4] (إنَّ) تجوّزاً، ولم يتغير له موضع، فيعطف عليه بحكم الأصل، فتقول (وعمرٌو) كما تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً.

ومنهم مَن قال: لا يُشبهه لأنَّ (إنَّ) رفعت الابتداء، فلا يكون في موضع رفع، والرفع على موضع (إنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ (إنَّ) أزالت

---

(١) وهو: سقط من ك، ف، م.
(٢) الذي في الكتاب: وعمراً ظريفٌ.
(٣) انظر الكتاب ٢: ١٤٤ - ١٤٦.
(٤) ك: تضمنه. وفي هامش ن: يضمنه.

الاسم عن الابتداء، وهي وما عملت فيه في موضع ذلك الاسم إذا لم يدخل عليه ناسخ. وهذا الذي أشار إليه أبو علي في قوله في (الإيضاح)[1]: (فإنْ عَطفتَ على إنَّ وما عَمِلت فيه).

وزعم الشلوبين أنَّ مذهب س الحمل على (زيد) لأنه في المعنى مبتدأ، ويَجوز ظهور الابتداء معه إذا زالت إنَّ. قال: ولذلك يُجيز: ضارِبُ زيدٍ وعمراً[2]، على هذا، وإنَّما ذكر العطف على جهة الأولَى. وزعم أنَّ ذلك مُتَفَهَّمٌ مِن كلام س.

وقال قوم: إنَّما يُعطَف اسم على اسم، فيكون المعطوف محمولاً على العامل في ذلك الاسم، فإنْ كان له عاملان لفظيٌّ وتقديريٌّ حُمل مرةً على هذا ومرةً على هذا، وإذا كانت (إنَّ) في موضع الابتداء فلا يُعطَف اسم على حرف، ولا على حرف واسم، ولا على حرف ومعموله إذا كان أكثر مِن اسم، ولا حجة بِمحلّ النزاع، ولا يُحمل على شيء متوهَّم غير موجود، فإنَّ فيه عملاً بلا عامل، وإنْ جاء منه شيء فموقوف على السماع، ولا يُقاس عليه. فقال هؤلاء: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة خبر الأول لأنَّ المعنى واحد.

وهذا الذي أخذتُه عن حُذَّاق مَن قرأنا عليه، وهو مذهب ابن أَبِي العافية[3] وابن الأخضر، وبه أخذ شيوخنا الذين حَملوا هذا العلم عنهم أو عمن تَحَمَّله عنهم، وهو الذي تقرر عند المباحثة مِن كلام س، ولا يَصح عنه غيره، وهو مذهب أبي عمر الجرمي، نّصَّ عليه في (الفَرخ») انتهى.

فرع: إنَّ زيداً اختصمَ وعمراً: قال أبو جعفر الصَّفّار: لم يُجِزها أحد مِن النحويين علمتُه إلا محمد بن يزيد وابن كيسان، فإنَّهما أجازاه

(١) الإيضاح العضدي ص١١٦.

(٢) الكتاب ١: ١١٠، ١٦٩، ١٧٤، ١٩١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص٧٩٤.

لأنَّ الثاني يدخل في معنى الأول وإنْ أُفرد الفعل. قال ابن كيسان: وإنَّما لم يَجُز «إنَّ زيداً اختصمَ» لأنَّ الاختصام لا يكون إلا مِن اثنين،/ وأنتَ [٢: ١٦٢/أ] إن نَصبتَ الاثنين فقد تَمَّ المعنى، فلا يُلتَفتُ فيه إلى إفراد الفعل. قال ابن كيسان: ويَجوز: إنَّ زيداً اختصما وعمراً.

وقوله **لا قَبلَه مطلقاً، خلافاً للكسائيّ**[١] يعني بقوله (مطلقاً) سواء أظهر فيه الإعراب أم لم يظهر، نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمانِ، وإنَّ هذا وزيدٌ قائمانِ. ووافقَ الكسائيَّ على جواز ذلك أبو الحسن[٢] وهشام. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٣] الآية، وبِما حكاه س[٤] عن العرب مِن قولهم: إنَّك وزيدٌ ذاهبان. وحكى الأخفش في (المسائل الكبير): سمعتُ مِن العرب مَن يقول: إنَّ زيداً وأنتَ ذاهبان. وحكى الكوفيون الرفع في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُ يُصَلُّونَ﴾[٥]، وهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي[٦]، فنُقل[٧] أنَّ الأخفش مضى إليه، فقال له: هذا لَحْن. فأعطاه، وحَباه. فيكون للأخفش في المسألة قولان.

واحتجَّ مَن مَنع ذلك بأنه محال أنْ يعمل في الخبر (إنَّ) والابتداء. ويأتي تأويله.

فلو كان الخبر مفرداً، نحو «إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقٌ» فنقل أبو جعفر

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣١١ والأصول ١: ٢٥٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٢٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ والإنصاف ص١٨٦ وشرح المفصل ٨: ٦٩ واللباب ١: ٢١٢.

(٢) معاني القرآن ص٢٦١ ـ ٢٦٢ وشرح المفصل ٨: ٦٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٥.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٦) وقراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. مختصر في شواذ القرآن ص١٢٠ والبحر ٧: ٢٣٩.

(٧) الخبر في مجالس العلماء ص٥٤ ـ ٥٥. وكان الهاشمي أمير البصرة.

النحاس الخلاف فيه، قال: أجاز ذلك الخليل وس[1] والكسائي وهشام، وأنشدوا قول الشاعر[2]:

فَمَن يَكُ أَمْسى بالمدينةِ رَحلُهُ   فإنِّي وقَيّارٌ بِها لَغَريبُ

واحتجُّوا بأنَّ معنى «إنَّ زيداً منطلقٌ» و«زيدٌ منطلقٌ» واحد.

ومَنع ذلك الفراء[3]، قال: لأنَّهما اسمان قد وقعت عليهما أداة واحدة، وتبين فيهما الإعراب، ولم يَطُل ما بينهما، فكُره أنْ يُفرق بينهما بإعرابين مختلفين والمعنى فيهما واحد. وأجاز[4] ذلك فيما لا يتبين فيه الإعراب كالمضمر والذي. قال: لأنه إنَّما يَمتنع أنْ يُجمع اسمان معربان يخالف بينهما.

ونقول: إجازة س والخليل في حكاية النحاس «إنَّ زيداً وعمرٌو منطلقٌ» ليس عطفاً على موضع (زيد)، ولكنه على التقديم والتأخير، أو على حذف خبر (إنَّ).

وقوله **ولا بِشرطِ خَفاءِ إعرابِ الاسمِ، خِلافاً للفراء** دليله دليل الكسائي، وقال الشاعر[5]:

وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ   بُغاةٌ ما حَيِينا في شِقاقِ

ويشمل قوله «خفاء إعراب الاسم» أنْ يكون الاسم مبنيّاً، وبه مَثَّلوا،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٤٤، ١٥٥ - ١٥٦ والتبصرة ص٢١٠.

(٢) هو ضابئ بن الحارث البرجمي. النوادر ص١٨٢ والكتاب ١: ٧٥ والأصمعيات ص١٨٤ وسر الصناعة ص٣٧٢ والخزانة ١٠: ٣١٢ - ٣٢٢ [الشاهد ٨٥٤]. الرحل: المنزل. وقيّار: اسم فرسه، وقيل: اسم جَمَله.

(٣) معاني القرآن ١: ٣١٠ - ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ.

(٤) معاني القرآن ١: ٣١٠ - ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص١١٦ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٢: ١٥٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٣ - ١٤.

وأنْ يكون معرباً لكن الإعراب فيه مقدَّر، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وهو يَحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك.

[٢: ١٦٢/ب] وقوله **وإنْ تُوُهِّمَ ما رَأياه قُدِّرَ/ تأخيرُ المعطوف** يعنِي فيما أمكن فيه ذلك، نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمٌ، التقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو. أو **حذفٌ قبلَه**، أي: قبل المعطوف، وذلك فيما لا يُمكن فيه نية التأخير، نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، التقدير: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبان، فأنت: مبتدأ، وزيدٌ: معطوف عليه، والخبر: ذاهبان، والجملة مِن المبتدأ والخبر في موضع خبر (إنَّ).

و(إنَّ) وأخواتُها تَثبت قوةُ شبهها بالأفعال لفظاً ومعنًى واختصاصاً، ولذلك لم يَبطُل عملها بالفصل بالخبر الظرفِ والمجرور، ولا بالفصل بِهما معمولين للاسم، ولا بِحذفها وإبقاء عملها، كقراءة مَن قرأ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آياتٍ﴾[1]، بخلاف (ما) المشبهة بـ (ليس)، و(لا) المشبهة بـ (إنَّ)، فإنَّهما ضعيفتا الشبه والعمل، ولذا لا تعمل (لا)[2] في الخبر عند س[3]، ويَبطُل عملها بالفصل بإجْماع، ولضعفها لم تَنسَخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باقٍ تقديراً بعد دخولها، ولهذا يُنعت اسمها باعتبار المحلّ رفعاً، ولم يُفعَل ذلك باسم (إنَّ). وإذا كان كذلك فهي كـ (كان) وأخواتِها، فكما امتنع أن يكون لمعمولَي (كان) إعراب باعتبار المحلّ فكذلك (إنَّ). ولو جاز أن يكون اسم (إنَّ) مرفوع المحلّ لَجاز ذلك لخبر (كان) لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب.

---

(١) سورة الجاثية، الآية: ٤. وهذه قراءة حمزة والكسائي. السبعة ص٥٩٤. وانظر توجيهها في الحجة للقراء السبعة ٦:١٦٩ - ١٧٣.

(٢) في النسخ كلها: إلا.

(٣) لم أقف على مذهب سيبويه هذا في الكتاب. وانظر الكتاب ٢:٢٧٥ وشرحه للسيرافي ٣:٨٣/أ والارتشاف ص١٢٩٧، وقد نَسب هذا الرأي فيه إلى المحققين، وذَكر أنه الظاهر مِن مذهب سيبويه. وراجع شرح الجمل لابن عصفور ٢:٢٧٣.

وقال المصنف في الشرح ما نصه[1]: «غَلَّط س مَن قال: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، فقال[2]: (واعلم أنَّ ناساً مِن العرب يَغلَطون، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أنَّ معناه معنَى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم،[3] كما قال[4]:

بَدا لِيَ أنِّي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابِقٍ شيئاً........)

وهذا غير مرضيّ منه ـ رحمه الله ـ فإنَّ المطبوع على العربية كزُهير قائلِ هذا البيت لو جاز غَلَطُه في هذا لم يُوثَق بشيء مِن كلامه، بل يَجب أنْ يُعتقد الصواب في كل ما نَطقت به العرب المأمونُ حدوثُ لحنهم بِتَغَيُّر الطباع، وسيبويه موافقٌ على هذا، ولولا ذلك ما قَبِلَ نادراً كَلَدُنْ غُدْوَةً[5]، وهذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[6]» انتهى كلام المصنف.

وفَهِمَ مِن كلام س «أنَّ ناساً مِن العرب يَغلَطون» حقيقة الغلط، وأنَّهم لَحَنوا في ذلك، ولا يُوثَق بِهم في ذلك، ولا يُبنَى عليه. ولم يُرِد س هذا المفهوم الذي فهمه المصنف، وإنَّما يُريد أنَّه لم يُشَرِّك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب، بل ابتدأ بالاسم مرفوعاً، فأتبعه مرفوعاً، فصار كأنه لم يذكر الناصب، وسَمَّى هذا غَلَطاً مَجازاً لا على جهة الحقيقة.

وفي (البسيط): «سَمَّاه غَلَطاً لِخُروجه عن القياس لِما فيه مِن إعمال عاملَين في واحد، والكوفيون/ يقولون[7]: إنَّ الخبر ليس معمولاً لِـ (إنَّ)، [٢: ١٦٣/أ] فلا يلزمهم هذا، وكذلك مَن يُجَوِّز عمل العاملَين» انتهى.

(١) شرح التسهيل ٢: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) الكتاب ٢: ١٥٥.
(٣) زيد هنا في ك، ف: قال.
(٤) تقدم في ٣: ٢٤٩ و٤: ٣٠٥.
(٥) الكتاب ١: ٥١، ٩٦ و٣: ٤٩٩.
(٦) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.
(٧) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].

ونظيره في كلامه قوله تعالَى ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1]، يُسمّي س[2] هذا عطفاً على التَّوَهُّم، كأنه قال: أَصَّدَّقْ وأَكُنْ، ولا يريد س التوهم حقيقة إذ يستحيل على الله تعالَى، وإنَّما يريد أنه لم يتبع الثانِي الأول في الإعراب، وكأنه غلط في أنْ ذكر الناصب ومقصوده الرافع ومراعاته. ولم يفهم أحد مِن الشُّرّاح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن س ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنَّما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه مِن أنَّهم لا يَلحظون اشتراك الثانِي مع الأول، وكأنَّ ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثانِي أنْ يُشاركه فيه، وإنَّما يَحمل هذه الأشياء على ظاهرها مَن لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يَعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيَفهم خلاف ما فهموه.

وحَكى لنا أستاذنا العَلاّمة أبو جعفر بن الزُّبَير ـ رحمه الله ـ أنه كان بِمدينة مالَقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو، يُعرَف بابن الفَخّار[3]، وقد رأيتُه أنا بمالَقة، وحضرتُ مجلسه، فحين عَلمَ بِي أنِّي مِن تلاميذ ابن الزُّبَير أَنِسَ، وتحدّث، وقَطع مجلسه بالحديث معي، ولم يُقرئ في ذلك المجلس أحداً. قال الأستاذ أبو جعفر: فسَمع عنِّي أنِّي أَذكر العطف على التَّوَهُّم في القرآن، فأنكر ذلك، وشَنَّع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله ـ تعالى ـ مُنَزَّهٌ عن التَّوَهُّم؟ وذلك لجهله بِمصطلح أهل الفنّ ونظره وحدَه دون شيخ، وقد قلتُ في ذلك:

يَظُنُّ الغَمْرُ[4] أنَّ الكُتْبَ تُجْدي ‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌ أخا فَهْمٍ لإدْراكِ العُلومِ

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) محمد بن علي بن أحمد الخولانيّ أبو عبد الله. يُعرف بابن الفَخَّار، وبالإلْبيريّ، النحوي [٧٥٤هـ]. قرأ على أبي إسحاق الغافقيّ، وقلَّ في الأندلس مَن لم يأخذ عنه مِن الطلبة. كان سيبويه عصره، فاضلاً تقيّاً متعبِّداً. واستعمل في السفارة إلى العُدوة مع مثله من الفقهاء. بغية الوعاة ١: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) رجل غمر: لم يُجرِّب الأمور.

وما يَدري الجَهولُ بأنَّ فيها غَوامِضَ حَيَّرَتْ عَقلَ الفَهيمِ
إذا رُمْتَ العُلومَ بغيرِ شَيخٍ ضَلَلتَ عنِ الصِّراطِ المستقيمِ
وتَلتَبِسُ الأمورُ عليكَ حتى تَصيرَ أَضَلَّ مِن (تُوما)[1] الحَكيمِ

وقول المصنف (ولكنَّ) يعني أنَّ حُكمها في العطف على موضع اسْمها[2] حكم (إنَّ)[3]، وذلك لأنَّها لم تُغير حكم الابتداء، وإنَّما هي بِمنزلة (بل).

وبعضهم[4] مَنع مِن العطف على موضع اسمِ (لكنَّ) لِما فيها مِن معنَى الاستدراك. ومَن أجاز قال: إذا قلت «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عمراً منطلقٌ» هو بِمنزلة قولك: عمرٌو منطلقٌ، وهو مذهب س[5].

وقوله و(**أنَّ**) **في ذلك كـ** (**إنَّ**) **على الأصحّ** اختار المصنف جواز العطف بالرفع في نحو «علمت أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» على اسمِ (أنَّ)، كما جاز ذلك في (إنَّ)، وقال بِشر[6]:

/ أَبَى لِبَني خُزَيمةَ أنَّ فيهم قَديمَ المَجدِ والحَسَبُ النُّضارُ [٢: ١٦٣/ب]

قال ابن الدَّهّان: «عطف على موضع (أنَّ) الحَسَب».

وقال في الشرح[7]: «ومثل (إنَّ) و(لكنَّ) في رفع المعطوف على معنَى الابتداء (أنَّ) إذا تقدّمها عِلْمٌ أو معناه، فمعناه قوله ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ

(١) توما: أحد الحواريين. القاموس المحيط (توم).
(٢) في النسخ كلها: اسم إنَّ. والصواب ما أثبتّ.
(٣) حكم إنَّ: انفردت به م.
(٤) التبصرة ص٢٠٨ وشرح المفصل ٨: ٦٨ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤. ونسب في اللباب ١: ٢١٥ إلى أكثر المحققين.
(٥) الكتاب ٢: ١٤٦.
(٦) ديوانه ص٦٤ [طبعة دار الكتاب العربي]. النضار: الخالص من كل شيء.
(٧) شرح التسهيل ٢: ٥٠ ـ ٥١.

وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، وصريحُ العِلم كقول الشاعر[2]:

وإلا فـاعْـلَـمُـوا أنَّـا وأنـتـمْ بُـغـاةٌ مـا حَـيِـيـنـا فـي شِـقـاقِ

تقديره عند س[3]: فاعْلَموا أنّا بُغاةٌ وأنتم كذلك، حَمله على التقديم والتأخير كما حَمل آية المائدة، فسوّى بين (إنَّ) و(أنَّ)، فصحَّ أنَّ مَن فَرَّقَ بينَهما على الإطلاق مُخالفٌ لسيبويه، وجعل مِن هذا القَبيل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾.

وزَعم قوم أنه إنَّما أورده بكسر الهمزة[4]، وهي قراءة الحسن[5]، وهو بعيد مِن عادة س، فإنه إذا استدلَّ بقراءة تُخالف المشهور لا يَستغني عما يُشعر بذلك، كما فَعل إذ أورد ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُوا خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[6]» انتهى.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣.

(٢) تقدم في ص١٩٥.

(٣) الكتاب ٢:١٥٦.

(٤) هو كذلك في مطبوعة الكتاب ٢:١٤٤. وقال السيرافي: «وأما استشهاده بالقرآن (إنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُه) فهو في الظاهر وهم منه ومن كل مَن يستشهد به مِن النحويين؛ لأنَّهم يردّون الاسم على موضع إنَّ على أنَّها مكسورة، والذي في القرآن (أنَّ) مفتوحة؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾» شرح الكتاب ٣:١٠/أ. وأورده سيبويه بفتح الهمزة في الكتاب ١:٢٣٨.

(٥) والأعرج. البحر المحيط ٥:٨.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٦. قال سيبويه: «وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلا قليلاً). وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يَلْبَثُوا)» الكتاب ٣:١٣. وقد قرأ أُبَيّ (وإذن لا يَلبثوا)، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون. البحر المحيط ٦:٦٣. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (خِلافَكَ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (خَلْفَكَ). السبعة ص٣٨٣ ـ ٣٨٤.

وما زعمه قوم مِن أنه بكسر الهمزة هو مضبوط في كتاب س بكسر الهمزة مُصَحَّحاً في نُسخ الشيوخ المأخوذ عنهم الكتاب روايةً ودراية. ويدلّ على ذلك أنه إنَّما ذكر س في هذه الأبواب الحروف الخمسة، ولم يذكر في (باب ما كان محمولاً على إنَّ)[1] سوى (أنَّ) و(لكنَّ)، وقال في آخر الباب: «ولكنَّ بِمنزلة إنَّ»[2]. فلو كانت (أنَّ) بمنزلة (إنَّ) في ذلك لَذَكَرها كما ذَكر (لكنَّ)، إلا أنه ذَكر في آخر هذه الأبواب قول الشاعر[3]:

وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ بُغاةٌ ....

وقال: «كأنه قال: نحن بُغاةٌ ما بَقينا وأنتم»[4].

ووجدتُ بخط ابن خروف: «هذا يُشير إلى تخريج س البيت، نصّ في المفتوحة[5] أنه يُحمل معها على الابتداء» انتهى.

وليس بنصّ؛ إذ يَحتمل أن يكون مِن باب العطف على التوهم. ويحتمل أن يكون (وأنتم) معطوفاً على مبتدأ محذوف، تقديره: وإلا فاعلَمُوا أنَّا نحن وأنتم بُغاةٌ، والجملة مِن قوله «نحن وأنتم بُغاةٌ» في موضع خبر (أنَّا)، كما تأوَّلوا «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» على تقدير: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ.

وأمّا على قراءة مَن قرأ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ﴾[6] بفتح همزة ﴿أَن﴾ فيكون ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ معطوفاً على الضمير المرفوع المستكنّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾، وحَسَّنَ ذلك الفصلُ بين الضمير والمعطوف بالجارّ والمجرور.

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٤ ـ ١٤٦.
(٢) الكتاب ٢: ١٤٦.
(٣) تقدم في ص١٩٥، ٢٠٠.
(٤) الكتاب ٢: ١٥٦.
(٥) الكتاب ١: ٢٣٨.
(٦) هي قراءة الجمهور.

وفي هذا العطف بالرفع ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو ظاهر كلام المصنف، والذي صححه. وجَعل أبو الفتح(١) والأستاذ أبو علي قول الشاعر(٢):

[٢: ١٦٤/أ] / فلا تحسبي أنِّي تَخَشَّعتُ بعدَكُم   لِشَيءٍ ولا أنِّي مِنَ الموتِ أفْرَقُ
ولا أنا مِمَّن يَزدَهيهِ وَعيدُكُمْ   ولا أنَّني بالمَشْيِ في القَيدِ أَخْرَقُ

مِن قَبيل ما عُطفت فيه الجملة على (أنَّ) وصلتها، فجعلوا قوله «ولا أنا مِمَّن يَزدَهيه وَعيدُكم» معطوفاً على (أنَّ) وصلتها.

قال الأستاذ أبو علي: وسَوَّغ(٣) ذلك كونُ (تَحسَب) مِنَ العوامل التي يَصلح وقوع الجمل بعدها.

ورُدَّ ذلك عليه بأنَّ قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه وَعيدُكم» لا يَجوز وقوعه بعد (تَحْسَبُوا)؛ ألا ترى أنه لا يَجوز أن تقول: ولا تحسَبوا أنا مِمَّن يَزْدَهيه، وإنَّما يَجوز وقوع الجملة بعد (تَحسَب) إذا كان فيها ما يُوجب تعليقَ الفعل عنها، نحو: حَسِبتُ ما زيدٌ منطلقٌ.

ويُخَرَّج البيت على أن يكون قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه وَعيدُكم» جُملة اعتراض بين قوله «أنِّي تَخَشَّعْتُ» والمعطوف عليه الذي هو «ولا أنَّني بِالمَشْيِ» إذ فيها تسديدٌ وتأكيد؛ لأنه إذا كان لا يَتَخَشَّعُ لِشيء، ولا يَفْرَقُ مِنَ الموت، ولا هو أَخْرَقُ بِالمَشْيِ في القَيد، كان ولا بُدَّ مِمَّن لا يَزْدَهيه الوَعيد.

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢١ ـ ٢٢ [رسالة ماجستير].

(٢) هو جعفر بن عُلْبة الحارثيّ. الحماسة ١:٦٥ وشرحها للمرزوقي ص٥٤ ـ ٥٥ وللأعلم ص٤٢٠ والخزانة ١٠:٣٠٣ ـ ٣١٢ [الشاهد ٨٥٣]. تخشعت: خضعت. وأفرق: أخاف. ويزدهي: يستخفّ. والأخرق: الذي لا يُحسن العمل. م: فلا تحسبوا. وكذا في أصل ن، وفي الفراغ الذي قبل البيت فيها أنه في نسخة: فلا تحسبي.

(٣) ك: وحسن.

وفي (الإفصاح): اختار ابنُ جِنِّيْ الجَواز، واحتجّ برواية «ولا أنا مِمَّن يِزْدَهيه وَعيدُكم». ولا حجة فيه لأنه استئناف كلام. وهذا تَخليط أوجبه عدم فهم كلام س، فقوله[1] «فلا تَحسَبي....» البيت كلام تامّ، ثُم استأنف: «ولا أنا....» البيت. وقوله «ولا أنَّني» استئناف آخر، أراد: ولا تَحسَبي أنَّني، فحذف لتقدم الذكر، وليس مِمّا قال في شيء.

المذهب الثانِي: المنع مطلقاً، فلا يَجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين[2]؛ لأنَّ المفتوحة وما عَملت فيه تتقدر باسم مفرد، فإذا قلت «بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» على أن يكون (عمرو) مبتدأ، والخبر محذوف، لم يَجز أن تكون الجملة معطوفة على موضع (أنَّ) وصلتها؛ لأنَّها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنه فاعل، فلو عطفت عليه الجملة لزم مِن ذلك أنْ تكون فاعلة بِـ (بَلَغَ) مِن حيث كان المعطوف شريك المعطوف عليه، وذلك غير سائغ.

وفي (البسيط): وأمّا (أنَّ) فلا يُعطَف على موضعها عند المحققين كأبِي علي الفارسيّ[3] وغيره؛ لأنَّها لا بُدَّ لها مِن عامل غير أنَّ، فلا يبقى للابتداء فيها مَساغ لدخول العامل اللفظي القويّ، ولأنَّ الفعل لا يَتسلَّط إلا على ما عمل فيه (أنَّ)، فلا تدخل على المبتدأ، وأنت لو عطفت على الموضع لجعلت الجملة الابتدائية في موضع معمول الفعل، ولا يكون في موضعه إلا بشرط دخول (أنَّ)، فامتنع لذلك.

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه يَجوز/ وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلا المفرد: [٢: ١٦٤/ب]

(١) في النسخ كلها: في قوله.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص١١٦.

فإن كان مِمَّا لا يقع فيه إلا[1] المفرد فلا يَجوز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو: بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفاً، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي هي «بلغني أنَّ زيداً قائمٌ» عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

وإن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو قولك: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، تريد، وعمرٌو قائمٌ؛ لأنَّ (أتقول) يقع بعدها المفردُ، نحو: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ، والجملةُ نحو: أتقولِ عمرٌو قائمٌ. وهذا المذهب اختيار ابن عصفور.

وقال الأستاذ أبو علي: اختُلف في (أنَّ) المفتوحة، هل يجوز العطف على موضعها، فذهب الأكثرون إلى المنع، وهو الصحيح لأنَّها في تقدير المفرد، ولا تُعطَف جملة على مفرد؛ لأنَّها ـ وإنْ كانت مؤكدة ـ فقد غيرت المعنى بتغيير حكم الابتداء، وكذلك لا يجوز رفعه بالابتداء بعدها لأنه بمنزلة العطف على الموضع سواء.

وخَرَّجوا كلام س، فقال بعضهم: إنَّما احتجَّ بالكسر على قراءة ابن محيصن، فكأنه قال: ومثله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ فيمن كَسر، وقد ثبت في بعض النسخ بالكسر، ولكن الناس فتحوا، فوهموا. وقال بعضهم: (أنَّ) هنا بمعنى (إنَّ)، يُبتدأ بها. وهذا ليس بشيء لأنَّ الابتداء يوجب كسرها.

وذهب ابنُ جِنِّيْ إلى أنه يُعطَف على (أنَّ) مطرداً لَمَّا كان بمعنى (إنَّ)، وعليه حمل كلام س، واحتجّ بالبيت المتقدم، يعني[2]:

وإلا فـاعْـلَـمـوا أنَّـا وأنـتـمْ ....

وهذا قول حسن.

---

(١) إلا: سقط من ك، ف، ح.
(٢) تقدم في ص١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١.

ثُمَّ قال الأستاذ أبو علي: لا حُجة له في قوله «ولا أنا مِمَّن يَزْدَهيه» لأنه يُمكن أن يكون جملة أخرى ليست معطوفة على (أنِّي)، ولم تُكرر (لا) لأنَّها في معنى المكررة، كقوله[1]:

.... حَياتُك لا نَفْعٌ، ومَوتُك فاجِعُ

وتكون «ولا أنِّي» الثانية معطوفة على فاعل (يَزْدَهيه).

وقوله **وكذا البواقي عند الفراء** ذهب الفراء[2] إلى أنه يجوز الرفع بالابتداء في العطف في كأنَّ وليتَ ولعلَّ، فأجاز: كأنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو، وليتَ زيداً منطلقٌ وعمرٌو، ولعلَّ زيداً قادمٌ وبِشرٌ.

وهذا لا يجوز فيه إلا النصب باتفاق مِن أهل البصرة، ولا يُجيزون الرفع على الموضع، ولا على الابتداء والخبر محذوف. وعلة امتناع الحمل على الموضع أنَّ غير (إنَّ) و(لكنَّ) قد غَيَّرت المعنى أو الحكم؛ ألا ترى أنَّ كأنَّ زيداً قائمٌ، وليتَ زيداً ذاهبٌ، ولعلَّ زيداً قادمٌ، ليس شيء منها في معنى المبتدأ والخبر، وكذلك «يُعجبني أنَّ زيداً قائمٌ» في معنى: يُعجبني قيامُ زيد، فقد بَطَلَ حكم الابتداء، والخبر جملة.

وأمّا امتناع الرفع على الابتداء والخبرُ محذوفٌ فلأنك لا تحذف إلا مثل ما هو مثبت،/ وهنا ليس كذلك لأنَّ الجملة خبرها مُشَبَّه به أو متمنًّى [٢: ١٦٥/أ] أو مُتَرَجًّى، والمحذوف ليس فيه شيء من ذلك، فلا يجوز كما لم يجز

---

(١) صدر البيت:

وأنتَ امرؤٌ مِنّا، خُلِقْتَ لِغَيرِنا

وهو لرجل من بني سَلول في الكتاب ٢: ٣٠٥ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٤. وللضحاك بن هَمّام الرقاشي في الاشتقاق ص٣٤٩ ـ ٣٥٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص٤٠٥. وللرقاشي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢٠ ـ ٥٢١. وذكر البغداديُّ النسبتين في الخزانة ٤: ٣٦ ـ ٣٩ [الشاهد ٢٥٦]. ولأبي زُبيد الطائي في حماسة البحتري ص١١٦.

(٢) معاني القرآن ١: ٣١١.

«تَبّاً له ووَيحٌ» على أن يكون (ويح)[1] مبتدأ محذوف الخبر لدلالة (له) المتقدمة عليه؛ لأنَّ (له) تبيين، وهذا خبر، فلم يوافق المثبت المحذوف.

وزعم الأستاذ أبو علي أنَّ ذلك ممتنع مِن جهة أخرى، وهو أنَّ الجملة التي بعد العطف مخالفة لمعنى الجملة التي قبل حرف العطف مِن حيث كان الخبر في الجملة الأولى غير ثابت، وفي الثانية ثابت، قال: ولا يجوز عطف الجمل بعضها على بعض حتى تتفق معانيها.

وهذا الذي ذهب إليه مِن أنَّ عطف الجمل مشروط فيه اتفاق المعاني هو مذهب جماعة مِن النحويين. وليس بصحيح، بل يجوز عطف الجمل بعضها على بعض مِن غير أن تتفق المعاني، ومِن ذلك قول الشاعر[2]:

وإنَّ شِفائي عَبْرةٌ إنْ سَفَحْتُها وهل عندَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقولُ الآخر[3]:

تُناغي غَزالاً عندَ بابِ ابنِ عامرٍ وكَحِّلْ مآقيكَ الحِسانَ بِإِثْمِدِ

وإلى جواز ذلك ذهب س، فأجاز أن تقول: جاءني زيدٌ ومَن أخوك، عطف الجملة على الجملة وإن لم يتفق معناهما، فثبت إذاً أنَّ المانع مِن ذلك ما ذكرناه مِن كون الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف.

فإنْ قلت: هلاّ جاز العطف مع هذه الحروف على موضع الابتداء لأنك قد تقول: ليته زيدٌ قائمٌ، ولعلَّه زيدٌ قائمٌ، وكأنه زيدٌ قائمٌ، وبلغني أنَّه زيدٌ قائمٌ، فيكون (زيد) في جميع ذلك مبتدأ، ويكون معنى الكلام مع لحاق الضمير كمعناه قبل لحاقه.

---

(١) فيما عدا ن: وويح.

(٢) تقدم في ص٥٩.

(٣) هو حسان بن ثابت يخاطب قيس بن الخطيم. شرح أبيات المغني ٧: ٦٢ ـ ٦٥ [الإنشاد ٧٣٠]. المناغاة: محادثة النساء والصغار باللين والرفق. وأراد بالغزال محبوبة له تشبه الغزال حسناً. والمآقي: جمع المَأْقي، وهو طرف العين الذي يلي الأنف، والمراد به العين. والإثمد: الكحل الأسود.

فالجواب: أنَّ ذلك لا يسوغ لأنك إن حملت على الموضع كان العطف مِن قَبيل عطف المفردات، فيكون المعطوف في حكم المفرد، فلا يجوز حمله على الجملة المفسرة بضمير الشأن، وضمير الشأن لا يفسَّر بالمفرد. وأيضاً فالمعنى مع ضمير الشأن ليس كالمعنى مع عدمه لأنه يُؤتى به للتعظيم، وإذا سقط لم يكن في الكلام تعظيم.

واستدلَّ الفراء[1] لمذهبه بقول الراجز[2]:

يـا لـيـتَـنـي وأنـتِ يـا لَـمـيـسُ فـي بَـلْـدةٍ لـيـس بـهـا أَنـيـسُ
إلا الـيَـعـافـيـرُ وإلا الـعِـيـسُ

وبقولِ الآخر[3]:

يا ليتَني وهـما نَخلو بمنزلةٍ حتى يَرى بعضُنا بعضاً ونأتَلِفُ

وهذا خطأ عند البصريين، وهو لا يجوز عندهم في (إنَّ)، فهو في ليت وكأنَّ ولعلَّ أبعد. وتأوَّلوا هذا البيت على أنَّ التقدير: يا ليتني وأنتِ معي، فحذف (معي)، وهو خبر/ (أنتِ)، والجملة حالية واقعة بين اسم [٢: ١٦٥/ب] (ليتَ) وخبرها. ويحتمل أن يكون التقدير: يا ليتَني أنا وأنتِ يا لَميسُ، فيكون (أنا وأنتِ) مبتدأ، و(في بلدةٍ) خبر، والجملة خبر (ليتَني)، كما تأوَّلوا «إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ» على معنى: إنَّك أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ.

وعلى مذهب[4] الفراء يخرج قول أبي محمد بن حزم[5]:

---

(١) معاني القرآن ١:٣١١.

(٢) تقدم تخريجه في ٤:٢٢٦.

(٣) معاني القرآن ١:٣١١ وضرائر الشعر ص٢٦٠.

(٤) وعلى مذهب... والسبج: سقط من ك، ف.

(٥) طوق الحمامة ص٧٧. وعنه في نفح الطيب ٣:٥٩٩. وهو في شرح مقامات الحريري للشريشي ١:١١٣. وأول العجز في ك، ف، ح: حَياً وقِرًى. ولم تظهر الكلمة الثانية في مصورة م. والتصويب من طوق الحمامة وشرح المقامات. السبج: خرز أسود (معرَّب).

كأنّي وهِيْ والكأسُ والخَمرُ والدُّجا حَياً وثَرَى والدُّرُّ والتِّبْرُ والسَّبَجْ

ص: والنَّعتُ وعطفُ البيانِ والتَّوكيدُ كالمنسوق عند الجرميّ والزَّجّاج والفراء. ونَدر: إنَّهم أجمَعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ.

وأجاز الكسائي رفعَ المعطوفِ على أوَّلِ مفعولَي (ظَنَّ) إنْ خَفِيَ إعرابُ الثاني.

ش: يعني بقوله (كالمنسوق) أنه إن كان النعت وعطف البيان والتوكيد بعد الخبر جاز الرفع عند الجرمي[1] والزجاج[2] والفراء[3]. ويعني بعد (إنَّ) و (لكنَّ)، فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ العاقلُ، وإنَّ زيداً قائمٌ نفسُه، وإنَّ زيداً قائمٌ بَطَّةُ.

وأمّا قبلَ الخبر فالذي يقتضيه مذهب الفراء جواز الرفع بشرط خفاء إعراب الاسم، نحو: إنَّ هذا العاقلُ قائمٌ، وإنَّ هذا أخوك قائمٌ، وإنَّ هذا نفسُه قائمٌ. وأمّا مذهب الجرمي والزجاج فلا يجوز هذا عندهما لأنَّهما لا يَرَيانِ العطفَ بالرفع قبلَ الخبر، فلا يَرَيانِ إتباع الاسم بالنعت وعطف البيان والتوكيد.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: «فإنْ أتبعت إنَّ بتابع غير عطف النسق فالإتباع عند المحققين مِن أهل البصرة على اللفظ، نحو: إنَّ زيداً القائمَ منطلقٌ، وإنَّ زيداً منطلقٌ القائمَ، ولا يجوز غيره إلا أن يُسمع فيحفظ، ولا يقاس عليه. وأمَّا أهل الكوفة وبعض البصريين فالإتباع عندهم فيما عدا (إنَّ) و(لكنَّ) على اللفظ ليس إلا لأنَّها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه.

(١) شرح الكافية ٢: ٣٥٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.
(٣) معاني القرآن ٢: ٣٦٤ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.
(٤) شرح الجمل ١: ٤٥٨.

وأمَّا (إنَّ) و(لكنَّ) فإن أتبعت بعد الخبر جاز عندهم النصب على اللفظ، والرفع على المعنى. أو قبل الخبر فعلى مذهب الكسائي يجوز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، قياساً على ما سُمع من قولهم (إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ)[1] بالرفع على موضع إنَّ قبل دخولها. وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيّاً جاز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، نحو: إنَّ هذا نفسَه ذاهبٌ، وإنْ كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلا، فقاس على قولهم (إنَّهم أجمعون) ما هو مثله في البناء» انتهى.

وقد تأول «إنَّهم أجمعون ذاهبون» على حذف المبتدأ، والتقدير: إنَّهم هم أجمعون ذاهبون، فأجمعون توكيد لقوله (هم) المحذوفة. وينبني جواز هذا التأويل على جواز حذف المؤكَّد، وفيه خلاف سيذكر في بابه إن شاء الله.

وقوله **وأجاز الكسائي** إلى آخر الباب. مثاله: ظننتُ زيداً صديقي وعمرٌو، هكذا مَثَّل المصنف هذه المسألة. والذي حكاه الفراء عن الكسائي أنه أجاز: أظنّ عبدَ الله وزيدٌ قاما/ وأظنُّ عبدَ الله وزيدٌ يقومانِ، [٢: ١٦٦/أ]
وأظنُّ عبدَ الله وزيدٌ مالُهما كثيرٌ، فيرفع زيداً في كل ما كان خبره وخبر المنصوب مستويين، وكان لا يجيز: أَظُنُّ عبدَ الله وزيدٌ قائمَينِ، ولا: قائماً؛ لأنَّ الرفع والنصب يستبين في (قائمَينِ). واحتج الكسائي بأنَّ الخبر في (ظننتُ) كالمبتدأ إذا كان على هذه الجهات.

قال الفراء: وقد ذهب مذهب عالم إلا أنِّي لا أجد بُدّاً إذا قلت «أَظُنُّ عبدَ الله وزيدٌ» بموضع رفع أو نصب، ولا أقدر على أن أعطل (يقومان) بغير إعراب ظاهر فيهما ولا مضمر، فإن كان في موضع نصب دخل عليه أن يقول: أظنُّ عبدَ الله وزيدٌ قائمَينِ، ولا يجوز أن ترفع زيداً وتنصب خبره، وإن قضيت عليه أنه في موضع رفع قلت: أظنُّ عبدَ الله

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٥.

وزيدٌ قائمانِ، فكان أيضاً خطأ أن تنصب عبد الله وترفع خبره، ورأيته يلزمه ألاّ يعطف (قائمَينِ) على (يقومان)، فيمنع الكلام مِمَّا يجوز فيه، فيمنعني[1] مِن أن أقول: أظنُّ عبدُ الله وزيدٌ يقومانِ وقاعدَينِ، لا برفع ولا نصب. انتهى كلام الفراء ورده على الكسائي.

والقول عند البصريين قول الفراء.

واتضح مِن هذه المسألة أنَّ تصوير المسألة الذي صوره المصنف وتمثيله الذي مثله خطأ، وتصحيحها أن يقول: وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولَي ظَنَّ إذا كان المسند إليهما لا يستبين فيه الإعراب.

وإذا عطفت الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه فلا خلاف في جوازها، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو منطلقٌ، وكذا في ليتَ ولعلَّ وكأنَّ ولكنَّ، لكن لا يكون داخلاً في معناها، فإذا قلت «ليتَ زيداً منطلقٌ وعمرٌو قائمٌ» لا يكون الانطلاق متمنًّى، لكنه يضعف مِن جهة عطف غير مناسب.

وهذه مسائل مِن أبواب (إنَّ):

الأُولى: أجاز الأخفش[2]: إنَّ فيها جالسَينِ أخَوَيك، بنصب (جالسَينِ) على الحال. قال أبو العباس: وهذا خطأ. قال: ولا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب. يعني (الأوسط). وإنَّما جاز في الظرف لأنَّ الحال في الظرف، فهو أعمّ.

وحكى الكسائي: إنَّ ههنا يلعبون صِبياناً، يجعل (يلعبون) في موضع الحال. قال ابن كيسان: فقلت لأبي العباس: لِمَ تكره هذا والفعل قبل

---

(١) فيما عدا م: فمنعني.

(٢) الأصول ١: ٢٢٠. وانظر ص٢٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٣٣.

اسم (إنَّ) أقبح مِن الاسم في الحال؟ قال: إنَّما كرهتُ ذلك لأنَّ حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت يضحك زيداً، ويقبح: ضربتُ ضاحكاً زيداً؛ لأنَّ الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنَّها اسم (إنَّ).

وأجاز أبو العباس ذلك على أنَّ (جالسَينِ) اسم (إنَّ)، و(أخَوَيك) بدل. وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمة.

الثانية: أجاز ابن كيسان: إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أخَوَيك. قال: كما أقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه[1]، فيكون في المعطوف/ ما لا يكون في المعطوف عليه. [٢: ١٦٦/ب]

ومنع ذلك الكوفيون، قالوا: لأنَّ (قائماً) لا يقع موقعه هنا (يقوم)، فامتنع كما امتنع: سوف يقوم وقاعدٌ عبدُ الله.

الثالثة: إذا قدمت الظرف أو المجرور، فقلت: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامَك عمراً جالساً، اختار س[2] والكوفيون النصب في قائم وجالس. فإنْ بدأت بالاسم، نحو «إنَّ زيداً فيها قائمٌ» اختاروا الرفع. وزعم أبو العباس أنَّ التقديم والتأخير في هذا سواء.

الرابعة[3]: إذا تكرر الظرف، نحو «إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها» جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب.

وحجة البصريين أنك إنَّما تجيء به مؤكداً، فإن اختلف فهو يجري هذا المجرى، نحو: إنَّ عبدَ الله في الدار جالساً في صدرها، وجالسٌ، عند البصريين، وهذا زيدٌ في الدار راغباً في شرائها، كما قال[4]:

---

(١) الكتاب ٢: ٥٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٢.

(٣) انظر الإنصاف ص٢٥٨ [المسألة ٣٣].

(٤) هو المخبَّل السَّعديّ كما في اللسان (شرق). والبيت من غير نسبة في أمالي ابن =

والـزَّعْـفَـرانُ عـلـى تَـرائـبِـهـا   شَـرِقـاً بـه الـلَّـبّـاتُ والـنَّـحـرُ

والفراء لا يجيز إلا النصب، ويجعل «اللَّبَّات والنحر» كأن معهما عائداً على التَّرائب. قال ابن كيسان: والرفع عندي جائز. وإنَّما أرادوا: والزَّعْفَرانُ على التَّرائبِ في حالِ شُروقِ اللَّبَّةِ والنَّحرِ به، وإذا رفع أراد: والزَّعْفَرانُ شَرِقٌ به لَبَّتُها ونَحْرُها على التَّرائبِ منها، فبَيَّن[1] موضع شروقه، كأن موضع النحر واللَّبَّة شَرِقٌ بالزَّعْفَرانِ على هذا الموضع الآخر، أعني التَّرائب.

الخامسة: أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنَّها بمعنى (لو)، فتقول: ليتَ قام زيدٌ، وليتَ خرج عمرٌو، فلا يكون لها إذ ذاك عمل في شيء، كما أنَّ (لو) لا عمل لها في شيء، وقد جاء في كلام العرب ما يدل على[2] ظاهره[3]، نحو قوله[4]:

فليتَ دَفعتَ الهَمَّ عنِّي ساعةً   فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ

ولا يجوز ذلك عند البصريين، وتأوَّلوا ما ورد مِمَّا ظاهرُه ذلك على أنه مِمَّا حُذف فيه اسم (ليتَ)[5]، إمّا على أن يكون ضمير الشأن، وإمّا على أن يكون ضمير الخطاب، أي: فليتَك، كما جاز الحذف في قوله[6]:

....   ولكنَّ زَنجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ

= الشجري ١:١١٤ و٢:٢٧٩ و٣:١١٠، ٢٠٣. الترائب: موضع القلادة من الصدر. وشرق الجسدُ بالطيب: امتلأ فضاق. واللبة: موضع النحر.

(١) ن: فتبين. م: يبين.

(٢) على: انفردت به م.

(٣) م: ظاهها.

(٤) تقدم في ص٤٠.

(٥) النوادر ص١٩٦ والإيضاح العضدي ص١٠٦ والمسائل المنثورة ص٧٣.

(٦) تقدم في ص٤٠.

أي: ولكنَّك زَنجيٌّ.

السادسة: إذا عطفت على اسم (إنَّ) وأخواتها فالخبر على حسب المتعاطفين، تقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ، ولا يجوز (قائم) إلا حيث سُمع، نحو قوله[1]:

فمَن يَكُ سائلاً عنِّي فإنِّي ... جِرْوةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ

وقوله[2]:

فمَن يكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإنِّي وقَيَّاراً بِها لَغريبُ

ونحو قوله[3]:

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأَسْـ ... ـودَ ما لم يُعاصَ كان جُنونا

/ والوجه أن يكون: لا نَرودُ ولا نُعارُ، بالنون، ولَغريبانِ، وما لم يُعاصَيا. [٢: ١٦٧/أ]

واختُلف في تخريج هذه الأبيات:

فذهب الفارسي[4] إلى أنَّهما لتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، فجعله مِن باب قوله[5]:

لِمَنْ زُحْلُوقةٌ زُلُّ ... بِها العينانِ تَنْهَلُّ

وقولِه[6]:

(١) تقدم في ص٥٤.
(٢) تقدم في ص١٩٥.
(٣) تقدم في ٢: ٨٦.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣ ـ ٤٥٤.
(٥) تقدم في ٢: ٨٠.
(٦) عجز البيت:

لكانَ عليَّ لِلقَدَرِ الخِيارُ =

ولو رَضِيتْ يدايَ بِها، وضَنَّتْ ....

وخرَّجه أكثر النحويين[1] على أنه مِن الحذف للدلالة، فحُذف الخبر مِن الأول لدلالة الثاني عليه، فالتقدير: فإنّي لا أرودُ، وجِروةُ لا تَرودُ. ولَمّا كان باب الحذف أن يكون مِن الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هذا بالعكس، لم يَنْقَسْ.

وأمّا الكوفيون[2] فجعلوا ذلك مَقيساً على أن تكون الواو عندهم واو (مع)، ولو كانت للعطف للزمت المطابقة مِن الخبر للمتعاطفين. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[3]:

فـإنَّـكَ والـكـتـابَ إلـى عـلـيٍّ كـدابـغـةٍ وقـد حَـلِـمَ الأَديـمُ

ألا ترى أنَّ (كدابغة) لا يكون[4] إلا خبراً عن الكاف، ولو أخبر عن المتعاطفين لقال: كدابغةٍ ودَبْغِها، فيشبه الكاتب بالدابغة وكتابه بالدَّبْغ، لكنه لَمّا لم يُرد بالواو إلا معنى (مع) لم يُخبِر إلا عن الاسم الأول.

قال أصحابنا[5]: ولا حجة في هذا لاحتمال أن يكون مِن حذف المعطوف، كقولهم: راكبُ الناقةِ طَليحانِ[6]، أي: والناقةُ طَليحانِ.

قال بعض أصحابنا[7]: والصحيح أنَّ واو (مع) كالواو العاطفة في

= وهو للفرزدق. ديوانه ص٣٦٤ وطبقات فحول الشعراء ص٣١٨ وحواشيه والكامل ص١٥٨ والخصائص ١:٢٥٨.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٤.

(٣) تقدم في ٣:٣٢١.

(٤) لا يكون... كدابغة: سقط من ك، ف.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٤.

(٦) تقدم في ٣:٣٢١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١:٤٥٥.

التَّشريك في الخبر بدليل قول العرب: كان زيدٌ وعمراً كالأَخَوَينِ، فعلى تقدير أن تكون واو (مع) وجبت المطابقة.

السابعة: إذا جَمعت بين ظرفين تامّ وناقص وقدَّمتَ التامّ، نحو: إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، أو إنَّ زيداً في الدار بك واثقاً، جاز الرفع والنصب.

وزعم محمد بن سعدان[1] أنَّ هذا لا يَجوز لأنَّ (بك) في صلة (واثق). قال: ولا يَجوز: إنَّ فيك زيداً راغبٌ.

وقال ابن كيسان: الرفع الاختيار لأنَّ الحال في تقدير الأسماء، وتَمامها يَجب أن يكون بعدها، فلَمّا قدمت (بك) ـ وهو من تَمامها ـ اخترت إخراجها عن الحال لأن تجعلها خبراً، وكذا: إنَّ زيداً في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبٌ.

فإن قدمت الناقص، فقلت: إنَّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، أو إنَّ فيك في الدار زيداً راغبٌ، أو إنَّ زيداً فيك في الدار راغبٌ، جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يُجيزون النصب لأنك حين بدأت بما هو مِن تمام الخبر قبل الظرف التامّ صرت كأنك بدأت بالخبر، أي كأنك قلت: إنَّ عبدَ الله راغبٌ فيك في الدار.

وهذا لا يلزم لأنَّ الظرف إنَّما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدمه مؤخر.

الثامنة: إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ: أجاز أكثر النحويين

(١) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر [١٦١ ـ ٢٣١هـ]. روى عن عبد الله بن إدريس، وعنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل. وصنف كتاباً في النحو وكتاباً في القراءات. بغية الوعاة ١: ١١١.

[٢: ١٦٧/ب] الرفع والنصب/ . وقال ابن كيسان: لا يَجوز عندي النصب لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمُه كتأخيره، والمفعول إنَّما هو تَمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده.

التاسعة: إنَّ مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ: فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد[١]، وهو أنه برفع (خيرهم) وبنصب (زيد)، تجعل زيداً اسم (إنَّ)، و«مِن خير الناس» في موضع الخبر، و(خيرُهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو خيرُهم هو. وجَوَّزا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرُهم، ففي التقدير[٢] الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إنَّ) واسمها بالجملة المعطوفة مِن الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تَمام معمول (إنَّ).

وفي جَواز مثل هذا نظر، وهو مِن عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات:

أمّا الإعمال فإنه لا يتأتَّى في الحروف ولا في المعاني لأنَّ (إنَّ) حرف، و«أو خيرُهم» مرفوع بالابتداء، فيقال إنَّ (إنَّ) تطلب زيداً منصوباً، و[٣] «أو خيرُهم» يطلبه[٤] مرفوعاً لِما ذكرناه.

وأمّا كونه من باب عطف المفردات فلا يَجوز لأنه إمّا أن تعطفه على موضع اسم (إنَّ)، وهو زيد، أو على موضع «مِن خيرِهم»، وهو الخبر:

(١) وقف مع الكسائي متعصباً له ضد أبي محمد اليزيدي بحضرة المهدي. انظر مجالس العلماء ص٢٨٨ ـ ٢٩٣ وأمالي الزجاجي ص٥٩ ـ ٦٢ والأغاني ٢٠: ٢٤٠ ـ ٢٤٣ [ترجمة أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي] طبعة دار الكتب العلمية، وتذكرة النحاة ص١٢٧ ـ ١٣٠. وقد ذكر أبو حيان المسألة في التذكرة ص٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٢) في تذكرة النحاة ص٦٠٥: ففي الحالين.

(٣) انفردت م بهذه الواو.

(٤) ك، ف: تطلب.

لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنَّ) لأنه لم يُذكر بعد، إنَّما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من التوابع، لا يَجوز أن يتقدم على المعطوف [عليه][1] إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها.

ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو «مِن خيرِ الناس» لأنه يلزم مِن ذلك تقدُّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إنَّ)، وذلك لا يجوز بإجْماع.

المذهب الثانِي: ما ذهب إليه أبو أحمد البَلْخيّ[2]، وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و«مِن خيرِ الناس» في موضع الخبر، و«أو خيرُهم» معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل[3] عن العرب «إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ»، التقدير: إنَّه مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ، والعطف هنا مِن عطف المفردات لأنَّ «أو خيرُهم» معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جُملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جُملتين. وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إنَّ) محذوف لفهم المعنى ولدلالة ما بعده عليه، و(خيرهم) منصوب بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو إنَّ خيرَهم زيدٌ، فحذف (زيداً) لدلالة

---

(١) عليه: تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) كذا ذكره هنا وفي الارتشاف ص١٢٩٣. وفي الارتشاف ص٤٤٨، ٤٩١: أبو زيد أحمد بن سهل. وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي له مصنفات كثيرة، منها كتاب النحو والتصريف، وكتاب المصادر، وصناعة الشعر. وكان يُرمى بالإلحاد. توفي سنة ٣٢٢هـ. معجم الأدباء ٣: ٦٤ ـ ٨٦ وبغية الوعاة ١: ٣١١.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٤.

[٢: ١٦٨/أ] (زيد)/ الأخير بعده عليه، وحذفُ اسم (إنَّ) لفهم المعنى جائز[١]، فحذف من الجملة الأولى اسم (إنَّ) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنَّ) للدلالة في الجملة الأولَى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أُنشِدَ أبو المُطَوَّق الأعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المُحْدَثين[٢]:

فـإنَّ مِـن خـيـرهـم وأفـضـلِـهـم ... أو خـيـرَهـم بَـتَّـةً أبـو كَـرِبِ

فوافق عليها، وأجازها، وكان أبو المُطَوَّق مِمَّن تُؤخَذ عنه العربية لفصاحته.

العاشرة: أجاز س[٣]: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يَجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ (س) قول العرب[٤]: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي: إنَّ بك لَكَفيلَينِ لَأَخَواك. ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا تَحول بينهما اللام. وهو جائز عند البصريين على أنَّ ارتفاع (أخَوَيك) هو على الخبر لِ (إنَّ).

الثانية عشرة: المعاني التي جاءت لها الحروف كلها لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق بِها حرف جر. والدليل على ذلك أنك لو قلت «ليتَ زيداً اليوم ذاهبٌ غداً» لم يَجز، وذكر بعض أصحابنا في ذلك الإجْماع.

وقد نص الزمخشري في (مفصَّله)[٥] على أنَّ ليتَ ولعلَّ وكأنَّ

---

(١) زيدَ هنا في تذكرة النحاة ص٦٠٦ ما نصه: «فهو مِن عطف الجمل بأو».

(٢) البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي. مجالس العلماء ص٢٩١ وأمالي الزجاجي ص٦١ وتذكرة النحاة ص١٢٩. وفيهن مجلس الكسائي مع اليزيدي بحضرة المهدي وقصة البيت.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٥) المفصل ص٦٢.

ينصبن[1] الحال، بخلاف أخواتِها، أمّا (كأنَّ) فبالاتفاق عليها.

وقد عَلَّلَ منع ذلك الفارسيُّ في (الحَلَبِيّات)[2] بأنَّها في دلالتها على المعاني قُصد بِها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن: أَستَفهِمُ، و(ما) عن: أَنْفي، و(إنَّ) عن: أُؤَكِّدُ، فلو أُعملت في الظرف والحال، ومُكِّنت تمكين الفعل، لكان نقضاً لِما قُصد مِن الإيماء. انتهى.

قال بعض أصحابنا: ليس مِن الحروف ما يعمل في ظرف أو حال إلا (كأنَّ) وكاف التشبيه، قال[3]:

كأنَّه خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

وتقول: كأنَّ زيداً اليوم أسدٌ. والفرق بينهما وبين سائر الحروف أنَّ كلَّ حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالمتمني هو الناطق بـ (ليتَ)، والمستفهِم هو الناطق بـ (هل)، والفعل بخلافه، معناه مسند إلى ما دخل عليه مِن الاسم، فإذا قلت «قام زيدٌ» فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرقُ ما بين الحرف والفعل. وأمّا (كأنَّ) ففيها دلالة على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنًى في نفس المتكلم، فمِن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت «كأنَّ زيداً أسدٌ» أي: أَشْبَهَ زيدٌ كذا، فشاركت الأفعال مِن هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي/ هو الشبه المسند إلى (زيد) في الحال والظرف، وتعلق به حرف [٢: ١٦٨/ب]

(١) ك، ف، ن: يتضمن.

(٢) لم أقف عليه في المطبوعة، ولعله في الجزء المفقود منه. وتعليله هذا في إيضاح الشعر ص٧٦.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص١٩ وإيضاح الشعر ص٧٥، ٢٥١، ٢٨٠ وشرح القصائد العشر ص٤٥٣ والخزانة ٣: ١٨٥ ـ ١٩٢ [الشاهد ١٨٩]. كأنه: أي: كأنَّ المِدْرَى، وهو قرن الثور الوحشي، فهو يذكر ثوراً وحشياً أنشب قَرنه في كلب الصيد. والسَّفُّود: الحديدة التي يُشوى بِها اللحم. والشَّرب: الجماعة يَجتمعون على الشُّرب. والمفتأد: محل الفأْد، والفأْد: الطبخ، يعني مكان الاشتواء.

الجرّ، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمِن هنا فارقَت (كأنَّ) أخواتِها، فعملت بلفظها كعمل أخواتِها في الأسماء، وعمل معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة وحالاً مِن معرفة وخبراً لِ (كانَ) وأخواتِها، قال[1]:

فَبِتُّ كأنِّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ ....

الثالثة عشرة: هل يَجوز تعداد خبر هذه الحروف أم لا تقتضي إلا خبراً واحداً؟ اختُلف في ذلك:

فالذي يلوح مِن مذهب س المنع؛ لأنه يزعم[2] أنك إذا أتيتَ بالاسمين أتبعتَ الأول منهما، ثُمَّ رفعتَ الآخر، نحو: إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ، فإن لم تذكر الآخر رفعتَ، فنُسب المنع إليه مِن حيثُ لم يذكر رفعهما، وهو الذي يدلّ عليه القياس، لا يقال: كما يَجوز أن يكون للمبتدأ خبران يَجوز لهذه الحروف؛ لأنَّها إنَّما شُبِّهت بالفعل، فكما لا يقتضي الفعل مرفوعين فكذلك هذه، قيل: مع أنَّا لم نسمعه في موضع مِن المواضع فينبغي ألا يَجوز.

الرابعة عشرة: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقانِ: لا يَجوز مِن جهة أنَّ الخبر إذ ذاك يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يَجوز.

الخامسة عشرة: أجاز الجمهور: إنَّ زيداً فيها قائماً. ومنع ذلك ابنُ الطَّراوة لأنك إن جعلته خبراً فلا اعتنيت به، وجعلته أولاً، ولا أخرته في موضعه جرياً على مذهبه في منع: ضربَ عمراً زيدٌ. انتهى. كذا[3] هذه المسألة في (شرح أبي الفضل الصفار)، ويُنظر ذلك في (المُقَدِّمات) لابن الطَّراوة.

---

(١) عجز البيت:

مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السّمُّ ناقِعُ

وهو للنابغة الذبياني. ديوانه ص٣٣ والكتاب ٢: ٨٩. ساورتني: واثَبَتني. والضَّئيلة: الدقيقة. والرُّقْش: جمع رَقْشاء، وهي المُنَقَّطة بِسَواد. والناقع: الخالص.

(٢) الكتاب ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) م: كذا ذكر هذه المسألة.

ص: باب (لا) العاملةِ عَمَلَ (إنَّ)

إذا لم تُكرر (لا)، وقُصد خُلوص العُموم باسم نكرةٍ يليها غيرِ معمول لغيرها، عَمِلتْ عَمَلَ (إنَّ)، إلا أنَّ الاسم إذا لم يكُن مضافاً ولا شَبيهاً به رُكِّبَ معها وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به، والفتحُ في نحو (ولا لَذّات للشَّيبِ) أَولَى مِن الكسر. ورفعُ الخبر - إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع (لا) - بِها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصحّ[1].

ش: (لا) على أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللَّهُ زيداً. وزائدة، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2]. ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل، ويجوز أن تُعمَل، وإذا أُعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك[3] في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إنَّ) بشروطه التي تذكر.

فقوله **باب (لا)** يريد (لا) التي للنفي. وقوله/ **العاملة** احتراز مِن [٢: ١٦٩/أ] التي تُهمل. وقوله **عملَ (إنَّ)** احتراز مِن التي تعمل عمل (ليس). وعملها عمل (إنَّ) هو فرعُ فرعِ فرعٍ؛ لأنَّها حُملت على (إنَّ)، فهي فرع، و(إنَّ) حُملت على: ضربَ زيداً عمرٌو، فـ (إنَّ) فرع، و«ضربَ زيداً عمرٌو» فرعٌ

---

(١) فيما عدا م: في الأصح. وكذا ما سيأتي أثناء الشرح في ق ١٧٢/أ. وما أثبتُّه موافق لِما في التسهيل وشرحه.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) تقدم ذلك في ٤: ٢٥٤ وما بعدها.

على: ضربَ عمرٌو زيداً. وحَمْلُ (لا) على (ليس) قويٌّ في القياس لأنَّها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على (إنَّ) في العمل مع أنَّها نقيضتها فحملُها على نظيرتِها أولَى، لكنَّ حَمْل (لا) على (إنَّ) في العمل أفصح وأكثر في الاستعمال.

فإن قلت: كيف عملت (لا) في الاسم النكرة وليست مُختصة إذ تدخل على الفعل؟

قلت: إذا دخلت على الاسم النكرة اختصت به إذا كانت للنفي العام، فإذا قلت «لا رجلَ في الدار» فقد نفيتَ القليل والكثير مِن جنس الرجال، ولذلك لا يَجوز: لا رجلَ في الدار بل رجلان، وإنَّما يَجوز ذلك في (لا) غيرِ العاملة. وإذا ثبت أنَّها في النكرات للنفي العامّ ثبت أنَّها ليست الداخلة على الفعل؛ لأنَّها لا تنفي نفياً عامّاً بدليل أنك تقول: أنتَ لا تَضرب زيداً ضَربةً، وأنتَ لا تَضربه ضَربتَينِ، فلو كانت لنفي الضرب العامّ لم يَسُغْ ذلك. ولَمَّا اختصت بِما دخلت عليه كان القياس أن تعمل جرّاً، فلم تَجُرّ لئلا يُتوهم أنَّ الجرّ بـ (مِن) المنويَّةِ؛ لأنَّها في حكم الموجودة لظهورها في بعض المواضع، نحو قوله[1]:

فقَامَ يَذودُ الناسَ عنها بِسَيفِهِ وقال: ألا لا مِن سَبيلٍ إلى هِندِ

ولأنَّ عامل الجرِّ لا يَستقلُّ كلامٌ به وبِمعموله، ولا يَستحقُّ التَّصدير، و(لا) المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها رفعاً لأنه يُوهم الرفع بالابتداء، ولئلا تلتبس بِما لا يقتضي التنصيص على العموم، وهو (لا) العاملة عمل (ليس)، فلذلك عملت نصباً. ولَمّا لم تَستَغنِ عن جزء ثانٍ عملت فيه رفعاً لأنه عمل لا يُستغنَى بغيره عنه في شيء من الجمل. وأيضاً فإعمال (لا) هذه إلحاق لها

(١) البيت في كتاب العين ٨:٣٥٢ وتهذيب اللغة ١٥:٤٢٣ وشرح التسهيل ٢:٥٤ وتخليص الشواهد ص٣٩٦.

بِـ (إنَّ) لِمشابَهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر. قال المصنف في الشرح[1]: «وإفادة التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات» انتهى.

وليس كما ذكر من أن (لا) لتوكيد النفي، بل هي لتأسيس النفي إذ لم تدخل على شيء منفي فأكدته، إنما استفيد النفي منها، بخلاف (إنَّ)، فإنَّها دخلت على شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات.

قال المصنف[2]: «ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت. وأيضاً فإنَّ (لا) تقترن بِهمزة الاستفهام، ويراد بِها التمني، فيجب إلحاقها بِـ (ليت) في العمل، ثم حُملت في سائر/ أحوالها على حالها في التمني» انتهى. [٢: ١٦٩/ب]

وهذا ضعيف لأنَّ غالب أحوالها أنَّها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمني، بل غالب أحوالها أنَّها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، نحو[3]:

ألا طِعانَ، ألا فُرْسانَ عادِيَةً ....

ولا تحمل الحال الغالبة على الحال النادرة، بل الباب في نحو هذا العكس.

---

(١) شرح التسهيل ٢:٥٤.
(٢) شرح التسهيل ٢:٥٤.
(٣) عجز البيت:

إلا تَجَشُّؤُكم عندَ التَّنانيرِ

وهو لحسان بن ثابت كما في الكتاب ٢:٣٠٦ وتحصيل عين الذهب ص٣٥٥ والخزانة ٤:٦٩ ـ ٧٩ [الشاهد ٢٦٤] وشرح أبيات المغني ٢:٨٠ ـ ٩٢ [الإنشاد ٩٩]. ونسبه إلى خداش بن زهير ابنُ السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١:٥٨٨ و الغندجاني في فرحة الأديب ص٢٠٨ ـ ٢١٢. وعنهما في الخزانة وشرح أبيات المغني. وهو في هامش ديوان حسان ص١٧٩ عن بعض المصادر السابقة. التجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء. والتنانير: جمع تنور، وهو الذي يُختبز فيه.

وقوله **إذا لم تُكَرَّر** عدم التكرار شرط في وجوب العمل لأنَّها إذا كُررت جاز إلغاؤها وإعمالها، فمَن أعملها فلعدم تغير حالها وحال مصحوبِها، ومَن ألغاها فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكذلك هذه.

وقوله **وقُصِدَ خُلوص العموم** لأنه إذا لم يقصد خلوص العموم لم تعمل عمل (إنَّ)، بل تعمل عمل (ليس)، أو يُرفع ما بعدها بالابتداء، فتحتمل إذ ذاك نفي[1] العموم، ونفي الوحدة، ونفي وصف الرُّجْلة والنَّجْدة، فإذا قلت «لا رَجُلَ» كان المعنى النفي العام، أي: لا واحدَ من هذا الجنس ولا أكثرَ ولا قويَّ ولا ضعيفَ، وهي جواب لِ«هل مِن رجلٍ»؟ وكما أنَّ السؤال يقتضي العموم فكذلك الجواب.

وقوله **باسم نكرة** احتراز من المعرفة، وسيأتي دخولها على المعرفة وعملها فيه عند ذكر المصنف لذلك إن شاء الله.

وقوله **يليها** احتراز من ألا يليها، وأنَّها إذ ذاك لا تعمل، نحو قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2].

وفي (البسيط): شرط بنائها ألا يُفصل بينها وبين (لا) بشيء، فإن فُصلت رُفعت وكُررت، قال س[3]: وإنَّما كان ذلك لوجهين: أحدهما أنه صار بمنزلة خمسةَ عشرَ، فامتنع كما امتنع فيه. والثاني أنه محمول على السؤال، وأنت لا تقول فيه: هل مِن فيها رجلٍ.

وذهب الرماني إلى أنه يَجوز الفصل، ويُرجَع إلى النصب والعمل، ويَبْطُل البناء لحصول الفصل، ويكون جواباً لمن قال: هل فيها مِن رجلٍ؟

---

(١) فيما عدا م: النفي.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) الكتاب ٢ :٢٧٦.

ويدل عليه قولهم: لا كذلك رجلاً، ولا كزيدٍ رجلاً، و[1]:

.... لا كـالـعَـشِـيَّـةِ زائـراً.....

أمّا الأول فعلى التمييز، كما تقول: لا مِثلَه رجلاً[2]، والمنصوب بِـ (لا) محذوف، أي: لا أحدَ كذلك رجلاً، أو يكون محمولاً على المحذوف. وأمّا الثاني فقال س[3]: «على معنى: لا أرى كالعشيةِ زائراً، كما تقول: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً» أي: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ رأيتُه اليومَ.

وقوله **غيرِ معمولٍ لغيرها** احتراز من نحو قوله تعالى ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾[4]، ولا يُحتاج إلى احتراز من هذا ولا إلى ذكره؛ لأنَّ ﴿مَرْحَبًا﴾ لم يَلِ (لا) إلا في اللفظ؛ ألا ترى أنه منصوب بفعل محذوف، فالذي وَلِيَ (لا) إنَّما هو ذلك الفعل المحذوف لا هذا الاسم النكرة. ولأنه أيضاً قد/ [٢: ١٧٠/أ] خَرج مثلُ هذا بقوله «وقصد خُلوصُ العُموم باسمِ نكرةٍ»، وفي قوله[5] ﴿لَا مَرْحَبًا﴾ لم يقصد[6] ذلك باسم نكرة، فلا يحتاج إلى أن يحترز منه لأنه لم يندرج فيما قبله لِما ذكرناه.

وقوله **عمَلَ (إنَّ)** زاد غيرُ المصنف[7] شرطاً آخر، وهو ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: جئت بِلا زادٍ؛ لأنَّها لم تُكرر، وقُصد بِها قصد العموم بنكرة وَلِيَتْ (لا)، ومع ذلك لا تعمل عمل (إنَّ).

---

(١) هذه قطعة من قول جرير:

يا صاحِبَيَّ دَنا الرَّواحُ فَسِيرا ... لا كـالـعَـشِـيَّـةِ زائـراً ومَـزُورا

ديوانه ص٢٨٨ والكتاب ٢:٢٩٣ والخزانة ٤:٩٥ ـ ٩٩ [الشاهد ٢٦٧].

(٢) الكتاب ٢:٢٩٢.

(٣) الكتاب ٢:٢٩٣.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٩.

(٥) ك، ف، ن: وفي قولهم.

(٦) لم يقصد... يحترز منه لأنه: سقط من ك، ف.

(٧) شرح الكافية ١:٢٥٦ ـ ٢٥٧.

وقوله **إلا أنَّ الاسم إذا لم يكن مضافاً ولا شَبيهاً به رُكِّبَ معها** فالمضاف نحو: لا صاحبَ بِرٍّ مذمومٌ، والشبيه به نحو: لا راغباً في الشَّرِّ محمودٌ، منصوبان نصباً صريحاً، والشَّبيه بالمضاف يُسمَّى في الاصطلاح المُطَوَّلَ والمَمْطُولَ، مِن قولهم: مَطَلتُ الحديدةَ، أي: مددتُها. والمُطَوَّل في هذا الباب هو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل. فإذا لم يكن مضافاً ولا شَبيهاً به فهو المُسَمَّى عندهم بالمفرد، والمُفرَد في هذا الباب وباب النداء هو قَسيم المضاف والمُطَوَّل إذ المُفْرَدُ يقال باصطلاحات.

وفي قول المصنف **رُكِّبَ مَعَها** دليل على البناء، وقد ذكره بعدُ، فإذا قلت «لا رجلَ» فهذه الحركة مختلَفٌ فيها، وسيأتي الكلام مع مَنْ ذَكر أنَّها حركة إعراب عندَ تَعَرُّض المصنف لذلك.

وذهب أكثر البصريين الأخفش[1] والمازنيُّ والمبردُ[2] والفارسيُّ[3] إلى أنَّها حركة بناء، واختلفوا في موجِب البناء:

فقيل[4]: بُنِيت لتضمنها معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قال: هل مِن رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ولأنَّ (لا) نفيٌ عامٌّ فينبغي أن تكون جواباً لسؤال عامٍّ، ولذلك صُرِّحَ بِـ (مِنْ) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور[5].

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[6]: «كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال

---

(١) معاني القرآن ص٢٣.
(٢) المقتضب ٤:٣٥٧ ـ ٣٦٠.
(٣) الإيضاح العضدي ص٢٣٩ والمسائل المنثورة ص٨٤ ـ ٨٥ والمسائل العسكرية ص٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٤) هذا قول الخليل كما في الكتاب ٢:٢٧٥.
(٥) شرح الجمل ٢:٢٧١.
(٦) شرح الجمل له ١:١٠٤٠ [رسالة دكتوراه].

له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سُلِّمَ أنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مَنابَ (مِنْ)، بل قد قال السيرافي: إنَّ (لا) لا تقتضي[1] في النفي عموم النفي».

وقيل[2]: بُني لِتَرَكُّبِه[3] مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسةَ عشرَ.

قال ابن عصفور[4]: «والصحيح الأول لأنَّ ما بُني من الأسماء لِتَضَمُّنه معنى الحرف أكثر مِمَّا بُني لتركيبه مع الحرف، نحو قوله[5]:

أَثَوْرَ ما أَصيدُكُمْ أَم ثَوْرَيْنْ ... أَم هذه الجَمّاءَ ذاتَ القَرْنَيْنْ»

وقال ابن الضائع[6]: «ويُقوي البناءَ للتركيب بناءُ الاسم مع صفته، على ما سيأتي»، وهو ظاهر كلام س[7].

وقال ابن هشام: «مذهب س والجماعة أنَّ العرب رَكَّبت (لا) مع الاسم، وجعلتهما كلمة واحدة، فبنَوا الاسم للتركيب كخمسةَ عشرَ. ودليل ذلك/ أنه إذا فُصل بينهما أعربوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، وأنَّ قوماً مِن أهل الحجاز يقولون[8] (لا رجلَ أفضلُ مِن زيدٍ) في التزام التنكير وتركِ تقديم الخبر وعدمِ الفصل، وأنَّ المعنى استغراق [٢: ١٧٠/ب]

---

(١) م: قال السيرافي لا تقتضي لا. وفي شرح الجمل: إنَّ لا تقتضي.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٥ والمقتضب ٤: ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧١. وانظر شرح الكافية ١: ٢٥٥.

(٣) ح، م: لتركيبه. وفي شرح الجمل لابن عصفور: «إنَّما بُني لتركبه لأنه تركب مع لا». وهو أوضح وأدقّ.

(٤) شرح الجمل ٢: ١٧١.

(٥) الرجز في المسائل الشيرازيات ص٦٢٥ والخصائص ٢: ١٨٠ وتهذيب اللغة ٩: ٩٠ واللسان (ثور) و(قرن).

(٦) شرح الجمل ١: ١٠٤٠.

(٧) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٨) الكتاب ٢: ٢٧٦.

الجنس وقد أعربوا، لكنهم لم يعتقدوا التركيب وفيها معنى (مِنْ) في هذه المواضع كلها لأنَّها تُعطي الاستغراق» انتهى.

وزعم بعضهم أنه بُني لِتَضَمُّنِه اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زَعم لوُصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيتُه أمْسِ الدَّابِرَ[1].

وقوله **وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به** يعني أنه إن كان مِمَّا يُنصَب بالفتحة بُني[2] على الفتحة، نحو: لا رجلَ في الدار، أو مِمَّا يُنصَب على الياء بُنيَ عليها نحو المُثَنَّى، تقول: لا رجُلَين فيها، قال الشاعر[3]:

تَعَزَّ، فلا إلْفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعا ولكنْ لِوُرّادِ المَنُونِ تَتابُعُ

ونحوُ المجموع جمع سلامة، تقول: لا مُساعِدِينَ لك، وقال الشاعر[4]:

يُحْشَرُ الناسُ لا بَنينَ ولا آ باءَ إلا وقد عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وقوله **والفتحُ في نحو (ولا لَذّات لِلشّيبِ) أَولَى مِنَ الكسر** يعني أنَّ ما جُمع بالألف والتاء المزيدتين لا يتعين أن يُبنى مع (لا) على ما يُنصَب به - وهو الكسرة - بل يَجوز فيه أن يُبنى على الفتح، وهو أَولَى مِن الكسر.

وقوله **(ولا لَذّات لِلشّيبِ)** قطعة مِن بيت لِسَلامةَ بنِ جَنْدَلٍ، وقد أنشده المصنف[5]:

---

(١) اللسان (دبر). وفي الكتاب ٢:١٨٣: لقيتُه أمسِ الأحْدَثَ. الدابر: الذاهب.

(٢) ك، ف، ن: يبنى. وكذا في الموضع التالي.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢:٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٦ وتخليص الشواهد ص٣٩٥ والعيني ٢:٣٣٣. تَعَزَّ: تَسَلَّ وتَصَبَّرْ. والإِلْف: الخِلّ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٢:٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٧ وتخليص الشواهد ص٣٩٦. عنتهم: أَهَمَّتْهم.

(٥) شرح التسهيل ٢:٥٥ وديوان سلامة ص٩١ والشعر والشعراء ص٢٧٢ والخزانة ٤:٢٧ - ٣٠ [الشاهد ٢٥٣].

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذّاتِ لِلشَّيبِ

وقال[1]: «يُروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر». ورواه غيره[2]:

أَوْدَى الشَّبابُ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ ....

«وبالوجهين أيضاً أُنشدَ قولُ الآخر[3]:

لا سابِغاتِ ولا جأْواءَ باسِلةً تَقي المَنُونَ لَدى استيفاءِ آجالِ»[4]

وإذا ثَبت عن العرب البناء على الفتح وعلى الكسر ظهر بطلان قول مَن أوجب البناء على الفتحة وقولِ مَن أوجب البناء على الكسر.

وفَرَّعَ بعض أصحابنا[5] الفتح والكسر على الخلاف في حركة «لا رجلَ»، فمَن قال إنَّها حركة إعراب قال هنا «لا لَذّاتِ» بالكسر، ومَن قال هي حركة بناء: فالذي يقول إنه يُبنى بجعله مع (لا) كالشيء الواحد قال «لا لَذّاتَ» بالفتح، ولا يَجوز عنده الكسر لأنَّ الحركة ليست عنده لِ (لَذّات) خاصة، إنَّما هي لِ (لَذّات) و(لا). والذي يقول يُبنى[6] لتضمنه معنى الحرف يقول في النصب «لا لَذّاتِ» بالكسر. وحجته أنَّ المبنيَّ مع (لا) قد أشبَهَ المُعرب المنصوب، ولذلك نُعت على اللفظ، فكما أنَّ الجمع بالألف والتاء في/ حال النصب مكسور، فكذلك مع (لا)، وهو [٢: ١٧١/أ]

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٥.

(٢) الديوان ص٩١ والمفضليات ص١٢٠ [المفضلية ٢٢] والشعر والشعراء ص٢٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٢ وقد نسبه لابن مقبل. وذهب ابن هشام إلى أنَّ هذه الرواية محرفة، وأنَّ الصواب في أوله: إنَّ الشباب.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٥٥.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص١٨٧ وتخليص الشواهد ص٣٩٦ والعيني ٢: ٣٣٤. السابغات: الدروع الواسعة الطويلة. والجأواء: الكتيبة يعلوها سواد لكثرة الدروع فيها.

(٥) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل ٢: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٦) فيما عدا ك: بني.

الصحيح. قال هذا القائل: «وبه ورد السماع». ثُم أَنشد بيتَ ابن جَنْدَلٍ، ونَسَبه لابنِ مُقبل، وهو:

.... ولا لَـذّاتِ لِـلـشَّـيـبِ

قال: «فإنه رُوي بكسر التاء».

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[1]: «القياس يَقتضي أن يُبنى على الكسر، ولا بُدَّ؛ لأنَّ هذا الجمع لا يُفتح آخره معرباً كان أو مبنيّاً، ولذلك زعم النحويون[2] أنَّ مَن قال (هَيْهاةً) فبناه على الفتح فهو عنده مفرد، تُقلَب تاؤه هاء في الوقف على اللغة الفصيحة، ويُقَوِّي ذلك أنَّ هذا الجمع يَجري مجرى جَمع المذكر السالم، فكما يقال: لا زَيدِينَ، فيكون بناؤه على صيغة المنصوب كذلك يُبنى جَمع المؤنث السالم على اللفظ المنصوب» انتهى.

وقال أبو الحكم بن عذرة[3]: «اختلفوا في جمع المؤنث السالم: فمنهم مَن قال: يُحكم له في حال البناء بِما حُكم له في الإعراب، فيُجعَل فتحه بالكسر كما كان نصبه، وهو قول الأكثر. وقال المازني[4] والفارسي[5]: ينبغي أن يُفتح، فيقال: لا ورقاتَ لك. قالا: لأنَّ الحركة في حال الإعراب كانت للورقات نفسها، وهي الآن لمجموع المركب (لا) والاسم المنفيّ، وحركة المُرَكَّبَينِ الفتح. فأمّا س فلا نَصَّ له على أحد المذهبين أصلاً. وما ذهب إليه المازنيُّ قياسٌ جيد» انتهى.

---

(١) شرح الجمل ١:١٠٤٢. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) الكتاب ٣:٢٩١ ـ ٢٩٢ وإيضاح الشعر ص٢٠٢ والمسائل العضديات ص١٣٩ والبصريات ص٨٢٣.

(٣) الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم الأنصاري الأوسي الخضراوي أبو الحكم. ولد سنة ٦٢٢هـ. أخذ عن ابن عصفور. صنف المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. كان حيّاً سنة ٦٤٤هـ. بغية الوعاة ١:٥١٠.

(٤) الحلبيات ص٣١٢ ـ ٣١٣ وشرح الكافية ١:٢٥٦.

(٥) الحلبيات ص٣١١ ـ ٣١٢.

ولَمّا ورد الأستاذ أبو الحسن بن خروف الجزيرة الخضراء سأل طلبتها المشتغلين بالنحو، واستنهض منهم الأستاذ أبا عبد الله بن هشام الخضراويّ، فقال: كيف تقول: لا مُسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مُسلماتٍ، بالخفض والتنوين؛ لأنَّ هذه النون كنون (صالحينَ) بدليل ﴿مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[1] و[2]:

.... أَذْرِعَـاتٍ ....

بالكسر والتنوين، فكما أقول «لا مُسلِمِينَ لك» أقول «لا مُسلِماتٍ». فقال ابن خروف: بِهذا أجبت، وهو الحق.

واعترض ابن هشام هذا، وقال: «لم أرَ هذا التنوين يثبت حيث يُحذف غيره إلا هنا، ورأيته يُحذف في النداء في: يا مُسلماتُ، كما تقول: يا زيدُ، وأنت تقول: يا مُسلمونَ، فتُثبت النون، وتَحذفه مع اللام، فتقول (المُسلمات) كما تقول (الرجل)، وفي الوقف إذا قلت: جاءني مُسلماتْ، وتقول (المُسلمون) في الوصل والوقف، فقد رأينا هذه النون تنويناً لا يُخالف غيره إلا في هذا الموضع، فإذا جَهِلْنا السَّماعَ في موضعٍ ما حَملناه على الأكثر، وقد جَرى هذا التنوين مَجرى غيره في كل موضعٍ، فكما أَجريتَه مُجرى نون (رَجُلٍ) في كل ما ذكرته، فكذلك تُجريه هنا، فتقول: لا مُسلماتِ، كما تقول: لا رَجُلَ، وتبنيه على الكسر لأنه نظير الفتح هنا، وهو علامة النصب، فيكون علامة للبناء، كما قال س[3]/ في هيهات: مَن قاله [٢: ١٧١/ب] بالفتح فهو مفرد مبنيّ على الفتح، ومَن قال بالكسر فجمع هَيْهاة، بناه على الكسر لأنَّ الكسر في الجمع نظير الفتح في المفرد» انتهى. وقد اعتذر ابن هشام عن صرف (عَرَفاتٍ) بِما يوقَف عليه مِن كلامه.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢) هذه كلمة مِن بيت لامرئ القيس، تقدم في ١: ١٥٥، ١٥٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

وقال أبو علي: مَن يعتقد الإعراب في «لا رجلَ» قال «لا مُسلماتِ لك» بحذف التنوين، وكانت الكسرة عنده علامة نصب، ومَن بَنى بَناها على الكسر لأنَّ الكسرة هنا نظير الفتحة، واللفظ واحد، والحكم مختلف.

وقال ابن جِنِّيْ في الخصائص[1]: «لم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول (لا مُسلماتَ) بفتح التاء؛ لأنَّ الفتحة الآن ليست لِ (مُسلمات) وحدها، وإنَّما هي لها ولِ (لا) قبلها، وإنَّما يُمتَنَعُ مِن فتح التاء ما دامت الحركة لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق الحصر[2] الذي كان عليها، فأقول (لا هَيهاتَ لك)[3] بفتح التاء».

وقال أبو الفتح[4]: «وغيره [يقول][5]: لا هَيهاتِ لك، بالكسر على كل حال بلا تنوين» انتهى.

وتلخص في «لا مُسلمات» أربعة مذاهب:

أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدَّهّان في (الغُرَّة).

والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح مِن غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح إذ ورد به السماع، أعني الكسر والفتح مِن غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا.

---

(١) الخصائص ٣:٣٠٥.

(٢) في الخصائص: الحظر.

(٣) الذي في الخصائص: وتقول على هذا: لا سِماتَ بإبِلِك، بفتح التاء.

(٤) الخصائص ٣:٣٠٥، ولفظه: وغيره يقول: لا سِماتِ بِها، بكسر التاء على كل حال.

(٥) يقول: تتمة من الخصائص.

وفي (البسيط) ما ملخصه: إن كان جمعاً على أصله لم يُسَمَّ به ولم يُضَفْ بُني على حركة إعرابه، وهي الكسرة. وقيل: ينبغي أن يُفتَح لأنه بناء للتركيب[1]، فالحكم له لأنه حادث، وسببه (لا)؛ ألا تراه يشبه الإعراب، فيحمل على لفظه، وهذا البناء يكون على الفتح كخمسةَ عشرَ، فالحكم لهذا الحادث، وتُلغى حالة الأصل، وبه قال الرُّمّانيُّ والصّقِلِّيُّ مِنَ المتأخرين. وقال ابن جِنِّي: «الكسر هو الوجه عند النحويين، وإنَّما قال ذلك بعضهم قياساً».

وإن أُضيف لفظاً أو تقديراً، نحو «لا مُسلماتِ زيدٍ» أو «لا مُسلماتِ لك» كُسر على الأصل لأنه معرب اتفاقاً. فإن رَكَّبتَه مع اسم آخر، فقلت «لا سرحَ مسلمات»، وتقدم الاسم على الجمع، فعلى رأي الصّقِلِّيّ تُفتَح التاءُ لأنَّ هذه فتحة لبناء التركيب، فالحكم له. وعلى قياس الأكثر تُكسَر عملاً بالأصل. وقد يقال: القياس يقتضي التنوين إذا كان للمقابلة لأنه نظير النون في الجمع، وأنت تقول: لا زَيدِينَ، فتبنيه على الياء لأنه للنصب،/ ويثبت التنوين، فكذلك الكسرة والتنوين. وربَّما قال به ابن [٢: ١٧٢/أ] خروف فيما حَكى عنه بعض الأشياخ.

فإن كان عَلَماً فعلى مَن جَعل الإعراب في النون في الجمع حَذف التنوين وفتح، فقال: لا مُسلماتَ، وعلى مَن جَعل الإعراب بالحروف كَسر التاء، وحَذف التنوين، وعلى قياس قول الرُّمّانيّ الفتح مطلقاً، وكذا على قول مَن لا يُلاحظ التركيب الحادث، يكسر ليس إلا.

وقوله **ورَفعُ الخبر - إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع لا - بِها عند الجميع** مثالُ ذلك: لا آمراً بمعروف مذمومٌ، ولا صاحبَ خُبثٍ مأمونٌ، فرفعُ (مذموم) و(مأمون) هو بنفس (لا)، عملتْ في الاسم النصب وفي الخبر

(١) ك: بناء التركيب.م: بناه على التركيب.

الرفع. وذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين[١] أنه لا خلاف في رفع الخبر بِها عند عدم تركيبها.

والخبر في هذا الباب لا يكون إلا نكرة؛ لأنه إن كان معرفة أدَّى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك لا يَجوز، وجاز ذلك على قِلَّة في (إنَّ) لأنَّها أقوى في العمل مِن (لا)، فعلى هذا لا يَجوز: لا كريمَ أنت، ولا فاضلَ زيدٌ، فأمّا ما حكاه الأخفش عن العرب مِن قولهم «لا موضعَ صدقةٍ أنت» فـ (موضع) منصوب على الظرف لا على أنه اسم (لا)، وأنت: مبتدأ، وكان ينبغي تكرارها، لكنهم لم يكرروها لأنَّ ذلك جرى في الكلام مجرى المثل، قاله المازني، والأمثال لا تُغيَّر؛ ألا ترى أنَّهم يقولون «وَرَيتُ بك زِنادي»[٢] لأنه مثل، ولا يقولون في الكلام إلا: وَرَتْ الزِّنادُ تَرِي[٣].

وقوله **وكذا مع التركيب على الأصحّ** هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[٤] والمازني وأبي العباس[٥] وجماعة[٦]، ذهبوا إلى أنَّ (لا) هي العاملة في الخبر الرفعَ إجراءً لها مُجرى (إنَّ)، وأنه يَجوز أن تقول: لا رجلَ في الدار وامرأةٌ، فتعطف على الموضع، كما يَجوز أن تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فتعطف على الموضع.

---

(١) قال: «وخبرها مرفوع إن كانت محمولة على إنَّ كرفع خبر إنَّ» التوطئة ص٣١٣.

(٢) مجمع الأمثال ٢:٣٦٧ وجمهرة الأمثال ٢:٣٤٠. يُضرَب عند لقاء النجح، أي: رأيت منك ما أحب.

(٣) م: وَرَى الزَّنْدُ يَرِي. وَرَت الزناد: خرجت نارها. ووَرِيَتْ: صارت وارية. وفي اللسان (ورى) أنه يقال: وَرَت الزَّندُ تَرِي، وقد يقال: وَرِيَتْ تَوْرَى.

(٤) المسائل المنثورة ص٨٦ ـ ٨٧ وشرح المفصل ١:١٠٦ والتبيين ص٣٦٨ واللباب ١:٢٣٤.

(٥) المقتضب ٤:٣٥٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:٨٣/أ وشرح الجزولية للشلوبين ص١٠٠٥.

(٦) كالزمخشري في المفصل ص٢٩ ـ ٣٠.

واعتُرِض[1] على هذا المذهب بأنَّ الحرف الذي يَنصب الاسم ويرفع الخبر إذا غَيَّرَ معنى الكلام الذي دخل عليه لم يَجز الحمل فيه على الموضع، ولذلك لم يَجز في ليتَ ولعلَّ وكأنَّ، فكان ينبغي على هذا ألاّ يَجوز العطف على الموضع مع (لا) لأنَّها غَيَّرَت معنى ما دخلت عليه مِن الإيجاب إلى النفي.

فأجاب السيرافي[2] عن ذلك بأن قال: (لا) حَدَثَ فيما دخلت عليه معنى النفي، ومعنى النفي لا يناقض الابتداء لأنَّ حروف النفي يَجوز دخولها على الابتداء، نحو قولك: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، وليست لعلَّ وليتَ وكأنَّ كذلك؛ لأنَّها لا يقع بعدها المبتدأ في شيء من كلامهم.

وذهب/ غيره[3] من النحويين إلى أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل [٢: ١٧٢/ب] النكرة مع (لا) العاملةِ فيها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للابتداء، كما أنَّ النكرة مع (مِن) في قولك «هل مِن رجلٍ قائمٌ» في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للمبتدأ.

وهذا المذهب الأخير هو الظاهر مِن كلام س[4]، وهو الصحيح. والدليل على ذلك أنه يَجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بِ (مِنْ) في قولك «هل مِنْ رجلٍ في الدار» على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هل مِن رجلٍ عاقلٌ في الدار؟ وهل مِن رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟ فلولا أنَّهما مع (لا) محكوم لهما

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب - ٨٣/أ.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب - ٨٣/أ.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٣ والمقرب ١: ١٩٠ والتبيين ص٣٦٨. ونُسب في شرح الكافية ١: ١١٠ إلى الكوفيين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٥.

بحكم اسم مبتدأ لَمَا جاز الحمل على الموضع قبل الخبر[1]، كما لم يَجز الحمل على موضع (إنَّ) قبل الخبر، بل مَن أجاز ذلك مِنَ البصريين في باب (إنَّ) إنَّما يُجيزه بعد الخبر.

وثَمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يَجوز ذلك لأنه يؤدي إلى إعمال عاملَين في معمول واحد، بيان ذلك: تقول: لا رجلَ في الدار، فالعامل عنده في الخبر (لا)، بمنزلة الخبر في (إنَّ)، فإذا قلت «لا رجلَ ولا امرأةٌ عاقلان» لزم أنْ يكون (عاقلان) يعمل فيه عاملان: (لا) مِن حيث هو[2] خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) مِن حيث هو خبرها، ولا يَجوز ذلك. وعلى المذهب الآخر يَجوز لأنَّهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمرٌو قائمان.

وأمّا إذا كان الخبر مِمَّا يَصلُح أن يكون لأحدهما، نحو قول الشاعر[3]:

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها ....

فـ (فيها) خبر عن الاسمين على ظاهر قول س[4]، وخبر عن

---

(١) قبل الخبر: سقط من م.

(٢) هو خبر... من حيث: سقط من ك.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت. وعجز البيت:

وما فاهُوا به أبداً مُقيمُ

ديوانه ص٤٧٥ ومعاني القرآن للفراء ٣:٢٣٢ وسر الصناعة ص٤١٥. وذكر العيني أنَّ البيت محرف مِن بيتين، وهما:

ولا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها ... ولا حَينٌ، ولا فيها مُليمُ

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبَحْرٍ ... وما فاهُوا به لهمُ مُقيمُ

المقاصد النحوية ٢:٣٤٦ ـ ٣٤٩. الساهرة: الأرض. والبيت في وصف الجنة. وانظر تخليص الشواهد ص٤٠٦، ٤١١.

(٤) الكتاب ٢:٢٨٦. وانظر اللباب ١:٢٣٤.

أحدهما، وخبرُ الآخر محذوف على قول أبي الحسن[١].

وقال المصنف في الشرح ما نَصُّه[٢]: «وغيرُ ما ذهب إليه س أولَى لأنَّ كل ما استحقَّت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرُها باقٍ، فليبقَ ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أنَّ) صيرورتُها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعلُ (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعَها مِنَ العمل في الخبر لَمَنَعَها مِن العمل في الاسم؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يَمنع عملها في الاسم، فلا يَمنع عملها في الخبر. وأيضاً فإنَّ عمل (لا) في الخبر أولَى مِن عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه أشدُّ مِن تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنَّما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنَّما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بِـ (لا) غيرِ المركَّبة لأنَّ مانعَ التركيب هو كون الاسم مضافاً أو/ شبيهاً به، وكلاهما [٢: ١٧٣/أ] صالحٌ للابتداء[٣] مجرداً عن (لا)، كما أنَّ اسم (إنَّ) صالحٌ للابتداء به مجرداً عن (إنَّ)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإنَّ تجرده من (لا) يُبطل الابتداء به لأنه نكرة لا مُسَوِّغَ معها، فإذا اقترنت بِـ (لا) كانت بمنزلة نكرة ابتُدئ بِها لاعتمادها على نفي» انتهى ما رَجَّحَ به المصنف ما اختاره مِن مذهب الأخفش، وتقدم بُطلانُه.

وفي (الغُرَّة): وقياس الكوفي[٤] أن يكون الخبر مرفوعاً بخبر الابتداء ظَهَرَ العملُ في الاسم أو لم يظهر، كما يقول الكوفيُّ[٥] ذلك[٦] في (إنَّ).

---

(١) اللباب ١: ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٦.

(٣) في شرح المصنف: للابتداء به.

(٤) شرح المفصل ١: ١١٠ حيث نص على أنَّ هذا مذهبهم.

(٥) الإنصاف ص١٧٦ [المسألة ٢٢].

(٦) ذلك... النحويين: سقط من ك.

وما ذهب إليه معظم النحويين مِن أنَّ النكرة المبنيَّة مع (لا) في موضع نصب بِها نظير قولهم «يا بنَ أُمَّ»، و«يا بنَ عَمَّ»، فإنَّهم زعموا أنَّهما بُنيا، وجُعلا بمنزلة اسم واحد، وزعموا أنَّ (عَمَّ) في موضع خفض بالإضافة، كما أنَّ موضع الاسم النكرة نصبٌ بِ (لا).

وهذا في كلتا المسألتين مشكل جدّاً، وذلك أنَّهما مِن حيث التركيب صار كلٌّ منهما كجزء كلمة، وجزءُ الكلمة لا يَعمل في الجزء الآخر، ومِن حيثُ العملُ لا يكون كجزء[1] كلمة، فتدافَعا. ولهذا الإشكال ـ واللهُ أعلمُ ـ زعم بعضهم أنَّ حركته حركة إعراب لا حركة بناء، وسيأتي ذكر هذا المذهب، وإنَّما اضطرُّوا إلى دعوى العمل لأنَّهم وجدوا هذه النكرة تُتْبَعُ قبلَ الخبر رفعاً ونصباً، فتقول: لا رجلَ وامرأة عندك، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

وليسوا مضطرّين إلى دعوى ذلك في «يا بنَ أُمَّ»، و«يا بنَ عَمَّ»؛ إذ يَجوز ألاّ يكونا مركَّبَين، بل يكونان متضايفين، والأصل: يا بنَ أُمَّا، ويا بنَ عَمَّا، وقد سُمع ذلك، وحذف الألف المنقلبة عن ياء الإضافة، واجتُزِئ بالفتحة عنها، وسيأتي تحرير ذلك في باب النداء إن شاء الله تعالى.

ص: وإذا عُلم كثُر حذفُه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميين، وربما أُبقي وحُذف الاسمُ.

ولا عملَ لِ (لا)[2] في لفظ المثنى من نحو: لا رَجُلَينِ فيها، خلافاً للمبرد. وليست الفتحة في نحو (لا أحدَ فيها[3]) إعرابية، خلافاً للزجاج

---

(١) فيما عدا م: جزء.

(٢) في النسخ كلها: ولا عمل لها. والتصويب من التسهيل وشرحه وما سيأتي أثناء الشرح في ص٢٤٥.

(٣) فيها: سقط من ك، ح.

والسيرافي. ودخول الباء على (لا) يَمنع التركيب غالباً، ورُبَّما رُكِّبت النكرة مع (لا) الزائدة.

ش: قوله **وإذا عُلِمَ** احتراز من ألاّ يُعلم، ولا يدلّ عليه دليل، فلو قلت «لا رجلَ» في ابتداء كلام، ولا دليل على حذف الخبر لا من لفظٍ سابق ولا من قرينة حالية، لم يكن كلاماً، بل يجب إثبات الخبر كقوله «لا أحدَ أغيَرُ مِنَ اللَّهِ»[1]، وقال الشاعر[2]:

ورَدَّ جـازِرُهُـمْ حَـرْفـاً مُـصَـرَّمـةً   ولا كَـريـمَ مِنَ الـوِلْـدانِ مَـصْـبُـوحُ

فـ (مصبوح) عند س[3] خبر.

وزعم ابن الطراوة[4] أنه يُمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف، أي: ولا كَريمَ مصبوحٌ في الوجود. ورُدَّ عليه بأنَّ الشاعر إنَّما يصف عامهم بالمحل/، أي: ورَدَّ جازرُهم حَرْفاً، أي: ناقة كالحرف، لضمورها تُشَبَّهُ [٢: ١٧٣/ب] بالنون، ومُصَرَّمة: صيَّرها مصرمةَ الأخلاف ضَنّانة[5] باللبن لئلا يرضعها[6] الفصيل إن كان فيها لبن، ثُمَّ قال: ولا كَريمَ مصبوح، أي: ليس مِن كَريم مصبوحٌ، أي: ليس مِن كَريمٍ مَن يُصبَح، أي: يُسقى اللبنَ في الصباح؛ لأنَّه ليس ثَمَّ لَبَنٌ، فإذا كان كريمُ الوِلدان ذو المال والرَّفْه لا يُصبَح فما ظُنُّك بِمَن ليس بكريم، فإنَّما نَفى أن يُصْبَح الكريم، والنفي إنَّما يتوجّه على الخبر.

---

(١) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في صحيحه في كتاب التفسير (سورة الأنعام) الباب السابع ٥:١٩٤ و(سورة الأعراف) الباب الأول ٥:١٩٦.

(٢) تقدم البيت في ٤:٢٨٥، وهو بهذه الرواية ملفق من بيتين. وانظر الارتشاف ص١٢٩٩. الجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها. والمصرمة: التي لم يبق فيها لبن.

(٣) الكتاب ٢:٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٤) كذا! وهذا رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص٢٤٠. وابن الطراوة رَدَّ عليه هذا القول في رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص٨٥.

(٥) ك: مصتانة. ن: نصتانة. ولعلهما مصحفان من: مضنانة.

(٦) في النسخ المخطوطة: يرضعه. وما أثبتُّه أولَى.

والذي قاله ابن الطراوة يكون معناه: ليس في الوجود كريمٌ مصبوح، فالمنفيُّ هو «في الوجود» لا المصبوح إذ الصفة لا تُنفى، ولو قلت «ما زيدٌ العاقلُ قائمٌ» كان نفياً للقيام لا لزيد العاقل، وكذلك الكريم المصبوح ليس في الوجود، بل مات، فكأنه قال: الكرام المصبوحون فُقدوا، أي: كان ثَمَّ كرامٌ مصبوحون وفُقدوا. وليس هذا مقصد الشاعر، إنَّما يريد أنَّ كريم الوِلْدانِ مِن هؤلاء القوم لا يُصبَح وإن كان يُبقى عليه ويُشفَق لصغره. انتهى.

فإذا عُلم بدلالة لفظٍ سابق أو قرينةٍ حالية كَثُرَ حذفُه عند الحجازيين، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك، وأكثر ما يَحذفه الحجازيون مع (إلا)، نحو ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]. ومِن حذفه دونَ (إلا) قوله ﴿لَا ضَيْرَ﴾[2]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[3]، «لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ»[4]، و«لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»[5]. ومِن حذفِه للقرينة قولُك للمريض: لا بأسَ، أي: لا بأسَ عليك.

وإنَّما كثُر الحذفُ في الخبر بعد (لا) هذه لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُشَبَّهة في العمل بِـ (إنَّ)، وخبرُ (إنَّ) النكرة يكثُر حذفه.

والآخر: أنَّ (لا) وما دخلتْ عليه جواب استفهام عامّ، والأجوبة

---

(١) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ٥٠.
(٣) سورة سبأ، الآية: ٥١.
(٤) أخرجه مالك في الموطأ ص٧٤٥ والحاكم في المستدرك ٢:٦٦ وغيرهما. وانظر تخريجه في جامع العلوم والحكم ٢:٢٠٧ ـ ٢٢٥. الضرر: الاسم. والضرار: الفعل. وقيل: الضرر: أن يُدخل على غيره ضرراً بِما ينتفع هو به، والضرار: أن يُدخل على غيره ضرراً بِما لا منفعة له به، كمن منع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع.
(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب ـ باب الجذام ٧:١٧ وباب الطيرة ٧:٢٧ وباب لا هامة ٧:٢٧ وباب لا عدوى ٧:٣١.

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ (نَعَمْ) في الجواب، ويَحذفون الجملة رأساً بعدهما.

وقوله **ولم يُلفَظ به عند التميميين** ظاهرُ هذا أنه إذا عُلم الخبر لا يُثبِته التميميون مطلقاً، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما. وقال في الشرح(١): «لا يَلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذفُ عندهم واجب بشرط ظهور المعنى». قال(٢): «ومَن نَسب إليهم التزامَ الحذف مطلقاً ـ يُشير إلى الزمخشري(٣) ـ أو بشرطِ كونه ظرفاً ـ يُشير إلى الجزولي(٤) ـ فليس بِمُصيب» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان اسماً يظهر فيه الرفع». وقال في مكان آخر(٥): «والخبر لا يَخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز لك فيه وجهان: إن شئت حذفته، وإن شئت أثبتَّه. وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يُجيزون الحذف والإثبات».

فما ذكره/ ابن عصفور مخالفٌ لِما ذكره المصنف؛ لأنَّ المصنف [٢: ١٧٤/أ] ذكر أنَّ بني تميم يلتزمون حذفه مطلقاً إذا عُلم، وابن عصفور ذكر أنَّهم لا يلتزمون حذفه إلا إذا كان غير ظرف ولا مجرور.

وفي كتاب (البديع) ما يوافق كلام المصنف، قال فيه:(٦) «أهل الحجاز يُظهرون خبر (لا)، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، ويحذفونه كثيراً، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، أي: لك، وعليك، وبنو تميم لا يُثبتونه أصلاً».

---

(١) شرح التسهيل ٢:٥٦.
(٢) شرح التسهيل ٢:٥٦. وهذا النص يتلو النص السابق بدون فاصل بينهما.
(٣) المفصل ص: ٣٠.
(٤) الجزولية ص٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٥) شرح الجمل ٢:٢٧٣.
(٦) البديع في علم العربية لابن الأثير ١:٤٣٤.

وقال س[١]: «والذي بُني[٢] عليه في زمان أو مكان، ولكنك تُضمره، وإن شئت أظهرته: لا رجلَ، ولا شيءَ، تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان[٣]. والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، وأخبرنا يونس أنَّ منَ العرب مَنْ يقول: ما مِن رجلٍ أفضلُ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل مِن رجلٍ خيرٌ منك؟ كأنه قال: هل رجلٌ خيرٌ منك» انتهى.

وشرحه أصحابنا، فقالوا: يريد أنَّ الخبر لهذا المبتدأ في السؤال أو الجواب يكون زماناً ومكاناً، أضمرتَه أو أظهرتَه، بحسب المبتدأ المنفيّ أو المسؤول عنه، إذ قد يكون شخصاً وغيره، وقد يكون الخبر غير ظرف بدليل قول س بعدُ «لا رجلَ أفضلُ منك»، وإنَّما اقتصر أولاً على ذلك لأنه الأكثر، ولأنَّ الكلام عليه أدلّ. وقول س «ولكنك تُضمره» يعني في جميع اللغات. وقوله «وإن شئتَ أظهرتَه» يعني في لغة أهل الحجاز. ثم استدلّ على أنه في الموضعين مرفوع بظهور الخبر مرفوعاً، ومراده هنا أن يستدلّ على أنَّ الاسم بعد (لا) ليس في موضع رفع بِـ (لا) على لغة مَن يقول[٤]:

.... لا بَـراحُ

وقال «في لغة بني تميم» لأنَّهم لا يُظهرون الخبر، فصار الأمر محتملاً أن يكون مرفوعاً بِـ (لا)، والخبر محذوف.

وللخصم أن يقول: لو ظهر عندهم لكان منصوباً، فاستدلّ بظهوره

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٦. وانظر ص٢٩٣ أيضاً.

(٢) الكتاب: يبنى.

(٣) في النسخ كلها: في مكان. والتصويب من الكتاب.

(٤) تقدم في ٤: ٢٨١.

في لغة أهل الحجاز. ووجه الدليل مِن ذلك أنَّ بني تميم لم يُعملوا (ما) البتة، وهي أقوى مِن (لا)، وإنَّما أعمَلَها الحجازيون، وإذا كان أهل الحجاز يقولون «لا رجلَ أفضلُ منك» بالرفع وإبطال عمل (لا) فيما بعدها الرفع إذ[1] لم ينصب بعدها[2] الخبر فأحرى التميميّ الذي لا يُعمل بوجه ألاّ يُعمل (لا) التي هي أضعف.

وفي (الغُرَّة): بنو تميم كثيراً ما يَحذفون الخبر، وأهل الحجاز يُظهرونه، كذا ذكر السيرافي[3] في تأويل ما قال س.

ومِن حذف الخبر قولهم: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، و«لا فَتَى إلا عليّ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقار»[4]، وكل العرب يقول ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[5]، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، يُضمرون: في الدنيا، أو: لنا، أو: في الوجود، وما أشبهَ ذلك في المعنى. ويَجوز في ذي الفقار ونحوه الرفع على البدل/ من الموضع ـ وسيأتي الكلام في ذلك في باب الاستثناء ـ [٢: ١٧٤/ب] وعلى الصفة، ويَجوز النصب على الاستثناء، فتقول: إلا ذا الفَقار، وإلا اللَّهَ، بالنصب. ولا يَجوز فيما كان معرفة نحو «إلا ذو الفَقار» حالة الرفع أن يكون خبراً لأنه معرفة، واسم (لا) نكرة، ولا يُخبَر عن النكرة بالمعرفة، ولأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف، ولا تعمل في الموجب إذا فَرَّعنا على قولِ مَن يقول إنَّها تَرفع الخبر.

وزعم أبو عمر الجرميّ في (الفَرخ) أنه لا يصح في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا

---

(١) م، ن: إذا.

(٢) فيما عدا م: بها.

(٣) قال: «وأمّا استدلال سيبويه على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم بقول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك فكأنَّ بني تميم يقولون لا رجلَ، ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتجَّ بلغة أهل الحجاز لأنَّهم يُظهرون الخبر» شرح الكتاب ٣:٨٣/أ.

(٤) انظر تخريجه في المقاصد الحسنة ص٧٢٤ ـ ٧٢٥ وكشف الخفاء ٢:٣٦٣ ـ ٣٦٤. ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. وانظر اللسان (فقر).

(٥) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

﴿اللَّهُ﴾ إلا الرفع، قال: لأنه لم يتمّ الكلام، وكأنك قلت: اللَّهُ إلهٌ، وزيدٌ رجلٌ، وهذا غير بَيِّن؛ لأنَّ الكلام تامٌّ بالإضمار، وقد ذكر س(١) «لا أحدَ فيها إلا زيداً» بالنصب، وأجاز(٢) ذلك في قول الشاعر(٣):

.... ولا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلا مُضَيَّعا

وبلا شك أنَّ الكلام تامّ. وما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب.

وقوله **ورُبَّما أُبْقِيَ، وحُذِفَ الاسمُ** أي: أُبقيَ الخبرُ. قال س(٤): «ونظيرُ (لا كَزيدٍ) في حذفهم الاسمَ قولُهم: لا عليكَ(٥)، وإنَّما يريد: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه».

وقال أيضاً س(٦): «وتقول: لا كالعَشيَّةِ عَشيَّةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ؛ لأنَّ الآخر هو الأول، ولأنَّ زيداً رجلٌ، وصار (لا كَزيدٍ) كأنك قلت: لا أحدَ كزيدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقول: لا مالَ له، ثم تقول: قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع، قال امرؤ القيس(٧):

---

(١) الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٢) يعني سيبويه. الكتاب ٢: ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٣) صدر البيت:

أَمَرْتُكُمُ أمْري بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى

وهو للكَلْحَبة الثَّعْلَبيّ ـ واسمه هبيرة بن عبد مناف ـ كما في الكتاب ٢: ٣٣٧. وفي النوادر ص٤٣٥: الكلحبة. وهو من قصيدة في المفضليات ص٣٢ [المفضلية الثانية] وفيها: الكلحبة العُرَنيّ. وكذا في الخزانة ٣: ٣٨٥ ـ ٣٨٦ [الشاهد ٢٣٢]. وذهب البغدادي في ١: ٣٩٢ [عند الشاهد ٦١] إلى أنَّ الصواب في نسبته: العَرينيّ؛ لأنَّ العُرَنيّ نسبة إلى عُرَينة، وليس في نسبه عُرينة، وإنَّما فيه: عَرين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٩٥.

(٥) انظر أيضاً الكتاب ١: ٢٢٤ و ٢: ١١٥، ٤٠٠، و ٣: ٢٨٩.

(٦) الكتاب ٢: ٢٩٤.

(٧) ديوانه ص٢٢٧ والكتاب ٤: ٢٩٤ والخزانة ٤: ٩٠ ـ ٩٥ [الشاهد ٢٦٦]. ونُسب في الكتاب ٤: ١٤٧ إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وليس في شعره المطبوع. وصدره في إيضاح الشعر ص٣٣٧. يصف عُقاباً تتبع ذئباً لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، وتعجب من الذئب أيضاً في سرعته وشدة هربه منها.

وَيْلُمِّها في هَواءِ الجَوِّ طالبةً ولا كَهذا الذي في الأرضِ مطلوبُ

كأنه قال: ولا شيءَ كهذا، ورفع على ما ذكرتُ لك» انتهى.

وإنَّما قَلَّ حذفُ اسم (لا) لأنَّ (لا) قد تنزلت من النكرة منزلة (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يَجوز حذف النكرة وإبقاء (مِن) فكذلك لا يَجوز حذف النكرة وإبقاء (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ، ولم يُقَسْ عليه.

وقوله **ولا عملَ لِـ (لا) في لفظِ المُثَنَّى مِن نحو (لا رَجُلَينِ فيها)، خلافاً للمبرد** في عبارة المصنف قُصور لأنه قَصَرَ هذا الحكم على المثنَّى، والخلافُ في الجمع الذي على حدّ التثنية كالخلاف في التثنية، فنقول: اختلفوا فيهما:

فذهب المبرد[1] إلى أنه لا يَجوز أن يُبنَيا مع (لا). واستدلَّ على ذلك بأنَّهما لم يُجعلا مع ما قبلهما اسماً واحداً، ولا وُجد ذلك في كلامهم كما لم يوجد المضافُ ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، وإذا لم يُجعَلا معها بمنزلة اسم واحد كانا مُعربَين بعدها[2]. ولم يَجز عنده في نعتهما إلا وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع.

وذهب س[3] والخليل[4] وأبو بكر[5] وأبو إسحاق والفارسي[6] وابنُ جِنّيْ[7] والجماعة[8] إلى أنَّهما مبنيّان مع (لا). واستدلَّ الفارسي على ذلك

(١) المقتضب ٤:٣٦٦ والأصول ١:٣٨٣.
(٢) فيما عدا ن: بعدهما. وذكر في ن أنه في نسخة أخرى: معها.
(٣) الكتاب ٢:٢٨٣ والمقتضب ٤:٣٦٦ وسر الصناعة ص٤٨٢.
(٤) الكتاب ٢:٢٧٩ ـ ٢٨١ والمقتضب ٤:٣٦٦ والأصول ١:٣٨٣.
(٥) الأصول ١:٣٨٣.
(٦) المسائل الحلبيات ص٣٠٩ ـ ٣١٠ وسر الصناعة ص٤٨٢.
(٧) سر الصناعة ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.
(٨) كابن عصفور في المقرب ١:١٩٠ وشرح الجمل ٢:٢٧٢.

في (الحلبيات)، فقال[1]: «قولك لا يَدَينِ بِها لكَ بمنزلة لا رجلَ لكَ، و
[٢: ١٧٥/أ] ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا/ بِٱللَّهِ﴾[2]؛ ألا ترى أنه ليس مضافاً إلى شيء، وإذا لم يكن مضافاً كان في حكم الأسماء المفردة المبنيّة على الفتح في هذا الباب، وكونُ حرف التثنية فيه لا يَمنع مِن بنائه مع (لا) وجعلِه معها بمنزلة اسم واحد؛ ألا ترى أنَّ حرف التثنية ليس بشيء مضاف إليه كـ (رجل) مِن قولك: لا غلامَ رجلٍ، وإنَّما هو بمنزلة تاء التأنيث وأَلِفَيه وكياءَي النسب، فكما أنك لو قلت: لا كُرسيَّ لك، ولا بَصْرِيَّ عندَك، ولا جُمُعةَ لك، لم يَمتنع أن تبني هذه الأسماء مع (لا)، وتَجعلها معها كاسم واحد، كذلك لا يَمتنع ذلك في المثنَّى والمجموع.

ومِمَّا يدلُّ على جواز بناء ذلك مع (لا) أنَّ آخر المجموع بمنزلة أواخر الكلم المعربة، فمِن حيثُ جاز بناء سائر الكلم المعربة مع (لا) كذلك يَجوز بناء المثنَّى والمجموع.

فأمّا كون النون في الآخر في التثنية والجمع فليس بِمانع من ذلك للحاقها[3] ما يلحق سائر المبنية، كما لم تَمنع الميم اللاحقة لقولهم (اللهُمَّ) أن يجري البناء المطرد في النداء على حرف الإعراب الذي قبله. وإذا كان كذلك كان (لا يَدَينِ بِها لكَ) مثل (لا غلامَ لكَ)، ووقعت الياء في التثنية مِن حيثُ كانت الفتحة بمنزلة النصبة[4]، فساوتْها في لفظ التثنية كما تساوتا في لفظ الإفراد. وليس قول مَن قال إنه لا يَجوز ذلك لأنك لم تَجد مثله بِمستقيم في هذا لأنَّ الشيء إذا دلَّت الدلالة على صحته لم يقدح في دلالته أن لا نظير له وإن كان في إيجاد النظير بعض الإيناس».

---

(١) الحلبيات ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٩.

(٣) فيما عدا م: للحاقهما. وما أثبتُّه موافق لِما في الحلبيات، ففيه ما نصه: للحاقها ما يلحق سائر المبنية من هاء الوقف في مُسلمونَهْ وتَغْلِينَهْ.

(٤) في النسخ المخطوطة: النصب. والتصويب من الحلبيات.

وقال ابن عصفور[(١)]: «استدلَّ أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسمٌ مثنًّى مبنيٌّ في كلام العرب، وأمّا (هذانِ) و (اللذانِ) وأشباههما فصيغ تثنية، وليست بِمُثنّاة على الحقيقة، وأيضاً فإنَّهما قد طالا بالنون، والاسمُ المُطَوَّل في باب (لا) معرب».

ورَدَّ عليه بأنه وُجد اسمٌ مثنًّى مبنيٌّ بدليل قولهم (اثنانِ) في العدد إذا لم يُقصد الإخبار بل مجرد العدد، وبأنه لا طول بالنون لأنَّها هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يُطَوَّل به كذلك لا يُطَوَّل بالنون. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

أمّا قوله في (اثنانِ) لمجرد العدد «إنه مبنيّ» فينبغي أن يزيد فيه «بلا عطفيّة»؛ لأنه قد زعم في (المقرب)[(٢)] أنه إذا كانت عطفيّة، وكان[(٣)] لمجرد العدد، معرب، وأنه دخله لقب من ألقاب الإعراب.

وقال المصنف في الشرح[(٤)]: «خالفَ المبردُ س في اسم (لا) المثنّى، نحو: لا رجُلَينِ فيها، فزعم أنه معرب، واحتجَّ بأمرين: أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أَشْبَهَ المُطَوَّلَ. والثاني: أنَّ العرب تقول: أَعجَبَني يومَ زُرتَني، فتفتح، وأعجبَني يومُ[(٥)] زُرتَني، فتُعرب.

وعُورِضَ في الأول بأنَّ شَبَهَ (لا رجلينِ) بِـ (يا رجُلانِ)[(٦)] أقوى مِن شَبَهه بِـ (لا خيراً مِن زيدٍ)، وقد سُوِّيَ بين (يا رجُلانِ)/ و(يا رجلُ)، [٢: ١٧٥/ب]
فَلْيُسَوَّ بين (لا رَجُلَينِ) و(لا رَجُلَ).

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٧٢. وفيه أيضاً الرد الآتي.
(٢) انظر الجزء الأول منه ص٥١.
(٣) م: أو كان.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٧ ـ ٥٨.
(٥) في النسخ المخطوطة: يوماً. والتصويب من شرح المصنف.
(٦) بيا رجلان: سقط من ك ن ف.

ورُدَّ الثانِي بأنَّ بناء (يوم) وشبهه حين أُضيف إلى الجملة إنَّما كان لشَبَهِه بِـ (إذْ) لفظاً ومعنًى، فلَمّا ثُنِّيَ خالفه بلحاق علامة التثنية، وبكون (اليوم) إذا ثُنِّيَ يصير موقتاً، والمحمول على (إذْ) إنَّما يكون مبهماً، أي: صالحاً للقليل والكثير، فإذا ثُنِّيَ زال الإبْهام، فلم يَصلُح أن يُحمَل على (إذْ) لِلُزوم إبْهامها وصلاحيتها لكلِّ زمان ماضٍ».

وفي (البسيط): «قال أبو العباس: هما معربان بوجهين: [أحدهما][١] أنه لا يوجَد مثنًّى ولا مجموع بُني. والثاني: أنَّهما في معنى العطف، والعطفُ يَمنع من البناء، ولأنه لو بُني لكان مركَّباً مع (لا)، ولا يوجد في كلامهم مركب من شيئين يُثَنَّى الآخِر منهما ويُجمَع.

ورُدَّ الأول بأنَّ التثنية إذا بُنيت إنَّما تُنَزَّل [منزلة][٢] ما ارتُجل للتثنية، كـ (هذانِ) و (اللذانِ). وعن الثاني بأنَّ العطف معنًى لا لفظ. وعن الثالث بأنَّ التثنية كانت قبل البناء لا بعده» انتهى، وفيه بعض حذف.

وقال في (الغُرَّة): والمبرد يَزعم أنه معرب، ويقول: المثنى لم يُجعل مع غيره كالشيء الواحد. ورأيتُ أصحابنا يَردُّون على المبرد مِن غير الوجه الذي قصده، وذلك أنَّهم يقولون عنه: إنَّ المثنَّى والمجموع لا يكونان مبنيَّين؛ لأنَّ ما فيه النون بمنزلة ما فيه التنوين، وما فيه التنوين لا يكون مبنيّاً. واعتَرضوا عليه بقولهم «يا زيدان»، وهو مبنيّ، وفيه النون، لأنَّ النون قد تكون بدلاً مِنَ الحركة حَسْبُ في قولك (الرجلان)، فيجوز أن تكون هنا بدلاً من الحركة حَسْبُ.

وليس هذا بلازمٍ للمبرد؛ لأنه قال: المثنَّى والمجموع لا يكونان مع ما قبلَهما بمنزلة شيءٍ واحد، وليس (زيدانِ) و (زيدُونَ) في النداء كذلك. ولكنَّ الجواب عما قاله أنَّ العلة الموجِبة لبناء المفرد هي موجودة مع

(١) أحدهما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) منزلة: تتمة يستقيم بها السياق.

التثنية؛ ألا ترى أنك تقول: هما خيرا اثنين في الناس، تريد: إذا فُضِّلَ الناسُ اثنينِ اثنينِ.

وقوله **وليست الفتحةُ في نحو (لا أَحَدَ) إعرابيَّةً، خلافاً للزجاج[1] والسيرافي[2]** ذهبا إلى ما ذهب إليه الجرمي مِن أنَّ حركة مثل «لا رجلَ» حركةُ إعراب، وتَبِعَهما الرُّمّانيُّ، وحذف التنوين منه تَخفيفاً لا لأجل البناء، وزعما[3] أنَّ ذلك مذهب س بدليل قوله «فتنصبه بغير تنوين»[4]. واحتجَّ الزجاج بقولهم: لا رجلَ وغلاماً لك، ولا رجلَ ظريفاً عندَك، وقال: إنَّما شَبَّهَه س[5] بـ«خمسةَ عشرَ»؛ لأنَّها تلزم ما تعمل فيه كلزوم «خمسةَ عشرَ».

وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تَخفيفاً لكان حذفُه مِنَ النكرة المُطَوَّلة أولَى؛ لأنَّ المُطَوَّل أولَى بالتخفيف مِمّا ليس فيه طُول، فلَمّا قالت العرب: لا خيراً مِن زيدٍ، ولم تَحذف التنوين، دلَّ على أنَّ سبب الحذف البناءُ لا التخفيف./ وتأويلهم ذلك على س باطل؛ لأنه تَجَوَّزَ في [٢: ١٧٦/أ]
تسمية الفتح نصباً، وكثيراً ما تجد ذلك في كلامه مِن استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لَمّا كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفيّ بلام الإضافة)، فقال[6]: «واعلم أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يَلِ (لك) فإنَّما يُذهب منه التنوين كما أُذهِبَ مِن آخر خمسةَ عشرَ، لا كما ذهب[7] مِن المضاف». وهذا نصٌّ على أنَّ حذف التنوين منه إنَّما سببُه البناءُ لا التخفيف.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/أ واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥. وهو مذهب الكوفيين في الإنصاف ص٣٦٦ [المسألة ٥٣] والتبيين ص٣٦٢ [المسألة ٥٦].

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٨٣.

(٧) الكتاب: أُذهب. وقد سقطت (لا) قبل (كما) من مطبوعة الكتاب.

وثَمرة هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمَن زعم أنَّ الفتحة إعراب قال «لا وَرَقاتِ لك» بالكسرة، ومَن زعم أنَّها بناء لَزِمَه أن يَفتح لأنه مركَّب معها، وحركةُ آخر المركَّب المبنيِّ إنَّما هي الفتح، نحو: خمسةَ عشرَ.

وذهب الكسائي[1] إلى أنَّ السبب في نصب النكرات بعد (لا) أنَّ النكرات يُبتدأ بأخبارها قبلَها لئلا تُوهِمَك أخبارها أنَّها صِلاتٌ لها، فلَمّا تقدم الاسم في باب (لا) التي للتبرئة، وتأخر الخبر، أرادوا أن يَفصلوا بين ما ابتُدئ بخبره وبينَ ما لا يكون خبره إلا بعدَه، فغيَّروه مِن الرفع إلى النصب، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصبٍ صحيح، إنَّما هو مغيَّر، كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف، فرفعوه بغير تنوين.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ السبب في نصب النكرة بعدها أنَّها خَرجت عن بابِها، وذلك أنَّ بابَها أن تكون بمعنى (غير) في الخبر، وتقديرها أن تكون هي وما بعدها كالتابعة لضميرٍ قبلَها، ويكون بعدَها مضمرٌ يُحمل عليه الاسم، وذلك عند قولك: زيدٌ لا عالمٌ ولا جاهلٌ، أي: زيدٌ رجلٌ غيرُ عالمٍ وغيرُ جاهل، أو: زيدٌ لا هو عالمٌ ولا هو جاهلٌ. قال: فلَمّا جاءت في معنى (ليس) أخرجوها مِن معنى (غير) بالنصب لئلا يَتوهم السامع أنَّها محمولة على شيء قبلها، فجعلوا هذا عَلَماً لِما أرادوا مِن خروجهم مِن معنًى إلى معنًى.

وما ذهب إليه الكسائي والفراء باطل بدليل أنَّ (لا) إذا وقعت بعدها النكرة، ولم يُرَدْ بِها العموم، لم تنصبها[3] (لا)، بل تكون مرفوعة على الابتداء، ويلزم تكرارها إذ ذاك، فتقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلان،

---

(١) الأصول ١: ٣٨١.

(٢) الأصول ١: ٣٨١.

(٣) فيما عدا م: لم تنصبهما.

ولا امرأةٌ بل امرأتان، مع أنَّ النكرة مقدَّمة على خبرها، و (لا) أيضاً غير مَحمولة على شيء قبلها، ولو كان سبب النصب ما ذكراه للزمَ نصبُ النكرة في ذلك، فلَمَّا لم تنصب العرب النكرة بعدَها إذا لم تكن عامّة دلَّ على أنَّ سبب النصب هو ما ذكره البصريون مِن أنَّها نصبت لشبهها بِ (إنَّ) مِن الجهات التي تقدم ذكرها.

وقال المصنف في الشرح[1] رادّاً على الزجاج والسيرافي ما ملخصه: «لو لم يكن في كلام العرب ما يُبطله لَبَطَلَ بكونه مستلزِماً/ [٢: ١٧٦/ب] مُخالفة النظائر، فإنَّ الاستقراء قد أطْلَعَنا على أنَّ حذف التنوين لا يكون إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو دخول أل، أو مِن عَلَم موصوفٍ بِ (ابنٍ)[2] مضافٍ إلى علم، أو لملاقاةِ ساكن، أو لوقفٍ، أو لبناءٍ، و(لا رجلَ) يتعيَّن أنَّ حذف التنوين منه لبناءٍ؛ إذ ليس واحداً مِمّا قبلَ البناء، كيف وقد رُوي عن العرب (جئتُ بلا شيءَ) بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسةَ عشرَ، والجارُّ لا يُلغى، ولا يُعَلَّق، فثبت البناء بذلك».

ثم قال المصنف[3]: «ومِمّا يدلّ على أنَّ الفتحة فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتُها في[4]:

.... ولا لَذّاتَ لِلشِّيبِ

في الرواية المشهورة. وتوجيه رواية الكسر على أن يكون (لَذّاتِ) منصوباً لكونه مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف على نحو ما يُوَجَّهُ به (لا أبا لك)[5]، و(لا يَدَيْ لك).

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٥٨.
(٢) في النسخ كلها: باسم. والتصويب من شرح المصنف.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٥٩.
(٤) تقدم في ص٢٢٩.
(٥) انظر ما يأتي في الصفحات التالية.

وقال س[1]: (واعلم أنَّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت (لا غلامَ لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثلَ زيدٍ). فعُلم بِهذا أنَّ فتحة ميم (لا غلامَ لك) كفتحة لام (لا مِثلَ زيدٍ) لأنَّهما عنده سِيّانِ في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة (لا لَذّاتِ) كسرة إعراب لكونه مضافاً، واللام مُقْحَمة».

وقوله **ودخولُ الباء على (لا) يَمنع التركيب غالباً** مثال ذلك: جئتُ بِلا زادٍ، وجئتُ بِلا شيءٍ. واحترز بقوله (غالباً) مِمّا رُوي عن العرب مِن البناء في قولهم «جئتُ بِلا شيءَ» بالفتح.

وفي (البسيط): وهذا الخبر هل تدخل عليه الباء للتأكيد كما تدخل في (ما)؟ فجوَّزه أبو علي في (التذكرة)، ومنعه بعضهم لأنَّها إنَّما دخلت في الخبر المنصوب، فلا يقاس عليه، وأمّا قولهم[2] «لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ، ولا شَرَّ بشرٍّ بعدَه الجَنَّةُ» فمن جَوَّزه جعله الخبر، و(بعده النار) صفة للخبر، ومَن لم يُجَوِّزه تكون الباء في معنى (في)، وهو جائز[3]، ومجرور (في) موضع الخبر، و(بعده النار) صفة للاسم، والتقدير: لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ.

وقوله **ورُبَّما رُكِّبت النكرةُ مع (لا) الزائدة** قال المصنف في الشرح[4]: «وندر تركيب النكرة مع (لا) الزائدة، كقول الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٢:٢٧٦.

(٢) تقدم في ٤:٣٠٩.

(٣) م، ن: جار.

(٤) شرح التسهيل ٢:٥٩.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص٢٨٣ ومعاني القرآن للأخفش ص١٨٠، ٣٢٢ والمسائل المنثورة ص١٠٣ والحجة للقراء السبعة ١:١٦٨ والخصائص ٢:٣٦ والخزانة ٤:٣٠ ـ ٣٣ [الشاهد ٢٥٤]. فيما عدا م: إذاً لزار. عمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري. قال الأستاذ محمود محمد شاكر: «وصواب البيت عندي [لا ذَنوبَ لها] وليس في البيت شاهد عندئذ. والذَّنوب ـ بفتح الذال ـ الحظ والنصيب، وأصله الدلو الملأى. وهو بِهذا المعنى =

لو لم تَكُنْ غَطَفانٌ لا ذُنوبَ لَها إذاً لَـلامَ ذَوُو أحسـابِـهـا عُـمَـرا

وهذا مِن التشبيه الملحوظ فيه بمجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه (ما) الموصولة بِـ (ما) النافية في قوله[1]:

يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرِضُ دُونَ أَدنــاهُ الــخُــطــوبُ»

/ ص: **وقد يُعامَلُ غيرُ المضاف مُعاملتَه في الإعراب ونَزْعِ التنوين والنون إنْ وَلِيَه مجرورٌ بِلام مُعَلَّقةٍ بمحذوفٍ غيرِ خبرٍ، فإنْ فَصَلَها جارٌّ آخَرُ أو ظرفٌ امتنعت المسألةُ في الاختيار، خلافاً ليونس. وقد يقال في الشعر: لا أباك. وقد يُحمَلُ على المضاف مُشابِهُه بالعمل، فيُنزَعُ تنوينُه.** [٢: ١٧٧/أ]

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «المشهور الوارد على القياس أن يقال في اسم (لا) إذا كان أباً أو أخاً: لا أَبَ له، ولا أَخَ لك، كما قال نَهار اليَشْكُريّ[3]:

أَبِـي الإسـلامُ لا أَبَ لِـي سِـواهُ إذا افـتَـخَـروا بِـقَـيسٍ أو تَـمـيـمِ

وأن يقال فيه إذا كان مُثَنًّى أو شبهه كما قال الشاعر[4]:

= في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾، أي: حظّاً من العذاب. قال الفراء: (الذَّنُوب: الدلو العظيمة، ولكن العرب تذهب به إلى الحظ والنصيب). وقال الزمخشري: (ولهم ذَنُوبٌ مِن كذا) أي: نصيب، قال عمرو بن شأس:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطتَ بِنِعمةٍ فَحُقَّ لِشأسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ

أقول: يقول الفرزدق: لو لم تكن غطفان خسيسة لا حظّ لها مِن الشرف والحسب والمروءة (إذاً لَلامَ ذَوُو أحسابِها عُمَرا). وبذلك يَبرأ البيت من السخف ومن تكلُّف النحاة» تفسير الطبري ٥: ٣٠٣ [الحاشية].

(١) تقدم في ٤: ٢٦٢.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) هو نهار بن تَوْسِعة. الكتاب ٢: ٢٨٢ والكامل ص١٠٩٧ والشعر والشعراء ص٥٣٧. ونسب لعيسى بن عاتك الخطي في معجم الشعراء ص٩٦. وعاتك أُمّه. وفي الكامل ص١١٧٩، ١١٨٢، ١٢٠٥ أنَّ اسمه: عيسى بن فاتك. وانظر ديوان شعر الخوارج ص٧٢.

(٤) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢٥٦. وآخره في م: الغيرات.

تأمَّلْ، فلا عَينَينِ لِلمَرْءِ صارفاً   عِنايتَه عن مَظْهَرِ العَبَراتِ

وكما قال[١]:

أَرى الرَّبعَ لا أَهْلِينَ في عَرَصاتِهِ   ومِنْ قَبْلُ عن أهليهِ كانَ يَضيقُ

وقد كثُر في الكلام مع مُخالفة القياس نحوُ: لا أبا لك، ولا أخا له، ولا غلامَيْ لك، نحو قول الراجز[٢]:

أَهَدَمُوا بَيتَكَ لا أبا لَكا   وزَعَمُوا أنَّكَ لا أخا لَكا
وأنا أمْشي الدَّأَلَى حَوالَكا

ومثال (لا غُلامَيْ لك) قول الشاعر[٣]:

لا تُعْنَيَنَّ بِما أَسْبابُهُ عَسُرَتْ   فلا يَدَيْ لامرِئٍ إلا بِما قُدِرا

ولم يَرد هذا الاستعمال في غير ضرورة إلا مع اللام».

وقوله غيرُ **المضاف** يشمل أبا وأخا، والمُثَنَّى، وكلَّ ما وَلِيَه لامُ جرٍّ في: لا غُلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بَناتِ لك، ولا عِشْرِيْ لك، كذا قال المصنف[٤]. وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه هشام[٥] وابن كيسان[٦]، واختاره المصنف[٧]، مِن أنَّ هذه أسماء مفردة ليست بِمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشُبِّهَ غيرُ المضاف بالمضاف في نزع التنوينِ من المفرد، والنونِ من المثنَّى والمجموعِ على حَدِّه.

---

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص٢٥٦ وتخليص الشواهد ص٣٩٦.
(٢) تقدم الشطر الثالث في ١: ٢٥٢، وقد خرجت ثَمَّ الأشطار الثلاثة.
(٣) لم أقف عليه في مصادري.
(٤) شرح التسهيل ٢: ٦٢.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٦٢.
(٦) شرح التسهيل ٢: ٦٢.
(٧) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٢.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور[1] مِن أنَّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنَّ اللام مُقْحَمة لا اعتداد بِها، وليست اللام متعلِّقة بشيء، لا بِمحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله[2]:

يــا بُــؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الـتـي وَضَعَتْ أَراهِطَ، فاسْتَراحُوا

/ والخبر على هذين المذهبين محذوف. [٢: ١٧٧/ب]

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[3] في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يَسْعُون[4] وأبو الحسين بن الطراوة[5] ومَن أخذ بِمذهبهما في «لا أبا لك» و«لا أخا لك»، وشِبْهِهما مِن أنَّها أسْماء مفردة، والمجرور باللام هو في موضع الخبر، وأنَّ قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك، جاء على لغة[6] مَن قَصَر الأب والأخ في الأحوال كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك.

واستدلَّ ابنُ يَسْعُون[7] على امتناع الإضافة بِما وقع في (الكتاب)[8] مِن قولهم «لا أخا ـ فاعلم ـ لك» من جهة أنه لا يسوغ عنده الفصل بين

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٦ ـ ٢٨٠ والمقتضب ٤: ٣٧٣ ـ ٣٧٦ والإيضاح العضدي ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسي. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٥ والكتاب ٢: ٢٠٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٣١١ ـ ٣١٣ [الإنشاد ٣٥٩].

(٣) انظر المصباح لابن يسعون ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ، فقد أثبتَ فيه نَصّاً من (التذكرة) لأبي علي، وفيه مذهبان: مذهب الجمهور، والمذهب الثاني للفارسي، ولم يفصل بين المذهبين بِما يبين أنه قوله هو لا قول الفارسي. وقد ذكر هذا أثناء شرحه قول أبي حية النميري:

أبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني

(٤) المصباح ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦.

(٦) تقدمت هذه اللغة في ١: ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٧) المصباح ١: ٨٩/ب ـ ٩٠/أ.

(٨) الكتاب ٢: ٢٨٠.

المضاف والمضاف إليه، وزعم أنَّ قولهم «لا يَدَيْ لك» إنَّما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب.

واستدلَّ ابن الطراوة بأن قال: لو كانا مضافين لَكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت. قال: ويدلُّ على أنَّ ذلك خبر على كل حال قولُ سليمان بن عبد الملك وقد سَمع أعرابياً يقول[1]:

رَبَّ العِبادِ ما لَنا وما لَكا قد كنتَ تَسقينا، فَما بَدا لَكا
أَمْطِرْ علينا الغَيثَ، لا أبا لَكا

فأخرجها سليمان أحسنَ مُخْرَج، فقال[2]: «أَشهدُ أنه لا أَبَ[3] له ولا صاحبةَ[4] ولا وَلَدَ»، فبيَّن في هذا ما قصد الأعرابي.

واستدلَّ المصنف[5] لمذهب هشام وابن كيسان ـ وهو الذي اختاره ـ بأنَّ الإضافة المُدَّعاة إن كانت محضةً لَزِمَ كونُ اسم (لا) معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام؛ لأنَّ نيَّة الإضافة المحضة كافية في التعريف مع كون المضاف غيرَ مُهَيَّأ للإضافة، نحو ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[6]، و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[7]، وما نحن بسبيله مُهَيَّأ للإضافة، فهو أحقُّ بتأثير نِيَّة الإضافة فيه.

---

(١) الكامل ص١١٣٩ وعنه في الخزانة ٤: ١٠٣. والرجز مع الخبر في اللسان (أبي) بسكون الكاف. والشطر الثالث في رصف المباني ص٣١٩.
(٢) الكامل ص١١٣٩.
(٣) م، واللسان (أبي): لا أبا.
(٤) فيما عدا م: ولا صاحبة له.
(٥) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٢.
(٦) سورة الفرقان، الآية: ٣٩.
(٧) سورة الروم، الآية: ٤.

وإن كانت الإضافة المُدَّعاة غيرَ محضة لَزِمَ مِن ذلك مُخالفةُ النَّظائر؛ لأنَّ ذلك لا بُدَّ أن يكون فيما عَمِلَ عَمَلَ الفعل لِشَبَهِه به لفظاً ومعنًى، نحو: هذا ضارِبُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجهِ، أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة، نحو «رُبَّ رَجُلٍ وأَخيه»(١)، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك.

وأيضاً لو كانت إضافتها غيرَ محضة لم يَلِقْ/ أن يؤكَّد معناها بإقحام [٢: ١٧٨/أ] اللام لأنَّ المؤكَّد معتنًى به، وما ليس محضاً لا يُعتَنى به فيؤكَّد، ولذلك قبُح توكيد الفعل المُلغى لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه، وقولُ مَن قال(٢):

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ.......... ....

وهو يريد «يا بُؤْسَ الحربِ» سَهَّله كون إضافته محضةً.

على أنَّ لِقائل أن يجعل أصله «يا بُؤسا لِلحربِ»، ثُم حذف الألف للضرورة، وهي مُرادة، فلا إضافة، ولا إقحام.

وأيضاً فلو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة مع(٣) (لا) لكانت كذلك مع غيرها؛ إذ لا شيء مِمّا يُضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أنَّ إضافتها في غير هذا الباب محضة، فيجب أن يكون كذلك في هذا الباب، وإلا لَزِمَ عَدمُ النَّظير.

ومِمّا يَدُلُّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولُهم: لا أبا لي، ولا أخا لي، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنَّها متصلة بالياء تقديراً، فإنَّ اللام لا اعتداد بِها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا

---

(١) الكتاب ٢: ٥٦.

(٢) تقدم في ص٢٥٥.

(٣) مع لا... غير محضة: سقط من ك، ف.

ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجرّ ومجرورها، ولم يُفصل بينهما، وذلك أنَّ الصفة يتكمل بِها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ الموصوف معلوم الافتقار إلى مضاف إليه، وكونُ الصفة متصلة بالموصوف، وكونُها باللام التي تلازم معناها الإضافةُ غالباً، وكونُ المجرور صالحاً لأنْ يُضاف إليه الأول، تأكَّدَ شبهُ الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجري مجراه فيما ذكر مِن الحذف والإثبات، فمِن ثَمَّ لم يُبالوا بِـ (فيها) أن يَجري هذا المجرى، كقول الشاعر[1]:

وداهيــةٍ مِـن دَواهــي الـمَـنُـو ... نِ، يَرْهَبُها الناسُ، لا فا لَها

فنصبه بالألف كما ينصبه في الإضافة. انتهى ما ذكره المصنف مِن الاستدلال لِما اختاره في هذه المسألة.

فأمّا ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه وابنُ يَسْعُون وابنُ الطراوة مِن أنَّ «لا أبا لك» و«ولا أخا لك» جاء على لغة القصر، و(لك) في موضع الخبر، فيحتاج إلى إثبات أنَّ قائل «لا أبا لك» و«لا أخا لك» إذا استعملوهما مفردين لم يَحذفوا لاميهما، وذلك شيء لا يُعرف أحدٌ نَقَله عن أرباب هذه اللغة.

وأمّا استدلال ابن يَسْعُون على امتناع الإضافة بقولهم «لا أخا ـ
[٢: ١٧٨/ب] فاعلم ـ لك» مِن جهة الفصل بالجملة فلا دليل/ في ذلك؛ لأنَّ الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومِن ذلك ما حكاه أبو عبيدة[2] مِن أنه سمع أبا سعيد ـ وهو أعرابي لقبُه أبو الدُّقَيْش ـ يقول: «إنَّ الشاةَ

(١) تقدم في ١:١٨٦. وآخره في ك، ف، ن: لا قبا لها. وفي م: لا أبا لها.
(٢) الحكاية في الإنصاف ص٤٣١ بلفظ: إنَّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوتَ ـ واللهِ ـ رَبِّها. وكذا في شرح الكافية الشافية ص١٥٣٦.

لَتسمعُ صوتَ ـ عَلِمَ اللَّهُ ـ صاحبِها، فتُقبِلُ إليه، وتَثغو». بل الفصل في «لا أخا ـ فاعلم ـ لك» أسهل منه في قول أبي الدُّقَيش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أُضيف إليه، فصار لذلك كأنه غير مضاف في اللفظ، وإذا ثبت ما حكاه الكسائي مِن قول بعضهم «أخذته بِأرى ألفِ درهم»[1]، ففصل بين الباء والمجرور بجملة الاعتراض، فالفصل بين المتضايفين بِها أسهل بكثير.

وأمّا ما زعم مِن أنَّ «لا يَدَيْ لك» قاله النحويون بالقياس وليس مِن كلام العرب فباطل، بل نَقلوه عن العرب، وحكى ذلك سماعاً الدِّيْنَوَريُّ والسيرافيُّ، ومِن ذلك قول الكميت[2]:

وظاهر الكاشح الأقصى ليجعلني رِدْءاً له، لا يَدَيْ لِلصَّقرِ بِالخَرَبِ

وقولُ الفرزدق[3]:

فلو كنتَ مَولَى العِزِّ أو في ظِلالِهِ ظَلمتَ، ولكنْ لا يَدَيْ لكَ بِالظُّلْمِ

وتقدم[4] ما أنشده المصنف مِن البيت الذي عجزه:

.... فلا يَدَيْ لامرِئٍ إلا بِما قُدِرا

وأمّا ما استدلَّ به ابن الطراوة فليس التقدير كما ذَكر، بل التقدير: لا أبا لك في الوجود، وإذا نفى أن يكون للمخاطب أب في الوجود كان معناه ومعنى «لا أبا لك» ـ إذا جعلت (لك) خبراً ـ واحداً. وأمّا تفسير سليمان قول الأعرابي على معنى الإخبار بالمجرور فلا يَمنع مِن إجازة الوجه الآخر، بل حمل الكلام على أحد محتمليه.

---

(١) ذكر ابن مالك أنَّ ابن كيسان ذكر أنَّ الكسائي حكى: اشتريته بِواللهِ ألفِ درهم. شرح الكافية الشافية ص١٥٣٦.

(٢) ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في غيره.

(٣) ديوانه ص٨٢٥ وجمهرة اللغة ص١٥٣ والمحتسب ٢:٢٧٩. وعجزه في الخصائص ١:٣٣٩.

(٤) تقدم في ص٢٥٤.

وأمّا ما استدلّ به المصنف وترديده في الإضافة بين أن تكون إضافة محضة أو غير محضة فلا حاجة إلى هذا الترديد؛ لأنَّ الذاهبين إلى أنَّها أسماء مضافة لم يذهب أحد منهم إلى أنَّها إضافة محضة، بل ذكروا أنَّها إضافة غير محضة، فكان[1] ينبغي أن يردّ عليهم مدعاهم أنَّها إضافة غير محضة.

وأمّا ردُّه كونَها غير محضة بأنه يلزم مِن ذلك مخالفة النظائر فمخالفة[2] النظائر كثيرة في لسان العرب، ولا يُبالَى بِلُزوم مخالفة النظائر، ومُخالفة النظائر لازمة[3] له في مذهبه لأنه يزعم أنَّ التنوين يسقط [مِن][4] الصفة[5] المشبهة للإضافة، وقد قرر هو[6] في رده على الزجاج والسيرافي في دعواهما أنَّ حركة «لا رجلَ» حركة إعراب بأنَّ التنوين لا يُحذف إلا لمنعِ صرف، أو إضافةٍ، أو دخولِ أل، أو من عَلَم موصوف بِـ (ابن) مضافٍ إلى عَلَمٍ، أو لملاقاةِ ساكن، أو لوقفٍ، أو لبناءٍ، وسقوطُه لِما ذكر ليس واحداً مِن هذه التي عَدَّها، فقد/ لَزِمَ من ذلك مخالفة النظائر. [٢: ١٧٩/أ]
ويزعم[7] أيضاً أنَّ نون المثنى والمجموع على حده لا تسقط إلا للإضافة، أو تقصيرِ صلة، أو للضرورة، وهنا قد أسقطها في «لا يَدَيْ لك» و«لا بَنِي لك» لغير ما ذكر، فقد لَزِمَ من قوله مخالفة النظائر.

وأمّا حصرُه الإضافة غير المحضة فيما ذَكر فليس كما ذَكر؛ لأنَّ لنا إضافةً محضة غيرَ ما ذَكر، وهي إضافة (غيرك) و(مثلك) وأخواتها، وليست مِمّا عَمِلَ عَمَلَ الفعل ولا معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة.

---

(١) فكان... غير محضة: سقط من ك، ف.
(٢) في النسخ كلها: ومخالفة.
(٣) فيما عدا ن: لازم.
(٤) من: تتمة يقتضيها السياق.
(٥) د، ن، م: للصفة.
(٦) شرح التسهيل ٢: ٥٨.
(٧) شرح التسهيل ١: ٥٩.

وأمّا قوله «لو كانت إضافتها غير محضة لم يَلِقْ أن يؤكّد معناها بإقحام اللام؛ لأنَّ المؤكَّد مُعتنًى به، وما ليس محضاً لا يُعتنَى به فيؤكَّد» فممنوع قوله «وما ليس محضاً لا يُعتنَى به»، بل الإضافة غير المحضة يُعتنَى بِها كما يُعتنَى بالإضافة المحضة، وكيف لا وهي قسيمة المحضة؟

وأمّا قوله «ولو كانت إضافة الأسماء المشار إليها[1] غير محضة مع (لا) لكانت كذلك مع غيرها» إلى آخره، وإلزامه بذلك عدم النظير، فقد[2] ألزمناه عدم النظير في مذهبه.

وأمّا قوله «ومِمّا يدلّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافةً قولُهم: لا أبا لِي، ولا أخا لِي» إلى آخره فلا يلزم ما ذكره من أنَّهم كانوا يقولون: لا أبِ لِي، ولا أخِ لِي، بكسر الباء والخاء؛ لأنَّ العامل في الضمير من نحو «لا أبا لك» الجرَّ هو اللامُ لا الإضافة. وإنَّما كان عامل الجر هو اللام لا الإضافة لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُجاورة له، فهي أحقُّ بالعمل فيه.

والآخر: أنك إذا فعلتَ ذلك كان حرف الجر عاملاً في الضمير والمضافُ عاملاً في موضع المجرور، كما عمل في موضع المجرور في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُم بِضارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[3]، أي: وما هم بِضارِّي أَحَدٍ به، وإذا جعلته مجروراً بالمضاف بقي حرف الجر لا معمول له، وحرف الجر لا يُقطَع عن المجرور إلا في الضرورة، نحو قوله[4]:

فَخَيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُمْ   إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يا لا

أي: يا لَفُلان، فحذف المجرور، وأبقى حرف الجر، وسَهَّل ذلك

(١) في النسخ المخطوطة: بها. والصواب ما أثبتُّه.
(٢) فقد ألزمناه عدم النظير: سقط من ك، ف.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢. الكشاف ١:٣٠١ ـ ٣٠٢.
(٤) تقدم في ٣:٢٧٤.

كونُ ألف الإطلاق[1] قد صارت عوضاً منه. فإذا تقرر أنَّ عامل الجر في الضمير إنَّما هو اللام لم يَلزم كسرُ ما قبلَ اللام لأجل الياء لأنَّ العمل إنَّما هو لِلاَّم، فلم تُباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يَلزم كسرُه.

وأمّا قوله «وذلك أنَّ الصفة يتكمل بِها الموصوف كما يكمل[2] [٢: ١٧٩/ب] المضاف بالمضاف إليه»/ فليس بصحيح، وأين أحدهما من الآخر، المضاف إليه يقع من المضاف موقع التنوين أو النون، والصفة ليست كذلك.

وأمّا ما استَدلَّ به الجمهور، وهو أن قالوا: قالت العرب[3] «لا يَدَيْ لك بكذا»، فلا وجهَ لحذف هذه النون إلا الإضافة، وقالت العرب: «لا فا لِزيدٍ» حكاه ابن كيسان، فلولا أنه مضاف لَعُوِّضَ من العين الميم، والإضافة عندهم في «لا أبا لك» ونحوه إضافة غير محضة؛ ألا ترى أنك لا تَنفي في الحقيقة أباه، وإنَّما تُريد بذلك الذَّمَّ، قاله أبو علي في (التذكرة).

وقال[4] ابن التَّيَّانيّ في (المُوعَب) له: زعم بعضهم أنَّ قولهم (لا أبا لك) مدح، و(لا أُمَّ لك) ذم. وقيل: يكونان جميعاً في المدح والذم.

وقال أبو فَيْدٍ السَّدُوسيّ: (لا أُمَّ لك) [ذمّ][5]، أي: أنتَ لَقيط لا تُعرَف أُمُّك، و(لا أبا لك) مدح، أي: لا كافيَ لك.

وقال ابنُ جِنِّيْ[6]: «يُخْرَجُ مُخْرَجَ الدعاء عليه، فإذا قلت (لا أبا

---

(١) ك، ف: الألف للإطلاق. ن: ألف للإطلاق.

(٢) الذي سبق في ص٢٥٨ ضمن نص المصنف: يتكمل.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٤) وقال... لا كافي لك: في المصباح لابن يسعون ١: ٩٠/ب.

(٥) ذم: تتمة من المصباح لابن يسعون.

(٦) الخصائص ١: ٣٤٣ ـ ٣٤٥. وقد انتقى أبو حيان هذا النص من صفحتين في الخصائص. وسقطت عدة جمل متفرقة من هذا النص من ك، ف.

لك) فكأنك قلت: [أنت][1] أهل للدعاء عليك، وليس دعاء صريحاً؛ إذ لو كان دعاء صريحاً لَمَا جاز أن يُقال لِمن ليس له أب: لا أبا لك، كما لا يُقال للأعمى: أَعْماه اللَّهُ، وقولُه[2]:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ، لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

أقوى دليل على ما ذكرناه؛ لأنه ليس لِتَيْم كلها أب واحد، ولكن معناه: كلهم أهل للدعاء عليه».

وكذلك أيضاً «لا أخا لك» لم يُرد به نفي الأخ حقيقة، قال[3]: «ويؤكد ذلك قولُ الشاعر[4]:

أفي كلِّ عامٍ بَيضةٌ تَفْقَؤُونَها وتُتْرَكَ أُخْرَى فَرْدةً لا أَخا لَها

ولم يقل: لا أُخْتَ لَها».

فثبت إذاً بِما ذكرناه أنَّ المعنى ليس على ما يعطيه ظاهر اللفظ من نفي أَبٍ وأَخٍ مُعَيَّنَينِ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك، وإذا لم يُرد أباً وأخاً مُعيَّنينِ كانت الإضافة غير مُعَرِّفة، فلم يلزم من ذلك إعمال (لا) في اسم معرفة.

وزعم ابن السراجِ[5] أنَّ الأب إنَّما لم يَتعرَّف بالإضافة لأنَّ إضافته في نِيَّة الانفصال، وأنَّ الأصل قبل الإضافة: لا أباً لك، والمجرور الذي هو (لك) من تَمام الأب، ولذلك نُوِّن لطوله به، والخبر مضمر، إلا أنَّهم حذفوا التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى،

---

(١) أنت: تتمة يلتئم بِها السياق.

(٢) هو جرير. ديوانه ص٢١٢ والكتاب ١:٥٣ و٢:٢٠٥ والخزانة ٢:٢٩٨ ـ ٣٠٢ [الشاهد ١٣٢]. عمر: هو عمر بن لجأ التَّيمي، كانت بينه وبين جرير مهاجاة.

(٣) الخصائص ١:٣٤٣.

(٤) هو الأعشى. ديوانه ص٣٩٣.

(٥) الأصول ١:٣٨٩.

قال[1]: «وإنما فُعل هذا في هذا الباب، وخُصَّ به».

[٢: ١٨٠/أ] قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج باطل؛ إذ لو كان (لك) معمولاً لِ (أب) ومن تَمامه، كما زعم، لم تَسُغ إضافته إليه؛/ ألا ترى أنه لا يَجوز لك أن تقول: لا ناصحَ لزيدٍ في القوم» انتهى.

وأقول: إنَّ قول ابن السراج «إنَّ المجرور الذي هو (لك) من تَمام الأول» ليس بصحيح؛ لأنَّ (لك) لا يكون من تَمام الأول إلا لو كان الأول مِمّا يُمكن أن يتعلق به حرف الجر، و(الأب) ليس من هذا القبيل، وإن عَنَى بالتَّمام أنه صفة للأول فهو يتعلق بِمحذوف، فليس من تَمامه، ولا يكون الأول مُطَوَّلاً بالصفة، وإلا كان يَجوز أن تقول: لا رجلاً ظريفاً، وتقول طال (لا رجلاً) بالصفة، فنصب، وهذا لا يَجوز.

فإن قلت: إذا كان الاسم نكرة، وإضافته غير محضة كما ذكرتم، فهلا قالت العرب (لا أباك)[2] في فصيح كما يقولون: لا ضاربَ زيدٍ؟

فالجواب: أنَّ الأب لَمّا كان إذا أُضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تَعَرَّفَ بِها استقبحوا دخول (لا) النافيةِ عليه، فلم يُدخلوها إلا بعد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه إصلاحاً للفظ، وأعني بذلك أنه يَجيء في اللفظ على صورة غير المضاف وإن كان مضافاً في التقدير، فهي مُعْتَدٌّ بِها من جهةِ أنَّها هَيَّأت الاسمَ لعملِ (لا) فيه، وغيرُ مُعْتَدٍّ بِها من جهةِ أنَّها لم تَمنع الإضافة بدليل إثبات الألف التي لا تلحق الأب في حال نصبه في فصيح الكلام إلا في حال الإضافة، ولا يُقحمون بين المتضايفين في هذا الباب وفي باب النداء نحو قوله[3]:

.... يا بُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

(١) الأصول ١: ٣٨٩.
(٢) ك، ف، م: لا أبا لك.
(٣) تقدم في ١: ٧٦ و٤: ٣٩.

من حروف الجر إلا اللامَ خاصة؛ لأنَّها مؤكِّدة لِمعنَى الإضافة في البابين على معنَى اللام، فأقحموها لذلك. وأمّا[١] قول الشاعر[٢]:

وقد عَلِمَتْ أنْ لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ... ولا جارَ إذْ أَرْهَقْتَها بالحَوافِرِ

فالأخ غير مضاف، وإنَّما جاء على لغة مَن يجعل أخاك بِمنزلة عَصاك، فلا يَحذف لامه أُضيف أو لم يُضف.

فإن قلت: إذا كان (الأب) من قولهم (لا أبا لك) مضافاً إلى ما بعده فكيف ساغ للعرب أن تقول (لا أبا لِي) بإثبات الألف، و(لا أخا لِي)، قال الأعشى[٣]:

فأنتَ أبِي ما لم تَكن لِيَ حاجةٌ ... وإن عَرَضَت أيقنتُ أن لا أبا لِيا

وقال آخر[٤]:

وما راعَنِي إلا زُهاءُ مُعانِقِي ... فأيُّ عَنيقٍ باتَ لِي، لا أبا لِيا

/ وقال آخر[٥]: [٢: ١٨٠/ب]

وذي إخوةٍ قَطَّعتُ أسبابَ بَينِهم ... كما تَركونِي مُفرَداً لا أخا لِيا

والأب والأخ إذا أُضيفا إلى ياء المتكلم لم تُردّ فيه اللام المحذوفة.

فالجواب: أنَّ الذي مَنع من ردّ اللام المحذوفة إذا قلت (أبِي) إنَّما

---

(١) ك، ف: فأما.

(٢) صدره في المساعد ١:٣٤٤. وفي الارتشاف ص١٣٠٣ «لا أخا بعشوزن» فقط. العشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

(٣) كذا! والصواب أنه جرير يُخاطب جده الخَطَفَى. والبيت في ديوانه ص٦٠٥ [تحقيق محمد الصاوي] واللسان (أبي).

(٤) البيت في اللسان والتاج (عنق). العنيق: المعانق. م: إلا أراه. ك، ن: إلا زهاه. ح: إلا وهاه. والتصويب من اللسان. ح: عنيق يأتني.

(٥) هو صخر بن عمرو أخو الخنساء. الحماسة ١:٥٤٣ [الحماسية ٣٩٠] وشرحها للمرزوقي ص١٠٩٤ [الحماسية ٣٨٩] وللأعلم ص٦١٢.

هو ما يلزم في ذلك من ثقل التضعيف لأجل الإدغام في ياء المتكلم، إلا أنك لو رددتَها ـ وهي الواو ـ لَكسرتَها لأجل ياء المتكلم، ولَلَزِمَ أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول (أبِوِي)، ثم تسكن الواو، وتقلبها ياء لانكسار ما قبلها، وتدغم الياء في الياء، فتقول (أبِيَّ)، فلَمّا فصلت بين الألف وياء المتكلم اللامُ أُمن التضعيف المستثقل، فأعادوا اللام المحذوفة كما يُعيدونها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم. انتهى ما نُقل من كلام مَن ذهب إلى أنَّ (لا أبا لك) وشبهه من الأسماء المضافة.

وفي (الغُرَّة): «لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر، فأمّا قوله:

وقد عَلِمَتْ أنْ لا أخا بِعَشْوَزَنٍ ....

فجاء بالباء، وهي شاذة» انتهى.

فرع: مَن قال (لا أبا لِزيدٍ) لم يقل (لا أبا لِزيدٍ وأخا لِعمرٍو)، فيُقحِم اللام بين المعطوف على اسم (لا) وبين ما أُضيف إليه، نَصَّ على ذلك الفارسي في (البصريات)[1].

والسبب في امتناعه أنَّ إقحامها بين المتضايفين خارج عن القياس، ولولا السماع لَمَا قيل به، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى به موضع السماع، والأول في هذا الباب قد يَختص بِما لا يَجوز في الثاني؛ ألا ترى أنَّ اسم (لا) قد يُبنَى معها، ولا يَجوز ذلك في الاسم المعطوف عليه.

وقد قال أبو جعفر بن مضاء مؤلف كتاب (المشرق): «شذّت مسألة، وذلك قولهم: لا أخا لك، ولا أبا لك، ولا يَدَيْ لِفلان، وتقدم أنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرات العامة، وهذه الألف لا تلحق الأسماء الستة المعتلة إلا في حال الإضافة، فإن جعلت هذه الأسماء مضافة إلى الضمير

---

(١) البصريات ص٥٠٦، وقد نص على أنه قول المبرد. وانظر المقتضب ٤:٣٨٨.

واللام زائدة لم يَجز نصبها بِ (لا)، وإن قدرنا اللام ثابتة والأسماء نكرات فلِمَ دخلت الألف وسقطت النون، لكن هكذا سُمعت من العرب» انتهى.

واطَّرد إقحام اللام بين المتضايفَينِ إذا كان المضاف إليه معرفة لكثرة ما جاء منه، فتقول: لا أبا لك، ولا حَما لك، ولا يَدَيْ/ لك، ولا [٢: ١٨١/أ] غُلامَيْ لك، ولا مُسلِمَيْ لك، ولا زيدِيْ لك.

ويَجوز في قولك (لا غلامَ لك) و(لا جاريةَ لِزيدٍ) أن يكون من هذا الباب، ويكون الخبر محذوفاً. ويَجوز أن يكونا غير مضافين، والمجرور في موضع الخبر، ويكون حذف التنوين إذ ذاك لأجل بنائه مع (لا).

قالوا: وتكون التثنية في هذا الباب من قَبيل التثنية التي يُراد بِها شَفْع الواحد، نحو (لَبَّيْكَ) و(حَنانَيكَ)؛ ألا ترى أنَّ المراد بقولهم (لا غُلامَيْ لك) نفي ما قَلَّ وكَثُرَ من الغلمان؛ لأنَّ (لا) النافية لا تعمل إلا إذا نُفي بِها نفيٌ عام، كما أنَّ معنَى (حَنانَيكَ) تَحَنَّنْ علينا حَناناً بعدَ حَنان، و(لَبَّيْكَ) لزوماً لِطاعتِك بعدَ لزوم، وليس المراد حقيقة التثنية.

وإقحام اللام في هذا الباب لازم، فلا يَجوز حذف اللام وإبقاء الإضافة فيه لا في الكلام ولا في الشعر، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم إلا مع الأب في ضرورة الشعر.

وقوله **إنْ وَلِيَه مجرورٌ بلامٍ مُعَلَّقةٍ بِمحذوفٍ غيرِ خبرٍ** تقدم أنَّ المُقحَم لا يكون إلا اللام، وقال المصنف في الشرح[1]: «بشرط[2] كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجْماع، وكذا إن لم تَلِ اللام ومجرورها النكرة، أو كان[3] في موضع اللام حرف غيرها». مثال ذلك (لا يَدَينِ لك) إذا كان (لك) هو الخبر،

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٢.
(٢) م: يشترط.
(٣) فيما عدا م: وكان.

و(لا أبا لك) و(لا غُلامَينِ ظريفينِ لك)، فلم تَلِ (لك) (غلامين) إذ قد فُصل بينهما بالصفة، و(لا يَدَينِ بِزيدٍ)، فالباء قد دخلت على المجرور، فهي في موضع اللام. فهذه المسائل كلها لا يَجوز فيها إلا إثبات التنوين وبناء الاسم المفرد، نحو (لا غُلامَ لك) على الفتح.

وقوله **فإن فَصَلَها** ـ أي اللام ـ **جارٌّ آخرُ** ـ نحو: لا يَدَيْ بِها لك ـ **أو ظرفٌ** ـ نحو: لا يَدَي اليومَ لك، ولا غلامَيْ عندك لزيدٍ ـ **امتنعت المسألةُ في الاختيار، خلافاً ليونس**، فإنه أجاز ذلك في الاختيار، وأشار س إلى جوازه في الضرورة، هكذا قال المصنف[1]. وفي كتاب س[2] أنَّ يونس يفرق في الفصل بين الظرف الناقص والتام، فالناقص يُجيز الفصل به في فصيح الكلام، وكأنه عنده لَمّا لم يَستقلّ الكلام به لم يذكر، والتام لا يُجيز الفصل به.

ورَدَّ عليه س[3] أنك لم تفرق بين الناقص والتام في الفصل بين (إنَّ) واسمها، ولا في باب (كان)؛ ألا ترى أنك تقول: إنَّ عندك زيداً مقيمٌ، وإنَّ اليومَ زيداً مسافرٌ، وكان عندك زيدٌ مقيماً، على جعل/ (عندك) [٢: ١٨١/ب] معمولاً للخبر، وكان اليومَ زيدٌ مسافراً، فإذاً لا فرق بين الناقص والتام. وأجاز س[4] الفصل بجملة الاعتراض، فقال: لا أبا ـ فاعلمْ ـ لك.

وقوله **وقد يقال في الشعر (لا أباك)** قال أبو علي في (الإيضاح)[5]: «وربَّما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة، والتقدير بِها الثبات، قال الشاعر[6]:

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨١.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٠.

(٥) الإيضاح العضدي ص٢٤٥.

(٦) هو أبو حية النميري كما في معاني القرآن للأخفش ص٢٣٥ ومجاز القرآن ١: ٣٥٢ =

أَبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي ... مُلاقٍ لا أباكِ تُخوِّفيني»

فظاهر كلام أبي علي هذا يدل على أنَّ الشاعر قد يَحذف هذه اللام المُقحَمة بين المضاف والمضاف إليه إذا اضطرَّ إلى ذلك.

والصحيح أنَّ ذلك لم يَجئ في ضرورة ولا في غيرها إلا في (الأب) خاصة، وكذا قال المصنف في الشرح، قال[1]: «ولا يُستَغنَى عن اللام بعدما أعطي حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد الضرورة، كقول الشاعر[2]:

وقد ماتَ شَمّاخٌ، وماتَ مُزَرِّدٌ ... وأيُّ كريمٍ لا أباك يُخَلَّدُ

وقولِ الآخر:

أَبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي ... مُلاقٍ لا أباكِ تُخوِّفيني

أراد: لا أبا لك، ولا أبا لكِ، كذا زعموا. وهو عندي بعيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلك لم يَخلُ من أن يكون (أب) مضافاً إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام، وهي العاملة في الكاف مع حذفها. فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم (لا)، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة. والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول

= واللسان (أبي). ونسبه ابن الشجري في أماليه ٢: ١٢٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه. ونسبه الصيمري في التبصرة ص٣٩١ إلى عنترة، وليس في ديوانه. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤: ٣٧٥ والكامل ص٦٧٠، ١١٤٠ وغيرهما. وانظر تخريجه ـ إن شئت ـ في حاشية أمالي ابن الشجري.

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) هو مسكين الدارمي كما في الكتاب ٢: ٢٧٩، وآخر البيت فيه (يُمَتَّعُ). وهو من قصيدة عينية له، بعضها في فرحة الأديب ص١٣٦ ـ ١٣٧، وآخره فيه (لا أبا لك يُمنَعُ) فلا شاهد فيه حينئذ، وكذا في الخزانة ٤: ١٠١. وآخره في كتب النحو (يُخَلَّدُ) أو (مُخَلَّدُ). وانظر المقتضب ٤: ٣٧٥ والكامل ص٦٧٠، ١١٤٠. مُزَرِّد: هو أخو الشماخ، وكان شاعراً أيضاً.

لعامل غير منطوق به، وهو شيء لا يُعلَم له نظير، فوجب الإعراض عنه والتبرُّؤ منه.

والوجه عندي في (لا أبا لك) أن يكون دعاء على المخاطب لئلا يأباه الموت. وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء» انتهى ما ذكره في (لا أباك). وتوجيهه إياه على أنه فعل ماض دخلت عليه (لا) للدعاء، وفاعله ضمير الموت المذكور في قوله:

أَبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي ....

وضمير المصدر المفهوم من قوله:

وقد ماتَ شَمّاخٌ.......... ....

والذي ذكر النحويون أنَّ اللام المحذوفة مقدرة، وإن كانت إذا أُتي بِها مقحمة زائدة؛ لأنَّهم لَمّا استعملوها في حال الإضافة إصلاحاً للفظ، ورفضوا ترك[1] الإتيان بِها ـ وإن كان الأصل ـ صار الإتيان بِها كأنه الأصل، فلَمّا اضطرَّ الشاعر إلى إسقاطها قَدَّرها، ونَواها لذلك،/ وإذا [٢: ١٨٢/أ] كانت مقدرة وجب أن يكون خفض الضمير بِها لا بالإضافة؛ لأنَّ المنويَّ المقدر بمنزلة الثابت الملفوظ به، وأنت إذا لفظت باللام كان الخفض بِها.

ومِمّا يبين أيضاً أنَّ اللام منوية مقدرة قولهم (لا أباي)، حكى ذلك الأستاذ أبو بكر بن طاهر؛ ألا ترى أنَّ اللام لو لم تكن مقدرة لقالوا (لا أبِيَّ) كما قالوا (لطمت فِيَّ)، فلَمّا لم تُكسر الباء في (لا أباي) دلَّ ذلك على أنَّ الكسرة التي توجبها ياء المتكلم ليست في اللام المردودة، وإنَّما هي في اللام المحذوفة المقدرة.

(١) ن: ورفضوا بذلك ترك.

وأمّا تأويل المصنف (لا أباك) على أنه فعل ماضٍ، و(لا) للدعاء، والفاعل مضمر كما قرره، ففي غاية الفساد من وجوه:

أحدها: أنَّ العرب قالت (لا أباك) حيث لم تذكر موتاً، فلا يكون دعاء بالموت، قال[1]:

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ ـ لا أباكَ ـ ضَرَبْتَهُ بِمِنْسَأَةٍ، قد جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلا

وقال ابن الدُّمَينة[2]:

فقلتُ لَها: لا باكِ، هلاَّ عَذَّرْتِني لَدَيها، فقد حانت عليَّ ذُنوبُ

فليست هنا للدعاء بالموت.

الثانِي: أنَّ العرب حذفت من الكلمة الهمزة في بيت ابن الدُّمَيْنة، وحذفت مع الهمزة أيضاً الألف، فقالوا (لا بَ شانيك)، يريدون: لا أبا لِشانيك، ولو كان هذا فعلاً ماضياً لم يَجز حذف ذلك منه. وإنَّما جاز كثرة الحذف في (لا أبا لك) لكثرة دوره على ألسنتهم في هذا الباب.

الثالث: يدل على أنَّ (أبا) اسم لا فعلٌ جَرُّ ما بعده في قولهم (لا بَ لِشانيك)[3]، وقولهم (لا أباي)، فلو كان فعلاً ماضياً لقال (لا أبانِي)، فتلحقه نون الوقاية، وهذا قاطع ببطلان تأويل المصنف.

وقوله **وقد يحمل على المضاف مُشابِهُه بالعمل، فيُنزَعُ تنوينُه** قال المصنف في الشرح[4]: «لو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه

(١) هو أبو طالب كما في نسب قريش ص٩٧ والتنبيه والإيضاح (نسأ) ١:٣١. ويُروَى آخر البيت: قد جاء حَبْلٌ بِأَحْبُلِ. ويُروَى: وأَحْبُلُ. ويروَى: قد جَرَّ حَبْلَكَ أَحْبُلُ. وهو في شرح القصائد السبع ص١٥١ والمنصف ٢:٥٩ والصحاح واللسان (نسأ) و(حبل). المنسأة: العصا. قاله لخداش بن عبد الله بن أبي قيس بن عبد ود في قتله عمرو بن علقمة بن المطلب.

(٢) ديوانه ص١٠٥، وأوله فيه: «فقلتُ له: لا تَأْلُ». ك، ف: هلا عزرتني.

(٣) فيما عدا م: لا بَ شانيك.

(٤) شرح التسهيل ٢:٦٣.

غالباً، نحو: لا واهباً[1] لك درهماً. واحترزت بِـ (غالباً) من قول الشاعر[2]:

أرانِي ـ ولا كفرانَ للهِ أيَّةً لِنفسيَ ـ قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ

أنشده أبو علي في (التذكرة)، وقال: إنَّ أَيَّةً منصوب بِـ (كفران)، أي: لا أكفر لله رحمةً لنفسي. ولا يَجوز نصب (أيَّة) بِـ (أويتُ) مضمراً لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولَي (أرى) بجُملتين، إحداهما (لا) واسمها وخبرها، والثانية (أويت)، ومعناه: رَقَقتُ.

[٢: ١٨٢/ب] وإلى (ولا كفرانَ لله أَيَّةً) أشرتُ بقولي «وقد/ يُحمَل على المضاف مُشابِهُه بالعمل». ويُمكن أن يكون من هذا قولُ النبي ـ عليه السلام ـ «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل»[3] على رفع (يوم) بالمصدر على تقديره بِـ (أنْ) وفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله» انتهى. ويعني بِـ (مُشابِهه بالعمل) المُطَوَّل، نحو: لا خيراً من زيدٍ عندك، ولا ضارباً بكراً في الدار، ولا حَسناً وجهُه لك، ولا عشرين درهماً عندك.

ولم يذكر المصنف في هذه المسألة في الفَصِّ ولا في الشرح خلافاً، أعنِي في جواز نزع التنوين من هذه المُثُل ونحوها، وهذه مسألة خلاف:

ذهب الجمهور[4] إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً فيما بعده لزم تنوينه.

---

(١) فيما عدا م: لا ناهباً.

(٢) هو ابن الدمينة. ديوانه ص٨٦. والبيت من غير نسبة في الخصائص ١: ٣٣٧ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٥١ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ [الإنشاد ٦٣٤].

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ـ كتاب الوصايا ـ باب ما جاء متى ينقطع اليتم ٣: ٢٩٣ (الحديث ٢٨٧٣) تحقيق عزت الدعاس، ولفظه «ولا صُماتَ يومٍ إلى الليل».

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يَجوز فيه التنوين وترك التنوين، قال: «فإذا قلت (لا ضارباً زيداً) جاز أن تنون ضارباً وألاّ تنونه». وترك التنوين عنده أحسن.

ووجه التنوين عنده أنَّ زيداً من تَمام ضارب، فصار التنوين كأنه في وسط الاسم، فلم يُحذَف لأنَّ التنوين في هذا الباب إنَّما يُحذَف من آخر الاسم المبنِيّ مع (لا).

ووجهُ ترك التنوين عنده أنَّ المفعول لو أمسكتَ عنه لَجاز الكلام بضارب وحده، فلم يعتدّ لذلك بالمفعول، فعومل لذلك معاملة الاسم المفرد، فبُنِي مع (لا)، وحذف منه التنوين.

وكذلك أجاز في (لا خيراً منك) التنوين وترك التنوين على التقديرين المذكورين، لكن التنوين في هذا أمثل منه في ضارب لأنَّ تَمام معناه إنَّما يَحصل بِ (مِن).

وهذا الذي ذهب إليه باطل من جهةِ أنَّ الاسم العامل فيما بعده لم يُجعل مع غيره كاسمٍ واحد في غير هذا الباب، فيُحمل هذا الباب عليه، بل يَجب إذا سُمع من ذلك شيء قد تُرك منه التنوين ألاّ يُجعل مع ما بعده معمولاً له، فإذا قلت «لا آمرَ يومَ الجمعةِ لك»، ولم تنون، انتصب (يوم الجمعة) بالخبر الذي هو (لك)، أو بفعل محذوف يفسره قولك (لا آمرَ لك)، أي: يأمر يومَ الجمعة، فقدَّمت الظرف، وأَضمرتَ الفعل. وكذلك إذا قلت «لا آمرَ بالمعروفِ لك»، التقدير: لا آمرَ لك بالمعروف، فقدَّمتَ، وأَضمرتَ عاملاً، أي: يأمر بالمعروف.

والمصنف لم يأخذ بِمذهب الجمهور ولا بِمذهب ابن كيسان. أمّا مذهب الجمهور فلا يجوز نزع التنوين من المُطَوَّل تشبيهاً بالمضاف، وهو قد أجاز ذلك. وأمّا مذهب[1] ابن كيسان فإنَّ ترك التنوين عنده أحسن من

(١) ك: ذلك الجمهور ولا بمذهب.

[٢: ١٨٣/أ] إثباته، والمصنف قال «وقد يُحمل على المضاف مُشابِهُه بالعمل»،/ فدلَّ لفظه على القلة في ذلك. وابنُ كيسان جَعل نزعَ التنوين لأجل البناء وتركيب الاسم مع (لا)، والمصنف يدلُّ ظاهر كلامه على أنَّ الاسم معرب، فإنَّ نزع التنوين منه إنَّما هو لمشابهته بالعمل للمضاف.

وأمّا ما أنشده أبو علي من قوله:

أرانِـي ولا كُـفـرانَ لِـلَّـهِ أَيَّـةً ....

وزعمه واحتجاج المصنف أنَّ (أَيَّةً) منصوب بِـ (كُفران)، وأنه نُزع منه تنوينه مع بقائه عاملاً في المفعول له، فتخريجه على غير ما ذَكَراه، إذ يَجوز أن يكون منصوباً بِمحذوف يدل عليه (لا كُفرانَ للَّهِ)، أي: لا أكفُرُ أَيَّةً لنفسي، ودلَّ على هذا المحذوف ما قبله، كما خَرَّجوا قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[١] أي: لا عاصِمَ يَعصِمُ اليومَ.

وأمّا مَنْعُ أبي علي انتصاب (أَيَّةً) على (أَوَيتُ) مضمرة لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين مفعولَي (أوى) بجملتين للاعتراض[٢] فهو شيء بناه أبو علي على مذهبه من أنه لا تَعترض جملتان بين مُقتضٍ ومُقتَضًى. وقد رَدَّه المصنف عليه في آخر (باب الحال)، فقال[٣]: «وقد يعترض جُملتان، خلافاً لأبي علي». وسيأتي الدليل على صحة مذهب غير أبِي علي ـ إن شاء الله ـ حيث يعرض له المصنف.

وفي (البسيط): «معمولها ـ يعني معمول لا ـ إن كان عاملاً فيما بعده فيظهر العمل، ولا يصح البناء سواء كان مفرداً أم مثنًى أم مجموعاً أم[٤] مشبهاً بالمجموع، نحو: لا عشرينَ درهماً لك، والعاملُ عاملُ

---

(١) سورة هود، الآية: ٤٣.

(٢) ن: بجملتي الاعتراض.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٧٨.

(٤) فيما عدا م: أو. وفي ن: مفرداً أو مثنًى أو مجموعاً أو مشبهاً.

خفضٍ كالمضاف، نحو: لا حَسَنَ وجهٍ، ولا مِثْلَ زيدٍ، ولا غلامَيْ رجلٍ، ولا ضارِبِيْ قوم، وعاملُ نصب، نحو: لا ضارباً زيداً، ولا ضاربين عمراً، ولا حَسَناً وجهَه، ولا ماراً بزيدٍ، وسواء أكان مفعولاً صريحاً أم ظرفاً أم مجروراً أم فاعلاً.

وجَوَّز البغداديون بناءَها وإن كانت عاملةً في ظرف بعدها أو مجرور، كقوله ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[1]. والأول قول الخليل وس[2].

وإن كان غير عامل[3] سواء أكان مفرداً أم مثنًى أم مجموعاً فالجمهور على أنَّ (لا) عاملة في الاسم على أنه مبنيّ، وهو مذهب س. وقالت طائفة: هو معرب. ويُنسب إلى الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة.

والقائلون بالبناء على طريقين:

أحدهما: أنه جوابٌ رُكِّبَ على السؤال، والسؤال مُستَغرَق بِ (مِن)، فالجواب مثله.

والثانِي: أنَّ ما بعد (لا) مُفتَقِر إلى (لا) في أنه لا يكون إلا بعد نفي متقدم، فصار كالحرف، والحرف مفتقر إليه، فبُنيا لذلك.

والقائلون بأنَّها لا تعمل/ على وجهين: [٢: ١٨٣/ب]

أحدهما: أنَّ (لا) وما بعدها مركب، صارا كشيء واحد، وبعض الشيء لا يعمل في بعضه.

والثانِي: أنَّ الأصل (لا مِن كذا)، فموضعه رفع بِمنزلة: هل مِن رجلٍ؟ وما مِن رجلٍ، فلَمّا حذف (مِنْ)، وتضمنها الاسم، بقي مرفوعاً كحاله الأُولَى» انتهى، وفيه تلخيص.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢) الكتاب ٢:٢٨٧.

(٣) انظر في هذه المسألة ما سبق في ص٢٤٥ ـ ٢٥٢.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفّار: «وأجازوا ـ يعني الكوفيين ـ لا قائلَ قولاً حَسناً، ولا ضارِبَ ضَرباً كثيراً، يبنون الاسم المُطَوَّل. وخُرِّج هذا على إضمار: يقول قولاً حَسناً، ويَضرب ضَرباً كثيراً، والإضمار للدلالة كثير».

فرع: الاسم المركب من قَبيل المُشَبَّه بالمضاف من جهةِ أنه لا يَجوز تركيبه مع (لا) وجعلهما كاسمٍ واحد لِما يلزم من جعل ثلاثة أشياء[1] كشيء واحد، وذلك لا نظير له في المركب، كما لا يَجوز تركيب الاسم العامل فيما بعده مع (لا) وجعلهما كالشيء الواحد لطوله، فإذا قلت (لا خمسةَ عشرَ لك) فـ (خمسةَ عشرَ) في موضع نصب بِـ (لا)، وليست مركبة مع (لا)، والفتحة التي في راء (عَشَرَ) هي الفتحة التي كانت فيها قبل دخول (لا) عليها، وليست حادثة بسبب (لا). ومِمّا يبين ذلك أنك لو أدخلت (لا) على (عَمْرَوَيْهِ) على حدِّ دخولها على (هَيْثَم) في قوله[2]:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ

لَقُلْتَ: لا عَمْرَوَيْهِ، فأبقيتَ الاسم على كسره، ولم تَفتح الآخر بسبب (لا).

فيما عدا م: ثلاثة الأشياء.

(١) البيت في الكتاب ٢:٢٩٦ وشرحه للسيرافي ١:٢٠٣ والمقتضب ٤:٣٦٢ والأصول ١:٣٨٢ والحلبيات ص٢٠٤، ٣١١ والمسائل المنثورة ص٩٧ والخزانة ٤:٥٧ ـ ٦١ [الشاهد ٢٦١]. هيثم: قيل: هو هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه للإبل، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفَلَوات وسَوق الإبل. قال سيبويه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين». وبعده في المقتضب: «هيثم: أي: لا مُجْرِيَ ولا سائقَ كسوق هيثم». وفي الخزانة ما نصه: «وهذا مؤول إمّا بتقدير مضاف، وهو مثل، وإمّا بتأويل العلم باسم الجنس».

ص: فصل

إذا انفصل مصحوب (لا)، أو كان معرفةً، بَطَلَ العمل بإجْماع، ويَلزم حينئذٍ التَّكرارُ في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شِبْهُه[1]. وأُفْرِدَتْ في (لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ) لتأوُّلِه بِـ (لا يَنبَغي). وقد يُؤَوَّلُ غيرُ (عبد الله) و(عبد الرحمن) من الأعلام بنكرة، فيُعامل معاملتَها بعد نزعِ ما فيه أو فيما أُضيف إليه من ألِفٍ ولام، ولا يُعامَل بِهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارة، خلافاً للفراء.

ش: (لا) هذه أضعفُ في العمل من (ما) الحجازية؛ لأنَّ (ما) جَوَّزوا الفصلَ بينَها وبين اسْمها بالخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً على خلاف فيه، وبِمعمول الخبر إذا كان أحدَهما، نحو: ما اليومَ زيدٌ سائراً، و(لا) لا يَجوز فيها ذلك. وإنَّما كان ذلك لأنَّ شَبَهَ (ما) بِـ (ليس) أقوى من شَبَهِ (لا) بِـ (إنَّ). ومثال الانفصال قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2]. وكذلك لو عَملتْ عَمَلَ (ليس) أيضاً لم يَجز الفصل بينَها وبين اسمها، نَصَّ على ذلك س[3].

وقوله **أو كان معرفةً** إنَّما لم تعمل في المعرفة من قِبَلِ أنَّ موضوع (لا) العاملة أنَّها/ تَنفي نفياً عامّاً على سبيل النَّصِّيَّة، و(لا) التي لا تنفي [٢: ١٨٤/أ]
نفياً عامّاً لا خصوصية لَها بالأسْماء، وإذا لم تختصّ بالأسماء لم تَعمل فيها؛ لأنَّ الحرف إذا لم يَختصّ فبابُه ألاّ يعمل، ولهذه العلة لم تعمل

(١) م، وشرح التسهيل: وشبهه.
(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.
(٣) الكتاب ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(لا)[1] إذا دخلت على النكرة التي فيها معنى الفعل، نحو قولك: لا سلامٌ على زيدٍ، ومن ذلك قوله[2]:

وَنُبِّئْتُ جَوَّاباً وَسَكْناً يَسُبُّنِي وعمرَوبنَ عَفْرا، لا سَلامٌ على عمرِو

يريد: لا سَلَّمَ اللَّهُ على عمرو.

فإن قلت: هلاَّ عملت (لا) في المعرفة إذا كانت بـ (أل) الاستغراقية.

فقال المصنف[3]: «لأنَّها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بِها على العموم كالتنصيص عليه بِ (مِن) الجنسية مذكورةً أو مَنْوِيَّة».

وقوله **بطل العمل بإجْماع** إن رجع قوله (بإجْماع) إلى قوله (أو كان معرفة) صَحَّ عند البصريين إذ أجْمعوا على ذلك.

وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً، نحو: لا زيدَ ولا عمرَو، أو مضافاً إليه، نحو: لا أبا محمدٍ، ولا أبا زيدٍ. وإن كان مضافاً إلى (الله) و(الرحمن) و(العزيز) أجازوا أن تعمل (لا) فيه، فيقولون: لا عبدَ الرحمنِ، ولا عبدَ اللَّهِ، ولا عبدَ العزيزِ، وسيأتي الكلام في هذا.

وإن عاد إلى هذه المسألة والتي قبلها من انفصال مصحوب (لا) فليس بصحيح؛ إذ قد تقدم لنا النقل[4] عن الرُّمّانِيّ أنه إذا فُصل بَطَلَ البناء، وجاز النصب.

---

(١) ك، ف، ن: إلا.

(٢) هو جرير. والبيت في ديوانه ص٤٢٥ والكتاب ٢: ٣٠١. ونسب في الخزانة ـ عن الأغاني ـ ٥: ٢٣٨ إلى الفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص٤٨٠ عن الأغاني. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤: ٣٨١.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٥.

(٤) تقدم ذلك في ص٢٢٤ ـ ٢٢٥.

وفي (البسيط): قال س[1]: ولا تعمل إذا فُصل بينها وبين اسمها ناصبةً ولا رافعة، وذلك لضعفها عن درجة (إنَّ) و(ما)، وذلك أَبْيَنُ في المبنِيّ لأنه فصل بين الشيء وجزئه.

وأمّا الفصل فيما عداه فظاهر إطلاق س أنه لا يَجوز، ولذلك قَدَّرَ قولَه[2]:

.... لا كالعَشِيَّةِ زائراً.........

على: لا أَرَى، ولم يُقَدِّره على: لا زائراً كالعشيَّة.

وأمّا الفصل في (لا ضارباً لك) ـ أعني بين العامل والمعمول ـ فيظهر أنه جائز وإن كان س[3] قد شَبَّهَ ذلك بِـ (أَفْعَل مِن كذا)، لكن من أجل اشتراط تعلق الثانِي بالأول لا في جميع أحكامه، وسواء انفصل بالخبر وبالأجنبي.

فأمّا (لا أبا لك) فلا يَجوز الفصل إلا في ضرورة؛ إذ يكون من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلا تقول (لا أبا فيها لك) إلا على قوله[4]:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنا ... أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

وقوله **ويلزم حينئذ** ـ أي: حين إذ بَطَلَ العمل إمّا لأجل الفصل وإمّا لكون الاسم/ معرفة ـ **التكرارُ في غير ضرورة** هذا مذهب س[5] [٢: ١٨٤/ب]

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٩.

(٢) تقدم في ص٢٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص٩٩٦ والكتاب ١: ١٧٩ و٢: ١٦٦، ٢٨٠ وسر الصناعة ص١٠. الضمير في (إيغالهن) للإبل. والإيغال: المضيّ والإبعاد. والفراريج: جمع فَرُّوج، وهو الفتي من ولد الدجاج.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

والجمهور. وعلة ذلك قال المصنف[1]: «ليكون التكرار عوضاً مِمّا فاتَها من مصاحبة ذي العموم، فإنَّ في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثم حُمل في لزوم التكرار المفصولةُ على التي تليها معرفة لتساويهما في وجوب الإهمال».

وقال غيره: يلزم تكرار (لا) غير العاملة إذا لم يكن الاسم الذي بعدها في معنى الفعل معرفةً كان أو نكرة؛ ولا يَجوز أن تقول (لا زيدٌ عندك) حتى تكرر (لا)، فتقول (ولا عمرٌو). وسبب ذلك أنَّ العرب جعلتها في جواب مَن سأل بالهمزة وأم، فكما أنَّ السؤال بِهما لا بُدَّ فيه من العطف، فكذلك ما هو جواب له.

فإن قلت: ما المانع من أن يقال (لا زيدٌ في الدار) من غير تكرار في جواب مَن قال: هل زيدٌ في الدار؟

فالجواب: أنَّ العرب جعلت في جواب مَن قال (هل زيدٌ في الدار) (ما زيدٌ في الدار) و(ليس زيدٌ في الدار)، واستغنوا بذلك عن (لا).

فإن كان الاسم في معنى الفعل لم يَلزم تكرارها، نحو قولك (لا سَلامٌ على زيد)[2]؛ لأنَّ معناه: لا سَلَّمَ اللَّهُ زيداً، و(لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ)[3]؛ لأنه صار بِمنزلة: لا ينبغي لك أن تفعلَ، و(لا بِكَ السَّوءُ)[4]؛ لأنه في معنى: لا يَسُؤْكَ اللَّهُ، فحكموا لذلك بحكم ما هو في معناه، فلم يكرروها كما لم يكرروها[5] في الفعل، كما حكموا لِ (يَذَرُ) بحكم (يَدَعُ) لَمّا كان في معناه.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٥.
(٢) الكتاب ٢: ٣٠١.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢.
(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.
(٥) كما لم يكرروها: سقط من ك، ف.

فإن قلت: لأيّ شيء لم تُكرر مع الفعل مع أنَّها غير عاملة فيه كما كُررت مع الاسم إذا لم تكن عاملة فيه[1]؟

فذكر في الجواب[2]: أنه إنَّما لم تُكرر مع الفعل لأنَّها تقع في جواب اليمين، واليمينُ قد تقع على فعل واحد. وأيضاً فإنَّ (لا أفعلُ) نقيض (لأفعَلَنَّ)، فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى (لأفعَلَنَّ) لم يَجب ذلك في نقيضه.

وزعم أبو العباس[3] أنَّ السبب في عدم لزوم تكرارها مع الفعل أنَّ الأفعال بعدها وقعت موقع الأسماء النكرات التي بُنيت مع (لا)، فكما لا يَلزم تكرار (لا) معها فكذلك لا يلزم تكرارها مع الفعل. قال[4]: «ولو قَدَّرتَها تقدير (لا رجلَ في الدار ولا غلامَ) لقلت: لا يقعدُ زيدٌ ولا يقومُ، ولصارت جواباً لقوله: أيقومُ زيدٌ أم يقعدُ».

وهذا الذي ذهب إليه باطل لأمرين:

أحدهما[5]: أنَّ (لا) الداخلةَ على الفعل لا تنفي نفياً عامّاً، فلا يَجوز أن تُقَدَّر تقدير التي بُنِي معها الاسم.

وأيضاً فإنَّ (لا) التي تنفي نفياً عامّاً لو جاز/ دخولها على الفعل [٢: ١٨٥/أ] لكانت غير مختصة، والحروف غير المختصة بابُها ألاَّ تعمل.

وكذلك أيضاً لم تُكرر العرب (لا) ـ وإن كانت غير عاملة ـ في قولهم «لا سَواءٌ»[6] في جواب مَن قال «هذان سَواءٌ» لأنَّها جُعلت عوضاً

---

(١) فيه: سقط من ك، ف، ن.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ باختصار.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٦/أ.
(٥) لم يذكر الأمر الثاني. وأظنه يريد به الفقرة التي أولها «وكذلك أيضاً لم تكرر العرب لا».
(٦) تقدم في ٣:٣١٧.

من المبتدأ المحذوف، ولذلك لم يقولوا «هذان لا سَواءٌ» فيجمعوا بين العوض والمعوَّض منه، فلَمّا جَعلوا (لا) عوضاً من المبتدأ المحذوف أجرَوها مُجرى المبتدأ، فكما أنه لا يلزم التكرار في قولك «هذان سَواءٌ» فكذلك لم يكرروا (لا) في قولهم «لا سَواءٌ».

وأمّا التي فُصل بينها وبين الاسم بخبر فامتنع إعمالها فيه من جهةِ أنَّ (لا) العاملةَ تنزَّلتْ من الاسم الذي عملت فيه منزلة (مِن) الزائدةِ من الاسم الذي دخلت عليه في الجملة الاستفهامية التي وقعت (لا) جواباً لها؛ فكما لا يَجوز الفصل بين (مِن) الزائدة وما عَملتْ فيه فكذلك لا يَجوز الفصل بين (لا) وبين الاسم الذي عَملت فيه، فوجب لذلك إذا فُصل بينهما ألاَّ تعمل فيه، ويَجب فيها أيضاً أن تُكرر لأنَّ (لا) غيرَ العاملة في الاسم إنَّما جَعَلَتْها العرب في جواب مَنْ سأل بالهمزة و(أم)، وقد تدخل على المعرفة، فيغني عن تكرارها حرفُ نفي غيرها، وهو قليل، قال الشاعر[1]:

وكانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هو أبْداها، ولم يَتَجَمْجَمِ

وقوله في غير ضرورة مثال ما لم تُكرر فيه مع المعرفة قوله[2]:

بَكَتْ أسَفاً، واسْتَرْجَعَتْ، ثُمَّ آذَنَتْ رَكائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها

ويُروَى: بَكَتْ جَزَعاً، وقولُه[3]:

أشاءُ ما شِئْتِ حتى لا أزالَ لِما لا أنتِ شائيةٌ مِنْ شأنِنا شانِي

ومثال ما لم تُكرر فيه مع الفصل قولُ الشاعر[4]:

(١) تقدم في ٤: ١٥٢.
(٢) تقدم في ٤: ٢٨٣.
(٣) البيت في شرح التسهيل ٢: ٦٦ والعيني ٢: ٣٢٥.
(٤) كذا في النسخ المخطوطة! وقد وجد بعده في م بياض يتسع لبيت من الشعر. وشاهده البيت الأول الذي عدّه مثالاً لِما لم تُكرر فيه (لا) مع المعرفة، وهو قوله:
.... أنْ لا إلينا رُجُوعُها =

وقوله **خلافاً للمبرد وابن كيسان** أجاز المبرد[1] وابن كيسان[2] إذا فُصل بين (لا) وبين الاسم، أو جاء بعدها معرفة، ألاَّ تُكرر، وذلك في السعة، ولا يَختص ذلك بالضرورة، فأجازا: لا في الدار رجلٌ، وأجازا: لا زيدٌ عندَك.

فإن قلت: إذا قال القائل: أزيدٌ في الدار؟ فقلت: نَعَمْ، أليس يَجوز أن يقال: نَعَمْ في الدار؟ فما المانع من أن يقال في الجواب: لا زيدٌ في الدار، كما قيل: نَعَمْ زيدٌ في الدار؟

فالجواب: أنَّ الجملة في قولك (نَعَمْ زيدٌ في الدار) تأكيد لِما تضمنته (نَعَمْ)، وكأنك قلت: نَعَمْ نَعَمْ، ولا يكون/ ذلك في (لا) لأنَّ [٢: ١٨٥/ب] قولك (زيدٌ في الدار) إيجاب؛ لأنَّ (لا) قد استقلَّت بالجواب، فليست داخلة على هذه الجملة بعدها فتَنفيَها، وإذا كانت إيجاباً فلا يؤكَّد بِها النفي. ولا حجة لَهما في قول العرب (لا نَوْلُكَ أن تَفعلَ) و(لا بِكَ السَّوءُ) لِما ذكرناه من أنَّ معنى الاسم فيه الفعل.

وقال السيرافيُّ رادّاً على المبرد ما نَصُّه: فإنَّ[3] هذا الذي أورده: أغلامٌ عندَك؟ جوابه: نَعَمْ، أو: لا، وأمّا أحد الاسْمين فلا، إنَّما يُجاب بالاسم مَن سأل بالهمزة و(أم)، فحينئذٍ تقول: عندي غلامٌ، أو تقول: عندي جاريةٌ، أو تنفيهما، فتقول: لا هذا ولا هذا، فالتكرار لازم لِ (هذا)؛ ألا تَرى أنَّ الجواب بالاسم إنَّما يُرَتَّبُ[4] على مَن سأل بالهمزة و(أم).

= انظر الخزانة ٤: ٣٤ [الشاهد ٢٥٥].

(١) المقتضب ٤: ٣٥٩ - ٣٦١ والمفصل ص٨١ وشرح الجزولية للشلوبين ص١٠٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٨.

(٣) فيما عدا م: بأنَّ.

(٤) ن: يترتب.

قال بعض أصحابنا: وهذا الذي قاله السيرافي إذا حَقَّقتَه اضمَحَلَّ، وذلك أنَّ جواب مَن سأل بالهمزة خاصة إنَّما يكون بِ (نَعَمْ) أو بِ (لا) إذا كان السؤال ملفوظاً به، نحو: أغلامٌ عندَك؟ فعندما تُجيب هذا تقول: نَعَمْ، أو: لا، وأمّا إذا قَدَّرتَ سؤالاً فإنَّما يكون الجواب بالاسم؛ لأنه لا يدري أحد ما يُعنَى بِ (نَعَمْ) أو (لا)، فيتعين هنا الجواب بالاسم.

فهذا الذي ذكرناه للمبرد أن يقوله، وهو حق، وإنَّما يُرَدُّ عليه بأنَّ العرب لم تقل قَطُّ (لا غُلامٌ) وتُلغي (لا) دون تكرار إلا شذوذاً، نحو:

.... أنْ لا إلينا رُجُوعُها

فكونُهم لا يقولون (لا زيدٌ) دليلٌ على أنَّهم قد عزموا على أن تكون هذه الملغاةُ جواباً لِمَن سأل بالهمزة وأمْ، وإذا أرادوا جواب مَن سأل بالهمزة قالوا: ما زيدٌ عندي، أو: ما عمرٌو[(١)]. فهذا الذي أراد س[(٢)]، فهو تعليل بعد السماع. فما ذهب إليه المبرد ساقط إذ لا سَماع يَعضُده، ولا يُحفَظ من كلامهم. انتهى.

وقوله **وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شِبْهُه** مثال ما وَلِيَها خبر مفرد قولك: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ. وأفهَمَ قوله (مفرد) أنه إذا وَلِيَها الخبر وهو جُملة فلا يلزم تكرارها، وليس كذلك، بل إن كانت فعلية كان ذلك، نحو: زيدٌ لا يقوم، وإن كانت اسْمية فيلزم تكرارها إلا في ضرورة.

وشِبْهُ الخبر المفرد الحالُ والنعت، نحو: نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً، ومررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، فيلزم تكرار (لا) في هذه المواضع إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر[(٣)]:

---

(١) م: وما عمرو.

(٢) ك، ف: أراد جواب س.

(٣) تقدم في ص٢٠٥.

وأنتَ امرُؤٌ مِنَّا، خُلِقتَ لِغيرِنا حياتُكَ لا نَفْعٌ، ومَوْتُكَ فاجِعُ

وسَهَّلَ هذا هنا أنَّ (وموتُكَ فاجِعُ) في معنى: ولا موتُكَ يَسُرُّ، وقولِ الآخر[1]:

/ قَهَرتُ العِدا لا مُسْتَعيناً بِعُصبةٍ ولكنْ بِأنواعِ الخَدائعِ والمَكْرِ [٢: ١٨٦/أ]

وقولِ الآخر[2]:

إنِّي تَركتُكَ لا ذا عُسْرةٍ تَرِباً فاسْتَعْفِفَنْ، واكْفِ مَنْ وافاكَ ذا أَمَلِ

وقوله **وأفردتْ في (لا نَوْلُكَ أنْ تَفعلَ)**[3] **لتأوُّلِه بِـ (لا يَنبغي)** النَّوْلُ من التَّنْويل والنَّوال، وهو العَطِيَّة، ضُمِّنَ (لا نَوْلُكَ) معنى: لا ينبغي لك أنْ تَفعلَ، فكما لا يلزم تكرار الفعل بعد (لا) كذلك لم يلزم تكريرها بعد ما هو في معنى الفعل.

قال ابن هشام: «وأنْ تَفعلَ: فاعلٌ بِـ (نَولك)، سَدَّ مَسَدَّ الخبر لَمّا كان في معنى الفعل، ونظيره (أقائمٌ الزيدانِ)، و(ما قائمٌ الزيدانِ)، فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر لَمّا كان المعنى: أيقومُ الزيدانِ؟ وما يقومُ الزيدانِ» انتهى.

والذي أذهب إليه أنَّ (نَوْلك) مبتدأ، و(أنْ تَفعلَ) خبره، وليس مرفوعاً به رفع الفاعل؛ لأنه ليس اسمَ فاعل ولا اسم مفعول، وتقدم الكلام عليه في أوائل (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)[4].

وقوله **وقد يؤَوَّلُ** إلى قوله **من ألِفٍ ولام** ذكر المصنف أنَّ العَلَم غيرَ الاسْمين اللذين ذكرهما ـ وهما عبد الله وعبدُ الرحمن ـ قد يُؤَوَّلُ بنكرة، فيُبنَى مع (لا)، أو يُنصَب إن كان مضافاً، فإن كانت فيه ألف ولام نحو

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢:٦٦.
(٢) البيت في شرح التسهيل ٢:٦٦.
(٣) الكتاب ٢:٣٠٢.
(٤) انظر الجزء الرابع ص١٢٨ ـ ١٢٩. وقد تكلم عليه قبل ذلك في ٣:٢٥٣.

(العُزَّى) نُزعت منه، نحو قول الراجز[١]:

إنَّ لَـنـا عُـزَّى، ولا عُـزَّى لَـكُـمْ

أو فيما أُضيف إليه نُزعت أيضاً منه، نحو قول عمر (قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها)[٢].

وأَفْهَمَ قولُ المصنف «غيرُ عبد الله وعبد الرحمن» أنَّ هذين الاسمين لا يؤوَّلان بنكرة، فيعاملان معاملتها، قال في الشرح[٣]: «للزوم الألف واللام في عبد الله، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأنَّ الألف واللام لا يُنزَعان منه إلا في النداء» انتهى.

وقال الفراء: «إنَّما أجزنا (لا عبدَ اللَّهِ لك) لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحدٍ عبدُ الله، ولا نُجيز: لا عبدَ الرحمن، ولا عبدَ الرحيم؛ لأنَّ الاستعمال لم يلزم هذين كما لزم عبد الله» انتهى.

وكذلك سُمع: نِعْمَ عبدُ اللَّهِ خالدٌ، وبِئْسَ عبدُ اللَّهِ أنا إن كان كذا. ولا يَجوز: نِعْمَ غلامٌ زيدٌ؛ لأنَّ (عبد الله) ينطلق على كل أحد، فكأنه قال: نِعْمَ المرءُ خالدٌ.

وكان الكسائيُّ[٤] يقيس على (لا عبدَ اللَّهِ لك) لا عبدَ الرحمن، ولا عبدَ العزيز. وقد حكى الفراء عن العرب: قُتل[٥] عبد العزيز وعَرْقَل[٦]، فلا عبدَ عزيز ولا عَرْقَلَ/ لِيَهْ[٧]، بحذف الألف واللام من (العزيز)، كما [٢: ١٨٦/ب] حُذفت في (قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ).

---

(١) تقدم في ٢: ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٧ والمقتضب ٤: ٣٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧.

(٤) الأصول ١: ٤٠٦.

(٥) فيما عدا م: قيل.

(٦) م، ن: وعزقل. وكذا في الموضع التالي.

(٧) ن: إليه. وقد سقط هذا اللفظ من م. وفي الارتشاف: لك.

وفي (الغُرَّة): وقوم من الكوفيين يُجيزون (لا زيدَ لك)، وأَجْرَوا (عبد الله) مُجرى النكرة، وعبدُ العزيز وعبد الرحمن يَجريان مَجرى عبد الله، إلا أنَّهم يُسقطون منهما الألف واللام، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ ولا عبدَ رحمن، ولا يَعرف هذا بصريٌّ.

وقوله **فيعامَلُ مُعاملتَها** يعني: فما كان مفرداً بُنِي على ما يُنصَب به، وما كان منها مضافاً أو مُطَوَّلاً أُعرِب، فمِمّا جاء من ذلك «إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعدَه، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بعدَه»[1]، وقولُ الراجز[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

وقولُ ابن الزَّبِير الأسديّ[3]:

أَرَى الحاجاتِ عندَ أَبِي خُبَيبٍ ... نَكِدْنَ، ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وقال الآخر[4]:

---

(١) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة ٤:١٨٢ وكتاب الأيمان والنذور ـ باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ٧:٢١٨ بتقديم الجملة الثانية على الجملة الأولى. وانظر صحيح مسلم ـ كتاب الفتن ص٢٢٣٦ ـ ٢٢٣٧.

(٢) تقدم في ص٢٧٦.

البيت له في الكتاب ٢:٢٩٦ ـ ٢٩٧. ولفَضالة بن شُريك في شرح أبياته ١:٥٦٩. وانظر الخزانة ٤:٦١ ـ ٦٧ [الشاهد ٢٦٢] ففيه أيضاً أنَّ الأصبهاني روى الأبيات التي منها هذا الشاهد لعبد الله بن فَضالة بن شُريك. وفيه أيضاً أنَّ بعضهم زعم أنَّ ابن الزَّبِير صاحب هذه الأبيات اسمه عبد الله بن فضالة. نَكِدَ: تَعَسَّرَ. وأبو خبيب: عبد الله بن الزُّبَير رضي الله عنه.

(٣) البيت لجرير في تخليص الشواهد ص٤٠٢ ـ ٤٠٤. وهو في ديوانه ص٨٣٣ والنقائض ص٨٣٧. وهو من غير نسبة في المقرب ١:١٨٩ وتذكرة النحاة ص٥٢٩، ٥٣٨ والخزانة ٤:٥٧ [عند الشاهد ٢٦١]. وصدره في شرح التسهيل ٢:٦٧. زيد: هو زيد بن النجار، وكان جرير قد اشترى جارية منه، ففَرِكت جريراً، واشتاقت إلى زيد، فقال جرير في ذلك شعراً. ويُروَى صدره: تبكي على زيدٍ ولم تَرَ مثله.

تُبَكِّي على زيدٍ، ولا زيدَ مِثْلُه   سليمٌ من الحُمَّى صَحيحُ الجَوانِحِ

وتنكير المعرفة على قسمين:

أحدهما: أن يُجعل الاسم واقعاً في الحال على مسمّاه وعلى كل مَن أَشْبَهَ مُسَمّاه، فيكون إذ ذاك نكرة لعمومه، ومن هذا القَبيل الأبيات التي تقدم ذكرها، أوقعَ (أُمَيَّة) على الشخص الذي اسمه (أُمَيَّة) وعلى كل مَن أشبهَه، وكذلك (هَيْثَم) و(زيد)، وإيقاعُ اسم الشخص على مَن أشبهه جائز في كلام العرب، نحو: زيدٌ زُهيرٌ، وعلى هذا الضرب تُنزَع الألف واللام إن كانت فيه؛ لأنَّ التنكير مع وجودهما غير جائز، ومنه (ولا أبا حَسَنٍ)، و(لا عبدَ عزيزٍ).

والضرب الثانِي: أن يكون (مثل) مضافاً إليه في التقدير، فعلى هذا تقول (قضيَّةٌ ولا أبا الحسن) بإثبات (أل) في الحَسَن، تريد: ولا مِثلَ أبِي الحَسَن، وتكون على هذا قد نَفيتَ أن يكون للقضية أبو الحسن أو مَن يَشبهه، على حدِّ قولهم: مِثْلُك مَن يَفعلُ كذا، يريدون: أنتَ وأمثالُك تَفعلون كذا. ومن هذا الضرب ما حكاه الكسائيُّ من قول بعضهم (لا أبا حمزةَ لك)، وأبو حمزة ليس مُنَكَّراً على الطريق الأول بدليل منعه الصرف، وإنَّما هو مُنَكَّر على الطريق الثانية، والتقدير: لا مِثلَ أبي حمزةَ لك، فحُذف (مِثل)، وأُقيم ما أُضيف إليه مُقامه، ورُوعيَ المعنى بعد الحذف.

وحكى الكسائيُّ أيضاً (لا أبا محمدَ لك)، وكان القياس (لا أبا محمدٍ لك) على الضربين السابقين، فحمله[1] بعض النحويين على أنه من [٢: ١٨٧/أ] قَبيل/ الأسماء المركبة، نُقل من الإضافة إلى التركيب.

وقال بعض أصحابنا: يَجوز أن يكون ممنوع الصرف، وهو مِمّا مُنع

(١) في النسخ كلها: فجعله. والصواب ما أثبتُّه.

لسبب واحد ـ وهو التعريف ـ نحو قوله[1]:

أنـا أبـو دَهْـبَـلَ وَهْـبٌ لِـوَهَـبْ

والتنكير على الضرب الأول أحسن من التنكير على الضرب الثاني؛ لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مُقامه فإنَّما تَجعل الحكم للملفوظ به، ولا تجعله للمحذوف إلا في قليل من الكلام، وبابه الشعر، نحو قوله[2]:

تأتِي المُقيمَ وما سَعَى حاجاتُه　　عَدَدَ الحَصَى، ويَخيبُ سَعْيُ الطالِبِ

نصب (عددَ الحَصى) على الحال، وهو معرفة في اللفظ، لَمّا كان التقدير: مِثلَ عددِ الحَصَى.

فإن قلت: ما الدليل على أنَّ هذه الأسْماء المعارف مؤوَّلة بنكرة؟ ولعلَّها عملت فيها (لا) وهي باقية على تعريفها على سبيل الشذوذ، كما عملت (لا) في المعرفة عمل (ليس) على طريق الشذوذ.

فالجواب: ما ذكره الفراء من أنَّ مَن قال (لا أبا أُمَيَّةَ لك)، ثم نَعَتَ نَعَتَه بنكرة وإن كان له لفظ التعريف بترك إجرائه، فقال (لا أبا أُمَيَّةَ عاقلاً لك)، ولا يقال (العاقلَ) لنيابته عن النكرة.

وفي (الغُرَّة): فأمّا قول الشاعر[3]:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ

وقولُهم (قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ) ففيه وجهان:

---

(١) هو أبو دَهْبَل الجمحي كما في الإنصاف ص٥١١ وضرائر الشعر ص١٠٤.

(٢) هو بشار بن برد. والبيت في ديوانه ص٣١ تحقيق السيد بدر الدين العلوي [طبعة دار الثقافة ببيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م].

(٣) تقدم في ص٢٧٦، ٢٨٧.

أحدهما: أنه جعله من جماعةٍ كلٌّ واحد منهم هَيثَم، فتنكَّر، كما تقول: زَيدينَ.

والآخر: أنه فيه حذف، تقديره: لا مِثلَ هَيْثَم. وقالوا على هذا (أمّا البَصرةُ فلا بَصْرةَ لكم)[1]، و(أمّا بغداد فلا بغدادَ لكم). وعلى القول الثاني لا يَجوز وصفه عند الأخفش[2] لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفة، فبَطَلَ الوصف.

وقال المصنف في الشرح[3]: «قَدَّرَ قوم العَلَمَ المُعاملَ بهذه المعاملة مضافاً إليه (مِثل). وقَدَّره آخرون بِـ (لا مُسَمّى بِهذا الاسم)، أو بِـ (لا واحدَ من مُسَمَّيات هذا الاسم). ولا يصح واحد من التقديرات[4] الثلاثة على الإطلاق:

أمّا الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر (مِثْل) بعده، نحو[5]:

تُبَكِّي على زيدٍ، ولا زيدَ مِثْلُهُ ....

فتقدير (مِثْل) قبل (زيد) مع ذكر (مِثْل) بعده وصفاً أو خبراً يستلزم[6] وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثانِي: أنَّ المتكلم بذلك إنَّما يقصد نفي مُسَمَّى العَلَم المقرون بِـ (لا)، فإذا قدّر (مِثْل) لزم خلاف المقصود؛ لأنَّ نفي مِثْل الشيء لا تَعَرُّضَ فيه لنفي/ ذي المِثْل. [٢: ١٨٧/ب]

(١) الكتاب ١: ٣٨٩. وقد تقدم في ٢: ٣٢٤.
(٢) شرح الكافية ١: ٢٦٠.
(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧ ـ ٦٨.
(٤) ك، ف: المقدرات.
(٥) تقدم في ص٢٢٨.
(٦) فيما عدا ك: مستلزم.

الثالث: أنَّ العَلَم المُعامَل بِها قد يكون انتفاءُ مِثْله معلوماً لكلِّ أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: لا بَصرةَ لكم، ولا أبا حسنٍ لَها، و «لا قُرَيشَ بعدَ اليوم»[1].

وأمّا التقدير الثانِي والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإنَّ من الأعلام المُعامَلة بذلك ما له مُسَمَّيات كثيرة، كأبي حَسَنٍ وقَيْصَرَ، فتقدير ما كان هكذا بِـ (لا مُسَمّى بِهذا الاسم)، أو بِـ (لا واحدَ من مُسَمَّياته) لا يصح لأنه كذب، فالصحيح ألاّ يُقَدَّر هذا النوع بتقدير واحد، بل يُقَدَّر ما ورد منه بِما يليق[2] به، وبِما يَصلح له، فيُقدَّر (لا زيدَ مِثْلُه) بِـ: لا واحدَ من مُسَمَّيات هذا الاسم مثلُه، ويُقدَّر (لا قُريشَ بعدَ اليوم) بِـ: لا بطنَ من بُطون قُريش بعدَ اليوم، ويُقدَّر (لا أبا حسنٍ لَها) و(لا كِسرى بعدَه، ولا قيصرَ بعدَه) بِـ: لا مِثلَ أبي حَسَنٍ، ولا مِثْلَ كِسرَى، ولا مِثلَ قَيصَرَ، وكذلك: لا بَصْرةَ، ولا أُمَيَّةَ، ولا عُزَّى. ولا يَضُرُّ في ذلك عدمُ التَّعَرُّض لنفي ذي المِثْل؛ فإنَّ سياق الكلام يدلُّ على القصد».

وقوله **ولا يُعامَلُ بِهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارة، خلافاً للفراء** لم تقل العرب (لاك) ولا (لا إياك لنا). وأجاز الفراء[3] (لا هو) و(لا هي) على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه.

وهذا في غاية الضعف، فإن سُمع ذلك من العرب كان تأويله على خلاف ما أجازه الفراء، فيكون (هو) مرفوعاً على الابتداء، وحُذف الخبر لدلالة المعنى عليه، ولم تتكرر (لا) على سبيل الشذوذ.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفّار: وأجازوا ـ يعني الكوفيين ـ دخول

---

(١) هذا قول لأبي سفيان. صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد ـ الباب ٣١ ـ ص١٤٠٦. وقد تقدم في ٢: ٣٢٤.

(٢) ك، ف: بِما لا يليق.

(٣) الأصول ١: ٤٠٦. وفيه أنَّ الكسائي والفراء حكيا هذا.

(لا) على المضمر، وتكون بمنزلة (إنْ)، وبمنزلة (ليس)، فأجازوا في (لا هو) على الوجهين، وحكَوا: إنْ كان أحدٌ سَلك هذا الفَجَّ فلا هو بِهذا[١].

وفي (الغُرَّة): وأجازوا - يعني قوماً من الكوفيين - دخولها على المضمر الغائب، وحَكَوا: إنْ كان واحدٌ في هذا الفَجِّ فلا هو. ولا يَعرف هذا بَصريٌّ، وأنشد الفارسي[٢]:

ولا هِيَ إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها   عَلاةٌ كِنازُ اللحمِ ذاتُ مَشارةِ

وأجاز الفراء[٣] أيضاً: لا هذينِ لك، ولا هاتينِ لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره. وما أجازه في اسم الإشارة منقول عن العرب[٤]، لكنه من الشذوذ والقلة بحيث لا يُقاس عليه.

ص: ويُفتَح أو يُرفَع الأولُ من نحو (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)، فإنْ فُتِحَ فُتِح الثانِي أو نُصب أو رُفع، وإنْ رُفِعَ رُفِع الثانِي أو فُتِح. وإنْ سَقطت (لا) الثانية فُتِحَ الأولُ ورُفِعَ الثانِي/ أو نُصِبَ، ورُبَّما فُتح منوياً معه (لا). [٢: ١٨٨/أ]

وتُنصَب صفةُ اسم (لا) أو تُرفَع مطلقاً، وقد تُجعَل مع الموصوف كـ (خمسةَ عشرَ) إن أُفردا واتَّصَلا، وليس رفعُها مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء (لا)، خلافاً لابن بَرْهانَ في المسألتين.

ولِلبدل[٥] الصالح لعمل (لا) النصبُ والرفع، فإنْ لم يَصلُح لعملها تَعيَّنَ رفعُه. وكذا المعطوف نَسَقاً.

---

(١) هذا المثال في الأصول ١: ٤٠٦ محرفاً. وفيما عدا م: فلا يا هذا.

(٢) البيت لزهير بن مسعود في النوادر ص٢٢٢. وقد أنشده أبو علي في الإغفال ص٢٨٢. وهو من غير نسبة في المخصص٧: ٧٠ واللسان (شور). وآخره في النسخ كلها: ذات مشارب. ناقة عَلاة الخَلْق: طويلة جسيمة. وكناز اللحم: مكتنزة اللحم. والمشارة: الهيئة والزينة والسِّمَن.

(٣) الأصول ١: ٤٠٦.

(٤) نص ابن السراج على أنه غير مسموع عن العرب. الأصول ١: ٤٠٦.

(٥) ك، ف: والبدل.

وإنْ كُرِّرَ اسمُ (لا) المفردُ دونَ فصلٍ فُتِحَ الثانِي أو نُصِبَ.

ش: مسألة: (لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ) وما أشبهها فيها خمسةُ أوجُه:

[الأول][1]: لا حِولَ ولا قُوَّةَ، الفتح في (حولَ) وفي (قوةَ) على البناء، فتكون (لا) الثانية كالأُولَى، ومن ذلك ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[2].

الثانِي: لا حَولَ ولا قُوَّةً، الفتح في (لا حولَ) على البناء، والنصب في (قُوَّةً) على العطف على لفظ اسم (لا)، و(لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

وقولُه[4]:

رَعَتْ إبِلِي بِرَمْلِ عَتُودَ إذْ لا ... مَقيلَ بِها ولا شِرْباً نَقُوعا

وفي (الغُرَّة): «النصب بالتنوين في المفرد المعطوف على المبنيّ مع (لا) لا يُجيزه يونس[5] وجماعة من النحاة إلا على الضرورة، كما لا

---

(١) الأول: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٣) هو أنس بن العباس السلمي، أو أبو عامر بن حارثة السلمي. والبيت من قطعة قافيَّة، وآخره: على الراتق. وقيل: إنه على رواية (على الراقع) ملفق من قطعتين، صدره من قطعة أبي عامر، وعجزه من قطعة لابن حُمام الأزدي. الكتاب ٢:٢٨٥، ٣٠٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١:٥٨٣ ـ ٥٨٧ وللأعلم ص٣٤٦ والكامل ص٩٧٧ وفرحة الأديب ص١٢٦ ـ ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٤:٣٤١ ـ ٣٤٤ [الإنشاد ٣٧٣].

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ١:١٢٠ والزاهر ١:١٠٧. عتود: موضع في ديار بني بغيض. ومقيل: موضع القيلولة. والشرب: النصيب من الماء. والنقوع: المجتمع. فيما عدا م: برمل حنود. وآخره في ك: فنوعا. وفي ن: يفوعا. وبجانبه عن نسخة: فنوعا. والفنع: طيب الرائحة، والمال الكثير.

(٥) الكتاب ٢:٣٠٨ ـ ٣٠٩.

يُجيزون تنوين المنادى المفرد المعرفة، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، يجعل (لا) الثانية زائدة مؤكِّدة، كما تقول: ليس زيدٌ قائماً ولا عمرٌو منطلقاً، فتكون (لا) مؤكِّدة، يدلك على ذلك قولهم: ليس زيدٌ ولا عمرٌو ذاهبَينِ[1]. ولَمّا اطرد في الأولَى أن يكون المفرد بعدها مبنيّاً على الفتح تنزلت منزلة المُحْدِث للفتحة[2]، فحُمل الثانِي على لفظ الأول، ولم يُبْنَ الاسم الآخر على الفتح لأنه اعتُقد أنَّ (لا) الثانية زائدة. وليس بصحيح أن يُبنَى مع الأولَى أيضاً لأجل عطف العطف، ولئلا تكون ثلاثة أشياء واحداً، وهذا نظير (يا زيدُ والحارثُ)[3] في عطف معرب مرفوع على معطوف عليه مبنيّ مضموم، بل هذا أَولَى لأنك عطفت الاسم على اسم مفتوح منصوب الموضع؛ بخلاف المنادى لأنه مضموم اللفظ منصوب الموضع» انتهى.

الثالث: لا حَولَ ولا قُوَّةٌ، الفتح في (لا حَولَ) على البناء، والرفع في (قُوَّةٌ) من وجهين:

[٢: ١٨٨/ب] أحدهما: أن يكون/ معطوفاً على موضع (لا) مع اسمها، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك.

والوجه الثانِي: أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، والنكرة مرفوعة اسمها. وعلى العطف على الموضع قوله[4]:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٦٠.

(٢) ك: تنزلت تصحيح للفتحة. وكذا في هامش ن.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص١٦١٩ والكتاب ٢: ٢٩١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٨٥. يصف فلاة. العِين: بقر الوحش، واحدها أَعْيَنُ وعَيناء. والآرام: جمع رِئْم، وهو الظبي الخالص البياض. والعِدّ: الماء القديم الذي له مادة. والكَرَع: ماء السماء. والمغارات: جمع مَغارة، وهي مواضع في الجبال شبه الحجر والبيوت. والرَّبْل: ما ينبت من النبات في آخر الصيف ببرد الليل وفي أول الشتاء.

بِها العِينُ والآرامُ لا عِدَّ عندَها   ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرَّبْلُ

وقولُه، وهو جرير[(١)]:

بأيِّ بَلاءٍ يا نُمَيرُ بنَ عامرٍ   وأنتم ذُنابَى، لا يَدينِ ولا صَدْرُ

وقولُ الآخر[(٢)]:

هذا - وَجَدِّكُمُ - الصَّغارُ بِعَينِهِ   لا أُمَّ لِي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

أنشده س[(٣)] وأبو علي[(٤)] على ذلك، وعدلوا إليه، ولم يذهبوا إلى أنَّ (لا أَبُ) ارتفع فيه (أَبُ) على أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، ويكون (أَبُ) اسمها، لِما يؤدي إليه ذلك من كثرة الحذف؛ إذ يلزم حذف خبر ليس، وحذف شرط آخر، وحذف جوابه بتقدير جعل (لا) بمنزلة (ليس) لأنَّها مستأنفة، فيصير من عطف الجمل، ولا يريد انتفاء الأب على الإطلاق، بل انتفاءه على تقدير شرط، وهو: إنْ كان ذاك ولا أب. وفي الوجه الأول ليس فيه إلا حذف جواب الشرط الذي هو: إن كان ذاك، و(لا أب) من عطف المفردات، فلذلك رَجَّحا حمل البيت على ما ذكرناه.

الرابع: لا حَولٌ ولا قُوَّةٌ، نحو قوله ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[(٥)]، وقول الشاعر[(٦)]:

وما هَجَرتُكِ حتى قُلتِ مُعْلِنةً   لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

---

(١) ديوانه ص١٧٩.

(٢) تقدم في ١: ٦١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩١.

(٤) الإيضاح العضدي ص٢٤١ والمسائل المنثورة ص٨٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦) هو الراعي النميري. ديوانه ص١٩٨ تحقيق راينهرت فايبرت - بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨٠ م والكتاب ٢: ٢٩٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٤١ وللأعلم ص٣٤٩.

ولا يَخلو النفي من أن يكون عامّاً أو غير عامّ، إن كان غيرَ عامّ لم تعمل (لا) شيئاً، وكان ارتفاع الاسمين على الابتداء. وإنْ كان عامّاً جاز أن تكون (لا) الأولَى و(لا) الثانية بمنزلة (ليس)، والنكرتان مرتفعتان بِهما، وجاز أن تكون الأولَى بمنزلة (ليس)، والثانية زائدة لتأكيد النفي في العطف، والنكرة بعدها معطوفة على النكرة قبلها.

الخامس: لا حَولٌ ولا قُوَّةَ، يرفعون الأول[1] لأنَّ (لا) بمنزلة (ليس)، ويُفتح الثانِي[2] لأنَّها بمنزلة (إنَّ)، وعلى هذا الوجه الخامس قولُه[3]:

فلا لَغْوٌ ولا تَأثيمَ فيها ... وما فاهُوا بهِ لَهُمُ مُقيمُ

ولا يَجوز أن تقول (لا حَولٌ ولا قُوَّةً) برفع الأول ونصب الثانِي منوناً[4]، ولا (لا[5] حَولاً ولا قُوَّة) بنصب الأول[6] وتنوينه إلا إن اضطرَّ شاعر فنوّن،/ نحو قوله[7]: [٢: ١٨٩/أ]

متى ما تَزُرنا تَلْقَنا لا مَحالةً ... بِقَرْقَرةٍ مَلْساءَ ليست بِقَرْدَدِ

وقوله وإن سَقطتْ (لا) الثانيةُ فُتح الأولُ، ورُفعَ الثانِي أو نُصِبَ رَفعُ الثانِي على الموضع، ونصبُه على اللفظ، ومنه قوله[8]:

---

(١) فيما عدا ن: الأولَى.

(٢) فيما عدا م: الثانية.

(٣) تقدم في ص٢٣٦.

(٤) فيما عدا م: برفع الأولَى ونصب الثانية منونة.

(٥) لا: انفردت به م.

(٦) فيما عدا م: الأولَى.

(٧) البيت في تهذيب اللغة ٩: ٢٧ وأساس البلاغة واللسان والتاج (قرد). وعجزه في كتاب العين ٥: ١١٥. وليس فيه (لا محالة) في كل هذه المواضع. القرقرة: الأرض الملساء ليست بجدّ واسعة. والقردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) هو رجل من بني عبد مناة، أو الكميت بن معروف، أو الكميت الأسدي، أو الفرزدق. والبيت في الكتاب ٢: ٢٨٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٢٠ والمقتضب ٤: ٣٧٢ وإيضاح =

فلا أَبَ وابْناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ إذا هو بالمَجدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

وقوله **وربَّما فُتح منوياً معه (لا)** حكى أبو الحسن[1] أنَّ من العرب مَن يُسقط التنوين من المعطوف، فيقول: لا رجلَ وامرأةَ، وذلك على نية (لا)، وكأنه قال: ولا امرأةَ، فحذف (لا) لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في: ما كلُّ سوداءَ تَمرةَ ولا بيضاءَ شَحمةً[2]، حذفوا (كُلاًّ) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقَوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يَجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كخمسةَ عشرَ، كما رَكَّبوا في الصفة، لَحَجْز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ.

وقوله **وتنصَب صفةُ اسم (لا) أو تُرفَع مطلقاً** مثال النصب: لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا رجلَ ضاربَ زيدٍ في الدار، ولا رجلَ ضارباً زيداً في الدار. وهذا الوجه أكثر في الكلام وأحسن قياساً على سائر المبنيّات التي هي في موضع نصب بالعوامل الداخلة عليها؛ ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك (لا رجلَ) مبنيٌّ في موضع نصب بِ (لا)، كما أنَّ (هذه) من قولك (رأيتُ هذه) مبنيَّة في موضع نصب بِ (رأيتُ)، فكما تقول: رأيتُ هذه العاقلةَ، فتنصب الصفة، فكذلك تقول: لا رجلَ عاقلاً لك، فتنصب الصفة.

ومثال الرفع: لا رجلَ ظريفٌ عندك، ولا رجلَ ضاربُ زيدٍ، ولا رجلَ ضاربٌ زيداً، فتجري الصفة على الموصوف في موضعه لأنَّ موضع (لا) مع (رجل) رفع لأنه مبتدأ، فتجريه على الموضع.

= شواهد الإيضاح ص٢٧٣ ـ ٢٧٦ ـ وفيه تخريجه ـ وتخليص الشواهد ص٤١٣ والخزانة ٤: ٦٧ ـ ٦٩ [الشاهد ٢٦٣].

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١: ٦٥ ـ ٦٦.

ويعني بقوله (مطلقاً) أي: لتركيب[1] وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها، وفي كونها مفردة أو مضافة أو مُطَوَّلة.

ووقع لبعض أصحابنا[2] وهم، وهو أنَّ اسم (لا) إذا كان معرباً فلا يُتبَع إلا على لفظه. وهو شبيه بِما ذهب إليه ابن بَرْهان، وسيأتي مذهبه[3]. ووهم آخر[4]، وهو أنَّ النعت إذا كان مضافاً أو مُطَوَّلاً فلا يَجوز الإتباع فيه/ إلا على لفظ اسم (لا)، نحو: لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدار، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ. [٢: ١٨٩/ب]

وفي (البسيط) ما ملخصه: الظاهر أنَّ اسم (لا) لا موضع له من الإعراب لفقدان الطالب؛ فكلُّ ما دخل على الجملة الابتدائية للعمل أبطلَ معنى الابتداء، فارتفع حكمه، فلا موضع، إلا أنَّ النحويين قالوا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، عطف على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ هذا العامل ضعيف لم يَنسخ معنى الابتداء، فكأنه لم يرتفع، بخلاف ليتَ ولعلَّ وكأنَّ، وفي حكم (إنَّ) (لا) لأنَّها عامل ضعيف، لا يقال إنَّها تُغيِّر معنى الابتداء لضعفها، فلا يكون لَها موضع؛ لأنَّا نقول: النفيُ لا يُغيِّر معنى الخبر إذ هو والإيجاب نوعان للخبر، بخلاف التَّمَنِّي والتشبيه، وإذا كان لَها موضع فهو رفع، وهو على وجهين: إمّا (لا) وما بعدها في موضع مبتدأ، كما في (بِحَسْبِك)، وهو ظاهر كلام س[5]. وإمّا أن يكون ما بعدها، أي: ما[6] (لا) في موضع مبتدأ بمنزلة (إنَّ زيداً)[7]، ولَمّا كانت عاملةً النصب، ومَنع

---

(١) ك، ف، ن: لتركيبه.
(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٧٤.
(٣) سيأتي في ص٣٠١.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٤.
(٥) الكتاب ٢: ٢٧٥.
(٦) بعدها أي ما: انفردت به م.
(٧) ن: إنَّ زيداً قائمٌ.

من ظهوره البناءُ، صارت[1] عاملة في المحلّ بمنزلة: إنَّ هذا قائمٌ، فصار لَها محلّ، ولأنَّ هذا الاسم صارت حركة بنائه بمنزلة حركة الإعراب، فصار[2] له لفظ، كما في باب النداء في: يا زيدُ العاقلُ. فحصل من هذا أنَّ الرفع له وجهان، والنصب وجهان.

وقوله **وقد تُجعل مع الموصوف كـ (خمسةَ عَشَرَ) إنْ أُفرِدا واتَّصلا** مثاله: لا رجلَ ظريفَ، جعل المنفيّ[3] ونعته بمنزلة اسم واحد، كما جعل المنادى ونعته في قولك (يا زيدَ بنَ عمرٍو) بمنزلة اسم واحد؛ لأنَّ باب النفي بِـ (لا) شبيه بباب النداء من جهةِ أنَّ علامة البناء في البابين شبهُ الإعراب لاطّرادها.

وسَهَّل ذلك في هذا الباب كونُ بناء الاسم مع الاسم أكثر في كلام العرب من بناء الاسم مع الحرف؛ لأنَّ تركيب الاسم مع الاسم قد جاء في هذا الباب وفي غيره كثيراً، وتركيبُ الحرف مع الاسم إنَّما جاء في هذا الباب، ولم يَجئ في غيره إلا قليلاً، ومنه[4]:

أَثَـوْرَ مـا أَصـيـدُكـم أم ثَـوْرَيْـنْ

فجعل (ما) مع (ثور) بمنزلة اسم واحد، ولذلك حذف التنوين، وتركيبُ الصفة مع الموصوف دون (لا)؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا يكون هذا التركيب بدون (لا) مع الوصف.

وعلّة البناء كون الوصف من تَمامِ اسم (لا)، واسمُ (لا) وَجب له البناء لتضمُّنِه معنى الاستغراق، وهذا من تَمامه، فصارا كأنَّهما تَضَمَّنا معنى (مِنْ)؛ ألا ترى/ أنَّ غير المبنيّ إذا كان مفتقراً إلى مبنيّ لِيُتِمَّه [٢: ١٩٠/أ]

---

(١) ك، ف: فصارت.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. والأولَى حذف الفاء.

(٣) ك، ف: حصل النفي.

(٤) تقدم في ص٢٢٧.

اكتسب منه البناء، كظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الظروف المبنيّة.

وقد يقال: لا يَبعُد أن يُحمل على لفظه في الإعراب لأنه أَشْبَهَ حركة الإعراب، ولا يلزم من الحمل عليه أن يُبنى المحمول؛ لأنك لَمّا جعلتَ الأول في حكم الإعراب ارتفع البناء حكماً.

وقد قيل: يجوز أن يُتْبَع بحذف التنوين، وتكون الفتحة إعراباً، وحذف التنوين للمُشاكَلة. فعلى هذا يكون محمولاً على محلّه وعلى لفظه.

وفي (الغُرَّة): «ويَجوز أن تبني الصفة مع الموصوف، وتَفُكَّ (لا) من البناء، فتقول: لا رجلَ ظريفَ. وإنَّما فَكَكْتَها منه لئلا تَجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

ورأيتُ كلام الفارسي يدلّ على أنَّ ثلاثة أشياء قد جُعلت شيئاً واحداً، ذكره في كتاب (الإغفال)[1]، قال[2]: لأنَّ فتحة فاء ظريف فتحة تركيب نائبة عن فتحة البناء مع (لا) النائبة مناب نصبه، وإنَّما فعلوا ذلك لشدة اتصال الصفة بالموصوف» انتهى.

وشرط الإفراد في الموصوف وفي الصفة، فلو كان الموصوف مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف فلا بناء. وشرط أيضاً الاتصال، فلو فُصل بينهما بشيء فلا بناء. وإنَّما لم يَجز البناء مع المُطَوَّل والمضاف لأنَّ العرب لم تُركِّب واحداً منهما مع اسم آخر في موضع من المواضع لطولهما. ولم يَجز البناء مع الفصل لِحَجز الفاصل بينهما. ولو قلت (لا رجلَ ظريفاً عاقلاً في الدار) لم يُبْنَ (عاقلاً) مع (رجل) لِحَجز الوصف الأول بينهما، ولم تُرَكَّب الصفتان مع (رجل) لأنَّ العرب لا تَرَكَّب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع.

---

(١) كذا! وقد نفى أبو علي ذلك بصراحة. الإغفال ص١٢٥ ـ ١٢٦ [رسالة ماجستير]. ولم أقف فيه على النص الذي نقله عنه بعد هذا.

(٢) ك، ف: قد لأن. ح: به لأن. ن: في كتاب الأفعال لأنه.

وقوله **وليس رفعُها مقصوراً على تركيب الموصوف** أي: ليس رفع الصفة مقصوراً على تركيب الموصوف مع (لا)، بل يَجوز الرفع سواء أكان الاسم مُرَكَّباً مع (لا) أم مضافاً أو مُطَوَّلاً، فتقول: لا مثلَ زيدٍ ظريفٌ عندنا، ولا ضارباً زيداً ظريفٌ عندنا، كما تقول: لا رجلَ ظريفٌ عندنا.

وقوله **ولا دليلاً على إلغاءِ (لا)** بل يكون الرفع مع الإلغاء ومع الإعمال كما مَثَّلْنا.

وقوله **خلافاً لابنِ بَرْهانَ في المسألتين** قال المصنف في الشرح[1]: زعم ابن بَرْهانَ[2] أنَّ صفة اسم (لا) لا تُرفَع إلا إذا كان الموصوف مُركباً مع (لا)، فإنَّ رفعها دليل على إلغاء (لا). وحَمَلَه على ذلك أنَّ العامل في الصفة هو/ العامل في الموصوف، والاسمُ الموصوف لا يعمل الابتداء [٢: ١٩٠/ب] فيه، فلا عامل له في صفته. والاسم المبنيّ على الفتح إن نصبت صفته دلَّ ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دلَّ ذلك عنده على الإلغاء.

وما ذهب إليه غير صحيح لأنَّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجْماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكمٌ بِما لا نظير له.

وقوله «لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب» غير مُسَلَّم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجْماع عملٌ في موضع المجرور بِـ (مِنْ) في نحو: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فصحَّ ما قلناه، وبَطَلَ ما ادَّعاه» انتهى كلام المصنف.

وقوله **ولِلبدلِ الصالحِ لعملِ (لا) النصبُ والرفعُ** مثال ذلك: لا أحدَ

---

(١) شرح التسهيل ٢:٦٩.

(٢) شرح اللمع له ص٩٠.

فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، بالرفع والنصب، وسواء أكان البدل مفرداً أم مضافاً أم مُطَوَّلاً، نحو: لا أحدَ فيها صاحبُ دابَّةٍ، بنصب (صاحب) ورفعه، ولا أحدَ فيها خيراً من زيدٍ، بنصب (خير) ورفعه. ولا يَجوز أن يُجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب، كما جاز ذلك في النعت؛ لأنه على نية تكرار العامل، فبينهما حاجز مقدر.

وقوله **فإن لم يصلح لعملها تَعَيَّنَ رفعُه** مثاله: لا أحدَ فيها زيدٌ ولا عمرٌو، فلا يَجوز في زيد ولا عمرو إلا الرفع حملاً على الموضع، ومنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1].

وقوله **وكذا المعطوفُ نَسَقاً** مثاله: لا غلامَ فيها ولا زيدٌ، لا يَجوز في (زيد) إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأنَّ المعارف لا تعمل فيها (لا) الناصبة، وهذا بناء على أنَّ المعطوف يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه. ومَن لم يقل ذلك، وقال (كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم)[2]، قال: لا غلامَ ولا العباسَ، ولا رجلَ عندنا ولا أخاه. انتهى من البسيط.

وقال س[3] ما معناه: إنك إذا قلت: لا غلامَ، ثم جئتَ باسم عَلَم أو مُعَرَّف فلا سبيل إلا[4] أن تَحمله على الموضع؛ لأنَّ (لا غلامَ) في موضع اسم مبتدأ، فيعمل في المعطوف الابتداء، ولو كانت (لا) بمنزلة (ليس) لم يَجز الحمل أصلاً لأنه لا موضعَ ثَمَّ، فإنَّما كان يكون محمولاً على لفظ الاسم، فتكون (لا) عاملة، ولا تعمل في معرفة أصلاً، فلهذا يَمتنع ألاَّ يُحمل على الموضع. ومَن قال (كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها) فحمل على محلّ المعرفة، وهي لا تدخل عليه، قال هنا: لا غلامَ لك ولا أخاه. وسَوَّغ له التشريك أن دخل الثاني ما دخل الأول.

---

(١) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.
(٢) الكتاب ٢: ٨٢، ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٤) فيما عدا م: إلى.

وقوله **وإنْ كرِّر اسمُ (لا) المفردُ دون/ فصلٍ فُتح الثانِي أو نُصب** قال [٢: ١٩١/أ] المصنف في الشرح[١]: «إذا كُرِّر اسمُ (لا) المركَّب معها دون فصلٍ جاز تركيب الأول والثانِي كما يُركَّب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماءَ ماءَ بارداً لنا، ولا ماءَ ماءً بارداً لنا» انتهى.

ولم يبين المصنف إعراب هذا الاسم الثانِي. وإنَّما قال «المفرد» احترازاً من المضاف والمُطَوَّل. وقال «دون فصل» لأنه إذا فُصل امتنع التركيب. وذكر وجهين: أحدهما البناء، والثانِي نصب الثانِي، وترك وجهاً ثالثاً، وهو الرفع، فتقول: لا ماءَ ماءٌ باردٌ.

وتكرير النكرة هنا جرى مجرى النعت، وتكررت توطئة للنعت، كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[٢]. وجعل س تكرير الاسم بمنزلة الموصوف في: لا ماءَ ماءَ بارداً، قال س[٣]: «ولا بُدَّ من تنوين بارد لأنه وصفٌ ثانٍ». وقال ابن طاهر: «أراد به تأكيداً - يريد التأكيد اللفظي - والصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وُصف، نحو: مررتُ برجلٍ رجلٍ عاقلٍ».

وإنَّما تَجوز هذه الأوجه الثلاثة إذا قُدرت هذه النكرة توطئة للنعت، فإن قُدِّرت بدلاً من النكرة قبلَها لم يَجز البناء وجعلُهما[٤] كاسمٍ واحد؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فيمنع ذلك العامل المقدر من بنائهما وجعلهما كاسم واحد.

ص: ولِـ (لا) مقرونةً بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ وعَرْضٍ ما لَها مجردةً، ولَها في التَّمَنِّي من لزومِ العمل، ومنعِ الإلغاء، واعتبارِ الابتداء، ما لِـ (ليتَ)، خلافاً للمازنيِّ والمبرد في جعلها كالمجردة.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧٠.

(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤، ٥.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٩.

(٤) في النسخ المخطوطة: وجعلها. والصواب ما أثبتناه.

ويَجوز إلحاق (لا) العاملة بِـ (ليس) فيما لا تَمَنِّيَ فيه من جَميع مواضعها إن لم تُقصَد الدلالة بعملها على نصوصيَّة[١] العموم.

ش: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) كانت على مَعانٍ:

أحدها: أن يراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ، خلافاً للأستاذ أبي علي[٢] إذ زعم أنَّها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض عن النفي دون إنكار وتوبيخ. ورَدًّ على أبي موسى الجزولي[٣] إجازة ذلك.

والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، لكنه قليل، ومنه قول العرب: أَفَلا قُماصَ بالعَيرِ[٤]، وقولُ الشاعر[٥]:

ألا اصْطِبارَ لِسَلمَى أم لَها جَلَدٌ ... إذا أُلاقِي الذي لاقاه أمثالِي

/ وظاهر كلام س[٦] أنه لا يشترط ما زعمه الأستاذ أبو علي. [٢: ١٩١/ب]

الثانِي: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ، نحو قول الشاعر، وهو حسان[٧]:

ألا طِعانَ، ألا فُرسانَ عاديةً ... إلا تَجَشُّؤُكُمْ عندَ التَّنانيرِ

---

(١) في النسخ المخطوطة: على خصوصية. صوابه في التسهيل وشرحه.
(٢) شرح الجزولية الكبير ص١٠٠٠ ـ ١٠٠١ وشرح التسهيل ٢: ٧٠.
(٣) الجزولية ص٢١٩.
(٤) هذا مثل يضرب لِمن لم يبق من جَلَده شيء، وللرجل المعيي الذي لا حراك به. الكتاب ٢: ٣٠٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٣٧ ومجمع الأمثال ٢: ٢٦٨. القماص: الوثب. والعَير: الحمار الوحشي.
(٥) هو مجنون ليلى. والبيت في ديوانه ص١٧٨. وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ٧٠ وشرح عمدة الحافظ ص٣٢٠، ٣٨٤ وتخليص الشواهد ص٤١٥ وشرح أبيات المغني ١: ٤٧ [الإنشاد العاشر].
(٦) الكتاب ٢: ٣٠٧.
(٧) تقدم في ص٢٢٣.

وقولِ الآخر[1]:

ألا ارْعِواءَ لِمَن وَلَّتْ شَبيبتُهُ   وآذنَت بِمَشيبٍ، بعدَهُ هَرَمُ

وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالِها إعمالَ (إنَّ)، وإعمالَ (ليس)، بجَميع أحكامها في ذلك كله.

وفي (البسيط): وقال أبو العباس: عَلَّلَ س[2] البناء بكونه جواباً لسؤال عامّ، فيلزم أن يكون هذا جواباً لسؤال آخر متضمِّناً لِـ (مِنْ)، والسؤال لا يكون جواباً عن سؤال.

وهذا لا يلزم، فإنَّ البناء قد وجب للكلمة قبل دخول الهمزة بالعلة المتقدمة، ولم تُغيِّره الهمزة، بل دخلت لمعنًى زائد، وهو تقدير هذا الجواب، أو على سؤال عنه، كقوله:

ألا طِعانَ....... البيت.

وقد تدخل الفاء بينهما، نحو: أَفَلا قُماصَ بالعَيرِ، يُضرب مثلاً للعاجز الذي لا حَراك به، فكذلك تدخل على (لا) غير العاملة، نحو: ألا رجلٌ في الدار.

الثالث: أن تصير الكلمة بِمجموعها للتحضيض، وعَبَّر المصنف[3] عن هذا المعنى بالعَرض. فهذه إن جاء بعدها اسم حُمل على إضمار فعل، وإن كان الاسم مِمّا يُنَوَّن نُوِّن، وعلى هذا حَمل الخليل[4] قول الشاعر[5]:

---

(١) البت في شرح التسهيل ٢: ٧٠ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٩ وتخليص الشواهد ص٤١٤ وشرح أبيات المغني ٢: ٩٢ [الإنشاد الموفي مائة].

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٧٦.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٧٠.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٨.

(٥) تقدم في ٤: ٣٢٤.

ألا رجلاً، جَزاهُ اللَّهُ خيراً   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

زعم أنه ليس على التمنِّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُرُونَنِي رجلاً جَزاه اللَّهُ خيراً. وزعم يونس[1] والأخفش[2] أنه نَوَّنَ مُضطرّاً.

وظاهر كلام النحويين أنَّ (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنَى التحضيض.

والذي أذهب إليه أنَّها بسيطة، وُضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة.

الرابع: أن يدخلها معنَى التَّمَنِّي: فمذهب س[3] والخليل[4] والجرمي[5] أنَّها لا تعمل إلا عمل (إنَّ) في الاسم خاصة، فيُبنَى الاسم معها إن كان مفرداً، ويُعرب إن كان مضافاً أو مُطَوَّلاً، ولا يكون لَها/ خبر لا في اللفظ ولا في [٢: ١٩٢/أ]
التقدير، ولا يُتبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تُلغَى بِحال، ولا تعمل عمل (ليس)، تقول: ألا غلامَ لِي، وألا ماءَ بارداً، وألا ماءَ باردَ، وألا أبا لِي، وألا غُلامَيْ لِي، وألا غُلامَينِ لِي أو جاريتَينِ، وألا ماءَ أو لَبَناً[6]، وألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلواً، هذه مُثُل س[7] في كتابه. وقال س[8]: «ومَن قال لا غلامَ أفضلُ منك لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنَى التَّمَنِّي، وصار مُستَغنياً عن الخبر» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٨.
(٢) الأصول ١: ٣٩٨.
(٣) الكتاب ٢: ٣٠٧ والمقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.
(٤) المقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.
(٥) الأصول ١: ٣٩٧ والانتصار ص١٦٠.
(٦) كذا في النسخ المخطوطة. والذي في الكتاب: ولَبَناً.
(٧) الكتاب ٢: ٣٠٧، ٣٠٩.
(٨) الكتاب ٢: ٣٠٩.

وقوله **ولها في التَّمَنِّي مِن لزومِ العمل** يعني عمل (إنَّ) لا عمل (ليس).

وقوله **ومنع الإلغاء** يعني أنَّها لا تُلغَى البتة. ولا يحتاج لقوله (ومَنعِ الإلغاء) لأنَّ قوله (لزوم العمل) يدلّ على منع الإلغاء؛ لأنه إذا لزم أنَ تعمل عمل (إنَّ) لم يكن إلغاء[1].

وقوله **واعتبار الابتداء** هو معطوف على قوله (الإلغاء)، أي: ومنعِ اعتبارِ الابتداء، وليس معطوفاً على (منع) لئلا يلزم من ذلك أنه يعتبر الابتداء معها. ومذهب س[2] أنه لا يُعتبَر الابتداء معها في التَّمَنِّي، كما لا يُعتبَر في (ليتَ).

وقوله **خلافاً للمازنِيِّ[3] والمبرد[4] في جعلها كالمجردة** يعني من الهمزة، فتكون وهي للتمنِّي كهي لمحض النفي، فيكون لَها خبر في اللفظ أو في التقدير، ويُتبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويَجوز أن تعمل عمل (ليس) وأن تُلغَى، فتكون أحكامها مراداً بِها التمنِّي كأحكامها وهي تكون للنفي. قال المازني[5]: «اللفظ يكون على ما كان عليه وإن دخله خلاف المعنى، كباب: غَفر اللَّهُ لزيدٍ، وحَسْبُك، رفع بالابتداء، والمعنى معنَى النهي[6]».

قال الأستاذ أبو الحسن[7]: «وهذا ـ يعني مذهب المازني ـ باطل سَماعاً وقياساً:

---

(١) ن، ح: الإلغاء.
(٢) الكتاب ٢:٣٠٧، ٣٠٩ وشرحه للسيرافي ٣:٩٨/أ.
(٣) المقتضب ٤:٣٨٢ ـ ٣٨٣ والأصول ١:٣٩٧، ٣٩٩ والانتصار ص١٥٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٣:٩٨/أ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:٢٧٩.
(٤) الانتصار ص١٥٨ ـ ١٦٠.
(٥) المقتضب ٤:٣٨٣ والأصول ١:٣٩٩.
(٦) م، ن: التمني. وكتب تحته في ن: النهي.
(٧) يعني ابن عصفور، قال ذلك في شرح الجمل ٢:٢٧٩ ـ ٢٨٠.

أمّا السَّماع فلم يُسمَع من العرب (ألا رجلَ أفضلُ من زيدٍ) برفع (أفضل)، فلو كان لَها خبر لَسُمع ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لَرُفِعت صفته في بعض المواضع.

وأمّا القياس فإنَّ الهمزة لا تَخلو من أن تُقَدِّرَها داخلة على (لا) وحدها أو على الجملة، فإن قَدَّرتَها داخلة على الجملة لم يَجز ذلك لأنَّا لم نجد جُملة يدخلها بجملتها معنَى التمنِّي، وقد وجدنا من الحروف ما له معنًى، فإذا رُكِّب كان له معنًى خلاف الذي كان له قبل التركيب، نحو (هلاَّ) و(لولا). وإن قَدَّرتَها داخلة على (لا) وحدها، وحدث فيها معنى التمنِّي، لم تحتج إلى خبر لأنَّ المراد التمنِّي نفسه. وإن كانت نافية/ لم يكن بُدٌّ من خبر؛ لأنَّ المنفيَّ في المعنى إنَّما هو الخبر، ولا يُتَصَوَّر نفي (الرجل). فثبت إذاً ما ذهب إليه س» انتهى رَدُّه على المازنِيّ. [٢: ١٩٢/ب]

والفرق بين المذهبين من حيث المعنى أنَّ في مذهب س يكون التَّمَنِّي واقعاً على الاسم، وفي مذهب المازنِيِّ على الخبر، والمازنِيُّ جعل (ألا) في التمنِّي بمنزلة (ليت)، فتعمل عملها، فلَها خبر مرفوع، وبمنزلة (إنَّ) لفظاً، فيُتبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع.

ومثال ورودها في التَّمَنِّي قولُ الشاعر[1]:

ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فنصب (يَرأَبَ) لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

فإن قلت: قد زعمتَ أنَّ الاسم مع (ألا) التي للتمنِّي لا يَجوز أن يُحمل النعت فيه إلا على اللفظ، وظاهر هذا البيت أنه حُمل على الموضع؛ ألا ترى إلى قوله (مُستطاعٌ رُجوعُه) كيف رَفع مُستطاعاً، ولو كان حملاً على اللفظ لنَصب، فقال: مُستطاعاً رُجوعُه.

---

(١) البيت في شرح التسهيل ٢: ٧١ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٨ وتخليص الشواهد ص٤١٥ وشرح أبيات المغني ٢: ٩٢ - ٩٣ [الإنشاد ١٠١]. يراب: يُصلح. وأثأت: أفسدت.

فالجواب: أنَّ قوله (مُستطاعٌ رُجوعُه) جملة منِ مبتدأ وخبر، قُدِّم فيها الخبر على المبتدأ، والجملة بأسرها في موضع نصب على الصفة، و(ألا) التي للتمنِّي مركبة من الهمزة ومن (لا) التي للنفي، واستُعملَت في معنَى التمنِّي لأنَّ التمنِّي مفقود، كما أنَّ النفي كذلك.

وإنَّما ادَّعينا التركيب في هذا لأنَّ بعض أحكام (لا) وُجدت في (ألا) على رأي س، وجميع أحكامها على رأي المازنِيّ، فقد اتفقت (ألا) و(لا) من حيث المعنى ومن حيث الحكم، بخلاف (ألا) التي للتحضيض؛ لأنَّها وإن وافقت (لا) من حيث إنَّ المحضوض عليه مفقود لم توافق من حيث الحكم؛ ألا ترى أنه لا عمل لَها، وأنَّ مُتعلَّق التحضيض الفعلُ لا الاسم، والنفي والتمنِّي مُتعلَّقُهما في اللفظ الاسمُ.

وفي (البسيط): فإن قيل: كيف يصح معنى التمنِّي مع البناء، والبناءُ يكون للجواب العامّ، والتمنِّي إنشاء وابتداء، فيلزم أن يكون الابتداء لا ابتداء، ويعرب مع التمنِّي، وأنت تقول: ألا ماءَ بارداً، على البناء؟

فالجواب: أنَّ البناء هنا ليس هو لأجل التضمن للاستغراق، بل من أجل الحمل بالشَّبَه على التضمُّن، كما حُملت (حَذامِ) على (نَزَالِ)، فلَمّا كان معنى التمنِّي معنًى داخلاً في الاستفهام، والاستفهام لا تغيير معه، كان هذا كذلك، وأيضاً فمعناه من الاستغراق باقٍ، فإنه/ يتمنى أي رجل [٢: ١٩٣/أ]
كان.

وقوله **ويَجوز إلحاق (لا) العاملة بِ (ليس)** إلى آخره. قال المصنف في الشرح[(١)]: «ويَجوز إجراء (لا) مُجرى (ليس) فيما لا يُقصد به تَمَنٍّ من مواضع إعمالها إن لم يُقصد التنصيص على العموم بلفظِ ما وَلِيَها، فعند ذلك لا يَجوز إجراؤها مُجرى (ليس)، لأنَّها إذا جرت مَجرى (ليس) جاز أن يكون العموم مقصوداً وغير مقصود» انتهى كلامه.

---

(١) شرح التسهيل ٢: ٧١.

وإذا عملت عمل (ليس) فمذهب أكثر النحويين أنَّ خبرها لا يكون إلا منصوباً كخبر (ليس). وذهب الزجاج إلى أنَّها تعمل في الاسم الرفع، ولا تعمل في الخبر شيئاً، كما لا تعمل الناصبة فيه شيئاً، بل النكرة مع (لا) العاملة فيها الرفع في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ، وزعم أنَّ ذلك مذهب س، وقد نَصَّ على ذلك في شرحه مستغلق كتاب س.

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنَّها لا تعمل في الخبر شيئاً؛ لأنَّ (لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ) منها في الاستفهام، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها، ولذلك لم يَجُز الفصل بين (لا) وما عملت فيه رافعةً كانت أو ناصبة، كما لا يَجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه، فكما أنَّ (قائماً) من قولك (هل مِنْ رجلٍ قائمٌ) خبر للاسم المجرور بِـ (مِنْ) لأنَّ موضعه مع (مِنْ) رفع بالابتداء، فكذلك[1] يكون (قائم) من قولك (لا رجلٌ قائمٌ) خبراً للاسم الذي عملت فيه؛ لأنه مع (لا) في موضع رفع على الابتداء» انتهى كلامه.

وهذا الذي استدل به أبو الحسن بن عصفور ليس بصحيح؛ لأنَّ (لا) لم تتنزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ)، كالناصبة؛ إذ لو كانت كذلك لم يُجيزوا (لا رجلٌ في الدار بل رجلانِ)، ولَسَوَّوا بين هذا وبين (لا رجلَ في الدار) بجامعِ ما اشتركا فيه من أنَّ (لا) إذا عملت عمل (إنَّ) أو عمل (ليس) كانت جواباً لقولك: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فكانت تكون في حاليها وُضعت للنص على العموم لأنَّها جواب نَصٍّ على العموم، فكون النحويين فرقوا بينهما، فجعلوا العاملة عمل (إنَّ) نصّاً في العموم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم، دليل على اختلاف الأحكام.

ومِمّا يشهد بصحة مذهب الجمهور وبطلان مذهب الزجاج واختيارِ/ [٢: ١٩٣/ب]

(١) فيما عدا م: وكذلك.

ابن عصفور أنَّ السَّماع وردَ بنصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله[1]:

تَعَزَّ، فلا شَيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللَّهُ واقِيا

وقد أَنشدْنا غير ذلك في (باب ما) مِمّا يوقَف عليه هناك[2]. وإنَّما كَرَّرنا هذه المسألة لأنَّ فيها مزيد فائدة، والله أعلم.

تَمَّ بحمد الله ـ تعالَى ـ وتوفيقه
الجزءُ الخامس من كتاب «التذييل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالَى ـ
الجزء السادس، وأوله:
«باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»

(١) تقدم في ٤: ٢٨٢.
(٢) انظر ٤: ٢٨١ ـ ٢٨٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة